مراجع لكافة طلاب الجامعات السورية

محاضرات - سلايدات - اختبارات

مناهج عربية

arabeducationsite.com

محاسبة المنشآت المتخصصة
صناديق الاستثمار – البنوك التجارية - شركات التأمين - المنشآت ذات الأقسام والفروع

تأليف

دكتور
آمال محمد كمال
أستاذ بقسم المحاسبة

دكتور
سمية على أمين
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

دكتور
سعيد على سليمان
مدرس بقسم المحاسبة

دكتور
جمال عبد العزيز صابر
مدرس بقسم المحاسبة

دكتور
صافيناز عبدالحى عبدالحميد
مدرس بقسم المحاسبة

دكتور
شاهندا ممدوح حافظ
مدرس بقسم المحاسبة

دكتور
سعاد موسى طنطاوى
مدرس بقسم المحاسبة

٢٠١٩

مقدمة

يضم عالم المال والتجارة والأعمال العيد من الانشطة أو الصناعات المختلفة. ومن بين الأنشطة أنشطة التجارة والصناعة، والبناء، والأنشطة المصرفية والتأمينية. وتختلف كل صناعة عن الأخرى فى طبيعة المنتج أو الخدمة التى تقدم للجمهور. وبسبب تلك الاختلافات فإنه لا يوجد نظام محاسبي وحيد يفى بكل الأغراض فى جميع الأنشطة .

نظرًا لأن المحاسبة المالية تتمتع بمجموعة مبادئ ومفاهيم وأسس ومعايير متعارف عليها، فقد أدى ذلك إلى قابلية تطبيقها في مجالات متعددة من الأنشطة الاقتصادية، دون اختلاف الأسس جوهريًا باختلاف النشاط موضع المحاسبة، فقد ينصب الاختلاف في المسميات والتفاصيل دون الجانب التطبيقي. قد جرى العرف على إضافة صفة النشاط موضع المحاسبة إلى مصطلح المحاسبة المالية، ومن هنا كانت محاسبة البنوك التجارية، محاسبة شركات التأمين، المحاسبة الفندقية، محاسبة المنشآت ذات الآقسام أو الفروع، محاسبة النفط، وغيرها.

ويركز هذا الكتاب على المحاسبة على نشاط صناديق الاستثمار والقوائم والتقارير المالية حيث بدأ نشاطها فى مصر منذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢، وتقوم هذه المنشآت بخدمة صغار المدخرين بصفة أساسية فتتلقى منهم الأموال عن طريق إصدار وثائق استثمار بهدف توظيف هذه الأموال، ويكون لكل مستثمر نسبة فى كل استثمار من الاستثمارات تعادل عدد الوثائق التى يمتلكها المستثمر إلى إجمالى عدد الوثائق المصدرة. على أن يعهد بإدارة صندوق الاستثمار جهة ذات خبرة هى مدير الاستثمار.

كما يتناول هذا الكتاب المحاسبة على قطاع البنوك التجارية بأقسامها المختلفة والعمليات المصرفية ، والقيود المحاسبية لإثباتها فى الدفاتر . حيث تعتبر البنوك التجالية منشآت اقتصادية تقوم بدور الوسيط بين من تتوافر لديهم الأموال وهم ليسوا فى حاجة إليها ، وبين من يحتاجونها ولكنهم لا يملكونها، فإليها تتدفق الأموال وفيها تتجمع المدخرات ومنها تخرج الأموال والمدخرات لتتدفق مرة ثانية فى قطاعات ووحدات مختلفة فى الإقتصاد الوطنى . ويلعب البنك المركزى دوراً رئيسياً فى تحقيق الأمان وضمان انتظام عمل المنشآت المالية. ويتكفل النظام الممحاسبي بتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة واتخاذ القرارات سواء تلك التى تحتاجها الإدارة أو المستخدمين الخارجيين.

وأخيراً يتناول هذا الكتاب المحاسبة في شركات التأمين كأحد نماذج المنشآت المالية، والمحاسبة في المنشآت ذات الأقسام أو الفروع كأحد نماذج المنشآت التجارية. كما يتمحور حول الجانب النظري والممارسة التطبيقية للمحاسبة المالية في المجال المشار إليه، مع الاهتمام بتنمية الجانب المعرفي لدى الدارس والمحاسب لنظام المحاسبة المالية في هذه المنشآت. ويركز على جانب الممارسة العملية، ومدى تلاؤم النشاط الممارس في هذه المنشآت، مع التنظيم المحاسبي، وتنمية معرفة المحاسبين بالممارسة العملية لإجراءات المحاسبة في ضوء معايير المحاسبة الحاكمة في هذا الشأن.

المؤلفون

الباب الأول

المحاسبة عن نشاط صناديق الاستثمار

- **مقدمة:**

قامت الدولة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي وتطبيق برامج الخصخصة باستحداث قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي يتناول صناديق الاستثمار. وتعد هذه الصناديق بمثابة مؤسسات مالية بدأ نشاطها في مصر منذ صدور هذا القانون. وتقوم هذه المؤسسات بتلقي الأموال من المستثمرين عن طريق إصدار وثائق استثمار بهدف توظيف هذه الأموال. ويكون لكل مستثمر نسبة في كل استثمار من الاستثمارات تعادل نسبة عدد الوثائق التي يمتلكها المستثمر إلى إجمالي عدد الوثائق المصدرة. وعادة ما يعهد بإدارة صناديق الاستثمار إلى جهة ذات خبرة يطلق عليه مدير الاستثمار.

هذا، وتشير الدلائل إلى ضخامة الاستثمارات في هذا النوع من الأنشطة، بالإضافة إلى المخاطر التي تتضمنها تلك الصناديق مما يدفعنا إلى الاهتمام بأنشطتها والمحاسبة عنها بالشكل الذي يضمن توفير معلومات كافية وملائمة لمستخدمي التقارير المالية وفي مقدمتهم حملة الوثائق.

ومن هذا المنطلق يهتم هذا الباب بما يلي:

- طبيعة نشاط صناديق الاستثمار والنظام المحاسبي لها.
- التوجيه المحاسبي لنشاط صناديق الاستثمار.
- القوائم والتقارير المالية لصناديق الاستثمار.

الفصل الأول

طبيعة نشاط صناديق الاستثمار

والنظام المحاسبي لها

بدأ نشاط صناديق الاستثمار في مصر منذ صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كأحد الركائز الهامة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي. وينظر إلى صناديق الاستثمار على أنها أسلوب للاستثمار الجماعي الذي يتركز على تجميع مدخرات الأفراد بهدف إعادة استثمارها في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية، وذلك بواسطة إدارة متخصصة بحيث يحقق عائداً مناسباً لكافة الأطراف. ويحصل كل مستمثر في مقابل أمواله على حصة ملكية في أصول الصندوق يطلق عليها وثيقة استثمار. وتتميز صناديق الاستثمار بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من أساليب الاستثمار الأخرى. ومن هذه الخصائص مايلي:

أ- السيولة: حيث يمكن استرداد قيمة وثائق الاستثمار بسهولة وذلك بقيمتها السوقية وقت الاسترداد. وإذا كانت هناك قيود على عملية الاسترداد يذكر ذلك في نشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

ب-سهولة الاستثمار: حيث أن معظم الصناديق تضع حدوداً دنيا للاستثمار فيها تعد بمثابة مبالغ بسيطة تكون في متناول المستثمر ذو الإمكانيات المحدودة.

ج- التنويع: حيث تقوم استراتيجيات الاستثمار في الصندوق على مبدأ تنويع الاستثمارات بين الأسهم والسندات وودائع البنوك وأذون الخزانة وغيرها.

د- الإدارة المتخصصة: حيث يدير الصندوق إدارة استثمار متخصصة تستطيع اتخاذ القرارات بناء على دراسات وافية وتحليلات مستحدثة للمعلومات المالية.

هـ-التنظيم الإفصاح: حيث تتولى جهات حكومية أو شبه حكومية كالبورصة- الإشراف والرقابة على نشاط الصندوق، والتأكد من وفائها بمسئولياتها تجاه الإفصاح الكافي لكافة الأطراف المهتمة.

- **المقصود بصناديق الاستثمار ووظيفتها:**

تعد صناديق الاستثمار بمثابة وعاء مالي لتجميع المدخرات الخاصة بالأفراد استثمارها في الأوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية. وتقدم صناديق الاستثمار خدماتها لنوعين من المستثمرين، تتمثل المجموعة الأولى في الأفراد الذين يمتلكون الأموال ولا تتوافر لديهم الخبرة الكافية لاستثمارها في محافظ الأوراق المالية. أما المجموعة الثانية

فهي الأفراد الذين لا يتوافر لديهم المال الكافي لتكوين محفظة استثمارات متنوعة لضمان تقليل المخاطر، وبالتالي يجدون هدفهم في صناديق الاستثمار.

هذا، وتنحصر وظيفة صناديق الاستثمار في وظيفتين أساسيتين، هما:

(١) **الوظيفة الأولى:** وهي تجميع المدخرات من صغار وكبار المدخرين، حيث أنها تمثل أحد أوعية الإدخار، ويصدر الصندوق مقابل هذه المدخرات أوراق مالية يطلق عليها وثائق استثمار يشارك حامليها في نتائج وعوائد استثمارات الصندوق. ويقصد بوثيقة الاستثمار صك أو ورقة مالية تصدر بقيمة أسمية لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه، ولا تصدر هذه الوثيقة إلا بعد الوفاء بقيمتها نقداً ووفقا لسعر الإصدار، ولا يجوز إصدارها مقابل حصة عينية أو معنوية. وتتحول وثيقة الاستثمار لصاحبها أو حاملها عدة حقوق منها:

- حق المشاركة في نتائج استثمارات الصندوق.
- حق المشاركة في اختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق (من غير المساهمين فيه أو المتعاملين معه أو غير المرتبطين بعلاقة معه).
- حق استرداد قيمة الوثيقة قبل انقضاء مدتها بشرط أن تنص نشرة الاكتتاب على ذلك.
- حق التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية إذا كان مقيداً بالبورصة.
- حق الاقتراض بضمانها حيث أنها ورقة مالية.

(٢) **الوظيفة الثانية:** هي توجيه ما تجمع من مدخرات لدى الصندوق للاستثمار في محافظ الأوراق المالية بحيث يحقق عائداً مناسباً لحملة الوثائق، ولتنشيط سوق رأس المال. ويمكن تصنيف الاستثمارات المكونة لمحافظة الأوراق المالية بصناديق الاستثمار إلى مجموعات ثلاثة، هي الأوراق المالية الحكومية، والأوراق المالية المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية غير الحكومية. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها:

أ- الأوراق المالية الحكومية:

هي تلك الصكوك التي تصدر من قبل الدولة نفسها ومن أهمها أذون الخزانة والسندات الحكومية.

١. أذون الخزانة: هي صكوك قصيرة الأجل تصدرها وزارة المالية، يتراوح أجلها بين ١٥ يوم، ٣٦٥ يوم. تصرف قيمتها في تاريخ الاستحقاق. وتصدرها الحكومة بغرض تغطية الإنفاق الحكومي الذي تعجز عن تمويله الإيرادات السيادية، وتتميز أذون الخزان بضآلة أو انعدام المخاطر، حيث تكون مضمونة تماما من الدولة، كما أنه يمكن إعادة خصمها

لدى البنك المركزي عند الضرورة، لذلك يكون معدل العائد منها منخفضا بصورة ملحوظة.

٢. السندات الحكومية: تصدرها الدولة وتطرحها للاكتتاب بغرض تمويل أغراض معينة، مثل سندات التنمية لتمويل المشروعات الإنتاجية، سندات الجهاد لتمويل الإنفاق العسكري وقت الحرب. وتتمثل فترة استحقاق هذه السندات من ٥ إلى ١٠ سنوات. وتعتبر هذه الصكوك من الاستثمارات المضمونة وتنخفض بالتالي مخاطرها بالمقارنة بغيرها من الأوراق المالية الأخرى. بالإضافة إلى إمكانية بيعها في البورصة أو للبنك المركزي.

ب- الأوراق المالية المضمونة من الحكومة:

هي أوراق مالية تصدرها وحدات قطاع الأعمال العام، وبالتالي يتم ضمانها من قبل الدولة من حيث استرداد قيمتها وفوائدها في حالة السندات وحد أدنى من الأرباح في حالة الأسهم. وتكون هذه الأوراق ذات مخاطر منخفضة نسبيا بالمقارنة بالأوراق المالية غير المضمون من الحكومة.

ج- الأوراق المالية غير الحكومية:

تتضمن هذه الاستثمارات الأسهم والسندات وصكوك التمويل ذات العائد المتغير. وهذا يعني أن هذه الأوراق تزاداد مخاطرها وتزداد معدلات العائد منها. وتتميز هذه الأراق بما يلي:

١. يتصف الاستثمار في الأسهم بمعدلات عائد مرتفعة في نظير مخاطرة العالية حيث أنه لا يمكن استرداد الأموال المستثمر فيها إلا عند تصفية الشركة أو بالبيع في سوق الأوراق المالية.

٢. يحصل صاحب السند على فائدة ثابتة متفق عليها بالإضافة إلى القيمة الأسمية للسند بعد انتهاء أجله. ويتصف عائده بأنه أعلى من العائد على الأوراق المالية الحكومية وإن كان يقل عن مثيله في الأسهم.

٣. تمثل صكوك التمويل ذات العائد المتغير سندات تدر عائداً متغيراً وليس ثابتاً بشرط ألا يتجاوز هذا العائد ذلك الذي يحدد بواسطة البنك المركزي بالاتفاق مع الهيئة العامة لسوق المال.

هذا، وعند تضمين محفظة الأوراق المالية لصندوق الاستثمار بالأنواع المختلفة من الأوراق المالية فإن المادة رقم (١٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال تنص على عدة قيود لتحقيق التوازن بين أنواع الأوراق المالية المكونة لمحفظة صندوق الاستثمار وذلك كما يلي:

١. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شراء الأوراق المالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يتجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة.
٢. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى عن ١٠% من أمواله وألا يتجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

وجدير بالذكر أنه يتم التعامل على الأوراق المالية من خلال السوق الأولية والسوق الثانوية، وذلك كما يلي:

أ- السوق الأولية: هي تلك السوق التي يتم فيها بيع الأسهم والسندات لأول مرة من قبل الشركة المصدرة لها. بمعنى أن بائع الورق هو نفسه مصدرها لذلك يطلق على هذه السوق بسوق الإصدار. على سبيل المثال، إذا تم الإعلان عن تأسيس شركة مساهمة جديدة وطرحت أسهمها للاكتتاب العام، فإنه في هذه الحالة يتم شراء تلك الأسهم من السوق الأولية أو سوق الإصدار.

ب-السوق الثانوية: هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل على الأسهم والسندات التي سبق إصدارها وتداولها بين المستثمرين. على سبيل المثال إذا رغب أحد المستثمرين في شراء عدد من أسهم شركة الحديد والصلب، فإن قيمة هذه الأسهم لا تذهب إلى لاشركة ولكن تذهب إلى الشخص البائع لهذه الأسهم ذلك من خلال بورصة الأوراق المالية، لا يكون للشركة دخل في عملية التداول هذه، ويظل رأس مالها ثابتا دون تغيير لذلك يطلق على هذه السق بالسوق الثانوية أو سوق التداول.

- **<u>أشكال صناديق الاستثمار في مصر وأنواعها:</u>**

سبق القول أن صناديق الاستثمار تعد بمثابة مؤسسات مالية تخضع في تكوينها وتأسيسها ونشاطها لقرارات هيئة سوق المال. وتأخذ صناديق الاستثمار كما ورد في قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية أحد الشكلين التاليين:

أ- صناديق استثمار منشأة في شكل شركة مساهمة برأس مال نقدي للعمل في مجال الأوراق المالية. ويطلق عليها صناديق الاستثمار المغلقة.

ب–صناديق استثمار منشأة من خلال البنوك وشركات التأمين، ويطلق عليها صناديق الاستثمار المفتوحة.

ويمكن التفرقة بين شكلي صناديق الاستثمار استناداً إلى عدة معايير كما هو وارد بالجدول التالي:

معيار التفرقة	أشكال صناديق الاستثمار	
	المغلقة المنشأة بواسطة إحدى الشركات المساهمة	**المفتوحة** المنشأة بواسطة البنوك وشركات التأمين
(١) الشكل القانوني للصندوق	• يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة مثل أي شركة أموال. • يقتصر غرض الصندوق على التعامل مع الأوراق المالية ولا يباشر أي نشاط آخر إلا بترخيص من هيئة سوق المال	• لا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن الجهة المالكة. • يمثل أحد الأنشطة الجديدة التي يباشرها البنك أو شركة التأمين. • يخصص للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى ويتولى مراجعة حساباته مراقب حسابات يتم اختياره بواسطة الهيئة العامة لسوق المال والجهاز المركزي
(٢) جهة الترخيص	• ممارسة النشاط بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يتم دفعه.	• ممارسة النشاط بترخيص من الهيئة العامة لسوق المال مقابل رسم يتم دفعه، بالإضافة إلى موافقة البنك المركزي أو الهيئة المصرية العامة للرقابة على التأمين.
(٣) تداول وثائق الاستثمار في البورصة	• يجوز قيد وتداول وثائق الاستثمار لهذه الصناديق ببورصة الأوراق المالية.	• لا يجوز قيد وتداول وثائق الاستثمار لهذه الصناديق في بورصة الأوراق المالية، وذلك لأن هناك ثقة من

		جانب المستثمرين في قدرة البنك أو شركة التأمين على رد قيمة الوثيقة إلى العميل وقت طلبها وبالتالي لا داعي لقيدها في البورصة لضمان استرداد قيمتها.
(٤)مجلس إدارة الصندوق	• لها مجلس إدارة مستقبل لأن لها شخصية معنوية مستقلة، على أن يكون أغلبية الأعضاء من غير المساهمين فيه، ويتم تشكيله خلال ٣ شهور من تاريخ نهاية الاكتتاب في وثائق الاستثمار.	• لا يحتاج إلى مجلس إدارة مستقل عن مجلس إدارة البنك أو شركة التأمين، وذلك لأنه ليس لها شخصية معنوية مستقلة بمعنى أن مجلس إدارة البنك أو شركة التأمين المنشأة للصندوق هو نفسه مجلس إدارة الصندوق.
(٥)مدير الاستثمار بالصندوق.	• تضمنت اللائحة التنفيذية من قانون سوق المال تسع مواد تلزم الصندوق بإدارة نشاطه بواسطة جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق عليها اسم مدير الاستثمار. على أن يبرم مدير الاستثمار عقدا يسمى عقد إدارة يتضمن كافة الحقوق والواجبات والمسئوليات.	• التزمت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال البنك أو شركة التأمين أن تعهد بإدارة نشاط الصندوق إلى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار، على أن يكون مسئولا عن سؤ تلك الإدارة والتي تؤدي إلى الأضرار بالصندوق. ويطلق عليه مدير الاستثمارن وعليه من الواجبات والالتزام والمسئوليات تلك التي وردت في اللائحة التنفيذية للقانون

(٦) استرداد قيمة وثائق الاستثمار.	• ضرورة تضمين نشرة الاكتتاب ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء أجلها وحالات ذلك. بمعنى أنه استرداد قيمة الوثيقة أمر جائز.	• ضرورة تضمين طلب الترخيص نظام استرداد وثائق الاستثمار وإعادة إصدارها وكذلك بيان كيفية استرداد القيمة. بمعنى أن استرداد قيمة الوثيقة أمر واجب.
(٧) إصدار الوثائق البديلة	• لا يجوز إصدار وثائق بديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها لأن صناديق الاستثمار للشركات المساهمة صناديق مغلقة.	• يجوز إصدار وثائق استثمار بديلة لتلك التي تم استرداد قيمتها لأن صناديق الاستثمار للبنوك وشركات التأمين هي صناديق مفتوحة.

من ناحية أخرى يمكن تحديد أنواع صناديق الاستثمار استناداً إلى عدة مقاييس على النحو التالي:

(أ) من حيث الهدف من إنشاء الصندوق:

تقسيم صناديق الاستثمار من حيث الهدف من تكوينها إلى ثلاثة أنواع هي:

١- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري: حيث يتم في هذه الصناديق توزيع عائد دوري ربع أو نصف سنوي على المستثمرين من صافي الأرباح المحققة عن الفترة، وتتضمن محفظة الأوراق المالية لهذه الصناديق على أسهم، وسندات منشآت كبيرة ومستقرة توزيع الجانب الأكبر من أرباحها المحققة.

٢- صناديق الاستثمار ذات العائد التراكمي أو النمو الرأسمالي: حيث يتم إعادة استثمار العوائد المحققة في كافة أنواع الأوراق المالية المتاحة، وعند استرداد قيمة الوثيقة يتم سداد الأصل والربح معا. ويعني هذا أن الهدف من هذه الصناديق هو تحقيق نمو طويل الأجل وعائد مستقبلي كبير بدلاً من العائد الجاري، وذلك من خلال تحسين القيمة السوقية لمحفظة الاستثمارات المالية.

٣- صناديق الاستثمار ذات العائد الدوري والتراكمي: تأخذ هذه الصناديق بالنوعين السابقين حيث تأخذ بطريقة التوزيع الدوري لجزء من الع ائد، ويتم تعلية الباقي من العائد على

أصل الوثيقة. وتتكون محفظة الأوراق المالية لهذا الصندوق في أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات عائد ثابت.

(ب) من حيث كيفية تداول وثائق الاستثمار:

تنقسم صناديق الاستثمار استناداً إلى كيفية تداول وثائق الاستثمار إلى نوعين هما، صناديق استثمار مغلقة، وصناديق استثمار مفتوحة:

١- صناديق الاستثمار المغلقة: وهي الصناديق التي تبيع الوثائق التي تصدرها ولكنها لا تلتزم بإعادة شراء الوثائق السابق بيعها إذا ما رغب حاملها في التخلص منها، وإنما يتم تداولها في سوق الأوراق المالية على أساس أسعار السوق، وبالتالي يلجأ حامل الوثيقة إلى بورصة الأوراق المالية لبيعها طبقا لسعر السوق. ويعني هذا أن رأس مال تلك الصناديق ثابت لا يتغير لأن العدد الكلي لوثائق الاستثمار المصدرة غير قابل للزيادة. كما أن للصندوق عمراً محدداً يتم تصفيته بعد مرور هذا العمر. ويتم تأسيس هذه الصناديق بواسطة الشركات المساهمة.

٢- صناديق الاستثمار المفتوحة: وهي صناديق ذات رأس مال متغير، فهي تقبل دخول وخروج المستثمرين منها في أي وقت أثناء استمراراها في مزاولة النشاط. ويعني هذا أن الصندوق يكون مستعداً في أي وقت لاسترداد الوثائق المصدرة وسداد قيمتها بالكامل، ثم يمكن إصدار وثائق استثمار جديدة لمواجهة احتياجات المستثمرين الجدد وتؤسس هذا النوع من الصناديق البنوك وشركات التأمين المصرية.

(ج) من حيث مكونات المحافظ المالية:

تنقسم صناديق الاستثمار من حيث مكونات محافظها المالية إلى الأنواع التالية:

١- صناديق سوق النقد: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مجموعة متنوعة من الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة، وشهادات الإيداع البنكية. وتعتبر هذه الصناديق من ضمن صناديق الاستثمار التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يهتمون بهدف السيولة والأمان بشكل أساسي.

٢- صناديق الأسهم العادية: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مجموعة متنوعة من الأسهم العادية، لذلك فهي تعتبر ضمن صناديق الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل التي تلبي احتياجات المستثمرين الذين يهتمون بهدف الربحية.

٣- صناديق السندات: تتكون هذه الصناديق من مجموعة متنوعة من السندات ذات الأجل وجهات الإصدار المختلفة. وتعتبر هذه الصناديق ضمن صناديق الاستثمار متوسطة وطويلة الأجل والتي تلبي احتياجات المستثمر المتحفظ.

٤- الصناديق المتوازنة: تتكون المحافظ المالية لهذه الصناديق من مزيج متوازن من الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، وتهدف إلى توفير دخل مناسب ومنتظم للمستثمر خلال فترة زمنية معينة.

٥- الصناديق المتخصصة: يستثمر هذا النوع من الصناديق أمواله في أوراق مالية خاصة بقطاع اقتصادي معين أو فرع منه، مثل قطاع الكهرباء، الأسمنت، الحديد والصلب إلخ... كما قد تركز هذه الصناديق استثماراتها في نطاقات جغرافية محددة مثل، الاستثمار في أوراق مالية أوربية أو كندية فقط.

(د) من حيث السياسات الاستثمارية المتبعة:

تنقسم صناديق الاستثمار من حيث السياسات الاستثمارية المتبعة إلى ثلاثة أنواع هي:

١- صناديق الاستثمار المتحفظة: تتبع هذه الصناديق سياسات استثمارية متحفظة أو دفاعية عند تكوين محافظ الأوراق المالية. حيث تبتعد هذه الصناديق عن التعامل في الأوراق المالية التي تتضمن المخاطر وتكتفي بالعائد الثابت القليل الذي تدره الأوراق المالية المستقرة مثل أذون الخزانة والسندات.

٢- صناديق الاستثمار الهجومية: تتبع هذه الصناديق سياسات استثمارية هجومية تنطوي على قدر كبير من المخاطر بما يسمح بتحقيق أرباح رأسمالية عالية نتيجة المضاربة. لذلك تركز هذه الصناديق في الاستثمار في الأسهم العادية ذات الأسعار المنخفضة والمتوقع ارتفاع قيمتها السوقية بعد فترة، فيتم الاحتفاظ بتلك الأوراق إلى أن ترتفع أسعارها في السوق، فيتم بيعها وتحقق أرباح رأسمالية من عملية البيع.

٣- صناديق الاستثمار المتوازنة: تتبع هذه الصناديق سياسات استثمارية تجمع بين عنصري الأمان والمخاطرة، حيث يتم الاستثمار في خليط متوازن من الاستثمارات المكونة من الأسهم والسندات، وهذا يعني أنها تجمع بين مزايا النوعية السابقين.

- **<u>النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار:</u>**

إن النظام المحاسبي لصناديق الاستثمار لا يختلف عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لهذه

الصناديق يتطلب التعرف على خصائص الأنشطة التي يمارسها الصندوق، ويتصف نشاط الصندوق بخصائص فريدة تميزه عن غيره من الأنشطة، ويتضح ذلك مما يلي:

(١)الخاصية الأولى:

تعتمد مصادر التمويل في صناديق الاستثمار على الموارد الخارجية المتمثلة في قيمة وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق لتجميع المدخرات، بالإضافة إلى أن هناك موارد ذاتية لكل صندوق تتمثل في رأس مال شركة الصندوق أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين. يثير هذا بلا شك مشكلة الخلط بين أموال حملة الوثائق وقيمة رأس المال المقدم من الكيان المنشئ أو المؤسس للصندوق سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين. ولقد ترتب على هذه الخاصية نقطتين هامتين هما:-

أ- أعطي القانون لحملة الوثائق حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلكه.

ب-ضرورة اهتمام النظام المحاسبي المستخدم بقياس التغيرات في القيمة الاستردادية لوثائق الاستثمار في نهاية كل فترة دورية والإفصاح عنها، وذلك لأنها تمثل أهم مكونات حقوق الملكية في صناديق الاستثمار.

(٢)الخاصية الثانية:

يتمثل المنتج النهائي لصناديق الاستثمار في تقديم خدمة وليست سلعة ملموسة. وتتمثل هذه الخدمة في استثمار أموال حملة الوثائق سواء كانوا من أصحاب الموارد المالية المحدودة أو من أصحاب الأموال الذين تنقصهم الخبرة والمعرفة الكافية لتكوين محافظ للأوراق المالية.

هذا، وتحقق الصناديق دخلا من عمليات الاستثمار تتمثل في التوزيعات الناتجة عن الاستثمار في الأسهم ووثائق الاستثمار للصناديق الأخرى، وفي الفوائد عن الاستثمار في السندات وأذون الخزانة، وفي الأرباح والخسائر الناتجة عن بيع الأوراق المالية ووثائق الاستثمار الأخرى، وفي الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية، وفي أي إيرادات أخرى متنوعة كالعمولات على استرداد إصدار الوثائق.

ومن ناحية أخرى تتكبد صناديق الاستثمار نفقات للحصول على الدخل السابق الإشارة إليه، ومن أمثلة عناصر هذه النفقات المصروفات الإدارية والعمومية، ومصروفات التسويق والإعلان والمصروفات التمويلية المختلفة.

وينعكس ما سبق بلا شك على النظام المحاسبي الخاص بإعداد قائمة الدخل (جـ/ أ.خ) لتصوير نتائج أعمال الصندوق في نهاية كل فترة مالية.

(٣)الخاصية الثالثة:

تقوم صناديق الاستثمار بقياس القيمة الاستردادية للوثائق على أساس نصيبها في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع ثم الإفصاح عنها. مما يستوجب معه ضرورة استخدام المستندات لترحيل العمليات بمجرد حدوثها مباشرة إلى الحسابات المختصة بدفاتر الأستاذ. ويتم هذا عادة بشكل آلي بحيث يسمح باستخراج الأرصدة وعمل موازين المراجعة حتى يمكن حساب القيمة الاستردادية للوثيقة في الوقت المناسب.

علاوة على ما سبق، تلتزم الهيئة العامة لسوق المال الصناديق بضرورة إعداد ونشر قوائم مالية ربع سنوية عن نتيجة أعمالها، بالإضافة إلى تقرير فحص دوري محدود من مراقب الحسابات الخاص بالصندوق، وذلك عن نتيجة الفحص لكي يتم تسليمها إلى الهيئة العامة لسوق المال وبورصة الأوراق المالية خلال شهر من تاريخ إعدادها. وتشمل القوائم المالية بالإضافة إلى قائمة المركز المالي الربع سنوية، وقائمة الدخل عن الفترة، وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ويترتب على ما سبق أن يوفر النظام المحاسبي قاعدة البيانات الأساسية اللازمة لضمان استيفاء المتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية.

(٤)الخاصية الرابعة:

نظراً لأهمية وخطورة الدور الذي تلعبه صناديق الاستثمار من خلال تجميع مدخرات الأفراد لاستثمارها بشكل جماعي في سوق الأوراق المالية من خلال إدارة متخصصة، فإن هذا يلقي عبئ على النظام المحاسبي بضررة توفير الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات على جميع المستويات، وهم شركة الصندوق المساهمة، والبنك أو شركة التأمين المؤسسة للصندوق وحملة الوثائق، ومدير الاستثمار، والجهات الحكومية والرقابية المختلفة كالهيئة العامة لسوق المال والجهاز المركزي للمحاسبات مصلحة الضرائب.

ومن أمثلة المعلومات التي يمكن للنظام المحاسبي أن يوفرها للفئات السابقة، معلومات تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية المنتظر حصولهم عليها نتيجة استثماراتهم في الصندوق بالإضافة إلى معلومات متعلقة بالأداء المالي والاقتصادي وللصندوق واللازمة لأغراض المتابعة والإشراف والرقابة والتخطيط.

(٥)الخاصية الخامسة:

يتصف مجال صناديق الاستثمار بغياب المنتج المادي القابل للتخزين حيث أن الصناديق تتاجر في الأوراق المالية، فيتم الاحتفاظ بها في إحدى البنوك للحصول على عوائدها أو لبيعها في الوقت المناسب. وبالتالي يكون مطلوباً من الصندوق أن يستثمر موارده بطريقة فعالة لتوفير عوائد تتجاوز التكاليف المنفقة. وينعكس ذلك على النظام المحاسبي في ضرورة توفير بيانات تساعد الإدارة في تحديد مستوى وهيكل وتشكيلة الأصول والالتزامات عن طريق تسجيلها وتلخيصها استناداً إلى تصنيف الاستثمارات المالية.

(٦)الخاصية السادسة:

تعمل صناديق الاستثمار في بيئة تتميز بالتنافس. ويرجع ذلك إلى العدد المحدود من الأوراق المالية المتاحة في السوق المصرية والتي يتنافس عليها عدد كبير من الصناديق. ويؤثر ذلك على النظام المحاسبي في أن يلزمه بتوفير قاعدة بيانات كافية للإدارة تسمح باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات تسعير الخدمة المقدمة طبقا لما تتحمله من تكلفة. وطبقا لعوامل العرض والطلب، وذلك بالشكل الذي يمكنها من الحصول على ميزات تنافسية مع الحفاظ على هذه المزايا لتدعيم استمرار ونجاح الصندوق.

- **<u>المجموعة المستندية والدفترية في صناديق الاستثمار:</u>**

بعد التعرف على خصائص أنشطة صناديق الاستثمارات ذات الطبيعة الفريدة فإنه يجب تناول مكونات النظام المحاسبي الذي يتأثر بهذه الخصائص. وتتمثل مكونات النظام المحاسبي في مجموعتين هما : المجموعة المستندية، والمجموعة الدفترية.

(أ) المجموعة المستندية في صناديق الاستثمار: تعد المجموعة المستندية أداة الإثبات الرئيسية في السجلات اليومية المساعدة، والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات هناك نوعان من المستندات هما، المستندات الداخلية والمستندات الخارجية.

تعد المستندات الداخلية داخل الصندوق ومن أمثلها، وثائق الاستثمار المصدرة، وأوامر شراء أو بيع الأوراق المالية، وأذون توريد النقدية، والشيكات الصادرة، وكشوف الحركة اليومية لحسابات الأوراق المالية. أما المستندات الخارجية فهي التي يتم إعدادها خارج الصندوقن ومن أمثلتها، الشيكات الواردة، وطلبات استرداد الوثائق، وأشعارات بيع أو شراء أوراق مالية، وكشوف حسابات البنوك.

(ب) المجموعة الدفترية في صناديق الاستثمار: يتم استخدام الطريقة الفرنسية في تسجيل قيود اليومية والمحاسبة عن أنشطة صناديق الاستثمار نظراً لتعدد العمليات وتكرارها. وطبقا لهذه الطريقة يتم إمساك مجموعة من السجلات أو اليوميات المساعدة، ودفاتر الأستاذ المساعدة ودفتر اليومية العامة، ودفتر الأستاذ العام. وفيما يلي مكونات كل مجموعة:

١- مجموعة السجلات واليوميات المساعدة: وهي عبارة عن مجموعة دفاتر يومية متخصصة لتسجيل العمليات المالية المتشابهة، ومن أمثلتها: سجل الوثائق، سجل الاستردادات، وسجل الاستثمارات المشتراه، سجل الاستثمارات المباعة، وسجل أتعاب مدير الاستثمار. ويتضمن كل سجل من هذه السجلات بيانات خاصة بالعمليات التي تتضمنها.

٢- دفاتر الأستاذ المساعدة: تنشأ الحاجة إلى هذه الدفاتر نتيجة تكرار وتعدد العمليات، على أن يتم الترحيل إليها من واقع سجلات اليومية المساعدة ومن أمثلتها: دفتر أستاذ مساعد حملة الوثائق، ودفتر أستاذ مساعد الاستثمارات، ودفتر أستاذ مساعد المدينين، ودفتر أستاذ مساعد الدائنين، ودفتر أستاذ مساعد السماسرة.

٣- دفتر اليومية العامة: يتم القيد في هذا الدفتر بقيود إجمالية من مجاميع اليوميات المساعدة في نهاية كل فترة مالية، علاوة على ذلك فإنه يتم قيد العمليات غير المتكررة التي لم يسبق قيدها في أي يوميات مساعدة. كما يستخدم هذا الدفتر في إثبات قيود التسويات الجردية والحسابات الختامية وقيود تصحيح الأخطاء وإقفال الدفاتر وفتحها.

٤- دفتر الأستاذ العام: يرحل إلى هذا الدفتر القيود الإجمالية من واقع دفتر اليومية العامة، ويستخدم في إعداد ميزان المراجعة في نهاية كل فترة مالية، وكذا الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

الفصل الثاني

التوجيه المحاسبي لنشاط صناديق الاستثمار

تتعدد العمليات التي تقوم بها صناديق الاستثمار والتي تمثل في مجموعها الأنشطة التي يتم بمقتضاها تحقيق الأهداف المرجوة منها. ومن أهم العمليات التي يترتب عليها تدفقات مالية يجب تسجيلها محاسبياً ما يلي:

أ- عمليات إصدار وثائق الاستثمار واحتساب القيمة الاستردادية لها، والقيمة التي يعاد طرحها بها.

ب- عمليات الاستثمار في الأوراق المالية.

ج- نفقات الصندوق بصفة خاصة أتعاب مدير الاستثمار، وكذلك نفقات التسويق والإعلان.

وفيما يلي شرح مختصر للمشاكل المحاسبية المرتبطة بهذه العمليات:

أولاً: العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار:

سبقت الإشارة إلى أن مصادر الأموال الخاصة بصناديق الاستثمار تتضمن موارد ذاتية للصندوق وموارد خارجية. وتتمثل الموارد الذاتية للصندوق في رأس مال الشركة المؤسسة للصندوق أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين للبدأ في مباشرة نشاط الصندوق. وينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه كما ورد بالقانون. لذلك فإن هذا المبلغ تصدر به وثائق استثمار غير قابلة للاسترداد لأنها تمثل ضماناً لأموال حمله الوثاق ويتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق. أما الموارد الخارجية للصندوق فهي تتمثل في قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات. وتكون هذه الوثائق محددة القيمة ولا تقل قيمتها الأسمية عن ١٠ جنيه ولا تزيد عن ١٠٠٠جنيه. ويشترط أيضا ألا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشر أمثال رأس المدفوع لشركة الصندوق وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة نشاط صندوق البنوك أو شركات التأمين.

هذا ، وتتضمن العمليات الخاصة بوثائق الاستثمار عمليات الاكتتاب في وثائق الاستثمار وإصدارها، وتكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المغلقة والمفتوحة، ومصرفات التأسيس. كما تتضمن عمليات استرداد وثائق الاستثمار وحساب القيمة الاستردادية لها، وعمليات بيع وثائق الاستثمار، ثم عمليات تصفية الصندوق. وفيما يلي شرح مختصر لكل منها:

(١)الاكتتاب في وثائق الاستثمار وإصدارها:

يتم بعد الانتهاء من إجراءات الترخيص ببدء نشاط الصندوق لدى الهيئة العام لسوق المال وفقا للضوابط التي وردت باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، يتم الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، وتجرى قيود اليومية التالية بدفتر اليومية العامة لصندوق الاستثمار.

- عند تحصيل قيمة راس المال المصدر والمكتتب فيه:

× من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

× حـ/ المؤسسين

× حـ/ حملة الوثائق

- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة رأس المال المدفوع:

من مذكورين

× حـ/ المؤسسين

× حـ/ حملة الوثائق

× إلى حـ/ رأس المال المدفوع

يلاحظ على القيدين السابقين أن حساب المؤسسين وحملة الوثائق هما حسابين وسيطين يتم فتحهما مع التحصيل ثم يتم قفلهما مع إصدار الوثائق لذلك لا يظهر لهما بنود في قائمة المركز المالي الافتتاحي لصندوق الاستثمار.

هذا، ويجب الإشارة إلى أنه بمجرد الإعلان عن طرق وثائق الاستثمار المرخص بها قانوناً لجمهور المكتبين قد تتجاوز الاكتتاب عدد الوثائق المطروحة، وفي هذا الحالة لابد من عمل تخصيص نسبي لكل مكتتب يحسب على أساس نسبة عدد الوثائق المطروحة إلى عدد الوثائق المكتتب فيها، بحيث لا يترتب على ذلك إبعاد المكتتب في الصندوق أيا كان عدد الوثائق التي اكتتب فيها. وبعد التخصيص يتم رد ما دفعه المكتتب عند الاكتتاب بالزيادة عما خصص له. ويتم في هذه الحالة إثبات قيد اليومية التالي:

- عند طرح الوثائق للاكتتاب العام:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ حملة الوثائق

- عند رد قيمة الزيادة للمكتتبين في حالة وجود زيادة في الاكتتاب عن المرخص به:

× من حـ/ حملة الوثائق

× إلى حـ/ النقدية

- عند إصدار وثائق الاستثمار بقيمة ما تم تخصيصه للمكتتبين:

× من حـ/حملة الوثائق

× إلى حـ/ رأس المال المدفوع

وجدير بالذكر أنه إذا كان الإقبال على الاكتتاب في الوثائق ضعيفاً فإنه طبقاً للقانون إذا تم الاكتتاب في عدد أقل من ٥٠% من مجموع الوثائق المصدرة يجب على البنك أن يرد المبالغ التي تلقاها من المكتتبين بما في ذلك مصاريف الإصدار.

(٢) تكاليف إصدار وثائق الاستثمار:

عادة ما يتحمل صندوق الاستثمار العديد من بنود النفقات المرتبطة بإصدار وثائق الاستثمار، ويطلق على هذه النفقات بمصاريف الإصدار للوثائق، وتختلف المعالجة المحاسبية لهذه النفقات باختلاف نوع صندوق الاستثمار وما إذا كانت الوثائق مصدرة عن صناديق استثمال مغلقة أي أن الكيان المنشئ للصندوق شركة مساهمة أم أن الوثائق مصدرة عن صناديق استثمار مفتوحة، أي أن الكيان المنشئ للصندوق أحد البنوك أو إحدى شركات التأمين.

ففي حالة الصناديق المغلقة تحصل الشركة المنشئة للصندوق رسوم إصدار مع كل وثيقة مطروحة للاكتتاب لكي تستخدمها في تغطية نفقات الاكتتاب والتسجيل لدى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي. ثم يتم عمل مقاصة بين الرسوم المحصلة والمصاريف المدفوعة على أن يستخدم الفرق في تغطية جزء من مصاريف التأسيس أو يضاف على الاحتياطي الرأسمالي.

أما في حالة الصناديق المفتوحة فإن البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق تحصل الرأسمالي. أما في حالة الصناديق المفتوحة فإن البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق تحصل رسوم الإصدار بالكامل لتغطية رسوم الحفظ ولمواجهة التكاليف التي يتحملها البنك للقيام بهذه الخدمة.

وتحديد الاختلاف في المعالجة المحاسبية يمكن عقد المقارنة التالية:

تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المغلقة	تكاليف إصدار الوثائق في الصناديق المفتوحة
١-إثبات المبالغ المحصلة من حملة الوثائق كرسوم إصدار: × من حـ/ النقدية × إلى حـ / رسوم إصدار محصلة	١-إثبات المبالغ المصحلة من حملة الوثائق كرسوم إصدار: × من حـ/ النقدية × إلى حـ / رسوم إصدار محصلة
٢-عند استخدام الرسوم المحصلة في سداد مصاريف الإصدار لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ، يجرى القيد التالي: × من حـ/ مصاريف إصدار الوثائق × إلى حـ/ النقدية (الدائنين)	٢-عند ترحيل الرسوم المحصلة إلى حساب البنك أو شركة التأمين المنشئة للصندوق، يجرى القيد التالي: × من حـ/ رسوم إصدار محصلة × إلى حـ/ البنك (شركة التأمين)
٣- يتم عمل مقاصة بين الرسوم المحصلة والمصاريف المدفوعة بالقيد التالي: × من حـ/ رسوم إصدار محصلة × إلى حـ/ مصاريف إصدار وثائق	٣-توريد مستحقات البنك أو شركة التأمين نقداً: × من حـ/ البنك (شركة التأمين) × إلى حـ/ النقدية

هذا، وينتج عن المقاصة في الصناديق المغلقة وجود فرق بين المبلغين السابقين (المحصل ، المدفوع)، وذلك كما يلي:

أ- زيادة الرسوم المحصلة عن مصاريف الإصدار المدفوعة الفعلية فيستخدم الفرق في تخفيض حساب مصاريف التأسيس أو يرحل إلى حساب الاحتياطي الرأسمالي.

ب- قلة الرسوم المحصلة عن مصاريف الإصدار الفعلية فيتم تحميل الفرق على مصاريف التأسيس ثم تعالج على أنها إيرادية مؤجلة توزع على عدد من السنوات من ٣: ٥ سنوات.

(٣) مصاريف التأسيس:

يقوم المؤسسون للصندوق بالإنفاق من أموالهم على مراحل تأسيس الصندوق حتى الحصول على الترخيص اللازم لبدء النشاط – ومن أمثلة هذه النفقات تجهيز مقدر الصندوق، وأتعاب المحامين والاستشارات القانونية الرسوم والأعباء الحكومية. ويطلق على هذه النفقات "مصاريف

التأسيس" ويتم إثباتها بعد إتمام الترخيص للصندوق وطرح وثائق الاستثمار للاكتتاب وذلك في دفتر اليومية العامة للصندوق، بالقيد التالي:

×من حـ/ مصروفات التأسيس

× إلى حـ/ المؤسسين

- عند سداد قيمة المصروفات من النقدية المتوافرة للصندوق للمؤسسين، يجرى القيد التالي:

× من حـ/ المؤسسين

× إلى حـ/ النقدية

- يتم تخفيض حجم مصروفات التأسيس باستخدام المبالغ المتبقية من رسوم الإصدار المحصلة – إن وجدت – وذلك بالقيد التالي:

× من حـ/ رسوم إصدار محصلة

× إلى حـ/ مصاريف التأسيس

- أما باقي مصاريف التأسيس التي لم يتم تغطيتها برسوم الإصدار فإنها تعتبر نفقة إيرادية مؤجلة، يتم توزيعها على عدد من السنوات من ٣: ٥ سنوات حيث تحمل كل سنة بنصيبها في قائمة الدخل، وما يخص السنوات القادمة يظهر في قائمة المركز المالي:

× من حـ/ أ. ح (قائمة الدخل)

× إلى حـ/ مصاريف التأسيس (نصيب السنة)

(٤) عمليات استرداد وثائق الاستثمار:

نظم قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إجراءات استرداد وثائق الاستثمار وقد فرق في هذا الشأن بين ما إذا كان الاسترداد خاص بوثائق صناديق الاستثمار المغلقة أم أنه خاص بوثائق صناديق الاستثمار المفتوحة. وذلك كما يلي:

أ- وثائق الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار المغلقة (حيث يكون الكيان المنشئ للصندوق إحدى الشركات المساهمة): يفهم من اللائحة التنفيذية للقانون أن يجوز استرداد وثائق الاستثمار قبل انتهاء مدتها، فإذا ما تضمنت نشرة الاكتتاب ذلك ترد إلى حامل الوثيقة القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة أخر سعر إقفال لها في البورصة أيهما أقل. وفي هذه الحالة لا يجوز إصدار وثائق بديلة لتلك التي تم استردادها.

ب-وثائق الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار المفتوحة (حيث يكون الكيان المنشئ لها هو أحد البنوك أو شركات التأمين): يفهم من نص اللائحة التنفيذية للقانون أن استرداد قيمة الوثائق يعد أمراً وجوبياً. وتحدد قيمة الوثائق التي تم استردادها بناء على نصيبها في صافي

قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد. ويجوز للصندق في هذه الحالة إصدار وثائق بديلة لها وفي ضوء الحد الأقصى المرخص به.

هذا، ويجب الإشارة إلى أنه في حالة استرداد وثائق صناديق الاستثمارات ذات العائد اليومي التراكمي عادة ما تحسب القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس القيمة المعلنة لها في ذات يوم الاسترداد الموقع من صاحب الوثيقة مرفقا به سند الوثيقة.

وكما سبق القول تحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترشاد على النحو التالي:

١. إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك، ويتم تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية على أساس أسعار السوق المصرفية الحرة المعلنة.

٢. يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية، وتشمل:

أ- أوراق مالية مقيدة بالبورصة: تحسب القيمة على أساس أسعار الإقفال بالبورصة وقت التقييم. وفي حالة تعدد أسعار التداول في اليوم الواحد يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم وذلك بالمعادلة التالية:

$$\text{المتوسط المرجح لأسعار التداول} = \frac{(\text{السعر الأول} \times \text{عدد الأوراق}) + (\text{السعر الثاني} \times \text{عدد الأوراق})}{\text{مجموع أوراق التداول}}$$

القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصة= عدد الأسهم المتداولة × المتوسط المرجح لأسعار التداول

من ناحية أخرى، إذا لم يحدث تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن الشهر فإنه يتم تقيمها بأقل من السعر المحدد في الفترة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

ب-أذون الخزانة: يتم تقييمها على أساس صافي القمية الحالية لها.

ج- وثائق الاستثمار في صناديق أخرى: تقيم على أساس أخر قيمة استردادية معلنة لها.

د- أوراق مالية غير مقيدة بالبورصة: يتم تقيمها على أساس القيمة السوقية أو القيمة المحسوبة بإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

هـ-أوراق مالية أجنبية: تقيم على أساس المبلغ المعادل بالجنيه المصري باستخدام أسعار السوق المصرفية الحرة.

٣. يضاف إلى ما سبق قيمة الأصول طويلة الأجل بعد خصم مجمع الإهلاك.

٤. يتم تقييم باقي عناصر الأصول وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

٥. يضاف إليها إجمالي إيرادات النشاط المستحقة والتي تخص الفترة ولم تحصل بعد مثل، عائد الاستثمارات في الأوراق المالية، وأرباح بيع الأوراق المالية، وأي إيرادات أخرى مستحقة.

٦. يخصم مما سبق حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأي التزامات أخرى متداولة بعد تقييمها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.
٧. يخصم أيضا مصروفات التشغيل المستحقة مثل مصروفات التسويق والإعلان والمصاريف الإدارية والعمومية، والمصاريف التمويلية، وعمولات السماسرة، والتوزيعات المستحقة للمستثمرين.
٨. يتم قسمة صافي الناتج من البنود السابقة على عدد الوثائق القائمة في تاريخ التقييم للوصول إلى نصيب الوثيقة (صافي قيمة الوثيقة) من صافي أصول الصندوق.

هذا، وجدير بالذكر أنه في حالة تقدم أحد حملة الوثائق لأسترداد قيمتها من الصندوق يقوم الصندوق بخصم عمولة استرداد بنسبة محددة من قيمة الوثيقة المستردة، وتتراوح هذه النسبة بين (١%، ١/٨%) طبقا لفترة الاحتفاظ بالوثيقة على أن يتم اقتسام تلك العمولة بين الصندوق والكيان المنشئ للصندوق مناصفة. وتحسب العمولة بالمعادلة التالية:

عمولة الاسترداد=

القيمة الاستردادية للوثيقة × $\frac{\text{عدد الأيام من تاريخ شراء الوثيقة حتى تاريخ الاسترداد} \times \text{نسبة العمولة}}{٣٦٥}$

ويتم إثبات عملية استرداد الوثيقة بعد حساب قيمتها وكذلك العمولة الخاصة بالاسترداد بالقيود التالية:

-إثبات استحقاق الوثيقة المستردة:

× من حـ/ استردادت

إلى مذكورين

× حـ/ حملة الوثائق

× حـ/ عمولة الاسترداد

-عند إثبات واقعة السداد النقدي لحملة الوثائق المستردة:

× من حـ/ حملة الوثائق

× إلى حـ/ النقدية

- إثبات نصيب الكيان المنشئ للصندوق في عملة الاسترداد وإقفال باقي العمولة في قائمة الدخل:

× من حـ/ عمولة الاسترداد

إلى مذكورين

حـ/ الكيان المنشئ للصندوق(بنك، شركة تأمين، شركة مساهمة)

حـ/ أ. خ (نصيب الصندوق)

- سداد نصيب الكيان المنشئ للصندوق في العمولة:

× من حـ/ الكيان المنشيء للصندوق

× إلى حـ/ النقدية

(٥) الوثائق البديلة للوثائق المستردة:

سبق القول أنه يجوز لصناديق الاستثمار المفتوحة التي تنشئها البنوك وشركات التأمين أن تصدر وثائق استثمار بديلة للوثائق التي ترد قيمتها وفقا لنظام الصندوق وفي حدود الحد الأقصى المرخص به. وتتحدد القيمة البيعية للوثيقة الصادرة بدلا من المستردة على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق على الإصدار مع تحميل المشتري بنسبة محددة من القيمة المكتتب فيها كمصاريف اكتتاب في الصندوق.

ويتم معالجة رسوم الإصدار المحصلة بترحيلها لحساب الكيان المنشئ للصندوق كمقابل للتكاليف التي يتكبدها في إعادة إصدار الوثائق ورسوم الحفظ، ومن المتوقع أن يترتب على إعادة بيع الوثائق بقيمة استردادية مختلفة عن قيمة تلك الوثائق المستردة من قبل تحقق مكاسب أو خسائر للصندوق، يتم إقفالها ضمن قائمة الدخل تحت مسمى حساب "فروق استرداد وإعادة بيع وثائق".

وفيما يلي قيود اليومية التي تجرى بدفتر اليومية العامة:

في حالة البيع بقيمة استردادية أعلى من قيمة الوثائق المستردة	في حالة البيع بقيمة استردادية أقل من قيمة الوثائق المستردة
أ- قيد استحقاق عملية البيع: × من حـ/ حملة الوثائق إلى مذكورين ×حـ/ مبيعات وثائق بدلا من المستردة ×حـ/ رسوم إصدار محصلة ×حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق	أ- قيد استحقاق عملية البيع من مذكورين ×حـ/ حملة الوثائق ×حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق إلى مذكورين × حـ/ مبيعات وثائق بدلاً من المستردة ×حـ/ رسوم إصدار محصلة
ب-قيد تحصيل القيمة من حملة الوثائق: × من حـ/ النقدية × إلى حـ/ حملة الوثائق	ب-قيد تحصيل القيمة من حملة الوثائق: ×من حـ/ النقدية × إلى حـ/ حملة الوثائق

ج–قيد ترحيل رسوم الإصدار المحصلة لحساب الكيان المنشئ للصندوق: ×من حـ/ رسوم إصدار محصلة ×إلى حـ/ الكيان المنشئ للصندوق	ج– قيد ترحيل رسوم الإصدار المحصلة لحساب الكيان المنشئ للصندوق × من حـ/ رسوم إصدار محصلة ×إلى حـ/ الكيان المنشئ للصندوق
د–قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان المنشئ للصندوق: ×من حـ/ الكيان المنشئ للصندوق ×إلى حـ/ النقدية	د–قيد السداد النقدي لمستحقات الكيان المنشئ للصندوق: × من حـ/ الكيان المنشء للصندوق × إلى حـ/ النقدية
هـ– قيد ترحيل أرباح استرداد وإعادة بيع الوثائق (أرباح) × من حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع الوثائق (أرباح) × إلى حـ/ أ. خ(قائمة الدخل)	هـ– قيد ترحيل خسائر استرداد وإعادة بيع الوثائق لقائمة الدخل: × من حـ/ أ. خ (قائمة الداخل) × إلى حـ/ فروق استرداد وإعادة بيع وثائق (خسائر)

(٦) تصفية صندوق الاستثمار:

يتم تصفية صندوق الاستثمار لأسباب عديدة منها: انقضاء مدة الصندوق الصادر به ترخيص رسمي، كما ينقضي الصندوق إذا انخفض عدد الوثائق إلى ٥٠% من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق الاستمرار في النشاط. أما إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥% من العدد المكتتب فيه فإنه لابد من تصفية الصندوق. علاوة على ذلك فإنه ينقضي الصندوق إذا رأى الكيان المنشئ للصندوق سواء كان شركة مساهمة أو بنك أو شركة تأمين أن قيمة موجودات الصندوق المستثمر فيه غير كافية لتبرير مواصلة نشاط الصندوق.

وفي حالة تصفية الصندوق لا يجوز وقف النشاط إلا بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، وذلك للتأكد من أن الصندوق قد أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته وفقا للشرط التي تحددها مجلس إدارة الهيئة . ويتم توزيع ناتج التصفية على النحو التالي:

أ– يجرى التوزيع بين الكيان المنيئ للصندوق وحملة الوثائق القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأس مال الكيان المدفوع ورصيد حملة الوثائق في ذلك التاريخ.

ب- يتم توزيع نصيب حملة الوثائق فيما بينهم بنسبة ما تمثله كل وثيقة إلى إجمالي الوثائق على أن يتم التوزيع خلال مدة لا تزيد عن تسعة أشهر من تاريخ إشعار حملة الوثائق بانقضاء الصندوق.

هذا، ونظراً لأن قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لم يغطى كافة التفاصيل والإجراءات الخاصة بتنفيذ عملية التصفية للصندوق، فإنه يمكن الرجوع إلى نصوص قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لإتمام الإجراءات التنفيذية لتصفية الصندوق.

ثانيا: عمليات الاستثمار في الأوراق المالية:

تمثل عمليات الاستثمار في الأوراق المالية النشاط الأساسي لصناديق الاستثمار، لذلك تظهر أهمية تناول مشاكل المعالجة المحاسبية المترتبة على تلك العمليات. حيث يتم التعرف على الطرق المحاسبية المستخدمة في تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات، ومعالجة قيمة التوزيعات والعائد المختلفة الخاصة بالاستثمارات، وذلك في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٦) والخاص "بالأدوات المالية – الاعتراف والقياس"، والصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦، وكذلك في ضوء المحاسبة عن صناديق الاستثمار طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

هذا، وكما سبق الإشارة، فإن المحاسبة في حالة صناديق الاستثمار تهدف إلى تحديد القيمة الاستردادية لوثيقة الاستثمار باعتبار أن عملية الاسترداد تعني قيام حامل الوثيقة ببيع حصته في الصندوق. لذلك فإن ثمن البيع يجب أن يكون سعر يوم البيع، ويترتب على ذلك تحديد أرباح أو خسائر الصندوق بصفة دورية كل أسبوع لتحديد القيمة الاستردادية للوثائق، حيث تقوم الموجودات من الأوراق المالية وغيرها من الأصول المتداولة بالقيمة السوقية، ثم يطرح منها الالتزامات ثم يقسم الناتج على عدد الوثائق لتحديد القيمة الاستردادية لكل وثيقة.

وعلاوة على ما سبق فإنه يتم إدراج أرباح وخسائر إعادة التقييم لمحفظة الاستثمارات ضمن قائمة الدخل للوصول إلى صافي أرباح أو خسائر الفترة.

يتضح مما سبق أنه يتم تقييم الاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار بسعر السوق (القيمة العادلة) على أن يتم الاعتراف بالأرباح الخسائر الناتجة عن عملية التقييم ضمن قائمة الدخل مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تجنب ٥٠% على الأقل من صافي الزيادة في القيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي كما أشار القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وترجع مبررات هذه المعالج إلى ما يلي:

١. إن غالبية استثمارات الصندوق تتم في أوراق مالية قصيرة الأجل يتم التعامل عليها بصفة مستمرة حيث أنها تمثل النشاط الأساسي للصناديق.
٢. اعتبارات تقييم الوثائق أسبوعاً- وربما يومياً – لاحتساب سعرها الذي يطلق عليه "قيمة التسييل" ويقصد بها قيمة التصفية بالنسبة للمحفظة.
٣. تتفق هذه المعالجة مع ما ورد في معايير المحاسبة المصرية التي تعالج الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بإدراجها بالقوائم المالية على أساس القيمة العادلة (السوقية) مع الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة في قائمة الدخل.

وفيما يلي المعالجة المحاسبية لعمليات شراء أو بيع الاستثمارات، وكذلك كيفية تقييمها في تاريخ إعداد المركز المالي للصندوق.

(١) الاستثمارات في أوراق مالية تمثل حقوق ملكية:

تتضمن هذه الاستثمارات ملكية أسهم عادية وممتازة وحقوق شراء أسهم (خيارات) وحقوق الاكتتاب (ضمانات) بسعر متفق عليه مقدماً.

أ- عمليات شراء أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

يتم عند شراء هذه الأسهم تسجيلها في الدفاتر طبقاً لتكلفة الحصول عليها في تاريخ الشراء.وتتكون هذه التكلفة من البنود التالية:

١. ثمن الحصول على تلك الاستثمارات يوم الشراء طبقا لأسعار التداول في البورصة في حالة الشراء من السوق الثانوي، وطبقاً لسعر الإصدار في حالة الشراء من السوق الأولى.

× من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة

× إلى حـ/ النقدية

وعند الإعلان عن توزيعات أرباح تلك الاستثمارات يتم إثباتها كما يلي:

× من حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقات – أسهم شركة.....

× إلى حـ/ دخل التوزيعات – استثمارات بغرض المتاجرة

وعند تحصيل تلك التوزيعات نقداً يجرى القيد التالي:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ مدينون عن توزيعات أرباح مستحقة – أسهم شركة ...

ب- عمليات بيع أسهم حقوق ملكية للمتاجرة:

يتم إثبات عملية الأسهم مع ترحيل مكاسب أو خسائر البيع إلى قائمة الدخل، وذلك بالقيد التالي:

١- عند البيع بأرباح:

× من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

× حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة....

× حـ/ أرباح بيع أوراق مالية

ثم يرحل الربح إلى قائمة الدخل بالقيد التالي:

× من حـ/ أرباح بيع أوراق مالية

× إلى حـ/ أ. خ (قائمة الدخل)

عند البيع بخسائر:

من مذكورين

×حـ/ النقدية

× حـ/ خسائر بيع أوراق مالية

× إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أسهم شركة

ثم ترحل الخسائر إلى قائمة الدخل:

× من حـ/ أ. خ (قائمة الدخل)

× إلى حـ/ خسائر بيع أوراق مالية

ج- عمليات تقييم محفظة الأوراق المالية في نهاية الفترة المالية:

يتم تقييم مكونات محفظة الأوراق الملية الخاصة بالصندوق بسعر السوق في تاريخ إعداد الميزانية، على أن يدرج الفرق الناتج عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة الدخل، وذلك بعد تجنيب ٥٠% على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي، وذلك وفقا لما يتطلبه قانون سوق رأس المال.

وتتمثل قيود اليومية فيما يلي:

- إقفال الأرباح غير المحققة في قائمة الدخل بعد تخصيص ٥٠% على الأقل كأحتياطي رأسمالي:

× من حـ/ أرباح غير محققة من الزيادة في القيمة السوقية للأوراق المالية

إلى مذكورين

× حـ/ احتياطي رأسمالي (٥٠% من الأرباح غير المحققة)

× حـ/ أ. خ (قائمة الدخل) بالباقي

- إذا كانت النتيجة خسائر غير محققة فإنه يتم إقفالها في قائمة الدخل:
  × من حـ/ أ. ح (قائمة الدخل)
  × إلى حـ/ خسائر غير محققة من النقص في القيمة السوقية للأوراق المالية.

(٢) الاستثمارات في أوراق مالية تمثل مديونية للغير:

يشمل هذا النوع من الاستثمارات كافة الأوراق المالية التي تمثل حق دائنية بفائدة ثابتة مثل السندات وأذون الخزانة. وفيما يلي المعالجة المحاسبية لكل منها.

أ- الاستثمارات في أذون الخزانة:

تعتبر أذون الخزانة أداة دين حكومية قابلة للتداول يتم إصدارها بمدد استحقاق تتراوح بين ٩٠، ٣٦٥ يوم. وهي لا تحمل أي فوائد ولكنها تصدر بسعر خصم معين من قيمتها الأسمية. وفي تاريخ الاستحقاق يتم دفع القيمة الأسمية لها. وبالتالي فإن العائد الذي يحصل عليه المستثمر هو الفرق بين ما تم دفعه عند الشراء وما تم الحصول عليه في تاريخ الاستحقاق. ويتغير العائد على أذون الخزانة استناداً إلى السياسة النقدية المتبعة بواسطة البنك المركزي، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل فإن العائد على هذه الاستثمارات ترتفع والعكس صحيح.

وفيما يلي قيود اليومية الخاصة بشراء أذون الخزانة والعوائد المتعلقة بها.

١- عند شراء أذون الخزانة بواسطة صندوق الاستثمار يتم قيدها بالقيمة الأسمية على أن يثبت الفرق بين هذه القيمة وتكلفة الاقتناء على أنها عوائد أذون خزانة محصلة مقدما أو غير محققة، وذلك كما يلي:

× من حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة

إلى مذكورين

× حـ/ النقدية

× حـ/ عوائد أذون خزانة غير محققة

٢- يتم توزيع عوائد أذون الخزانة غير المحققة (أي استهلاكها) شهريا على مدى عمر الورقة المالية، ويحمل ما يخص الشهر في قائمة الدخل ضمن الإيرادات، وذلك بالقيد التالي:

× من حـ/ عوائد أذون خزانة غير محققة.

× إلى حـ/ دخل عوائد أذون خزانة

٣- يقفل العائد الخاص بالفترة المالية في قائمة الدخل بالقيد التالي:

× من حـ/ دخل عوائد أذون خزانة

× إلى حـ/ أ. خ (قائمة الدخل)

٤- في تاريخ استحقاق قيمة أذون الخزانة يثبت القيد التالي:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – أذون خزانة

هذا، وجدير بالذكر أن أذون الخزانة يتم تقييمها في تاريخ إعداد الميزانية بصافي القيمة الحالية طبقا للأسعار المعلنة من البنك المركزي، وتعالج الفروق (إن وجدت) بين القيمة المدرجة بالدفاتر وصافي القيمة الحالية على أنها أرباح أو خسائر غير محققة بقائمة الدخل.

ب-الاستثمارات المالية في السندات بغرض المتاجرة:

عند شراء استثمارات مالية في شكل سندات قد يتم شراؤها بالقيمة الأسمية أو بأعلى من القيمة الأسمية أو بأقل من القيمة الأسمية. ويطلق على الفرق بين القيمة الأسمية والمبلغ المدفوع بعلاوة إصدار أو خصم إصدار حسب الأحوال. ويترتب على ذلك ضرورة استهلاك خصم أو علاوة الإصدار على مدى حياة السندات.

وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية الشراء واستهلاك العلاوة أو الخصم:

١- إذا تم الشراء بالقيمة الأسمية للسندات:

× من حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات

× إلى حـ/ النقدية

٢- إذا تم الشراء بقيمة أعلى من القيمة الأسمية يعالج الفرق على أنه علاوة إصدار سندات. ويتم استهلاكها على مدى عمر السند (عند الشهور من تاريخ الشراء وحتى تاريخ الاستحقاق) فيتم إقفال القسط في دخل الفوائد تحت التحصيل خلال الشهر كما يلي:

- قيد الشراء بعلاوة إصدار:

من مذكورين

× حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة سندات (القيمة الإسمية لها)

× حـ/ علاوة إصدار سندات

× إلى حـ/ النقدية

- قيد استهلاك قسط علاوة الإصدار:

× من حـ/ قسط استهلاك علاوة الإصدار – سندات

× إلى حـ/ علاوة إصدار السندات.

- عند تخفيض دخل الفائدة الشهري بقيمة قسط استهلاك العلاوة:

× من حـ/ دخل الفوائد – سندات

× إلى حـ/ قسط استهلاك علاوة إصدار – سندات

٣- إذا تم شراء السندات بقيمة أقل من القيمة الأسمية يعالج الفرق على أنه خصم إصدار، ويتم استهلاكه على مدى حياة السند على أن يقفل استهلاك خصم الإصدار في دخل الفائدة الشهري، وذلك كما يلي:

- قيد الشراء بصخم إصدار:

× من حـ/ الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة – سندات (بالقيمة الأسمية)

إلى مذكورين

× حـ/ النقدية

× حـ/ خصم إصدار سندات

- عند استهلاك خصم إصدار السندات:

× من حـ/ خصم إصدار السندات

× إلى حـ/ قسط استهلاك خصم الإصدار – سندات

- عند إقفال القسط في دخل الفائدة الشهري:

× من حـ/ قسط استهلاك خصم الإصدار

× إلى حـ/ دخل فائدة السندات

٤- يتم إثبات الفوائد المستحقة للسندات شهريا بالقيد التالي:

× من حـ/ فوائد تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة

× إلى حـ/ دخل الفوائد سندات

٥- عند تحصيل قيمة الفوائد المستحقة:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ فوائد تحت التحصيل – استثمارات مالية بغرض المتاجرة

٦- عند استرداد قيمة السند في نهاية مدة الاستحقاق:

× من حـ/ النقدية

× إلى حـ/ استثمارات مالية بغرض المتاجرة – سندات

هذا، وجدير بالذكر أنه يتم تقييم السندات في تاريخ إعداد المركز المالي على أساس سعر السوق (القيمة العادلة) على أن تدرج أي فروق ناتجة عن التغيرات في أسعار السوق بقائمة دخل الصندوق وذلك بعد تجنب ٥٠% على الأقل من قيمة الأرباح غير المحققة في صورة احتياطي رأسمالي، وذلك وفقا لما نص عليه قانون سوق رأس المال في مصر.

ثالثا: مصروفات الصندوق:

تتضمن مصروفات صناديق الاستثمار أنواع متعددة مثل المصروفات الإدارية والعمومية (والتي يدخل فيها أتعاب مدير الاستثمار وكذلك أتعاب البنك المنشئ للصندوق)، ومصروفات التسويق والإعلان، والمصروفات التمويلية، بالإضافة إلى مصروفات أخرى متنوعة مثل: الضرائب المستحقة، وعمولات السماسرة، ورسوم الحفظ، وأتعاب مراقبي حسابات الصندوق، وغيرها. وفيما يلي شرح مختصر لطبيعة كل منها والمشاكل المحاسبية المرتبطة بها.

(١)المصروفات الإدارية والعمومية:

تمثل أتعاب مدير الاستثمار الجانب الأكبر من المصروفات الإدارية والعمومية، وتنقسم أتعاب مدير الاستثمار إلى نوعين من الأتعاب هما:

أ- **أتعاب مقابل الإدارة:** ويتم احتسابها على أساس دوري بنسبة معينة من صافي أصول الصندوق، وأحيانا من إجمالي قيمة محفظة الاستثمارات، ويعني هذا أن قيمة هذه الأتعاب ستتغير بتغير صافي قيمة الأصول أو قيمة المحفظة. ويتم إثبات هذه الأتعاب محاسبياً على أساس الاستحقاق، ثم السداد، ثم التحميل على قائمة الدخل بما يخص الفترة المالية، على أن يظهر الجزء غير المدفوع في قائمة المركز المالي ضمن بنود الالتزامات(أتعاب مدير الاستثمار المستحقة). وذلك كما هو الحال بالنسبة لأي مصروفات مستحقة.

هذا، وجدير بالذكر أن تحديد أتعاب مقابل الإدارة يرجع أساساً إلى الاتفاق بين طرفي عقد الإدارة، وهما الكيان المنشئ للصندوق من ناحية، ومدير الاستثمار من ناحية أخرى. ولكن عند احتساب أتعاب الإدارة على أساس نسبة محددة من صافي أصول الصندوق قد تظهر مشكلة ما هو المقصود "بصافي أصول الصندوق"؟ هل يقصد به " رأس المال العامل" الذي يساوي الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة للصندوق. أما أنه هو "رأس المال المستثمر" الذي يتضمن الأصول طويلة الأجل (كالأصول الثابتة والنفقات الإيرادية المؤجلة) وذلك بالإضافة إلى رأس المال العامل.

لقد اتفق العديد من الكتاب على أنه يجب الأخذ بمفهوم "رأس المال العامل" عند احتساب أتعاب الإدارة باعتباره المقياس الأكثر تعبيراً عن درجة نجاح مدير الاستثمار في توظيف رأس المال الجاري في محافظ الأوراق المالية المتنوعة.

ب- **أتعاب حسن الأداء (عمولة التميز):** يقصد بها المكافآت التي ترتبط بزيادة عوائد الصندوق عن حد معين. وهي تعتبر وسيلة لتحفيز المديرين على تحقيق المزيد من الأرباح لحملة الوثائق. ويتم قياس حسن الأداء عن طريق المقارنة بمؤشر البورصة. وتعالج أتعاب

حسن الأداء محاسبيا بنفس طريقة معالجة أتعاب الإدارة بمعنى أنه يتم إجراء قيد بالاستحقاق، ثم قيد بالسداد، وإذا كانت هناك أتعاب حسن أداء مستحقة تظهر ضمن الالتزامات في قائمة المركز المالي.

وفيما يلي بعض المشاكل التي قد تظهر أثناء حساب قيمة حافز حسن الأداء لمدير الاستثمار:

١- قد يثار تساؤل حول ما إذا كان يتم صرف حافزاً لحن الأداء على الأرباح غير المحققة والتي تنتج من الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن الزيادة (أو النقص) في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ضمن إيرادات صناديق الاستثمار. فإن من المعروف أن هذه الأرباح تعد أرباح دفترية لم تتحقق بعد في شكل نقدين لذلك قد يثور خلاف بين إدارة الصندوق ومدير الاستثمار حول أحقيته في الحصول على حافز على تلك الأرباح غير المحققة.

يرى غالبية الكتاب أن الأرباح غير المحققة يجب أن تعامل بنفس منزلة الأرباح المحققة حيث أنها تدرج في قائمة الدخل بشرط الثبات في استخدام هذه السياسة. وهذا يعني أنه يمكن لمدير الاستثمار الحصول على حافز على تلك الأرباح غير المحققة لأنه أسهم في تحقيقها من خلال السياسة الاستثمارية التي اتبعها بشأن صندوق الاستثمار.

٢- قد يثار التساؤل حول ما إذا كان يعبتر مجرد تخفيض مقدار خسائر الصندوق للفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة إنجازاً يستحق عليه مدير الاستثمار حافز حسن أداء.

هذا ولقد ظهرت حول هذه النقطة عدة آراء منها:

أ- يتمثل الرأي الأول في أنه يتم تقييم أداء مدير الاستثمار في الأجل القصير باعتبار أن كل فترة مالية مستقلة عن الأخرى، مما يعني إمكانية احتساب حافز حسن أداء بمجرد نجاح مدير الاستثمار في خفض مقدرا الخسائر في الفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة.

ب-يتمثل الرأي الثاني في ضرورة تقييم أداء مدير الاستثمار في الأجل الطويل بهدف احتساب الحافز على أساس أن سنوات حياة الصندوق هي سنوات متصلة وليس منفصلة، مما يعني احتساب الحافز فقط في حالة تخطي أرباح الصندوق رقم الربح المحقق في أعلى سنوات ربحيته.

ج- يرى أصحاب الرأي الثالث بأنه لا يجوز حصول مدير الاستثمار على حافز حسن الأداء في حالة انخفاض خسائر الفترة الحالية بالمقارنة بالفترة السابقة لها، طالما ثبت أن مقدار الخفض في الخسائر يرجع أساساً إلى التحسن النسبي في أسعار السوق بشكل عام

وليس بسبب نجاح السياسة الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار. أما إذا تبين أن الخفض في الخسائر قد تم برغم حدوث انخفاض عام في الأسعار الأوراق المالية، وذلك نتيجة لنجاح السياسة الاستثمارية لمدير الاستثمار والتزامه بالخطة الاستثمارية السابق تقديمها لإدارة الصندوق. فإنه يجوز صرف الحافز له. وهذا يعني أن المعيار هنا هو مدى مدير الاستثمار لخطة استثمارية معتمدة سلفا ودرجة التزامه بتنفيذها والنجاح في التنفيذ.

٣- قد يثار التساؤل حول ما إذا كان يتم احتساب أتعاب الإدارة قبل أتعاب حسن الأداء أم يتم احتساب أتعاب حسن الأداء قبل أتعاب الإدارة وذلك لأن احتساب إحدهما يؤثر على مقدار الآخر.

إن من الملاحظ أن أتعاب الإدارة يعتبر أحد بنود النفقات التي يتعين إدراجها في قائمة الدخل ومقابلتها مع الإيرادات للوصول لأرباح الفترة المالية مما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وبالتالي فإن أتعاب الإدارة تعتبر أجر ثابت يصرف بغض النظر عن نتيجة أعمال الصندوق، أما أتعاب حسن الأداء (حافز الأداء) فإنه مكافأة مشروطة بنسبة من الربح وهي لا تستحق إذا لم يتحقق الربح، وبالتالي فإن مكانها هو حساب التوزيع وليس قائمة الدخل. وهذا يعني أنه لابد من احتساب أتعاب الإدارة أولا ثم يتم احتساب حافز حسن الأداء.

(٢) مصروفات التسويق والإعلان:

عادة ما تتكبد صناديق الاستثمار نفقات خاصة بأنشطة التسويق والإعلان. ومن المعروف أن هذه النفقات تنقسم إلى ثلاثة أنواع استناداً إلى فترة الانتفاع بها، وهي:

أ- **نفقات إعلان دورية:** وهذا النوع من النفقات يعتبر إعلان تذكيري يتم إنفاقه بهدف تذكير العملاء بنشاط صندوق الاستثمار مثل: نشرات أسعار الوثائق، وهدايا رأس السنة مثل المفكرات والأجندات. وتعد هذه النفقات من النوع الإيرادي الواجب تحميله على قائمة الدخل للصندوق في سنة الإنفاق وتعالج محاسبياً مثلها مثل أي مصروفات إيرادية بقيد استحقاق ثم قيد سداد.

ب- **نفقات الحملة الإعلانية:** يستهدف هذا النوع من النفقات زيادة أو خلق طلب جديد على أنشطة صناديق الاستثمار، وبالذات بعد تأسيسه، مما يعني أن لهذه النفقات – الحملة الإعلانية – تأثير ممتد لأكثر من فترة مالية واحدة، كما أن قيمة هذه الحملة ضخمة مما يدعو إلى اعتبارها نفقة إيرادية مؤجلة، يتم تخصيصها على الفتراة المالية التي استفادت بها وليس على فترة مالية واحدة. ولقد جرى العرف المحاسبي على توزيع هذه النفقات على فترة

تتراوح بين ٣-٥ سنوات. لذلك فإنه يتم تحديد نصيب الفترة المالية ويحمل لقائمة الدخل. أما ما يخص السنوات القادمة فيظهر في قائمة المركز المالي جانب الأصول تحت بند أرصدة مدينة أخرى.

ج- **نفقات لوحات إعلانية ثابتة:** يمثل هذا النوع من النفقات إعلان ثابت عن نشاط الصندوق باستخدام النيون واللوحات الإعلانية المضيئة. وتختلف المعالجة المحاسبية لنفقات هذه اللوحات باختلاف ما إذا كان صندوق الاستثمار يمتلك اللوحات الإعلانية أم يقوم بتأجيرها من وكالات الإعلان. فإذا ما كان صندوق الاستثمار يمتلك هذه اللوحات فإن نفقاتها تعد بمثابة نفقة رأسمالية تظهر فمن الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي، على أن تحمل قائمة الدخل بقسط إهلاك سنوي لتلك اللوحات المملوكة، بالإضافة إلى أن نفقات صيانتها وتشغيلها تمثل نفقة إيرادية تحمل بالكامل على قائمة الدخل. أما إذا كانت اللوحات الإعلانية مؤجرة من الغير للإعلان عليها، فإن صندوق الاستثمار يتحمل إيجار دوري لاستخدام هذه اللوحات من إحدى وكالات الإعلانات، لذلك فإن الإيجار الدوري يمثل نفقة إيرادية تحمل على قائمة الدخل في فترة الانفاق، كما هو الحال بالنسبة للإعلان التذكيري.

الفصل الثالث

القوائم والتقارير المالية لصناديق الاستثمار

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاط صناديق الاستثمار في القوائم والتقارير المالية ذو أهمية خاصة لكافة الأطراف ذوي الصلة، والتي تفرضها طبيعة سوق الأوراق المالية على إدارات تلك الصناديق. وتتمثل أهمية الإفصاح عن هذه المعلومات فيما يلي:

١. مساهمة المعلمات في تحديد أسعار الأوراق المالية وإتخاذ القرارات المناسبة في البورصة.

٢. تأثير السياسة المحاسبية البديلة على أسعار الأوراق المالية.

٣. وجود علاقة بين توقيت نشر المعلومات وبين أسعار حجم التداول في سوق الأوراق المالية.

وتتضمن مجموعة القوائم والتقارير المالية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية لبيان نتيجة أعمال صندوق الاستثمار ومركزة المالي ما يرتبط بهما من معلومات إضافية مكملة في قائمة الدخل وقائمة توزيعات الأرباح، وقائمة المركز المالي، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ونظراً لأهمية تلك التقارير فقد تدخلت التشريعات والقوانين المنظمة لوضع الأسس والقواعد الواجب إتباعها لإعداد هذه القوائم والتقارير بشكل يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وفيما يلي شرح مختصر لمكونات كل قائمة من القوائم السابق الإشارة إليها:

(١) قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر:

توضح قائمة الدخل كافة إيرادات الصندوق ومصروفاته خلال فترة محددة، ويلاحظ على البنود التي يجب أن ترد بقائمة الدخل ما يلي:

أ- تنطوي إيرادات الصندوق على مصدرين أساسيين للإيراد، أولهما إيراد النشاط الرئيسي والتي تشمل عوائد الاستثمارات المالية، وكذا المكاسب الرأسمالية الناتجة من بيع تلك الاستثمارات بجانب الأرباح غير المحققة الناتجة عن الزيادة في القيمة السوقية للاستثمار في سوق الأوراق المالية، أما المصدر الثاني للإيرادات فهو ناتج عن مصادر أخرى بخلاف النشاط الرئيسي للصندوق كالفوائد الدائنة ومكاسب فروق العملة الأجنبية وأي إيرادات غير عادية.

هذا، ويتم تجزئة قائمة الدخل إلى جزأين، يقدم الجزء العلوي قياساً للدخل العادي أو المتكرر من النشاط الرئيسي المستمر للصندوق، أما القسم السفلي فيتناول عرضاً للإيرادات والأرباح والخسائر غير العادية أو غير المتكررة، ويهدف هذا التبويب أو التقسيم إلى تسهيل وظيفة إيصال المعلومات للمستخدمين عن طريق استخدام العرض الرأسي بالإضافة والخصم لتسهيل نقل المعلومات لهؤلاء المستخدمين وسهولة بيان العلاقة الموجودة بين العناصر المحاسبية

كإظهار صافي ربح أو خسارة النشاط الرئيسي على حدة، وهو ما يصعب بيانه باستخدام الحسابات ذات الجانبين (حـ/ أ. خ).

ب- تنحصر مصروفات الصندوق في تكاليف النشاط التي تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية، وكذا مصروفات التسويق والإعلان، المصروفات التمويلية، بالإضافة إلى الخسائر غير المحققة الناتجة عن الانخفاض في القيمة السوقية للاستثمارات المالية في سوق الأوراق المالية. كما يتم إدراج المصروفات غير العادية (غير المتكررة) في جزء مستقل أسفل القائمة.

وفيما يلي نموذج لقائمة الدخل كما وردت في اللائحة التنفيذية من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:-

قائمة الدخل في .....

اسم الصندوق.....

كلي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
		إيرادات النشاط:	
	×	عائد استثمارات في أوراق مالية	
	×	أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية	
	×	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية	
×		إجمالي إيرادات النشاط	
		يخصم: مصروفات النشاط:	
	×	مصروفات تسويقية وإعلان	
	×	مصروفات إدارية وعمومية	
	×	مصروفات تمويلية	
	×	النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية	
	×	مخصصات (تذكر تفصيلا)	
×		إجمالي مصروفات النشاط	
××		صافي ربح (خسائر) النشاط	
		يضاف إليه:	
	×	فوائد بنكية	
	×	أرباح (خسائر) فروق عملة	
	×	إيرادات غير عادية	
		ناقصاً:	
××	(×)	مصروفات غير عادية	
××		صافي الربح (الخسارة)	

(٢) قائمة توزيعات الأرباح:

هي قائمة توضح كيفية التصرف في صافي الربح الخاص بالصندوق، وفيما يلي نموذج لهذه القائمة كما وردت ضمن المحلق (٣/أ) للائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:

صندوق استثمار....

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح عن الفترة المنتهية في ...

كلي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
	×	صافي الربح (الخسارة) بعد الضرائب	
	×	الأرباح (أو الخسائر) المرحلة من العام الماضي	
	×	إحتياطيات محولة (إن وجدت وتذكر تفصيلاً)	
××		صافي الربح القابل للتوزيع	
		يوزع كالآتي:	
	×	احتياطي قانوني	
	×	احتياطي نظامي (يذكر تفصيلاً)	
	×	احتياطي راسمالي (إن وجد)	
	×	نصيب المساهمين (بواقع .. جنيه للسهم)	
	×	نصيب العاملين	
	×	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (إن وجدت)	
	×	احتياطيات أخرى (تذكر تفصيلا)	
××			
××		أرباح محتجزة للعام التالي.	

(٣) قائمة المركز المالي:

هي قائمة توضح أرصدة والتزامات الصندوق في تاريخ محدد، ويلاحظ عليها ما يلي:

أ- إعداد قائمة المركز المالي وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على شكل تقرير وليس وفقاً للشكل التقليدي. وقد استهدف المشرع من ذلك إظهار قيمة صافي رأس المال العامل، وكذا رأس المال المستثمر، ومصادر تمويله كما لهذه البيانات من فائدة كبرى لمتخذي القرارات سواء داخل أو خارج صندوق الاستثمار.

ب- يتم ترتيب بنود الاستثمارات حسب درجة السيولة بدء من النقدية بالخزينة والبنوك، ثم الاستثمارات المالية، فالأرصدة المدينة والدائنة، وأخيراً الأصول طويلة الأجل. ويتفق هذا الترتيب مع طبيعة كافة المنشآت المالية.

ج- تنحصر مصادر الأموال في صناديق الاستثمار في نوعين هما:

- مصادر أموال خارجية، وتتمثل في الأموال التي تعد التزاماً على الصندوق من حملة الوثائق والغير. وتشمل أموال حملة الوثائق قيمة وثائق الاستثمار التي تصدرها الصناديق لتجميع المدخرات بموجبها، وتكون هذه الوثائق موحدة القيمة بحيث لا تقل القيمة الأسمية للوثيقة عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه. وبشرط ألا تزيد قيمة الوثائق المصدرة عن عشرة أمثال رأس المال المدفوع لشركة الصندوق. وأن لا تزيد عن عشرين مثل المبلغ المخصص لمباشرة النشاط لصناديق البنوك أو شركات التأمين.

أما أموال الغير فتشمل الأرصدة المستحقة فكل من البنوك والدائنون ومدير الاستثمار والكيان المنشئ للصندوق وأي حسابات أخرى دائنة.

- مصادر أموال ذاتية تتمثل في رأس مال شركة الصندوق، أو المبلغ المخصص من قبل البنك أو شركة التأمين لبدء مباشرة نشاط الصندوق، وفي كلا الحالتين ينبغي ألا يقل هذا المبلغ عن خمسة ملايين جنيه طبقا للقانون. ويتم بهذا المبلغ إصدار وثائق الاستثمار غير قابلة للاسترداد، بمعنى أن يتم الاحتفاظ بها حتى نهاية حياة الصندوق باعتبارها ضمانا لأموال حملة الوثائق من صغار وكبار المدخرين.

د- يتم استثمار الأموال المتوافرة للصندوق في مجالات محددة تتضمن:

- النقدية السائلة بالخزائن وكذا الحسابات الجارية بالبنوك. وذلك لاستخدامها في رد قيمة الوثائق التي يطلب أصحابها استرداد قيمتها، وكذا الوفاء بمصروفات التشغيل.
- الودائع لأجل بأنواعها المختلفة.
- الاستثمارات في الأوراق المالية بأنواعها المختلفة، ويتم فيها توظيف الكم الأكبر من أموال الصندوق.
- الأصول طويلة الأجل، وتكون قيمتها عادة ضئيلة بالمقارنة بالأصول المتداولة، وتنحصر غالبا في كل من الأصول الثابتة والنفقات الإيرادية المؤجلة.

وفيما يلي نموذج المركز المالي كما وردت في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٢:

صندوق استثمار....

المركز المالي عن الفترة المنتهية في ...

كلي	جزئي	جزئي	بيان	سنة المقارنة
			الأصول المتداولة:	
			النقدية بالخزينة والبنوك:	
		×	نقدية بالخزينة	
		×	حسابات جارية بالبنوك	
		×	ودائع لأجل بالبنوك	
×			مجموع النقدية والأرصدة بالبنوك	
			استثمارات متداولة في أوراق مالية:	
		×	أوراق حكومية ومضمونة من الحكومة	
		×	أسهم محلية	
		×	أسهم أجنبية	
		×	سندات وصكوك تمويل	
		×	وثائق استثمار	
		×	استثمارات أخرى	
	×		مجموع الاستثمارات المتداولة في أوراق مالية	
			المدينون وأرصدة مدينة أخرى:	
		×	مدينون وعملاء (بعد خصم المخصص البالغ قيمته..)	
		×	جاري مدير الاستثمار	
		×	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
		×	تأمينات لدى الهيئة العامة لسوق المال	
		×	حسابات مدينة أخرى	
	×		مجموع المدينون والأرصدة المدينة	
×××			مجموع الأصول المتداولة	
			(ناقصا) الالتزامات المتداولة:	
		×	بنك حسابات دائنة	
		×	دائنو توزيعات	
		×	جاري مدير الاستثمار	
		×	حسابات دائنة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين	
		×	حسابات دائنة متنوعة.	

سنة المقارنة	بيان	جزئي	جزئي	كلي
	مخصصات (تذكر تفصيلا)		×	
	مجموع الإلتزامات المتداولة			××
	رأس المال العامل			××
	الأصول طويلة الأجل:			
	استثمارات طويلة الأجل (تذكر تفصيلا)		×	
	مصروفات مؤجلة (بعد خصم مجمع الاستهلاك)		×	
	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)		×	
	إجمالي الأصول طويلة الأجل			××
	اجمالي الاستثمارات، ويتم تمويله على النحو التالي:			××
	حقول المساهمين:			
	رأس المال المصدر والمكتب فيه	×		
	ناقصاً المبالغ غير المسدده.	×		
	رأس المال المدفوع		××	
	احتياطيات:			
	احتياطي قانوني	×		
	احتياطي رأسمالي	×		
	احتياطي ...	×	××	
	أرباح (خسائر) مرحلة		××	
	إجمالي حقوق المساهمين			×××
	التزامات طويلة الأجل:			
	وثائق استثمار		×	
	قروض		×	
	أخرى		×	
	إجمالي الالتزامات طويلة الأجل			××
	إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل			××

(٤) الايضاحات المتممة للقوائم المالية:

تضمنت اللوائح التنفيذية (الملحق رقم ٢) لقانون سوق رأس المال قواعد الإفصاح التي يتعين على صناديق الاستثمار الالتزام بها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتشمل ما يلي:

١- أهم السياسات المحاسبية اليت اتبعت في إعداد القوائم المالية، وأي تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حالياً أو مستقبلاً، وعلى الأخص ما يلي:

- الاستثمارات:
  - سياسة تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل.
  - سياسة تقييم الاستثمارات طويلة الأجل.
  - سياسة معالجة ناتج التصرف في الاستثمارات بنوعيها.
- الأصول الثابتة وسياسة إأهلاكها.
- المصروفات المرسملة: طبيعتها وسياسة إهلاكها.
- سياسة تحقق وإثبات الإيراد.
- سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.
- سياسة إثبات وترجمة المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية، ومعالجة ناتج إعادة التقييم.

٢- تفاصيل بنود الإيرادات والمصروفات عن السنوات السابقة.

٣- رأس المال المرخص به والمصدر والمدفوع مع تفاصيل نوعية الأسهم والقيمة الأسمية للسهم.

٤- تفاصيل الاحتياطيات وحركاتها.

٥- القروض مع الإفصاح عن كل قرض ورصيده في تاريخ الميزانية ومعدل الفائدة عليه ومدته بالسنوات وعدد الأقساط المتبقية والمبالغ المستحقة خلال عام ما لم تكن قد فصلت وأثبتت ضمن الالتزامات المتداولة.

٦- صكوك التمويل أو السندات مع توضيح كل إصدار وما هو قابل منها للتحويل إلى الأسهم (إن وجدت) ومعدل العائد أو الفائدة.

٧- الارتباطات الرأسمالية المستقبلية.

٨- الالتزامات المحتملة.

٩- الأطراف ذوي العلاقة، وحجم معاملاتهم بالشركة.

١٠- الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية- طبيعتها وأثرها.

١١- الموقف الضريبي.

١٢- في حالة عدم إتباع أيا من الافتراضات الأساسية في المحاسبة، وهي الاستمرارية والثبات والاستحقاق.

١٣- عدد أو حدود وثائق الاستثمار، وفئاتها، والقيمة الأسمية للوثيقة، وإيضاح عدد الوثائق لحاملها (إن وجدت).

١٤- أسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية.

١٥- طريقة التقويم الدوري لأصول الصندوق.

هذا، وعلاوة على ما سبق فقد التزم القانون رقم ٩٥ لسنة ٩٢ لسوق رأس المال صناديق الاستثمار بضرورة إعداد قائمة التدفق النقدي وفقاً للنموذج الاسترشادي الوارد بالملحق رقم (٣/ب)، والتي يجب إعدادها طبقا لمفهوم النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة، وبالطريقة غير المباشرة كما وردت ضمن معايير المحاسبة المصرية.

الباب الثانى

المحاسبة عن نشاط البنوك التجارية

مقدمة :

تقوم المنشآت المالية مثل البنوك والمنشآت متعددة الأقسام والمنشآت ذات الفروع وشركات التأمين بدور هام وحيوى فى اقتصاديات العالم المعاصرة بصفة عامة وفى الاقتصاد المصرى بصفة خاصة فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى والخصخصة والاتجاه نحو العولمة ، الأمر الذى يتطلب الاهتمام بالنظام المحاسبى فى تلك المنشآت لضمان دقة المعلومات المحاسبية التى تقدمها ، وهى معلومات هامة وضرورية لأنها تعكس نشاط هذه المنشآت من ناحية ، كما تعطى مؤشرات هامة عن الاقتصاد القومى من ناحية أخرى .

ويعتمد تصميم النظام المحاسبى لهذه المنشآت على الجانب العلمى المتمثل فى المبادئ والسياسات والمفاهيم المحاسبية المتعارف عليها ، وكذلك الجانب التطبيقى المتمثل فى طبيعة النشاط محل التطبيق ، وبالتالى تتعدد الأنظمة المحاسبية بتعدد مجالات النشاط الاقتصادى لها . وعند تصميم الأنظمة المحاسبية لهذه المنشآت يجب الآخذ فى الاعتبار الطبيعة المميزة لهذه المنشآت إلى جانب الفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها .

ونتناول بالدراسة فى هذا الياب محاسبة البنوك التجارية من خلال دراسة الأقسام الفنية المختلفة والعمليات المصرفية ، وكيفية تسجيلها بالدفاتر .

وقد روعى فى عرض موضوعات هذا الباب التبسيط قدر الإمكان مع عدم الإخلال بالأسس والمبادئ العلمية ، بالإضافة إلى تدعيمها بالعديد من الأمثلة والحالات التطبيقية لكافة المعالجات المحاسبية ، حتى يجد طلاب العلم والمهتمين بالبنوك التجارية المادة العلمية التى يحتاجونها .

الفصل الأول

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة

يعد قسم الخزينة المسئول عن كافة العمليات النقدية التى تتم فى البنك سواء كانت عمليات إيداع نقدى ، أو عمليات سحب نقدى أو سحب بموجب شيكات أو أذون صرف ، وكذلك عمليات الموازنة اليومية لقسم الخزينة ، وعمليات معالجة الزيادة أو العجز فى الخزينة ، بالإضافة إلى عمليات التحويلات المختلفة والتى تنشأ عن عمليات مصرفية فى أقسام البنك الأخرى . وينقسم قسم الخزينة عادة إلى :

* الخزينة العامة (الرئيسية) ، ويعهد باستلامها إلى موظف أو أكثر .
* الخزينة الفرعية للوارد (المقبوضات) والخزينة الفرعية للصادر (المدفوعات) ، وقد يتم إدماج الخزائن الفرعية للصادر والوارد معا تبعا لحجم العمل بالبنك . ويعهد باستلام كل خزينة فرعية إلى موظف يطلق عليه الصراف أو أمين الخزينة ، ويشترط فيه الأمانة واليقظة والدقة والقدرة على التعامل مع العملاء لأنه من أكثر موظفى البنك اتصالا بالعملاء .

الوظائف الرئيسية لقسم الخزينة :

الخزينة العامة : وتتولى القيام بالوظائف التالية :

١ – الاحتفاظ بأموال البنك النقدية .

٢ – إمداد الخزينة أو الخزائن الفرعية للصادر فى صباح كل يوم عمل بما يلزمها من نقدية ، وكذلك ما قد تحتاج إليه من نقدية أثناء اليوم .

٣ – استلام النقدية المتجمعة فى نهاية العمل اليومى لدى الخزينة أو الخزائن الفرعية للوارد ، وكذلك النقدية المتبقية لدى الخزينة أو الخزائن الفرعية للصادر فى نهاية العمل اليومى .

٤ – إمداد الفروع المحلية التابعة للبنك بما تحتاج إليه من أموال نقدية واستلام النقدية الفائضة لدى تلك الفروع .

٥ – إيداع النقدية التى تزيد عن الحد الاقصى المسموح للبنك بالاحتفاظ به فى البنك المركزى، وسحب النقدية التى يحتاجها البنك من رصيده لدى البنك المركزى .

٦ – تنظيم المجموعة المستندية وتسجيل حركة الصادر والوارد ، والتحقق من صحة الرصيد النقدى للخزينة فى نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلى .

الخزينة الفرعية للصادر : وتتولى القيام بالوظائف التالية :

١ – استلام النقدية التى تلزمها فى صباح كل يوم عمل من الخزينة العامة .

٢ – تسليم النقدية للعملاء بموجب الشيكات وأذون السحب المقدمة منهم .

٣ – توريد النقدية المتبقية فى نهاية اليوم إلى الخزينة العامة .

٤ – تنظيم المجموعة المستندية وإعداد كشف حركة الصادر ، والتحقق من صحة الرصيد النقدى للخزينة فى نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلى .

الخزينة الفرعية للوارد : وتتولى القيام بالوظائف التالية :

١ – استلام النقدية من العملاء بموجب قسائم الإيداع النقدى .

٢ – توريد النقدية المتجمعة لديها فى نهاية اليوم إلى الخزينة العامة .

٣ – تنظيم المجموعة المستندية وإعداد كشف حركة الوارد ، والتحقق من صحة الرصيد النقدى للخزينة فى نهاية كل يوم عمل بإجراء الجرد الفعلى .

المعالجة المحاسبية للعمليات النقدية :

يتم تسجيل العمليات النقدية الواردة والصادرة بواسطة الصرافين المسئولين عن الخزائن الفرعية فى كشوف الحركة (الوارد والصادر)، وكذلك يتم التسجيل فى دفتر الخزينة المساعد(المقبوضات والمدفوعات) من واقع المستندات . وفى نهاية كل يوم عمل تتم المطابقة بين إجمالى النقدية الصادرة وإجمالى المبالغ النقدية الواردة وكذلك رصيد الخزينة الفعلى مع المسجل بدفتر يومية الخزينة المساعدة وذلك للتحقق من صحة الحركة النقدية يوميا .

وبعد المطابقة والتحقق من الصحة والمراجعة ترسل المستندات الخاصة بالسحب والإيداع ودفتر يومية الخزينة المساعدة إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى دفتر اليومية العامة (المركزية) والترحيل من واقع اليومية العامة إلى دفتر الأستاذ العام .

يقوم قسم الحسابات العامة بعد تسلمه مستندات حركة الوارد والصادر ودفتر يومية الخزينة المساعدة بإعداد ملخص (الحركة) اليومية للخزينة ، والذى يستخدم كأساس لإجراء قيود اليومية المركزية على النحو التالى :

إثبات استلام النقدية الواردة للخزينة :

يتسلم قسم الخزينة المبالغ الآتية :

١ – المبالغ التى يسحبها البنك من رصيده لدى البنك المركزى لمقابلة إحتاجات البنك من النقدية.

٢ – المبالغ النقدية التى يودعها عملاء البنك بحساباتهم الجارية أو حسابات الودائع لآجل أو الودائع بإخطار أو حسابات التوفير .

٣ – المبالغ الواردة من فروع البنك المحلية .

ويتم تسجيل حركة النقدية الواردة بدفتر اليومية المركزية بالقيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/ البنك المركزى

××حـ/الحسابات جارية

×× حـ/ ودائع لأجل

×× حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق

××حـ/ ودائع توفير

×× حـ/الفرع .....

×× حـ/..... .....

إثبات صرف النقدية من الخزينة :

تتمثل حركة النقدية الصادرة التى تدفع عن طريق قسم الخزينة فى الآتى :

١ – المبالغ التى تزيد عن الحد الاقصى المسموح للبنك بالاحتفاظ بها ويودعها البنك برصيده لدى البنك المركزى .

٢ – المبالغ التى تصرف من الخزينة للعملاء خصما على حساباتهم الجارية أو حسابات التوفير أو الودائع لآجل أو بإخطار ...إلى آخره.

٣ – المبالغ التى تصرف من الخزينة للفروع المحلية للبنك لسد احتياجاتها من النقدية .

ويتم تسجيل حركة النقدية الصادرة بدفتر اليومية المركزية بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ/ البنك المركزى

×× حـ/ الحسابات الجارية

×× حـ/ ودائع لأجل

×× حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق

×× حـ/ ودائع توفير

×× حـ/الفرع .....

×× حـ/.....

×× إلى حـ/ الخزينة

المعالجة المحاسبية للعجز أو الزيادة فى النقدية :

فى نهاية كل يوم عمل يتم التحقق من الرصيد الفعلى للنقدية عن طريق مطابقة رصيد النقدية الظاهر بالدفاتر المحاسبية مع الرصيد الفعلى للنقدية الناتج عن الجرد الفعلى للخزينة فى نهاية اليوم . وقد يحدث أحيانا وجود عجز أو زيادة فى عهدة الصراف . ويتم معالجة الزيادة أو العجز فى النقدية من الناحية المحاسبية على النحو التالى :

فى حالة عجز النقدية :

- عند اكتشاف العجز يجرى القيد التالى بقيمة العجز :

×× من حـ/عجز الخزينة تحت التسوية

×× إلى حـ/ الخزينة

- فى حالة إذا ما تبين أن الصراف هو المسئول عن العجز فى الخزينة يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الصراف (.....)

×× إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية

- وعند قيام الصراف بسداد قيمة العجز يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

×× إلى حـ/الصراف (.....)

- أما فى حالة تحمل البنك بقيمة العجز فإنه يعتبر خسارة ويحمل العجز على حساب عجز الخزينة بالقيد التالى :

×× من حـ/عجز الخزينة

×× إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية

- وفى نهاية العام يرحل رصيد حساب عجز الخزينة إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى:

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/عجز الخزينة

فى حالة الزيادة (الفائض) فى النقدية :

- عند اكتشاف الزيادة فى النقدية يجرى القيد التالى بقيمة الزيادة :

×× من حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ الزيادة فى الخزينة

- وفى نهاية العام يرحل رصيد حساب الزيادة فى النقدية إلى حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/ الزيادة فى الخزينة

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

حالـة تطبيقيـة رقـم (١) : يستخدم البنك الأهلى المصرى فرع الزمالك خزينة للصادر وخزينة للوارد، وفى بداية اليوم كان رصيد الخزينة ٤٠٠٠٠٠ جنيه وتم تمويل الخزينة الفرعية للصادر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠جنيه ، وفيما يلى العمليات التى تمت بقسم الخزينة فى ٢٠١٧/١/٥:

١- فى نهاية اليوم كانت المقبوضات على النحو التالى :

١٠٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية ، ٩٠٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٧٠٠٠٠ جنيه ودائع بأخطار سابق ، ٥٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه من فرع الدقى .

٢- كانت المدفوعات حتى نهاية اليوم على النحو التالى :

٦٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية ، ٧٢٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٤٨٠٠٠ جنيه ودائع بأخطار سابق ،٢٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير، ١٠٠٠٠٠ جنيه لفرع المعادى .

٣- فى نهاية اليوم أحتفظ البنك بالحد الأقصى المسموح له وقدرة ٤٠٠٠٠٠ جنيه وحول الباقى للبنك المركزى ، وقد تم جرد الخزينة الرئيسية وأتضح أن هناك عجز قدرة ألف جنيه أعتبر مسئولية الصراف الذى قام بسداده من أمواله الخاصة .

المطلوب :- ١- إعداد كشف حركة الخزينة الفرعية والرئيسية .

٢- إجراء قيود اليومية بدفتر الخزينة المساعدة .

٣- إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الحل

١ - إعداد كشف حركة الخزينة الفرعية والرئيسية (الأرقام بالألف جنيه) :

كشف حركة خزينة الوارد

الوارد			الصادر
١٠٠	حـ/الحسابات جارية		
٩٠	حـ/ ودائع لأجل		
٧٠	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق		
٥٠	حـ/ ودائع توفير		
٢٠٠	حـ/فرع الدقى	٥١٠	رصيد (حـ/الخزينة الرئيسية)
٥١٠		٥١٠	

كشف حركة الخزينة الصادر

الوارد			الصادر
٣٥٠	حـ/الخزينة الرئيسية	٦٠	حـ/ الحسابات الجارية
		٧٢	حـ/ ودائع لأجل
		٤٨	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
		٢٠	حـ/ ودائع توفير
		١٠٠	حـ/فرع المعادى
		٥٠	رصيد (حـ/الخزينة الرئيسية)
٣٥٠		٣٥٠	

الوارد **كشف حركة الخزينة الرئيسية** **الصادر**

٤٠٠	رصيد بداية اليوم	٣٥٠	حـ/الخزينة الفرعية للصادر
٥١٠	حـ/الخزينة الفرعية للوارد	٢١٠	حـ/ البنك المركزى
٥٠	حـ/الخزينة الفرعية للصادر	٤٠٠	رصيد حـ/الخزينة الرئيسية نهاية اليوم
٩٦٠		٩٦٠	

ملاحظة:رصيد الخزينة الرئيسية نهاية اليوم يتمثل فى الحد الأقصى المسموح به للفرع الاحتفاظ به.

٢- قيود اليومية بدفتر الخزينة المساعدة (الأرقام بالألف جنيه) :

الوارد			الصادر			
الخزينة الرئيسية	الخزينة الفرعية للصادر	الخزينة الفرعية للوارد	بيان	الخزينة الرئيسية	الخزينة الفرعية للصادر	الخزينة الفرعية للوارد	بيان
٤٠٠			رصيد	٣٥٠			حـ/الخزينة الفرعية للصادر
	٣٥٠		حـــــ/الخزينة الرئيسية		٦٠		حـــ/ الحســـابات الجارية
		١٠٠	حـــــ/الحسابات جارية		٧٢		حـ/ ودائع لأجل
		٩٠	حـ/ ودائع لأجل		٤٨		حـ/ ودائـع لأجـل بأخطار سابق
		٧٠	حـ/ ودائـع لأجل بأخطار سابق		٢٠		حـ/ ودائع توفير
		٥٠	حـ/ ودائع توفير		١٠٠		حـ/فرع المعادى
		٢٠٠	حـ/فرع الدقى		٥٠	٥١٠	رصيد (حـ/الخزينة الرئيسية)
٤٠٠	٣٥٠	٥١٠		٣٥٠	٣٥٠	٥١٠	
٥١٠			حـ/الخزينة الفرعية للوارد	٢١٠			حـ/ البنك المركزى
٥٠			حـ/الخزينة الفرعية للصادر	٤٠٠			رصيد حـ/الخزينة الرئيسية فى نهاية اليوم
٩٦٠				٩٦٠			

٣ - قيود اليومية بدفتر اليومية العامة :

مدين	دائن	بيان
٥١٠٠٠٠		من حـ / الخزينة (١)
		إلى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/الحسابات جارية
	٧٢٠٠٠	حـ/ ودائع لأجل
	٤٨٠٠٠	حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق
	٢٠٠٠٠	حـ/ ودائع توفير
	١٠٠٠٠٠	حـ/فرع الدقى
		(إثبات حركة النقدية الواردة)

		من مذكورين	٢
٦٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية	
٧٢٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل	
٤٨٠٠٠		حـ/ ودائع لأجل بأخطار سابق	
٢٠٠٠٠		حـ/ ودائع توفير	
١٠٠٠٠٠		حـ/فرع المعادى	
٢١٠٠٠٠		حـ/البنك المركزى	
	٥١٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		(إثبات حركة النقدية الصادرة)	
١٠٠٠		من حـ/عجز الخزينة تحت التسوية	٢
	١٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		(إثبات عجز الخزينة)	
١٠٠٠		من حـ/الصراف (.....)	
	١٠٠٠	إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية	
		(إثبات تحميل الصراف بقيمة العجز)	
١٠٠٠		من حـ / الخزينة	
	١٠٠٠	إلى حـ/الصراف (.....)	
		(إثبات سداد الصراف قيمة العجز)	

ملاحظة:تجرى قيود اليومية التالية لمعالجة العجز فى الخزينة بافتراض عدم تحديد المسئول عن العجز :

مدين	دائن	بيان
١٠٠٠		من حـ/عجز الخزينة تحت التسوية
	١٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(إثبات عجز الخزينة)
١٠٠٠		من حـ/عجز الخزينة
	١٠٠٠	إلى حـ/عجز الخزينة تحت التسوية
		(اعتبار عجز الخزينة خسارة)
١٠٠٠		من حـ/ الأرباح والخسائر
	١٠٠٠	إلى حـ/عجز الخزينة
		(أقفال عجز الخزينة فى حـ/أ.خ فى نهاية العام)

حالــة تطبيقيــة (٢) : بلـغ الرصـيد الـدفترى لخزينـة البنـك الأهلـى المصـرى فـرع العباسـية ٤١٠٠٠٠ جنيه فى نهاية يوم ٢٠١٧/١/٧ ، ولقد تم الجرد الفعلى للخزينة الرئيسية فى نفس اليوم وأتضح أن الرصيد الفعلى للخزينة يبلغ ٤١٠٧٠٠ جنيه .

المطلوب:إجراء قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفرق بين الرصيد الفعلى والرصيد الدفترى .

الحل

هناك زيادة فى الرصيد الفعلى للخزينة عن الرصيد الدفترى قدره ٧٠٠ جنيه ، ولمعالجة هذه الزيادة حاسبيا يجرى القيدين التاليين :

مدين	دائن	بيان
٧٠٠		من حـ/ الخزينة
	٧٠٠	إلى حـ/ الزيادة فى الخزينة
		(إثبات الزيادة في حساب الخزينة)
٧٠٠		من حـ/ الزيادة فى الخزينة
	٧٠٠	إلى حـ/ الأرباح والخسائر
		(أقفال الزيادة الخزينة في حساب الأرباح والخسائر في نهاية العام)

الفصل الثانى

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية

الحساب الجارى بالبنك عبارة عن معاملات متبادلة بين العميل والبنك ، حيث يقوم العميل بإيداع مبلغ معين من المال أو أن يفتح البنك للعميل اعتماد بمبلغ معين يحق له سحبه دفعة واحدة أو على عدة دفعات بموجب شيكات أو أذون صرف أو أوامر تحويل .

وتنقسم الحسابات الجارية بالبنوك إلى نوعين هما :

* حسابات جارية مدينة : وتتمثل فى قيمة التسهيلات الائتمانية (السلف والقروض المصرفية) التى يحصل عليها العميل من البنك فى مقابل ضمانات عينية مثل البضائع والعقارات أو ضمانات مستنديه كالأوراق المالية أو التجارية أو ضمانات شخصية أو سحب على المكشوف ، ويكون رصيد العميل مدينا فى مثل هذا النوع من الحسابات . وتحسب فوائد على التسهيلات التى يمنحها البنك للعميل .
* حسابات جارية دائنة : وتتمثل فى حسابات العملاء بالعملة المحلية مقابل المبالغ التى قاموا بإيداعها فى البنك ، ويمكنهم السحب منها عند الطلب بموجب شيكات أو أذون صرف أو أوامر تحويل يصدرونها إلى الفرع الذى يحتفظ بالحسابات ، ويكون رصيد العميل دائنا عادة فى مثل هذا النوع من الحسابات ، ولا يحتسب عليها فوائد للمودعين فى معظم البنوك .

العمليات الرئيسية لقسم الحسابات الجارية

تتلخص العمليات التى يقوم بها قسم الحسابات الجارية فى الآتى :

* القيام بفتح الحسابات الجارية الدائنة والمدينة للعملاء .
* قبول الإيداعات بحسابات العملاء وصرف الشيكات وأذون الصرف المسحوبة على البنك لعملائه ، وإثبات عمليات التحويل فى الحسابات الجارية للعملاء .
* احتساب الفوائد المدينة والدائنة على أرصدة الحسابات الجارية وقيدها لحساب أو على حساب العميل .
* تنظيم المجموعة المستندية والدفترية لقسم الحسابات الجارية .

المجموعة المستندية والدفترية لقسم الحسابات الجارية :

أولا : المجموعة المستندية :تنقسم المستندات المتداولة بقسم الحسابات الجارية إلى مجموعتين :

الأولى : المستندات المؤيدة لعمليات الإيداع فى الحساب الجارى ، وتتحدد بناء على شكل الإيداع ، فإذا كان الإيداع نقدا فإن المستند يتمثل فى قسائم الإيداع (حوافظ الإيداع) التى يحررها المودعين أو موظف الحسابات الجارية ويوقع عليها العميل . أما إذا كان الإيداع بشيكات فيتمثل المستند فى الشيكات وقسائم الإيداع (حوافظ الإيداع) التى يحررها المودعين أو الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية ويوقع عليها العميل، وأيضا إشعارات الإضافة التى يحررها الموظف المختص بقسم الحسابات الجارية .

الثانية : المستندات المؤيدة لعمليات السحب من الحسابات الجارية وتتمثل فى الشيكات وأذون الصرف وأوامر التحويل التى يحررها العملاء .

ثانيا :المجموعة الدفترية : يحتفظ قسم الحسابات الجارية بدفترين أساسيين ، هما :

الأول : اليومية المساعدة للحسابات الجارية :ويسجل فيها كافة العمليات المتعلقة بهذه الحسابات من إيداعات ومسحوبات يقوم بها العملاء ، على أن يتم ترحيل تفاصيل هذه القيود أولا بأول إلى دفتر أستاذ مساعد الحسابات الجارية فى حساب العميل المختص . وفى نهاية كل فترة (يتفق عليها) يجرى قيد بإجمالى اليومية المساعدة فى اليومية العامة (المركزية) والتى يحتفظ بها قسم الحسابات العامة بالبنك .

الثانى : دفتر الأستاذ المساعد للحسابات الجارية : ويتضمن هذا الدفتر حسابا لكل عميل من عملاء الحسابات الجارية ، ويتم الترحيل إليه من واقع اليومية المساعدة للحسابات الجارية بعد إتمام مراجعة المستندات الأصلية ، ويوضح هذا الحساب رصيد كل عميل أولا بأول .

ثالثا : الكشوف الإحصائية : وتتمثل فى :

أولا : كشف خلاصة الحركة اليومية : ويتم إعداده فى نهاية كل يوم عمل كملخص إجمالى لأعمال قسم الحسابات الجارية من عدة نسخ ترسل إحداها إلى قسم الحسابات العامة ويحتفظ القسم بنسخة منه وترسل النسخ الأخرى إلى الأقسام لأخرى التى لها معاملات مع القسم .

ثانيا : دفتر مراكز العملاء : وهو عبارة عن نسخة ثانية من دفتر أستاذ مساعد قسم الحسابات الجارية وتحتفظ به وحدة مراكز العملاء بالقسم ، ويتم التسجيل فيه مباشرة من واقع المستندات المؤيدة لعمليات الإيداع أو السحب دون انتظار لمراجعة هذه المستندات والتسجيل بدفاتر اليومية المساعدة ، وذلك لتوفير عامل السرعة الذى يتطلبه النشاط المصرفى .

ثالثا : ملف العميل ويشمل بطاقات نماذج توقيع العميل ، وطلب فتح الحساب الجارى والأوراق الأخرى المتعلقة بالعميل .

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية :

تنقسم العمليات التى يقوم بها قسم الحسابات الجارية إلى عمليات الإيداع ، وعمليات السحب ، وعمليات التحويل ، وعمليات الفوائد والمصاريف والعمولات . **وفيما يلى توضيح لهذه العمليات والدورة المستندية لكل منها:**

عمليات الإيداع .

تنقسم عمليات الإيداع بالحسابات الجارية إلى عمليات الإيداع النقدي وعمليات الإيداع بشيكات . وقد يتم الإيداع فى حساب جارى دائن فيزيد رصيده بالقيمة المودعة ، أو يتم الإيداع فى حساب جارى مدين فيقل رصيده بالقيمة المودعة .

أولا: الإيداع النقدى

حيث يقوم العميل بإيداع مبالغ نقدية سائلة فى حسابه لدى البنك ويتم أجراء القيد التالى بأجمالي قيمة الإيداعات النقدية اليومية :

×× من حـ/ الحزينة

إلى مذكورين

× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان .....) ⟵ المودع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا: الإيداع بشيكات

تتوقف المعالجة المحاسبية للشيكات المودعة على مكان البنك المسحوبة عليه ، وهنا نواجه بثلاث حالات :

الأولى : إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس الفرع ، ويتولى قسم الحسابات الجارية تحصيل هذه الشيكات .

الثانية : إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى فرع آخر لنفس البنك، ويتولى قسم الحسابات الجارية تحصيل هذه الشيكات .

الثالث : إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك أخرى سواء كانت فى نفس المدينة أو مدينة أخرى يوجد فرع للبنك بها أو فى مدينة لا يجود للبنك فروع بها ويتولى قسم المقاصة، تحصيل هذه الشيكات .

وسوف نتناول معالجة الشيكات المقدمة للتحصيل وتكون مسحوبة على نفس الفرع أو فرع أخرى لنفس البنك ، وسنرجئ معالجة النوع الثالث ونتناوله فى الفصل بعد التالى عند التعرض لقسم المقاصة .

الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس الفرع :

يتم أجراء القيد التالى بإجمالى قيمة الشيكات المودعة خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ الساحب

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان .....) ⟵ الساحب

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان .....) ⟵ المودع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

الإيداع بشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى فرع آخر لنفس البنك :

يتم إجراء القيد التالى بإجمالى قيمة الشيكات المودعة خلال اليوم والمسحوبة على الفروع :

×× من حـ/ الفروع

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....) ⟵ المودع

وفى حالة رفض الفروع سداد قيمة هذه الشيكات لأى سبب من الأسباب يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ المودع

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية) ⟵ المودع

×× إلى حـ/ الفروع

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

<u>عمليات السحب :</u>

تتم عمليات السحب من الحسابات الجارية للعملاء باستخدام أحد المستندات التالية :

* الشيك : يتم السحب من الحسابات الجارية للعملاء عن طريق الشيكات التى يسحبها العملاء على حساباتهم الجارية ، أو عن طريق الشيكات التى يسحبها الغير على عملاء البنك .

* الإيصال : وهو مستند سحب يصممه البنك بحيث يحتوى على كافة البيانات اللازمة ويحل محل الشيك فى عملية السحب ، ويمكن للعميل السحب بموجبه بعد استيفائه والتوقيع عليه توقيعا يطابق توقيعه طبقا لنموذج التوقيعات المحفوظ لدى البنك .

* أمر الدفع (الصرف) : وهو عن أمر كتابى يوجهه العميل إلى البنك كأمر للصرف بموجبه للمستفيد ، ويستخدم أمر الدفع فى أضيق الحدود .

عمليات السحب بموجب الشيكات :

يتم أجراء القيد التالى بإجمالى قيمة الشيكات المنصرفة خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....)

×× إلى حـ/ الخزينة

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

عمليات السحب بموجب الإيصالات وأوامر الدفع (الصرف) :

عندما يكون السحب بموجب إيصالات وأوامر الدفع (الصرف) تتبع نفس القيود اليومية العامة السابقة المتبعة فى حالة السحب بموجب الشيكات فيما عدا أن مستند السحب فى هذه الحالة يكون الإيصال أو أمر الدفع (الصرف) .

عمليات التحويل :

قد يطلب العميل تحويل مبالغ محددة من حسابه الجارى لدى البنك لصالح عملاء آخرين لهم حسابات جارية بنفس البنك أو فى فروع أخرى لنفس البنك أو فى بنوك محلية أخرى . كما قد يتلقى البنك أوامر تحويل لصالح عملاء البنك من عملاء فروع أخرى لنفس البنك أو فى بنوك محلية أخرى . وتتم المعالجة المحاسبية لكل نوع من نوعى التحويلات على النحو التالى:

أولا : التحويلات من الحسابات الجارية لعملاء البنك :

يتقدم العميل طالب التحويل إلى الموظف المختص بوحدة التعامل مع الجمهور لاستيفاء نموذج خاص لعملية التحويل أو يقدم له طلبا خاصا للتحويل يوضح به أسمه ورقم حسابه الجارى والمبلغ المطلوب تحويله وأسم الشخص المطلوب التحويل لحسابه الجارى والتاريخ بالإضافة إلى توقيعه المعتمد لدى البنك .بعد أن يتأكد الموظف المختص من صحة البيانات السابقة وكفاية رصيده وصحة توقيعه يقوم بتنفيذ التحويل المطلوب وذلك بإعداد إشعار إضافة

لحساب المستفيد وإشعار خصم من حساب طالب التحويل من أصل وثلاث صور . ويتم إجراء القيد التالى بإجمالى قيمة التحويلات خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←——— حساب طالب التحويل

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان...) ←——— حساب طالب التحويل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←——— حساب المستفيد

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ←——— حساب المستفيد

×× حـ/ الفروع ←——— حساب المستفيد

×× حـ/ البنوك المحلية ←——— حساب المستفيد

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانياً : التحويلات إلى الحسابات الجارية لعملاء البنك :

قد يتلقى البنك أوامر تحويل لصالح عملاء البنك من عملاء فروع أخرى لنفس البنك أو فى بنوك محلية أخرى ، بموجب إشعارات إضافة واردة للبنك . فى هذه الحالة يتم التسجيل فى بطاقات العملاء المستفيدين بوحدة مراكز لعملاء بموجب إشعارات الإضافة الواردة للبنك ثم ترسل إشعارات الإضافة إلى الوحدة المحاسبية للحسابات الجارية لتتم المراجعة والتسجيل بدفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية ، والترحيل إلى أستاذ مساعد الحسابات الجارية .

وفى نهاية اليوم يرسل دفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية مرفقا به المستندات بعد المراجعة إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى اليومية المركزية ويتم إجراء القيد التالى بإجمالى قيمة التحويلات خلال اليوم :

من مذكورين

×× حـ/ الفروع ←——— طالب التحويل

×× حـ/ البنوك المحلية ←——— طالب التحويل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ←——— حساب المستفيد

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة ←——— حساب المستفيد

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

عمليات الفوائد والمصروفات :

عادة وفى معظم البنوك لا يتم حساب فوائد لصالح العملاء على أرصدة حساباتهم الجارية الدائنة ، وإن كان هناك بعض البنوك التى تقوم باحتساب هذا النوع من الفوائد لصالح العملاء فى حالة إذا لم تقل أرصدة حساباتهم الجارية الدائنة عن حد معين خلال الشهر . وعلى عكس ما سبق ، وفى جميع الأحوال تقوم البنوك باحتساب فوائد لصالحها على أرصدة الحسابات الجارية المدينة فى نهاية كل شهر ومهما كنت قيمة تلك الأرصدة .كما تتقاضى كل البنوك مصروفات وعمولات مقابل فتح الحسابات الجارية للعملاء .وتتلخص الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للفوائد والمصروفات فى الآتى :

أولا : الفوائد المدينة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة :

وهى الفوائد التى تدفعها البنوك لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة بشروط محددة كالاحتفاظ برصيد معين بشكل دائم ، كما تدفع هذه الفوائد على أرصدة حسابات الجمعيات والهيئات التى لا تهدف للربح كالنوادى والجمعيات التعاونية والمستشفيات والنقابات المهنية ....إلى آخره. وتعتبر هذه الفوائد بندا من بنود المصروفات بالبنك .وتحتسب الفوائد المدينة شهريا لتحديد إجمالي المصروفات الشهرية للبنك ولكنها لا تضاف إلى حسابات العملاء شهريا وإنما ترحل لحساب وسيط هو حساب الفوائد المستحقة بموجب إشعارات خصم وإضافة داخلية . وفى نهاية كل فترة يحددها البنك تضاف قيمة الفوائد لأرصدة الحسابات الجارية الدائنة للعملاء . وتكون القيود المركزية كما يلى :

* عند استحقاق الفوائد المدينة شهريا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الفوائد المدينة (الحسابات الجارية الدائنة)

×× إلى حـ/ الفوائد المستحقة (الحسابات الجارية الدائنة)

* تضاف قيمة الفوائد للحسابات الجارية الدائنة للعملاء فى نهاية كل فترة (ربع سنوية ، نصف سنوية ، سنوية) بموجب إشعارات الإضافة ، وكذلك تخصم قيمة الفوائد من حساب الفوائد المستحقة بموجب إشعارات خصم داخلية، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (الحسابات الجارية الدائنة)

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

* فى نهاية العام يتم إقفال حساب الفوائد المدينة فى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/الأرباح والخسائر

×× إلى حـ/ الفوائد المدينة (الحسابات الجارية الدائنة)

ثانياً : الفوائد الدائنة على أرصدة الحسابات الجارية المدينة :

هى الفوائد التى تحصل عليها البنوك من أصحاب الحسابات الجارية المدينة سواء كانت بضمانات أو بدون ضمانات بنسبة محددة يتفق عليها فى العقد المبرم بين البنك والعميل ، وتعتبر هذه الفوائد إيرادات للبنك ترحل للجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر .وتحتسب هذه الفوائد على أساس أرصدة الحسابات الجارية المدينة اليومية ومعدل الفائدة لاستخراج النمر حسب عدد أيام كل رصيد مدين ، وبقسمة إجمالى النمر الشهرية على القاسم طبقا لمعدل الفائدة المتفق عليه تنتج قيمة الفوائد الشهرية . وتتبع نفس إجراءات الدورة المستندية للفوائد المدينة لمعالجة الفوائد الدائنة محاسبيا ، مع مراعاة أن الوحدة المحاسبية بقسم الحسابات الجارية تقوم بإعداد إشعار خصم بقيمة الفوائد الشهرية يتم الخصم بموجبه من حسابات العملاء المدينة شهريا فى هذه الحالة بدلا من إعداد إشعار إضافة فى حالة الفوائد المدينة ، كما يتم إعداد إشعار إضافة داخلى للتسجيل بموجبه فى حساب الفوائد الدائنة .

وتكون القيود المركزية كما يلى :

×× من حـ/الحسابات الجارية المدينة(بضمان .....)

×× إلى حـ/ الفوائد الدائنة

* فى نهاية العام يتم أقفال حساب الفوائد الدائنة فى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد الدائنة

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

المصروفات والعمولات :

يتقاضى البنك من أصحاب الحسابات الجارية المدينة الدائنة عمولات مقابل فتح الحساب ، وكذلك مصروفات مقابل إدارة حساباتهم الجارية مثل مصروفات كشوف الحساب ودفاتر الشيكات ....إلى آخره . وتحتسب هذه المصروفات شهريا وتخصم من الحسابات الجارية للعملاء بموجب إشعارات خصم . وتعتبر هذه الفوائد والمصروفات إيرادا للبنك يرحل للجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر . وتتبع نفس إلاجراءات للفوائد الدائنة لمعالجة المصروفات والعمولات محاسبيا ، ويكون القيدالمركزى بدفتر اليومية العامة كالآتى:

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان ....)

×× حـ/ مصروفات الحسابات الجارية (حسب نوعها)

حالة تطبيقية رقم (١) : فى يوم ٢٠١٧/١/١٢ كان رصيد الحسابات الجارية الدائنة لدى بنك القاهرة فرع المعادى ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، ورصيد الحسابات الجارية المدينة ٤٢٠٠٠٠ جنيه ، وفيما يلى العمليات التى تمت بقسم الحسابات الجارية فى ذلك اليوم :-

١ – بلغت إيداعات العملاء النقدية ٥٠٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠٠ جنيه بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، والباقى بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية).

٢ – بلغت مسحوبات العملاء النقدية ٣٥٠٠٠ جنيه نصفها بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، والباقى بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية).

٣ – بلغت إيداعات عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) ٦٠٠٠٠ جنيه بشيكات منها ٢٠٠٠٠ جنيه شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بنفس الفرع والباقى شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بفرع مدينة نصر لنفس البنك التجارى .

٤ – نفذ البنك أوامر تحويل بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة منها ٣٠٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) بنفس الفرع ، ٢٥٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة لفرع مدينة نصر ،والباقى لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة ببنوك محلية أخرى .

٥ – تلقى البنك تحويلات لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء بنوك محلية أخرى .

٦ – حملت الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بمصروفات ٨٠٠٠ جنيه ، والحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) بمصروفات ٧٠٠٠ جنيه ، وفوائد ٢٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب :- ١ – إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

٢ – تصوير حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ، وحـ/ الحسابات الجارية المدينة .

الحل

منه	له	بيان
٥٠٠٠٠		(١) من حـ/ الحزينة
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
		(إيداعات العملاء النقدية)

		من مذكورين	٢
١٧٥٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	
١٧٥٠٠		حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)	
	٣٥٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة	
		(مسحوبات العملاء النقدية)	
		من مذكورين	٣
٢٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	
٤٠٠٠٠		حـ/ فرع مدينة نصر	
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)	
		(إيداعات العملاء بشيكات)	
٨٠٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	٤
		إلى مذكورين	
	٣٠٠٠٠	حـ/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)	
	٢٥٠٠٠	حـ/ فرع مدينة نصر	
	٢٥٠٠٠	حـ/ البنوك المحلية	
		(تنفيذ تحويلات لصالح العملاء)	
٤٠٠٠٠		من حـ/ البنوك المحلية	٥
	٤٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	
		(إضافة التحويلات الواردة لصالح العملاء)	
٢٩٠٠٠		من حـ/الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)	
		إلى مذكورين	
	٧٠٠٠	حـ/ فوائد دائنة	
	٢٢٠٠٠	حـ/ مصروفات الحسابات الجارية المدينة	
		(إثبات المصروفات والفوائد المتعلقة بالحسابات المدينة)	
٨٠٠٠		من حـ/الحسابات الجارية الدائنة	٦
	٨٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات الحسابات الجارية الدائنة	
		(تحميل الحسابات الجارية الدائنة بالمصروفات)	

٢ – تصوير حـ/ الحسابات الجارية بدفتر الأستاذ :

منه **حـ/ الحسابات الجارية الدائنة** **له**

١٧٥٠٠	إلى حـ/ الخزينة	٥٠٠٠٠٠	رصيد
٢٠٠٠٠	إلـــى حـــ/الحسابات الجاريـــة المدينة(بضمان أوراق مالية)	٣٠٠٠٠	من حـ/ الحزينة
		٤٠٠٠٠	من حـ/ البنوك المحلية
٨٠٠٠٠	إلى مذكورين		
٨٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات الحسابات الجارية الدائنة		
٤٤٤٥٠٠	رصيد		
٥٧٠٠٠٠		٥٧٠٠٠٠	

منه **حـ/ الحسابات الجارية المدينة** **له**

٤٢٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٠٠	من حـ/ الحزينة
١٧٥٠٠	إلى حـ/ الخزينة	٦٠٠٠٠	من مذكورين
٢٩٠٠٠	إلى مذكورين	٣٠٠٠٠	من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		٣٥٦٥٠٠	رصيد
٤٦٦٥٠٠		٤٦٦٥٠٠	

حالة تطبيقية رقم (٢) : فيما يلى حركة الحساب الجارى المدين للعميل حسن حسنى لدى أحد البنوك التجارية عن شهر نوفمبر ٢٠١٦ :

١ – كانت مسحوباته خلال الشهر ٦٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/٢ ، ٣٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١٠ ، ٧٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١٥ ، ٣٥٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١٨

٢ – كانت إيداعاته خلال الشهر ٢٠٠٠ جنيه نقدا فى ١١/٤ ، ٤٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/١١ ، ٢٥٠٠ جنيه نقدا فى ١١/١٦ ، ٣٠٠٠ جنيه بشيك فى ١١/٢٨.

فإذا علمت أن شروط التعاقد بين البنك والعميل كانت تقضى باحتساب معدل فائدة ٨% سنويا عمولة ١% ، كما تحتسب الفائدة على المبالغ المسحوبة فى يوم السحب (حق نفس اليوم) والمبالغ المودعة فى اليوم التالى من الإيداع (حق اليوم التالى) .

المطلوب : تصوير بطاقة العميل حسن حسنى فى ٢٠١٦/١١/٣٠ .

الحل

حـ/ العميل حسن حسنى فى ٢٠١٦/١١/٣٠

التاريخ	بيان	الحركة		الرصيد		تاريخ الاستحقاق	عدد الأيام	الأعداد
		منه	له	منه	له			
١١/٢	سحب	٦٠٠٠		٦٠٠٠		١١/٢	٣	١٨٠٠٠
١١/٤	إيداع		٢٠٠٠	٤٠٠٠		١١/٥	٥	٢٠٠٠٠
١١/١٠	سحب	٣٠٠٠		٧٠٠٠		١١/١٠	٢	١٤٠٠٠
١١/١١	إيداع		٤٠٠٠	٣٠٠٠		١١/١٢	٣	٩٠٠٠
١١/١٥	سحب	٧٠٠٠		١٠٠٠٠		١١/١٥	٢	٢٠٠٠٠
١١/١٦	إيداع		٢٥٠٠	٧٥٠٠		١١/١٧	١	٧٥٠٠
١١/١٨	سحب	٣٥٠٠		١١٠٠٠		١١/١٨	١١	١٢١٠٠٠
١١/٢٨	إيداع		٣٠٠٠	٨٠٠٠		١١/٢٩	١	٨٠٠٠
مجموع الأعداد								١٩٢٥٠٠
الفائدة		٤٢.٨		٨٠٤٢.٨				
العمولة		٥.٣٥		٨٠٤٨.١٥				

ملاحظات على الحل :

الفائدة = مجموع الأعداد × معدل الفائدة × (١ ÷ ٣٦٠)

= ١٩٢٥٠٠ × ٨% × (١ ÷٣٦٠) = ٤٢.٨ جنيه .

العمولة = مبلغ الفائدة x (معدل العمولة ÷ معدل الفائدة)

=٣٥.٥٥ × (١ ÷ ٨) =٥.٣٥ جنيه .

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الودائع والتوفير

الودائع هى الأموال التى يتم إيداعها فى البنوك والتى يحدد لها تاريخ استرداد معين عند إيداعها ولا يجوز للمودع سحبها قبل هذا التاريخ ، كما يحدد لها معدل فائدة حسب فترة الإيداع ، وقد يزيد معدل الفائدة بزيادة فترة الإيداع . ولا يجوز للمودع سحب الوديعة إلا فى نهاية المدة المتفق عليها ، ولكن يجوز للمودعين الاقتراض من البنك بضمان ودائعهم . وتعتبر الودائع من المصادر الهامة لتمويل العمليات المصرفية نظرا لاستقرارها مما يساعد البنك على إعداد خطته المتعلقة بالإقراض والتسليف . وتصنف الودائع حسب مدة بقائها بالمصرف إلى الأنواع التالية :

* **الودائع تحت الطلب** : وهى حسابات يفتحها العملاء لدى البنك بهدف تلبية احتياجات أعمالهم من إيداعات وسحب ومقاصة ، ويتم الإيداع والسحب منها بحرية تامة ، ولا تدفع البنوك غالبا عنها فائدة على أرصدة هذه الحسابات ، ويطلق على هذه الودائع فى العرف المصرفي الحسابات الجارية . وقد سبق لنا تناولها بالتفصيل فى الفصل السابق .
* **الودائع لآجل** : وهى المبالغ التى يودعها العملاء لدى البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية فى حساب خاص لآجال مختلفة (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) وقد تزيد مدتها عن سنة حسب الاتفاق مع العميل ، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الإيداع ، ولا يجوز سحب هذه الودائع إلا عند استحقاقها وإلا سقط حق المودع فى الحصول على الفائدة.
* **الودائع بإخطار** : وهى المبالغ التى يودعها العملاء لدى البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية فى حساب خاص ، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الإيداع ، ولا يجوز سحب هذه الودائع كلها أو جزء مها إلا بعد إخطار البنك بمدة معينة متفق عليها كأن تكون أسبوعا أو شهر ... إلى آخره ، على أن يستمر الإيداع واحتساب الفوائد طالما لم يصل البنك إطار من العميل بسحب الوديعة أو جزء منها . ويجوز للبنك الموافقة على سحب الوديعة أو جزء منها فى أي وقت مع إسقاط الفائدة عن المبالغ المسحوبة عن المدة المتفق عليها ، ويتقاضى أصحاب هذه الودائع معدلات فائدة على ودائعهم تقارب معدلات الفائدة على الودائع لآجل .
* **ودائع التوفير** : وهى المبالغ التى يودعها صغار المودعين لدى البنك بالعملة المحلية أو الأجنبية فى حساب خاص ، مقابل الحصول على فائدة محددة عن مدة الإيداع . ويهدف هذا النوع إلى تنمية عادة الادخار المصرفى لدى هولاء المودعين ، فضلا عن تجميع مدخراتهم ووضعها فى خدمة الاقتصاد القومى . ويحدد عادة حد أدنى وحد أعلى لمبالغ ودائع التوفير ، وكذلك عدم احتساب فوائد على المبالغ التى تودع خلال الشهر إلا ابتداء من أول الشهر التالى،

واحتساب الفائدة على اقل رصيد للمودع خلال الشهر . ويقوم المصرف بتسليم دفتر توفير لكل مودع على غرار صناديق التوفير فى هيئات البريد ، على أن يتم تسجيل عمليات الإيداع فى الدفتر وما يستحق عنها من فوائد وكذلك المبالغ التى يقوم المودع بسحبها .

* **شـهادات الإيـداع :** وهـى شـهادات تعطـى للمـودع مقابـل المبـالغ التـى يودعهـا لآجـال محـددة، وتتميز هذه الشهادات بمعدلات فائدة مرتفعة ، وتكفل للمودع دخلا ثابتا فى تاريخ الاستحقاق فضـلا عـن الجـوائز الدوريـة التـى قـد يحصـل عليهـا المـودع ، بالإضـافة إلـى تمتعهـا بالسـيولة وإمكانية استرداد قيمتها فى أي وقت .

ويتولى قسم الودائع والتوفير عمليات فتح حسابات الودائع وقبول الودائع فى هذه الحسابات نقدا أو بشيكات أو تحويلات من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء ، واحتساب الفوائد على أرصدة الودائع ، وتنفيذ عمليات السحب أو تجديد أو إقفال حسابات هذه الودائع، والقيام بالأعمال المترتبة على هذه الودائع .

المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لآجل والودائع بإخطار سابق :

أولا : عمليات الإيداع :

يتم فتح حسابات الودائع عن طريق الإيداع النقدى أو الإيداع بشيكات أو التحويل من الحسابات الجارية للعملاء .وفى الغالب لا تختلف الدورة المستندية كثيرا لعمليات إيداع الودائع بالشيكات أو التحويل من الحسابات الجارية للعملاء. ونتناول فيما يلى المعالجة المحاسبية لحسابات الودائع.

أ – الإيداع النقدى :

تكون القيود المركزية كما يلى :

×× من حـ/ الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/ الودائع لآجل

×× حـ/ الودائع بإخطار

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ب – التحويل من الحسابات الجارية للعملاء :

قد يقوم العملاء بفتح حسابات ودائع لآجل أو بإخطار سابق بموجب تحويل من حسابه الجارى لدى البنك أو أحد فرعه ، فى هذه الحالة يجب أن يمر طلب التحويل وصور قسائم الإيداع على قسم الحسابات الجارية لتعديل أرصدتهم فى بطاقاتهم بوحدة مراكز العملاء ، وكذلك

الوحدة المحاسبية بقسم الحسابات الجارية للتسجيل بدفتر اليومية المساعدة للحسابات الجارية، والترحيل إلى أستاذ مساعد الحسابات الجارية . ثم تتبع نفس الخطوات المتبعة فى حالة الإيداع النقدى . وتكون القيود المركزية كما يلى :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ← عملاء لهم حسابات جارية

×× حـ/ الفروع ← عملاء لهم حسابات فى فروع أخرى

×× حـ/ مودعى شيكات للتحصيل ← عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك محلية أخرى

إلى مذكورين

×× حـ/ ودائع لآجل

×× حـ/ ودائع بإخطار سابق

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ج – الإيداع بشيكات :

قد يقوم العملاء بفتح حسابات ودائع لآجل أو بإخطار سابق بموجب شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى نفس البنك فى هذه الحالة يجب أن تمر الشيكات وإشعارات الإضافة وصور قسائم الإيداع على قسم الحسابات الجارية للتسجيل فى السجلات ذات الصلة . كما قد تكون الشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات فى فروع أخرى وفى هذه الحالة ترسل حوافظ إيداع شيكات للتحصيل والشيكات إلى الفروع وترسل صورة منها إلى قسم الودائع . أما الشيكات المسحوبة على عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك محلية أخري فانه يتم تحصيلها عن طريق قسم المقاصة وبعد التأكد من تحصيلها يتم تسجيلها فى الدفاتر . وتكون القيود المركزية كما يلى :

من مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ← عملاء لهم حسابات جارية بالبنك

×× حـ/ الفروع ← عملاء لهم حسابات فى فروع أخرى

×× حـ/ مودعى شيكات للتحصيل ← عملاء لهم حسابات جارية فى بنوك محلية أخري

إلى مذكورين

×× حـ/ ودائع لآجل

×× حـ/ ودائع بإخطار سابق

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا : عمليات الفوائد على الودائع

لا تختلف المعالجة المحاسبية لعمليات الودائع لآجل ثابت أو بإخطار سابق عنها فى حالة الحسابات الجارية الدائنة ، وتكون القيود بدفتر اليومية المركزية على النحو التالى :

* تحسب الفوائد على الودائع لآجل ثابت أو بإخطار سابق فى نهاية كل شهر نظرا لأثرها على حساب الأرباح والخسائر الذى يعده البنك شهريا وعند استحقاق الفوائد على الودائع ، يجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية :

×× من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع لآجل أو بإخطار)

×× إلى حـ / الفوائد المستحقة(ودائع لآجل أو بإخطار)

ويتم إقفال حساب الفوائد المدينة (ودائع لآجل أو بإخطار) فى حساب الأرباح والخسائر بينما يظهر حساب الفوائد المستحقة(ودائع لآجل أو بإخطار) بقائمة المركز المالى .

* يتم إضافة قيمة الفوائد فى نهاية أجل الوديعة أو فى نهاية فترة محددة (شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) إلى الحسابات الجارية الدائنة أو إلى حساب الودائع لآجل أو الودائع بإخطار سابق حسب الاتفاق المبرم بين البنك والعميل ، ويجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل أو بإخطار)

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← إضافة الفوائد للحساب الجارى

×× حـ/الودائع لآجل ← إضافة الفوائد لحساب الودائع لآجل

×× حـ/الودائع بإخطار سابق ← إضافة الفوائد لحساب الودائع بإخطار سابق

أما فى حالة صرف الفوائد نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع لآجل أو بإخطار)

×× إلى حـ/ الخزينة

ثالثا : استحقاق الوديعة

قد يطلب العميل فى نهاية أجل الوديعة تجديدها لمدة أخرى ، وقد يطلب استرداد قيمتها نقدا وقد يطلب إضافة قيمتها إلى حسابه الجارى الدائن . وفى حالة استرداد الوديعة سواء بإضافة قيمتها إلى الحساب الجارى أو سحبها نقدا فإنه يتم تسجيل عملية الاسترداد بدفتر قسم الودائع ودفاتر قسم الحسابات الجارية (فى حالة إضافة قيمتها لحساب العميل الجارى) أو دفتر قسم

الخزينة (فى حالة سحب قيمتها نقدا) . ويجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية وبعد ذلك يتم ترحيله إلى دفتر الأستاذ العام:

من مذكورين

×× حـ/ ودائع لآجل

×× حـ/ ودائع بإخطار سابق

×× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة ←فى حالة إضافة قيمتها لحساب العميل الجارى

أو×× إلى حـ/ الخزينة ← فى حالة سحب قيمتها نقدا

المعالجة المحاسبية لعمليات دفتر التوفير :

تتشابه عمليات ودائع التوفير مع عمليات قسم الحسابات الجارية (الإيداع والسحب والفوائد) ،ومن ثم تتشابه الإجراءات المستندية لكل من هذه العمليات مع الإجراءات المستندية لقسم الحسابات الجارية فيما عدا ضرورة تقديم دفتر التوفير فى حالتى السحب والإيداع واحتساب الفوائد بالإضافة إلى أن السحب من حسابات التوفير يتم بموجب أمر دفع وليس باستخدام الشيكات . وبالتالى تسجل عمليات ودائع التوفير فى دفاتر قسم الخزينة بالإضافة إلى دفاتر قسم الودائع وفى نهاية كل يوم عمل ترسل دفاتر اليومية المساعدة لقسم الخزينة وقسم الودائع مرفقا بها المستندات بعد المراجعة إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى اليومية وتكون القيود المركزية كما يلى :

أ – عمليات الإيداع النقدى :

×× من حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ ودائع التوفير

ب – عمليات السحب النقدى :

×× من حـ/ ودائع التوفير

×× إلى حـ/ الخزينة

ج – عمليات الفوائد :

تحسب الفوائد على ودائع التوفير فى نهاية كل شهر نظرا لأثرها على حساب الأرباح والخسائر الذى يعده البنك شهريا وعند استحقاق الفوائد على ودائع التوفير يجرى القيد التالى بدفتر اليومية المركزية :

×× من حـ/ الفوائد المدينة (ودائع التوفير)

××إلى حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

ويتم إقفال حساب الفوائد المدينة (ودائع التوفير) فى حساب الأرباح والخسائر بينما يظهر حساب الفوائد المستحقة(ودائع التوفير) بقائمة المركز المالى .

فى حالة إضافة قيمة الفوائد لحساب العميل الجارى الدائن يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

××إلى حـ/ ودائع التوفير

أما فى حالة صرف قيمة الفوائد نقد أو إضافتها لحساب الوديعة يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع التوفير)

×× إلى حـ/ ودائع التوفير ← إضافة الفوائد للحساب الوديعة

أو×× إلى حـ/ الخزينة ← صرف الفوائد نقدا

حالـة تطبيقيـة : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الودائع والتوفير ببنك مصر فرع المعادى فى ٢٠١٧/١/٤ ، علما بأن أرصدة حسابات الودائع فى بداية اليوم كانت على النحو التالى : حـ/ الودائع لآجل ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، حـ/ الودائع بإخطار ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، حـ/ ودائع التوفير ١٢٠٠٠٠ جنيه .

١ – إجمالى الإيداعات ٣٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل بشيكات على عملاء بنوك محلية أخرى ، ٨٠٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار نقدا ، ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير نقدا ، والباقى تحويلات من الحسابات الجارية إلى الودائع لآجل .

٢ – إجمالى المسحوبات ١٤٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٤٥٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ٥٥٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار ، ٤٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل .

٣ – إجمالى الفوائد ٢٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٨٠٠٠ جنيه فوائد على الودائع لآجل سحبت نقدا ، ٧٠٠٠ جنيه فوائد الودائع بإخطار حولت إلى الحسابات الجارية ، ٥٠٠٠ جنيه على ودائع التوفير أضيفت إلى الودائع ذاتها .

المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
		من مذكورين (١)
٦٠٠٠٠		حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
١٠٠٠٠٠		حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٤٠٠٠٠		حـ/ الخزينة
		إلى مذكورين
	١٦٠٠٠٠	حـ/ ودائع لآجل
	٨٠٠٠٠	حـ/ ودائع بإخطار
	٦٠٠٠٠	حـ/ ودائع توفير
		(إيداعات نقدا وبشيكات وتحويلات)

		من مذكورين	٢
٤٥٠٠٠		حـ/ ودائع توفير	
٥٥٠٠٠		حـ/ ودائع بإخطار	
٤٠٠٠٠		حـ/ ودائع لآجل	
	١٤٠٠٠٠	إلى حـ / الخزينة	
		(مسحوبات نقدية)	
٨٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع لآجل)	٣
	٨٠٠٠	إلى حـ / الخزينة	
		(فوائد ودائع لآجل صرفت نقدا)	
٧٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع بإخطار)	
	٧٠٠٠	إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة	
		(إضافة الفوائد للحسابات الجارية الدائنة)	
٥٠٠٠		من حـ/ فوائد مستحقة (ودائع توفير)	
	٥٠٠٠	إلى حـ/ ودائع توفير	
		(إضافة الفوائد لودائع التوفير)	

الفصل الرابع

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم المقاصة

من بين الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه خدمة تحصيل الشيكات المسحوبة لصالحهم والمسحوبة على عملاء بنوك أخرى . كما يرد للبنك شيكات مسحوبة على عملائه لصالح عملاء بنوك أخرى . ويتولى قسم المقاصة فى البنك بتسوية هذا النوع من العمليات المصرفية عن طريق عمليات المقاصة التى تحدث بين البنك والبنوك الأخرى .

غرفة المقاصة :

لتلافى الانتقال الفعلى للأموال وتوفيرا للوقت والجهد والنفقات التى تترتب على تحصيل كل بنك لحقوق عملائه تجاه عملاء البنوك الأخرى عن طريق التحصيل النقدى لها ونقل الأموال المحصلة من بنك إلى آخر ، فقد نشأت فكرة المقاصة بين مديونية كل بنك ودائنيه تجاه البنوك الأخرى وذلك عن طريق غرفة للمقاصة .

وغرفة للمقاصة مقرها البنك المركزى وتشترك فيها كافة البنوك ، ويلتقى فيه مندوبو البنوك الأعضاء فى غرفة المقاصة فى مواعيد محددة كل يوم عمل لتبادل الشيكات المسحوبة على كل منها وتسوية صافى الأرصدة الناتجة عن عمليات المبادلة وذلك بأشراف مراقب غرفة المقاصة . وتعقد غرفة المقاصة المصرية ثلاث جلسات يومية تخصص الأولى والثانية منها لتبادل الشيكات المقدمة من العملاء للتحصيل بينما تخصص الثالثة لتبادل الشيكات المرفوضة من تلك المقدمة للتحصيل فى نفس اليوم .

وهكذا فان غرفة المقاصة تعمل على تبادل وانتقال الأموال حسابيا بين البنوك المختلفة بسرعة ودقة ودون حاجة إلى مراجعة العديد من البنوك بفروعه المختلفة لصرف الشيكات المسحوبة عليها . وهذا يؤدى إلى تجنب البنوك مشاكل المراجعة والصرف والقبض والنقل وما يترتب عليها من مضيعة للوقت والجهد وزيادة احتمالات التعرض للمخاطر المختلفة مثل الاختلاس والسرقة .

وظائف قسم المقاصة :

يتولى قسم المقاصة بالبنك التجارى القيام بالوظائف التالية :

١ – استلام الشيكات المسحوبة على عملاء البنوك الأخرى وفروعها العاملة داخل البلاد ، وفرز وترتيب هذه الشيكات فى مجموعات تحتوى كل مجموعة على الشيكات المسحوبة على بنك معين.

٢ – إعداد حافظة بالشيكات المسحوبة على كل بنك على حدة وموضحا بها رقم الشيك ومبلغه، وإعداد حافظة إضافية إجمالية تشمل كل حوافظ الإضافة ويوضح بها عدد الشيكات المسحوبة على كل بنك والقيمة الإجمالية لها .

٣ – استلام حوافظ الخصم مرفقا بها الشيكات المسحوبة على كل بنك من عملاء البنوك الأخرى.

تنظيم المستندات والإشعارات اللازمة لإجراء القيود المحاسبية بالدفاتر .

المعالجة المحاسبية لعمليات الإيداع بشيكات مسحوبة على بنوك محلية أخرى:

تكون المعالجة المحاسبية فى دفتر اليومية المركزية لكل من البنك التجارى المشارك فى غرفة المقاصة وغرفة المقاصة والبنك المركزى كما يلى :

أولا : دفتر اليومية العامة فى البنك التجارى :

تقوم البنوك التجارية باتباع أحد أسلوبين لمعالجة الشيكات الواردة من عملاء البنك للتحصيل والمسحوبة على عملاء البنوك الأخرى المشتركة فى غرفة المقاصة هما :

أ – إضافة قيمة الشيكات مباشرة لحسابات العملاء الجارية دون انتظار نتيجة المقاصة إذا كانت درجة الثقة فيهم عالية ، وفى هذه الحالة تتم المعالجة على النحو التالى :

* عند استلام الشيكات من العملاء للتحصيل يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة تحصيل الشيكات

* فى حالة رفض بعض الشيكات بموجب إخطار غرفة المقاصة يجرى القيد التالى :

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

××إلى حـ/ غرفة المقاصة

* إثبات التسويات التى تمت بين حسابات البنك والبنوك الأخرى فى غرفة المقاصة لدى البنك المركزى ، حيث تتم هذه التسويات عن طريق أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزى ، بأحد القيدين التاليين :

١ – إذا كانت نتيجة المقاصة فى صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة الدائنية عن المديونية) ، فان البنك المركزى يصدر إشعار إضافة بالقيمة الصافية ، ويتم إضافة القيمة الصافية لرصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

××من حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ غرفة المقاصة

٢ – إذا كانت نتيجة المقاصة فى غير صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة المديونية عن الدائنية) ، فان البنك المركزى يصدر إشعار صم بالقيمة الصافية ، ويتم خصم القيمة الصافية من رصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ البنك المركزى

ب– انتظار نتيجة المقاصة ، وفى هذه الحالة تتم المعالجة على النحو التالى :

* عند استلام الشيكات من العملاء للتحصيل يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ/ شيكات للتحصيل

×× إلى حـ/ مودعى شيكات للتحصيل

* عند إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة للتحصيل يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ شيكات للتحصيل

* عند استلام إخطار غرفة المقاصة بقبول الشيكات يتم إضافة قيمتها لحسابات العملاء الجارية بموجب القيد التالى :

×× من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل

إلى مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة تحصيل الشيكات

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الشيكات المرفوضة بموجب إخطار غرفة المقاصة بموجب القيد التالى :

×× من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل

×× إلى حـ/ شيكات للتحصيل

* إثبات التسويات التى تمت بين حسابات البنك والبنوك الأخرى فى غرفة المقاصة لدى البنك المركزى ، حيث تتم هذه التسويات عن طريق أرصدة هذه البنوك لدى البنك المركزى ، بأحد القيدين التاليين :

١ – إذا كانت نتيجة المقاصة فى صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة الدائنية عن المديونية) فان البنك المركزى يصدر إشعار إضافة بالقيمة الصافية ، ويتم إضافة القيمة الصافية لرصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

××من حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ غرفة المقاصة

٢– إذا كانت نتيجة المقاصة فى غير صالح البنك التجارى (فى حالة زيادة المديونية عن الدائنية) ، فان البنك المركزى يصدر إشعار صم بالقيمة الصافية ، ويتم خصم القيمة الصافية من رصيد البنك التجارى لدى البنك المركزى ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى فى دفاتره :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

×× إلى حـ/ البنك المركزى

ثانيا : دفتر اليومية العامة فى البنك المركزى :

يقوم البنك المركزى بالإضافة إلى البنوك الدائنة التى تكون نتيجة المقاصة فى صالحها وبالخصم من البنوك المدينة التى تكون نتيجة المقاصة فى غير صالحها وذلك من حساباتهم الجارية طرف البنك المركزى ، بالقيود التالية :

أ – إثبات المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة طرف البنوك الأخرى بالقيد التالى :

×× من حـ/ غرفة المقاصة

إلى مذكورين

×× حـ / البنك .....

×× حـ / البنك .....

ب – إثبات المبالغ المستحقة على البنوك المدينة لصالح البنوك الأخرى بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك .....

×× حـ / البنك .....

×× حـ / البنك .....

×× إلى حـ/ غرفة المقاصة

ويجب أن تستحق المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة مع المبالغ المستحقة للبنوك المدينة .

ثالثا : دفتر اليومية العامة فى بغرفة المقاصة:

تقوم غرفة المقاصة فى نهاية كل يوم بإثبات نتيجة المقاصة النهائية وتسوية حسابات البنوك الدائنة والمدينة بالقيود التالية :

* إثبات دائنية ومديونية البنوك من واقع مراكزهم الصافية فى نهاية كل يوم ، بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك ..... ⟵ البنوك المدينة

×× حـ / البنك .....

إلى مذكورين

×× حـ / البنك ..... ⟵ البنوك الدائنة

×× حـ / البنك .....

* إثبات خصم مديونية البنوك المدينة من حساباتهم الجارية لدى البنك المركزى بالقيد التالى :

×× من حـ / البنك المركزى

إلى مذكورين

×× حـ / البنك .....

××حـ / البنك .....

* إثبات إضافة دائنية البنوك الدائنة إلى حساباتهم الجارية لدى البنك المركزى بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك (د)

×× حـ / البنك (هـ)

×× إلى حـ / البنك المركزى

المعالجة المحاسبية لعمليات السحب بشيكات مسحوبة على عملاء البنك لصالح عملاء بنوك محلية أخرى أعضاء بغرفة المقاصة :

قد ترد للبنك شيكات للتحصيل والتى تكون مسحوبة على عملاء البنك لصالح عملاء بنوك محلية أخرى وهذه البنوك أعضاء فى غرفة المقاصة. ويجرى القيد المركزى التالى :

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

××إلى حـ/ غرفة المقاصة

حالـــة تطبيقيـــة : كانـت مراكـز البنـوك المشـاركة فـى جلسـة المقاصـة الأولـى بتـاريخ ٢٠١٧/١/٢٨ كما يلى :

١ – قدم البنك (أ) شيكات مسحوبة على البنك (ب) بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه، والبنك (ج) بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه.

٢ – قدم البنك (ب) شيكات مسحوبة على البنك (أ) بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ج) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه.

٣ – قدم البنك (ج) شيكات مسحوبة على البنك (أ) بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ب) بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٥٦٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه.

٤ – قدم البنك (د) شيكات مسحوبة على البنك (ا) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ب)بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ج) بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، والبنك (هـ) بمبلغ جنيه ٨٠٠٠٠.

٥ – قدم البنك (هـ) شيكات مسحوبة على البنك (ا) بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه والبنك (ب) بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (ج) بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه ، والبنك (د) بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه .

فإذا علمت أن نتيجة المقاصة بين البنوك المشاركة فى جلسة المقاصة أسفرت عن قبول جميع الشيكات المقدمة للتحصيل فيما عدا الشيكات المقدمة للتحصيل عن طريق البنك (أ) والمسحوبة على البنك (هـ) رفض منها شيكات بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه لأسباب مختلفة .

المطلوب : ١ – تصوير كشف المقاصة النهائى للبنوك المشاركة .

٢ – إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر اليومية المركزية فى كل من البنك (أ) والبنك (د) .

٣ – إجراء قيود اليومية المركزية فى دفاتر غرفة المقاصة .

٤ – إجراء قيود اليومية المركزية فى دفاتر البنك المركزى .

الحل

١ – تصوير كشف حركة المقاصة النهائى للبنوك المشاركة .

أ – لإعداد كشف حركة المقاصة النهائى يجب إعداد كشف تفريغ لحصر المبالغ المستحقة لكل بنك وأيضا المبالغ المستحقة عليه :

البنوك	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	الإضافة
(أ)	-	٣٢٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٤٠٠٠	٣٤٦٠٠٠
(ب)	١٦٠٠٠٠	-	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٦٠٠٠	٢٨٨٠٠٠
(ج)	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠	-	٥٦٠٠٠	٩٦٠٠٠	٣٢٨٠٠٠
(د)	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠	-	٨٠٠٠٠	٢٩٦٠٠٠
(هـ)	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	-	٣٦٠٠٠٠
الخصم	٤٠٠٠٠٠	٣٦٨٠٠٠	٣٧٦٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	٢٦٦٠٠٠	١٦١٨٠٠٠

ملاحظة: استبعد ١٦٠٠٠ج قيمة الشيكات التى رفضها البنك (هـ) والمسحوبة عليه لصالح البنك

ب – وبناء على كشف التفريغ السابق يمكن أعداد كشف حركة المقاصة النهائى كما يلى:

إضافة		اسم البنك	خصم	
عدد الشيكات	المبلغ		عدد الشيكات	المبلغ
_	٣٤٦٠٠٠	(أ)	_	٤٠٠٠٠٠
_	٢٨٨٠٠٠	(ب)	_	٣٦٨٠٠٠
_	٣٢٨٠٠٠	(ج)	_	٣٧٦٠٠٠
_	٢٩٦٠٠٠	(د)	_	٢٠٨٠٠٠
_	٣٦٠٠٠٠	(هـ)	_	٢٦٦٠٠٠
	١٦١٨٠٠٠			١٦١٨٠٠٠

ج – يتم تحديد المراكز الصافية للبنوك المشركة فى جلسة المقاصة من واقع كشف حركة المقاصة كما يلى :

البنك	الإضافة	الخصم		
(أ)	= ٣٤٦٠٠٠	– ٤٠٠٠٠٠	= (٥٤٠٠٠)	مدين
(ب)	= ٢٨٨٠٠٠	– ٣٦٨٠٠٠	= (٨٠٠٠٠)	مدين
(ج)	= ٣٢٨٠٠٠	– ٣٧٦٠٠٠	= (٤٨٠٠٠)	مدين
(د)	= ٢٩٦٠٠٠	– ٢٠٨٠٠٠	= ٨٨٠٠٠	دائن
(هـ)	= ٣٦٠٠٠٠	– ٢٦٦٠٠٠	= ٩٤٠٠٠	دائن

٢ – إجراء قيود اليومية المركزية فى البنوك التجارية .

دفتر اليومية العامة للبنك (أ) :

منه	له	بيان
٣٥٢٠٠٠		من حـ/ شيكات للتحصيل
	٣٥٢٠٠٠	إلى حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
		(إيداع شيكات للتحصيل)
٣٤٦٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٣٤٦٠٠٠	إلى حـ/ شيكات للتحصيل
		(الشيكات المقبولة بغرفة المقاصة)
٤٠٠٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		(خصم قيمة الشيكات المقدمة من البنوك الأخرى)
٥٤٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٥٤٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى
		(سداد المستحق للبنوك الدائنة عن طريق البنك المركزى)
٣٤٦٠٠٠		من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
	٣٤٦٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(إضافة قيمة الشيكات المحصلة لحسابات العملاء)

١٦٠٠٠		من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
	١٦٠٠٠	إلى حـ/ شيكات للتحصيل
		(إثبات الشيكات المرتدة)

دفتر اليومية العامة للبنك (د) :

منه	له	بيان
٢٩٦٠٠٠		من حـ/ شيكات للتحصيل
	٢٩٦٠٠٠	إلى حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
		(إيداع شيكات للتحصيل)
٢٩٦٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
	٢٩٦٠٠٠	إلى حـ/ شيكات للتحصيل
		(إرسال الشيكات إلى غرفة المقاصة)
٢٠٨٠٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٢٠٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		(خصم قيمة الشيكات المقدمة من البنوك الأخرى)
٨٨٠٠٠		من حـ/ البنك المركزى
	٨٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		تحصيل المستحق على البنوك المدينة عن طريق البنك المركزى
٢٩٦٠٠٠		من حـ/ مودعى شيكات للتحصيل
	٢٩٦٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(إضافة قيمة الشيكات المحصلة لحسابات العملاء)

٣ – قيود اليومية المركزية فى دفاتر غرفة المقاصة :

منه	له	بيان
		من مذكورين
٥٤٠٠٠		حـ / البنك (أ)
٨٠٠٠٠		حـ / البنك (ب)
٤٨٠٠٠		حـ / البنك (ج)
		إلى مذكورين
	٨٨٠٠٠	حـ / البنك (د)
	٩٤٠٠٠	حـ / البنك (هـ)
		(إثبات نتيجة المقاصة)
١٠٨٠٠٠		من حـ / البنك المركزى
		إلى مذكورين
	٥٤٠٠٠	حـ / البنك (أ)
	٨٠٠٠٠	حـ / البنك (ب)
	٤٨٠٠٠	حـ / البنك (ج)
		(خصم مديونية البنوك المدينة من أرصدتها بالبنك المركزى)

		من مذكورين
٨٨٠٠٠		حـ / البنك (د)
٩٤٠٠٠		حـ / البنك (هـ)
	١٠٨٠٠٠	إلى حـ / البنك المركزى
		(إضافة دائنيه البنوك الدائنة إلى أرصدتها بالبنك المركزى)

٤- قيود اليومية المركزية فى دفاتر البنك المركزى :

منه	له	بيان
١٠٨٠٠٠		من حـ/ غرفة المقاصة
		إلى مذكورين
	٨٨٠٠٠	حـ / البنك (د)
	٩٤٠٠٠	حـ / البنك (هـ)
		(المبالغ المستحقة للبنوك الدائنة)
		من مذكورين
٥٤٠٠٠		حـ / البنك (أ)
٨٠٠٠٠		حـ / البنك (ب)
٤٨٠٠٠		حـ / البنك (ج)
	١٠٨٠٠٠	إلى حـ/ غرفة المقاصة
		(المبالغ المستحقة على البنوك المدينة)

الفصل الخامس

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق التجارية

يقدم قسم الأوراق التجارية الخدمات المصرفية للعملاء والتى تتعلق بالتعامل فى الكمبيالات أو السندات الأذنيه . والكمبيالة يقصد بها تعهد كتابى من المسحوب عليه إلى الساحب بان يدفع له أو لآمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغ محدد فى تاريخ معين أو قابل للتعيين .أما السند الاذنى فهو تعهد كتابى من مسحوب عليه بان يدفع للساحب أو لأمره مبلغ محدد عند الطلب أو فى تاريخ معين أو قابل للتعيين . وقد جرى العرف التجارى على استخدام لفظ الكمبيالة للتعبير عن الأوراق التجارية سواء كانت كمبيالة أو سند أذنى ، وسوف نستخدم لفظ الكمبيالات للتعبير عن الأوراق التجارية . ويقدم قسم الأوراق التجارية الخدمات المصرفية آلاتية :

- تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء .
- خصم الكمبيالات للعملاء.
- منح القروض والتسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات.

ونعرض فيما يلى كل من هذه العمليات والمعالجة المحاسبية لها :

تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء :

من الخدمات الأساسية التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها القيام بتحصيل الكمبيالات ، وإضافة قيمة الكمبيالات المحصلة للحسابات الجارية للعملاء ، أو صرف قيمنها نقدا من الخزينة . ويتم ذلك مقابل عمولة تحصيل معينة يحصل عليها البنك نظير قيامه بهذه الوظيفة .

وتتم عملية تحصيل الكمبيالات لحساب العملاء على مرحلتين ، هما :

- إيداع الكمبيالات بالبنك للتحصيل .
- تحصيل الكمبيالات فى ميعاد استحقاقها .

أولا :إيداع الكمبيالات بالبنك للتحصيل :

يتقدم العميل إلى وحدة التعامل مع الجمهور بقسم الأوراق التجارية الكمبيالات المطلوب تحصيلها ، فيقوم الموظف المختص تحرير حافظة إيداع كمبيالات من اصل وصورتين تتضمن بيانات عن اسم العميل ورقم حسابه الجارى ورقم الكمبيالة وتاريخ تحريرها وتاريخ استحقاقها واسم المسحوب علي والمستفيد وعنوان المسحوب عليه ، بالإضافة إلى أي تعليمات أخرى للعميل كتفويض البنك بأجراء البروتستو فى حالة رفض المدين السداد ، وقوم العميل بتظهير الأوراق الكمبيالات المودعة بالبنك بما يفيد إنابة البنك فى التحصيل فى تاريخ الاستحقاق نيابة عن

العميل ، ويتولى الموظف المختص مراجعة الأوراق على حافظة الإيداع ثم يوقع على الأصل ويسلمه للعميل كمستند على استلام الأوراق .

* ويجرى القيد النظامى التالى فى نهاية اليوم بجميع قيم الكمبيالات الواردة للبنك سواء احتفظ بها البنك أو أرسلت للفروع أو المراسلين للتحصيل :

×× من حـ / كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

* وعند خصم عمولة ومصاريف التحصيل التى يحصل عليها البنك مقدما عن جميع الكمبيالات الواردة للبنك بموجب إشعارات خصم من الحسابات الجارية ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

×× حـ / عمولة تحصيل كمبيالات

×× حـ / مصاريف البريد

* وعند إرسال الكمبيالات إلى الفروع أو المراسلين للتحصيل يجرى القيد النظامى التالى :

من مذكورين

×× حـ / الفروع

×× حـ / المراسلين

×× إلى حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

كما يقوم قسم الحسابات العامة بترحيل طرفى القيد إلى الحسابات الإجمالية المختصة بدفتر الأستاذ العام .

ثانيا : تحصيل الكمبيالات فى ميعاد استحقاقها : تتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

* إثبات تحصيل الكمبيالات نقدا أو خصما من الحسابات الجارية للمسحوب عليهم فى حالة إذا كان لهم حسابات جارية بالبنك ، وإضافة القيمة للحسابات الجارية للساحبين بالقيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

×× أو من حـ / الحسابات الجارية الدائنة(أو المدينة) ← المسحوب عليه

×× إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← الساحب

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المحصلة عن طريق البنك :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

التحصيل عن طريق الفروع والمراسلين :

عندما يتلق البنك إخطار من الفروع أو المراسلين بتحصيل الكمبيالات السابق إرسالها لهم لتحصيلها ، يقوم قسم الكمبيالات بإعداد أشعار خصم على حساب الفروع أو المراسلين وإشعار إضافة لحساب العميل ، وتجرى القيود التالية فى دفاتر البنك :

* عند استلام أخطار الفروع أو المراسلين بتحصيل قيمة الكمبيالات السابق إرسالها لهم لتحصيلها يجرى القيد التالى :

×× حـ / الفروع

×× حـ / المراسلين

×× إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة(أو المدينة)

إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة فعلا :

×× من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ / الفروع

أو×× إلى حـ / المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل عن طريق البنك والتى تم تحصيلها بواسطة الفروع أو المراسلين :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

*إثبات استحقاق عمولة الفروع أو المراسلين عن الكمبيالات المحصلة عن طريقهما :

×× من حـ / عمولة التحصيل للفروع أو المراسلين

×× إلى حـ / الفروع

××أو إلى حـ / المراسلين

* تخفيض عمولة تحصيل الكمبيالات التى خصمها البنك مقدما بقيمة العمولات التى تقاضتها الفروع والمراسلين ، بالقيد التالى :

×× من حـ / عمولة التحصيل

×× إلى حـ / عمولة التحصيل للفروع أو المراسلين

رفض سداد الكمبيالات :

قد يحدث وان يرفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالات فى حال استحقاقها ، وفى هذه الحالة يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للعميل مودع الكمبيالة . وتتوقف الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لعملية الرفض على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن

طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا ، وأيضا على ما إذا كانت الكمبيالة المرفوضة فى دائرة عمل البنك أم فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين .

رفض سداد الكمبيالات المقدمة للتحصيل عن طريق البنك :

تتوقف المعالجة المحاسبية على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا .

الاحتمال الأول : وجود تعليمات من العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو : يقوم قسم الحسابات العامة بالتسجيل فى اليومية العامة بالقيود التالية :

* عند قيام البنك بإجراءات البروتستو وسداد مصروفاته يجرى القيد التالى :

×× من حـ / مصاريف البروتستو

××إلى حـ / الخزينة

* عند قيام البنك بخصم مصاريف البروتستو من الحساب الجاري الدائن للعميل أو تحميلها على حسابه الجارى المدين يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة / أو المدينة

××إلى حـ / مصاريف البروتستو

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

الاحتمال الثانى : عدم وجود تعليمات من العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو : يجرى لقيد التالى فى اليومية العامة لإلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

رفض سداد الكمبيالات المقدمة للتحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين :

تتوقف المعالجة المحاسبية على تعليمات العميل للبنك بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو عدم الدفع أم لا .

الاحتمال الأول : وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو :

فى حالة وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو، يقوم الفرع أو المراسل باجرات البروتستو عند توقف المسحوب عليه السداد ، ثم يرسل

للبنك إخطار يفيد الرفض وكذلك إشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل ومصاريف البروتستو مرفقا بها الكمبيالات المرفوضة ، فبقوم البنك بإعادة الكمبيالات المرفوضة للعميل وخصم قيمة مصاريف البروتستو من حسابه الجارى ، مع إجراء القيود التالية :

* إثبات قيمة مصاريف البروتستو للفرع أو المراسلين :

×× من حـ / مصاريف البروتستو

××إلى حـ / للفرع أو المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرسلة للفروع أو المراسلين والتى تم رفضها :

×× من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ / الفروع

أو×× إلى حـ / المراسلين

* خصم قيمة مصاريف البروتستو من حساب العميل الجارى الدائن أو تحميلها على حسابه الجارى المدين بالقيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة / أو المدينة

××إلى حـ / مصاريف البروتستو

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

الاحتمال الثانى : عدم وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو :

فى حالة عدم وجود تعليمات من العميل بالقيام بإثبات توقف العميل عن الدفع عن طريق عمل بروتستو، تقوم الفروع أو المراسلين بإرسال إخطار يفيد الرفض وكذلك إشعارات الخصم بقيمة عمولة التحصيل مرفقا بها الكمبيالات المرفوضة ، فبقوم البنك بإعادة الكمبيالات المرفوضة للعميل ، مع إجراء القيدين التاليين :

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المرسلة للفروع أو المراسلين والتى تم رفضها :

×× من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل

×× إلى حـ / الفروع

أو×× إلى حـ / المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم رفضها القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل

×× إلى حـ / كمبيالات للتحصيل

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك القاهرة فرع المعادى فى ٢٠١٧/٢/٢٦ :

١ – بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ٦٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عنها ٦٠٠ جنيه ومصاريف البريد ١٥٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء ، أرسل منها للفروع كمبيالات قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه،وللمراسلين كمبيالات قيمتها ٢٢٥٠٠ جنيه.

٢ – حصل البنك كمبيالات لحساب عملائه قيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه ورفضت كمبيالات قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه ردها البنك للعملاء بعد عمل بروتستو تكلف ٣٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء .

٣ – وردت للبنك إشعارات من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٦٠٠ جنيه ومن المرسلين كمبيالات قيمتها ٩٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٣٠٠ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء .

٤ – وردت للبنك إخطارات من المرسلين تفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ٦٦٠٠٠ جنيه وتم عمل بروتستو عنها بواسطة المرسلين تكلف ٣٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل عنها ٤٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات المرفوضة للعملاء .

المطلوب :– إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان	
٦٠٠٠٠		من حـ / كمبيالات للتحصيل	١
	٦٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل	
		(إيداع كمبيالات للتحصيل)	
٧٥٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة	
		إلى مذكورين	
	٦٠٠	حـ / عمولة تحصيل كمبيالات	
	١٥٠	حـ / مصاريف البريد	
		(خصم العمولة ومصاريف البريد)	
		من مذكورين	
١٥٠٠٠		حـ / الفروع	
٢٢٥٠٠		حـ / المراسلين	
	٣٧٥٠٠	إلى حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل	
		(إرسال كمبيالات للتحصيل)	
٩٠٠٠٠		من حـ / الخزينة	٢
	٩٠٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة	
		(تحصيل كمبيالات نقدا)	

٩٠٠٠٠		من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
	٩٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات للتحصيل
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
١٨٠٠٠		من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
	١٨٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات للتحصيل
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم رفضها)
٣٠٠		من حـ / مصاريف البروتستو
	٣٠٠	إلى حـ / الخزينة
		(سداد مصاريف البروتستو نقدا)
٣٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٣٠٠	إلى حـ / مصاريف البروتستو
		(خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
		من مذكورين (٣)
١٢٠٠٠٠		حـ / الفروع
٩٠٠٠٠		حـ / المراسلين
	٢١٠٠٠٠	إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(تحصيل كمبيالات عن طريق الفروع والمراسلين)
٢١٠٠٠٠		من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل
		إلى مذكورين
	١٢٠٠٠٠	حـ / الفروع
	٩٠٠٠٠	حـ / المراسلين
		(إلغاء القيد النظامى بإرسال كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
٢١٠٠٠٠		من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
	٢١٠٠٠٠	إلى حـ /كمبيالات للتحصيل
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
		من مذكورين
٦٠٠		عمولة التحصيل للفروع
٣٠٠		عمولة التحصيل للمراسلين
		إلى مذكورين
	٦٠٠	حـ / الفروع
	٣٠٠	حـ / المراسلين
		(إثبات عمولة تحصيل للفروع والمراسلين)
٩٠٠		من حـ / عمولة تحصيل كمبيالات
		إلى مذكورين
	٦٠٠	عمولة التحصيل للفروع
	٣٠٠	عمولة التحصيل للمراسلين
		(تخفيض عمولة التحصيل بقيمة عمولة الفروع والمراسلين)

٦٦٠٠٠		من حـ / كمبيالات مرسلة للتحصيل ٤
	٦٦٠٠٠	إلى حـ / المراسلين
		(إلغاء القيد النظامى بإرسال كمبيالات للتحصيل وتم تحصيلها)
٦٦٠٠٠		من حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل
	٦٦٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات للتحصيل
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع كمبيالات للتحصيل وتم رفضها)
		من مذكورين
٣٠٠		حـ /مصاريف البروتستو
٤٠٠		حـ /عمولة التحصيل للمراسلين
	٧٠٠	إلى حـ / المراسلين
		(إثبات مصاريف البروتستو والعمولة للمراسلين)
٣٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٣٠٠	إلى حـ / مصاريف البروتستو
		(خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
٤٠٠		من حـ / عمولة تحصيل كمبيالات
	٤٠٠	إلى حـ /عمولة التحصيل للمراسلين
		(تخفيض عمولة التحصيل بقيمة عمولة المراسلين)

المعالجة المحاسبية لعمليات خصم الكمبيالات :

قبول خصم الكمبيالات :

يقوم البنك بخصم (قطع) الكمبيالات لصالح العملاء ، وتحقق هذه الخدمة المصرفية ميزة لكل من العميل والبنك . فالعميل يمكنه الحصول على النقدية أو السيولة الحاضرة لتسيير نشاطه ودون الانتظار حتى ميعاد استحقاق الورقة . أما المصرف فإن قيامه بعملية الخصم هذه فإنها تعد إحدى وسائل الاستثمار الجيدة خصوصا وان القانون قد وضع العديد من الضمانات والضوابط لضمان السداد ، كما يتوافر أيضا مبدأ السيولة حيث يستطيع البنك إعادة خصم تلك الأوراق لدى البنك المركزى والحصول على قيمتها النقدية إذا اضطرته الظروف إلى ذلك . ومن ثم فإن عملية الخصم (أو القطع) هى حصول العميل على لقيمة الحالية للكمبيالة فى تاريخ خصمها أو بمعنى آخر قيمتها الاسمية ناقصا الأجيو والذى يتكون من :

- الفائدة : وتحسب على القيمة الاسمية للورقة بسعر الخصم المتفق عليه عن المدة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق . وعادة ما يتحدد سعر الخصم على أساس سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى .
- عمولة البنك : وتحسب على أساس نسبة مئوية من القيمة الاسمية للكمبيالة ، وهى تقابل المصروفات التى يتحملها البنك فى عمليات الخصم وتحصيل الكمبيالة فى تاريخ الاستحقاق.

وفيما يلى قيود اليومية المركزية :

- * إذا كان هناك فاصل زمنى بين تقديم العملاء الكمبيالات المخصومة وقبول البنك صمها ، فإنه يفضل إجراء قيد نظامى بقيمة الكمبيالات المقدمة للخصم ، وعندما يقبل البنك خصم هذه الكمبيالات يتم إلغاء القيد النظامى .

* عند قبول البنك خصم الكمبيالات المقدمة من العملاء وسداد قيمتها نقدا أو إضافة قيمتها للحسابات الجارية للعملاء أو تخفيض مديونية العملاء بقيمتها يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الكمبيالات المخصومة
إلى مذكورين
×× حـ / الأجيو
×× حـ / الخزينة ← السداد نقدا
×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← إضافتها للحسابات الجارية
×× حـ / الحسابات الجارية المدينة ← تخفيض مديونية العملاء

* إذا كانت الكمبيالات المخصومة مسحوبة على مدينين خارج دائرة عمل البنك ، فإنها ترسل إلى الفروع أو المراسلين للتحصيل وفى هذه الحالة يجرى القيد التالى :

من مذكورين
×× حـ / الفروع
×× حـ / المراسلين
×× إلى حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

تحصيل الكمبيالات المخصومة فى تاريخ الاستحقاق :

قد تكون الكمبيالات المخصومة مسحوبة على مدينين فى دائرة عمل البنك أو فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين ، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

التحصيل عن طريق البنك :

يكون القيد باليومية العامة على النحو الآتي :

×× من حـ / الخزينة
أو×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة
×× حـ / الحسابات الجارية المدينة
×× إلى حـ / الكمبيالات المخصومة

التحصيل عن طريق الفروع أو المراسلين :

عندما يتسلم البنك إخطار من الفروع أو المراسلين يفيد تحصيل الكمبيالات المخصومة يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الفروع

أو ×× من حـ / المراسلين

×× إلى حـ / الكمبيالات المخصومة

* إلغاء القيد النظامى بإرسال الكمبيالات المخصومة المرسلة للفروع أو المراسلين بقيمة الكمبيالات المحصلة فعلا :

×× من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

××إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

*إثبات قيمة عمولة الفروع أو المراسلين عن قيمة الكمبيالات المرسلة للتحصيل والمحصلة فعلا:

×× من حـ / عمولة التحصيل للفروع أو المراسلين

××إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

<u>رفض سداد الكمبيالات المخصومة فى تاريخ الاستحقاق :</u>

قد يرفض المسحوب عليه قيمة الكمبيالة سواء كان فى دائرة عمل البنك أو فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين ، وتتم المعالجة المحاسبية لعمليات الرفض على النحو التالى :

رفض سداد الكمبيالات المخصومة وكان المسحوب عليه فى دائرة عمل البنك:

يقوم البنك بعمل إجراءات البروتستو ثم يعد إشعار خصم بقيمة الكمبيالة المرفوضة ومصاريف البروتستو حيث يتم الخصم بموجبه من حساب العميل الجارى ، ويتم إعادة الكمبيالة المخصومة والتى رفضت للعميل ، وتجرى القيود التالية :

* عن قيام البنك بعمل إجراءات البروتستو وسداد مصروفاته يجرى القيد التالى :

×× من حـ / مصاريف البروتستو

×× إلى حـ /لخزينة

* خصم مصاريف البروتستو والكمبيالة المرفوضة من حساب العميل الجارى الدائن او تحميله للحساب الجارى المدين بالقيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة

إلى مذكورين

حـ / الكمبيالات المخصومة

حـ / مصاريف البروتستو

رفض سداد الكمبيالات المخصومة وكان المسحوب عليه فى دائرة عمل الفروع أو المراسلين:

عند رفض المسحوب عليه سداد قيمة الكمبيالة تقوم الفروع أو المراسلين بعمل إجراءات البروتستو ، ثم يتم إرسال إخطار للبنك بقيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل مرفقا بها الكمبيالة المخصومة المرفوضة . يقوم البنك بإعادة الكمبيالة للميل وإعداد إشعار خصم على حساب العميل الجارى الدائن (أو تحميلها للحساب الجارى المدين) بقيمة الكمبيالة المرفوضة مضافا إليها مصاريف البروتستو ، وإعداد إشعار إضافة بقيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل لحساب الفروع أو المراسلين ، وتجرى القيود التالية :

*عند خصم قيمة الكمبيالة الخصومة والتى تم رفضها ومصاريف البروتستو من حساب العميل الجارى يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو×× من حـ / الحسابات الجارية المدينة

إلى مذكورين

×× حـ / الكمبيالات المخصومة

×× حـ / مصاريف البروتستو

* إضافة قيمة مصاريف البروتستو وعمولة التحصيل لحساب الفروع أو المراسلين، بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / عمولة التحصيل

×× حـ / مصاريف البروتستو

×× إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

* إلغاء القيد النظامى بإرسال الكمبيالات المخصومة المرسلة للفروع أو المراسلين بقيمة الكمبيالات المرفوضة فعلا :

×× من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل

××إلى حـ / الفروع

أو ×× إلى حـ / المراسلين

إعادة خصم الكمبيالات المخصومة لدى البنك المركزى :

قد يضطر البنك التجارى إزاء حاجته إلى نقدية إلى إعادة خصم الكمبيالات المملوكة له والسابق خصمها من قبل العملاء لدى البنك المركزى، وفى هذه الحالة يتنازل البنك التجارى عن

جزء من القيمة الاسمية للكمبيالة مقابل حصوله على قيمتها الحالية وهو يعرف بالاجيو ، ويمثل الأجيو فى هذه الحالة مصروف للبنك التجارى وإيراد للبنك المركزى .،وتكون القيد باليومية العامة على النحو الآتي :

* عندما يتسلم البنك التجارى إشعار إضافة من البنك المركزى بصافى قيمة الكمبيالات المعاد خصمها وقيمة الأجيو المستقطع ، يجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / البنك المركزى

×× حـ / الأجيو المدين

×× إلى حـ / كمبيالات مخصومة

وفى تاريخ استحقاق الورقة المعاد خصمها قد يحدث أحد الاحتمالين التاليين :

الأول : قيام المسحوب عليه الكمبيالة سداد قيمتها للبنك المركزى ، فى هذه الحالة لا يقوم البنك التجارى بإجراء أية قيود لليومية بدفاتره باعتبار أن ملكية الورقة قد انتقلت قانونيا للبنك المركزى إعادة الخصم .

الثانى : رفض المسحوب عليه الكمبيالة سداد قيمتها للبنك المركزى ، فى هذه الحالة يقوم البنك المركزى باتخاذ إجراءات البروتستو اللازمة ، وإخطار البنك التجارى بذلك ، وإعادة الكمبيالات المرفوضة مرفقة بشعار خصم بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو ، ويجرى البنك التجارى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / كمبيالات مخصومة

×× حـ / مصاريف البروتستو

×× إلى حـ / البنك المركزى

ثم يقوم البنك التجارى بإعداد إشعار خصم بقيمة الكمبيالات المرفوضة ومصاريف البروتستو على حساب العميل ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

أو ×× من حـ / الحسابات الجارية الدائنة

إلى مذكورين

×× حـ / كمبيالات مخصومة

×× حـ / مصاريف البروتستو

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك القاهرة فرع المعادى فى ٢٠١٧/٢/٢٦ :

١ – بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة ١٠٠٠٠٠ جنيه بسعر خصم٥% وكان متوسط مدة هذه الكمبيالات ٦شهور ، وقد دفع البنك من صافى القيمة ٢٢٥٠٠ جنيه نقدا وأضاف الباقى للحسابات الجارية للعملاء .

٢ – حصل البنك كمبيالات سبق خصمها لديه ٥٠٠٠٠ جنيه نقدا ، بينما رفض المدين سداد كمبيالة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقام البنك بعمل بروتستو تكلف ٢٥٠ جنيه وخصمت قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من حساب العميل وردت إليه الكمبيالة.

٣ – أرسل البنك كمبيالات مخصومة للفروع للتحصيل بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه وللمراسلين بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، وقد تسلم إخطار من أحد الفروع يفيد تحصيل كمبيالة مخصومة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وبلغت عمولة التحصيل ٣٠ جنيه.

٤ – ورد للبنك إخطار من أحد المراسلين يفيد رفض كمبيالة مخصومة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وقام المراسل بعمل بروتستو تكلف ٢٥٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل للمراسل ٢٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

٥ – أعاد البنك خصم كمبيالات لدى البنك المركزى بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وتقاضى عنها أجيو قدره ٦٢٢٥ ، وقد ورد إخطار للبنك من البنك المركزى يفيد رفض كمبيالة سبق إعادة خصمها لدية بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو الذى تكلف ٥٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

المطلوب :إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
١٠٠٠٠٠		من حـ / الكمبيالات المخصومة (١)
		إلى مذكورين
	٢٥٠٠	حـ / الأجيو
	٢٢٥٠٠	حـ / الخزينة
	٧٥٠٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		(خصم كمبيالات دفع جزء نقدى والباقى أضيف للحسابات الجارية)
٥٠٠٠٠		من حـ / الخزينة (٢)
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / الكمبيالات المخصومة
		(تحصيل كمبيالات مخصومة نقدا)
٢٥٠		من حـ / مصاريف البروتستو
	٢٥٠	إلى حـ /لخزينة
		(سداد مصاريف البروتستو نقدا)

١٥٢٥٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين ١٥٠٠٠ حـ / الكمبيالات المخصومة ٢٥٠ حـ / مصاريف البروتستو (خصم قيمة كمبيالات مخصومة مرفوضة ومصروفات البروتستو من حساب العميل)
٢٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠		من مذكورين حـ / الفروع حـ / المراسلين ٤٥٠٠٠ إلى حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل (قيد نظامى بالكمبيالات المخصومة المرسلة للتحصيل)
١٥٠٠٠		من حـ / الفروع ١٥٠٠٠ إلى حـ / كمبيالات مخصومة (تحصيل كمبيالات مخصومة بواسطة الفروع)
١٥٠٠٠		من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل ١٥٠٠٠ إلى حـ / الفروع (إلغاء القيد النظامى بالكمبيالات المخصومة المرسلة للتحصيل والتى تم تحصيلها)
٣٠		من حـ / عمولة التحصيل للفروع ٣٠ إلى حـ / الفروع (إثبات عمولة التحصيل للفروع)
٢٠٠٠٠		٤ من حـ / كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل ٢٠٠٠٠ إلى حـ / المراسلين (إلغاء القيد النظامى بالكمبيالات المخصومة المرسلة للتحصيل والتى تم رفضها)
٢٠٢٥٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة إلى مذكورين ٢٠٠٠٠ حـ / كمبيالات مخصومة ٢٥٠ حـ / مصاريف البروتستو (خصم قيمة كمبيالات مخصومة مرفوضة ومصروفات البروتستو من حساب العميل)
٢٥٠ ٢٠٠		٥ من مذكورين حـ / مصاريف البروتستو حـ /عمولة التحصيل للمراسلين ٤٥٠ إلى حـ / المراسلين (إضافة مصاريف البروتستو والعمولة لحساب المراسلين)

		من مذكورين
٩٣٧٥٠		حـ / البنك المركزى
٦٢٥٠		حـ / الأجيو المدين
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات مخصومة
		(إعادة خصم كمبيالات مخصومة لدى البنك المركزى)
		من مذكورين
٢٠٠٠٠		حـ / كمبيالات مخصومة
٥٠٠٠		حـ / مصاريف البروتستو
	٢٠٥٠٠	إلى حـ / البنك المركزى
		(رفض كمبيالات معاد خصمها ومصاريف البروتستو)
٢٠٥٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٢٠٠٠٠	حـ / كمبيالات مخصومة
	٥٠٠	حـ / مصاريف البروتستو
		(خصم قيمة كمبيالات مخصومة مرفوضة ومصروفات البروتستو من حساب العميل)

ملاحظات :

١ – الأجيو = ١٠٠٠٠٠ x ٥% × (٦ شهور ÷ ١٢) = ٢٥٠٠ جنيه .

صافى القيمة الاسمية = ١٠٠٠٠٠ القيمة الاسمية – ٢٥٠٠ الأجيو = ٩٧٥٠٠ جنيه .

المبلغ المضاف للحساب الجارى للعميل

= ٩٧٥٠٠ صافى القيمة الاسمية – ٢٢٥٠٠ المدفوع نقدا = ٧٥٠٠٠ جنيه .

المعالجة المحاسبية لعمليات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الكمبيالات :

يقدم العملاء . فى كثير من الأحيان . الكمبيالات كضمان للحصول على تسهيلات ائتمانية (سلف وقروض) من البنوك التجارية . وعلى الرغم من انتقال حيازة تلك الكمبيالات للبنك الذى يتولى التحصيل نيابة عن العميل ، إلا أن ملكية الورقة تظل دائما للعميل . ونظرا للمخاطر التى يتعرض لها البنك والتى قد تحيط بعملية منح السلف والقروض فى البنوك ، فان البنك يبذل جهدا كبيرا فى سبيل تقليل تلك المخاطر ، ومن ثم تقييم الضمان المقدم من جانب العميل والمتمثل هنا فى الكمبيالة تقييما دقيقا . ولقد جرت العادة على تقسيم الكمبيالات المقدمة كضمان للسلف إلى عدة فئات من حيث قيمتها الائتمانية أو التسليفية . وتتراوح قيمة التسهيلات التى يحصل عليها العملاء بضمان كمبيالاتهم ما بين ٥٠% إلى ٩٠% من القيمة الاسمية لهذه الكمبيالات .

وتكون القيود باليومية العامة على النحو الآتي :

أولا : إثبات قبول الكمبيالات كضمان سلف :

* عند إيداع الكمبيالات كضمان سلف يتم إثبات الكمبيالات المقبولة فقط بالقيمة الاسمية لها بموجب القيد النظامى التالى :

×× من حـ / كمبيالات برسم التأمين

×× إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين

* عند وضع القيمة التسليفية للكمبيالات تحت تصرف العميل بحسابه الجارى المدين بضمان الكمبيالات يخصم منه قيمة عمولة تحصيل الكمبيالات ومصاريف البريد مقدما عن الكمبيالات التى تستحق التحصيل أثناء مدة السلفة ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

إلى مذكورين

×× حـ / عمولة التحصيل

×× حـ / مصاريف البريد

ثانيا : استخدام العميل للسلفة :

قد يطلب العميل صرف قيمة السلفة دفعة واحدة أو يفتح اعتماد يسحب منها حسب احتياجاته ، وعادة يفضل العملاء فتح اعتماد للسحب منه حتى لا يتحملوا بالفوائد على اجمالى قيمة السلفة ويتم تحمليهم بالفوائد المستحقة على مسحوباتهم فقط وتتم المعالجة المحاسبية فى كل حالة على حدة على النحو التالى :

أ – فى حالة قيام العميل صرف قيمة السلفة دفعة واحدة : قد يقوم العميل بصرف قيمة السلفة دفعة واحدة نقدا أو يتم إضافتها لحسابه الجارى الدائن بالبنك ، فى هذه الحالة يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

إلى مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة ←إضافتها لحساب العميل الجارى الدائن

×× حـ / الخزينة ← صرف قيمة السلفة نقدا

×× حـ / الفوائد الدائنة

ب– فى حالة قيام العميل بفتح حساب جارى مدين : يقوم العميل بالسحب منه على دفعات حسب احتياجاته ، وتكون المعالجة المحاسبية كالآتى :

* عند قيام العميل بالسحب دفعة من السلفة نقدا ، أو عن طريق تحويلها لحسابه الجارى الدائن فى هذه الحالة يجرى القيد التالى بقيمة لدفعة المسحوبة فقط :

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

×× إلى حـ / الحسابات الجارية الدائنة ← إضافة القيمة المسحوبة لحساب العميل الجارى الدائن

×× إلى حـ / الخزينة ←—— صرف القيمة المسحوبة من السلفة نقدا

* فى نهاية كل شهر يتم حساب الفوائد الدائنة على المبالغ المسحوبة فقط ، ويجرى القيد التالى:

×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

×× إلى حـ / الفوائد الدائنة

ثالثا : استحقاق الكمبيالات كضمان سلف :

إذا استحقت الكمبيالات كضمان سلف أثناء فترة سريان مدة السلفة يقوم البنك بتحصيل قيمتها من المحسوب عليه الكمبيالة يتم إضافة قيمتها إلى حساب العميل الجارى المدين وذلك لسداد جزء من السلفة ، ثم يلغى القيد النظامى والذى تم أجرائه عند استلام الكمبيالة من العميل . ويتم معالجة الكمبيالات المحصلة محاسبيا بنفس الطريقة السابق توضيحها عند معالجة الكمبيالات المودعة للتحصيل والتى تم تحصيلها فعلا ، سواء تم التحصيل عن طريق البنك أو الفروع أو المراسلين ، على أن تكون الإضافة فى هذه الحالة للحسابات الجارية المدينة (بضمان الكمبيالات) . وكذلك تتبع نفس المعالجة فى حالة رفض المدينين سداد الكمبيالات للبنك أو الفروع أو المراسلين . وفى جميع الحالات يتم إلغاء القيد النظامى الخاص باستلام الكمبيالات المقدمة كضمان للسلفة بقيمة الكمبيالات المحصلة أو المرفوضة المقدمة كضمان للسلفة ، وذلك بمقارنة الرصيد المدين لحساب العميل مع القيمة التسليفية للكمبيالات التى فى حيازة البنك بعد استبعاد الكمبيالات المرفوضة منها ، ينتج عن المقارنة أحد احتمالين:

الأول : أن يكون رصيد العميل المدين فى حدود القيمة التسليفية للكمبيالات الباقية بعد استبعاد الكمبيالات المرفوضة ، وفى هذه الحالة يكون المركز المالى للعميل لدى البنك سليم حيث أن الضمان كافى .

الثانى : أن يكون رصيد العميل المدين أكبر من القيمة التسليفية للكمبيالات الباقية بعد استبعاد الكمبيالات المرفوضة ، وبالتالى فان الكمبيالات المتبقية غير كافية كضمان للسلفة ، وفى هذه الحالة يطالب البنك العميل بتغطية مركزه المالى بإحدى الطريقتين التاليتين :

أ – تقديم كمبيالات جديدة قيمتها التسليفية تعادل على الأقل الفرق بين رصيد العميل المدين والقيمة التسليفية للكمبيالات الباقية ، ويتم إجراء قيد نظامى بالقيمة الاسمية للكمبيالات الجيدة كالاتى :

×× من حـ / كمبيالات برسم التأمين

×× إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين

ب – تغطية الفرق بين رصيد العميل المدين والقيمة التسليفية للكمبيالات الباقية بالسداد النقدى ، ويتم إجراء القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

××إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

رابعا : سداد السلفة فى نهاية مدة التعاقد :

فى نهاية الآجل المحدد للسلفة يقوم العميل بسداد قيمتها إما خصما على حسابه الجارى الدائن أو نقدا ، ويقوم البنك بتسليمه الكمبيالات التى لم يحل ميعاد استحقاقها بعد ولم يحصلها البنك ، وتتم المعالجة المحاسبية بإجراء القيود التالية :

* عندما يقوم العميل بسداد رصيد السلفة خصما على حسابه الجارى الدائن أو نقدا، يتم إجراء القيد التالى :

××من حـ / الخزينة

أو ×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)

* إلغاء القيد النظامى بالقيمة الاسمية للكمبيالات التى ردت للعملاء آلاتي :

×× من حـ / حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين

×× إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين

حالـة تطبيقيـة: فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك مصر الدولى فرع المعادى فى ٢٠١٦/٣/١١ :

١ – بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة للبنك كتأمين للسلف ١٥٠٠٠٠ جنيه قبل منها البنك ما قيمته ١٢٥٠٠٠ جنيه على أن يكون الاقتراض بضمانها بنسبة ٨٠% من قيمتها الاسمية .وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عليها ٥٠٠٠ جنيه. أرسل البنك منها للمراسلين كمبيالات بمبلغ٥٠٠٠٠ جنيه للتحصيل ، وبلغت مسحوبات العملاء من السلف ٧٥٠٠٠ جنيه نقدا .

٢ – حل ميعاد كمبيالات برسم التأمين بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بتحصيلها نقدا وأضاف القيمة للحسابات الجارية المدينة للعملاء .

٣ – وصل أخطار للبنك من الفروع يفيد تحصيل كمبيالات برسم التأمين سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه وبلغت عمولة التحصيل ٣٧٥ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء .

٤ – وصل أخطار للبنك من المراسلين يفيد رفض المسحوب عليه سداد كمبيالات برسم التأمين سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو تكلف ٥٠٠ جنيه وبلغت عمولة المراسلين ٢٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وتم خصم قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٥ – رفض المسحوب عليهم سداد كمبيالات برسم التأمين بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بإجراءات البروتستو الذى تكلف ٥٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات للعملاء وطالبهم بتغطية مراكزهم المالية ، فقدم العملاء كمبيالات جديدة بمبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه وسددوا الباقى نقدا .

٦ – استحقت فوائد على الأرصدة المدينة بضمان كمبيالات بمبلغ ١٩٥٠٠ جنيه ، وحل ميعاد استحقاق سلفيات بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه سددت نقدا وسلمت كمبيالات برسم التأمين لأصحابها قيمتها ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب :– إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
١٢٥٠٠٠		١ من حـ / كمبيالات برسم التأمين
	١٢٥٠٠٠	إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
		(قيد نظامى بالكمبيالات المودعة ضمان سلف)
٥٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٥٠٠٠	إلى حـ / عمولة التحصيل
		(خصم عمولة التحصيل من حسابات العملاء)
٥٠٠٠٠		من حـ / المراسلين
	٥٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين مرسلة للتحصيل
		(قيد نظامى بإرسال كمبيالات للمراسلين للتحصيل)
٧٥٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٧٥٠٠٠	إلى حـ / الخزينة
		(سحب سلف نقدا)
١٢٠٠٠٠		٢ من حـ / الخزينة
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
		(تحصيل كمبيالات برسم التأمين نقدا)
١٢٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	١٢٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامى بالكمبيالات المودعة برسم التامين حـ ٣
٣٧٥٠٠		من حـ / الفروع
	٣٧٥٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
		(تحصيل كمبيالات برسم التأمين بواسطة الفروع)

٣٧٥٠٠		من حـ / كمبيالات برسم التأمين مرسلة للتحصيل
	٣٧٥٠٠	إلى حـ / الفروع
		(إلغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات برسم التأمين حصلت)
٣٧٥٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٣٧٥٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات برسم التأمين حصلت)
٣٧٥		من حـ / عمولة التحصيل للفروع
	٣٧٥	إلى حـ / الفروع
		(إضافة العمولة المستحقة للفروع)
٣٧٥		من حـ / عمولة التحصيل
	٣٧٥	إلى حـ / عمولة التحصيل للفروع
		(تخفيض العمولة بقيمة عمولة الفروع)
٣٠٠٠٠		٤ من حـ / كمبيالات برسم التأمين مرسلة للتحصيل
	٣٠٠٠٠	إلى حـ / المراسلين
		(إلغاء القيد النظامي بإرسال كمبيالات برسم التأمين رفضت)
٣٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٣٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات برسم التأمين رفضت)
		من مذكورين
٢٠٠		حـ / عمولة التحصيل للمراسلين
٥٠٠		حـ / مصاريف البروتستو
	٧٠٠	إلى حـ / المراسلين
		(إضافة العمولة المستحقة ومصاريف البروتستو للمراسلين)
٢٠٠		من حـ / عمولة التحصيل
	٢٠٠	إلى حـ / عمولة التحصيل للمراسلين
		(تخفيض العمولة بقيمة عمولة المراسلين)
٣٠٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
		إلى مذكورين
	٣٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٥٠٠	حـ / مصاريف البروتستو
		(تغطية مراكز العملاء خصما من حساباتهم الجارية الدائنة)
٥٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٥٠٠٠٠	٥ إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامي باستلام كمبيالات برسم التأمين رفضت)
٥٠٠		من حـ / مصاريف البروتستو
	٥٠٠	إلى حـ / الخزينة
		(سداد مصاريف البروتستو نقدا)

٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
	٥٠٠	إلى حـ / مصاريف البروتستو
		(خصم مصاريف البروتستو من حسابات العملاء)
٣٧٥٠٠		من حـ / كمبيالات برسم التأمين
	٣٧٥٠٠	إلى حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
		(قيد نظامى بالكمبيالات المودعة ضمان سلف بلا من المرفوضة)
١٢٥٠٠		من حـ / الخزينة
	١٢٥٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
		(تغطية مراكز العملاء نقدا)
١٩٥٠٠		من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات) ٦
	١٩٥٠٠	إلى حـ/ الفوائد الدائنة(بضمان كمبيالات)
		(خصم الفوائد الدائنة)
٢٠٠٠٠٠		من حـ / الخزينة
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان كمبيالات)
		(سداد السلفيات نقدا)
٢٥٠٠٠٠		من حـ /مودعى كمبيالات برسم التأمين
	٢٥٠٠٠٠	إلى حـ / كمبيالات برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامي بإيداع كمبيالات برسم التأمين رفضت)

الفصل السادس

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق المالية

يقدم قسم الأوراق المالية بالبنوك التجارية العديد من الخدمات المصرفية من أهمها :

* شراء وبيع الأوراق المالية .
* بيع الأوراق المالية .
* حفظ الأوراق المالية للغير .
* إصدار الأوراق المالية نيابة عن الغير .
* تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير .
* صرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير .
* منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية .

ونوضح فيما يلى المعالجة المحاسبية لكل حالة من الحالات السابقة :

شراء الأوراق المالية :

يقوم الأوراق المالية بالبنوك التجارية بشراء الأوراق المالية لحساب عملاء البنك أو لمحفظته الخاصة أو لصالح الفروع الأخرى أو لغير العملاء . وعند شراء البنك الأوراق المالية لمحفظته الخاصة ، فإنه يأخذ فى الاعتبار شراء الأوراق المالية التى ترتفع فيها درجة الضمان وسهولة بيعها عند الحاجة إلى سيولة نقدية دون التعرض لخسائر من وراء عملية البيع

المعالجة المحاسبية لعمليات الشراء :

تتوقف المعالجة المحاسبية على الجهة لمشترى لحسابه الأوراق المالية ، ونتناول الحالات المختلفة على النحو التالى :

أولا : الشراء لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك أو لحساب فروع البنك :

فى حالة الشراء لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك أو لحساب فروع البنك لا يتقاضى البنك عن عملية الشراء عمولة ، فى حين يتقاضى الفرع الطالب للشراء عمولة عن الأوراق المالية المشتراة لحساب عملائه . وتتم المعالجة المحاسبية على الوجه التالى :

* عند إتمام عملية شراء الأوراق المالية لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك أو لحساب فروع البنك يجرى القيد التالى بقيمة الأوراق المالية المشتراة مضافا إليها عمولة السمسار :

×× من حـ/ محفظة الأوراق المالية ⟵ الشراء لحساب محفظة الأوراق المالية

أو×× من حـ/ الفروع ⟵ الشراء لحساب الفروع

×× إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية

*عند سداد القيمة للسماسرة نقدا أو إضافة القيمة لحساباتهم الجارية لدى البنك يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ سماسرة الأوراق المالية

إلى مذكورين

×× إلى حـ/ الخزينة

أو إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

ثانيا : الشراء لحساب عملاء البنك :

* عند حجز القيم التقديرية لطلبات شراء الأوراق المالية من الحساب الجارى الدائن للعميل تخصم القيمة التقديرية للشراء من حساب العميل الجارى بالقيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)

×× إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

* عند إتمام عملية شراء الأوراق المالية تعلى القيمة على الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة بقيمة الأوراق المشتراة وعمولة البنك بالقيد التالى :

×× من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية

* عند سداد المستحق للسماسرة نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× إلى حـ/ الخزينة

* التسوية بين المبلغ المقدم كأمانة من العملاء والقمة الفعلية للأوراق المالية المشتراة ، وهنا يحدث أحد احتمالين :

الأول : المبلغ المقدم كأمانة أكبر من القيمة الفعلية للأوراق المالية المشتراة ، فى هذه الحالة يقوم البنك يرد الزيادة للأفراد نقدا ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

إلى ×× حـ/ الخزينة

الثانى : المبلغ المقدم كأمانة أصغر من القيمة الفعلية للأوراق المالية المشتراة ، فى هذه الحالة يقوم البنك بتحصيل الفرق من الأفراد نقدا أو يعالج على أنه سلفة من البنك بضمان الأوراق المالية ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

أو×× من حـ/ الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

×× إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية

* فى حالة وجود تعليمات من الأفراد للبنك بحفظ الأوراق المالية فى محفظته بأسمائهم يجرى القيد النظامى التالى بالقيمة الاسمية للأوراق :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

××إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

بيع الأوراق المالية :

يتولى قسم الأوراق المالية البنك التجارى بيع الأوراق المالية لحساب عملائه أو غير العملاء نظير عمولة معينة يتفق عليها أو للفروع أو لمحفظة الأوراق المالية .

المعالجة المحاسبية لعمليات البيع :

تتوقف المعالجة المحاسبية على الجهة البائعة لحسابها الأوراق المالية ، ونتناول الحالات المختلفة على النحو التالى :

أولا : البيع لحساب محفظة الأوراق المالية بالبنك :

* عند سحب الأوراق المالية من محفظة الأوراق المالية وإعدادها للبيع يوسط حساب مبيعات محفظة الأوراق المالية نظرا لوجود فاصل زمنى بين تاريخ سحب الأوراق من المحفظة بغرض البيع وتاريخ تحصيل قيمة هذه الأوراق ويجرى القيد التالى: القيمة الاسمية للاوراق

×× من حـ /مبيعات محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ / محفظة الأوراق المالية

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× إلى حـ/مبيعات محفظة الأوراق المالية

* فى نهاية العام يتم ترصيد حساب مبيعات الأوراق المالية ، وقد يكون رصيده مدينا (خسائر) كما قد يكون دائنا (أرباح) ، وتتم المعالجة المحاسبية كما يلى :

. فى حالة إذا كان رصيد حساب مبيعات الأوراق المالية دائنا (أرباح) ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ /الأرباح والخسائر

. فى حالة إذا كان رصيد حساب مبيعات الأوراق المالية مدينا (خسائر) ،يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الأرباح والخسائر

×× إلى حـ / مبيعات محفظة الأوراق المالية

ثانيا : البيع لحساب الفروع :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية ، تتوقف المعالجة المحاسبية على ما إذا كانت الأوراق المالية محفوظة بالبنك أم لا ، كما يلى :

ـ إذا كانت الأوراق المالية محفوظة لدى البنك برسم الأمانة فإنها تكون مسجلة بالقيد النظامى التالى :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إيداع الفروع للأوراق المالية عند طلب بيعها من البنك يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ / أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار:

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× إلى حـ/ أمانات بيع أوراق مالية

* عند إضافة حصيلة بيع الأوراق المالية لحساب الفروع ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / أمانات بيع أوراق مالية

×× إلى حـ/ الفروع

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المودعة للبيع :

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق محفوظة لدى البنك يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق مودعة مع أمر البيع يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم البيع

ثالثا : البيع لحساب عملاء البنك :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية ، تتوقف المعالجة المحاسبية على ما إذا كانت الأوراق المالية محفوظة بالبنك أم لا ، كما يلى :

ـ إذا كانت الأوراق المالية محفوظة لدى البنك برسم الأمانة فإنها تكون مسجلة بالقيد النظامى التالى :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إيداع الفروع للأوراق المالية عند طلب بيعها من البنك يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ / أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار:

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (العملاء)

×× حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

* ترحيل عمولة بيع الأوراق المالية لحساب الأرباح والخسائر بالقيد التالى :

×× من حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المودعة للبيع :

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق محفوظة لدى البنك يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

. فى حالة إذا ما كانت الأوراق مودعة مع أمر البيع يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم البيع

رابعا : البيع لحساب أفراد غير عملاء البنك :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية من غير عملاء بغرض البيع يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

* عند إتمام عملية بيع الأوراق المالية واستلام فاتورة البيع من السمسار وتحصيل القيمة خصما من الحسابات الجارية الدائنة للسماسرة يجرى القيد التالى بالقيمة البيعية بعد استبعاد عمولة السمسار:

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

×× حـ/ أمانات بيع أوراق مالية

* عند سداد المستحق لغير عملاء البنك نقدا بعد خصم عمولة البنك ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / أمانات بيع أوراق مالية

إلى مذكورين

×× حـ/ الخزينة

×× حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

* إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المودعة للبيع ، بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم البيع

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم البيع

حفظ الأوراق المالية للغير :

تقدم البنوك التجارية لعملائها خدمة حفظ الأوراق المالية لعملائها على سبيل الأمانة مقابل عمولة معينة . وتحقق هذه الخدمة مزايا عديدة للعملاء مثل حماية هذه الأوراق من السرقة أو الضياع أو الحريق ، بالإضافة إلى قيام البنك بتحصيل كوبونات الأوراق المالية المودعة لدية لحساب العميل .

المعالجة المحاسبية لعمليات حفظ الأوراق المالية :

* إثبات استلام البنك للأوراق المالية من العملاء بغرض الحفظ ، يجرى القيد النظامى التالى:

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

* عند خصم عمولة حفظ الأوراق المالية من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء أو تحصيلها نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة

×× من حـ / الخزينة

×× حـ/ عمولة حفظ الأوراق المالية

* عندما يقوم العميل بسحب الأوراق المالية المودعة لدى البنك بغرض الحفظ يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

<u>إصدار الأوراق المالية نيابة عن الغير :</u>

تتولى البنوك التجارية طرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام نيابة عن الشركات المساهمة المصدرة للأوراق المالية سواء كان الإصدار بغرض إنشاء شركة جديدة أو زيادة رأس المال أو الاقتراض ضمانا لجدية التعامل وحماية لأموال المكتتبين فى الأسهم والسندات . ويقدم البنك هذه الخدمة لعملائه مقابل عمولة معينة تحسب بنسبة من القيمة الاسمية للأوراق المالية .

المعالجة المحاسبية لعمليات إصدار الأوراق المالية :

* يتم إثبات إجمالى الاكتتابات التى تلقاها البنك فى نهاية اليوم ، بالقيد التالى :

من مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ / الخزينة

×× حـ / الفروع

×× حـ / البنوك المحلية

×× إلى حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة ....)

* فى حالة قيام البنك بشراء الأوراق المالية المصدرة التى لم يتم تغطيتها من الغير بغرض الاستثمار ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / محفظة الأوراق المالية

×× إلى حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة ....)

* عند إقفال باب الاكتتاب وتحويل القيمة لحساب الشركة الجارى بعد خصم عمولة البنك يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة .....)

إلى مذكورين

×× حـ / الحسابات الجارية الدائنة(شركة .....)

×× حـ /عمولة إصدار أوراق مالية

تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير :

من بين الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه القيام بتحصيل قيمة كوبونات الأوراق المالية التى يمتلكونها أو كانت تلك الأوراق مودعة لديه كأمانة أو كضمان للحصول على تسهيلات .

المعالجة المحاسبية لعمليات تحصيل كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الغير:

* عند استحقاق الكوبونات التحصيل أو عند استلامها من أصحابها ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ /كوبونات أوراق مالية للتحصيل

×× إلى حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل

* عند استلام إشعارات التحصيل من الشركات أو البنوك المحلية بما يفيد توزيع الأرباح ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الخزينة

أو×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (للشركات المساهمة)

أو×× من حـ/ البنوك المحلية

×× إلى حـ / كوبونات أوراق مالية للتحصيل

* عند إضافة صافى قيمة الكوبونات المستحقة للحسابات الجارية للعملاء بعد خصم عمولة التحصيل ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)

×× حـ/ عمولة تحصيل كوبونات

* فى حالة تحصيل كوبونات الأوراق المالية المملوكة للبنك ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الخزينة

أو×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (للشركات المساهمة)

أو×× من حـ/ البنوك المحلية

×× إلى حـ / إيرادات أوراق مالية

صرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الشركات المساهمة :

من بين الخدمات التى يقدمها البنك لعملائه القيام بصرف قيمة كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الشركات المصدرة للأوراق المالية .

المعالجة المحاسبية لعمليات صرف كوبونات الأوراق المالية نيابة عن الشركات المساهمة :

المعالجة المحاسبية لعمليات صرف كوبونات الأوراق المالية على طريقة الاتفاق بين البنك والشركة المصدرة للأوراق المالية ، كما يلى :

الأسلوب الأول : فتح حساب خاص بتوزيع الكوبونات :

* تحويل مبلغ يعادل قيمة الكوبون وعمولة البنك من الحساب الجارى للشركة ، بالقيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة .....)

إلى مذكورين

حـ/الكوبون رقم ..... لشركة ....

حـ/ عمولة صرف كوبونات الأوراق المالية

* عند صرف قيمة الكوبون نقدا أو إضافته للحساب الجارى للعملاء أو الفروع أو البنوك المحلية أو إضافة قيمة الكوبون لإدارة الاستثمار بالبنك ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الكوبون رقم ..... لشركة ....

إلى مذكورين

×× حـ/الخزينة ← الصرف نقدا

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ← كوبونات مملوكة لعملاء البنك

×× حـ/ الفروع ..... ← كوبونات مملوكة للفروع

×× حـ/ البنوك المحلية ← كوبونات مملوكة للبنوك المحلية

×× حـ/ إيرادات الأوراق المالية ← كوبونات مملوكة للبنك

الأسلوب الثانى : خصم قيمة الكوبونات من الحساب الجارى الدائن للشركة المساهمة المصدرة للأوراق المالية مباشرة :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة .....)

إلى مذكورين

×× حـ/الخزينة ← الصرف نقدا

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ← كوبونات مملوكة لعملاء البنك

×× حـ/ الفروع ..... ← كوبونات مملوكة للفروع

×× حـ/ البنوك المحلية ← كوبونات مملوكة للبنوك المحلية

×× حـ/ إيرادات الأوراق المالية ← كوبونات مملوكة للبنك

×× حـ/ عمولة صرف كوبونات الأوراق المالية

منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية :

من الخدمات الأساسية التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها خدمة تقديم التسهيلات الائتمانية بضمانات مختلفة ، ومن بين هذه الضمانات الأوراق المالية التى يقدمه العملاء لهذا الغرض . وهناك شروطا ينبغى توافرها فى الأوراق المالية التى تصلح كضمان للحصول على التسهيلات الائتمانية ، ومن تلك الشروط :

١ – أن تكون الأوراق المالية من النوع المسجل ببوصة الأوراق المالية وذلك لضمان سهولة بيعها وتحويلها إلى سيولة فى حالة إخلال العميل بالتزاماته تجاه البنك .

٢ – أن تخص الأوراق المالية شركات ذات مركز مالى قوى أو تتمثل فى سندات حكومية أو أوراق مالية مضمونة من الحكومة المصرية .

٣ – ألا تتمثل الأوراق المالية فى اسهم مملوكة للبنك نفسه ، فلا يصح أن يقدم البنك سلفا بضمان أوراقه المملوكة له

المعالجة المحاسبية لعمليات منح التسهيلات الائتمانية بضمان الأوراق المالية:

* عند إيداع الأوراق المالية كضمان للسلفة ، يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ / أوراق مالية برسم التأمين

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين

* عند قيام العميل بحب مبلغ السلفة أو جزء منه أو إضافة المبلغ إلى الحساب الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

×× إلى حـ/ الخزينة

أو×× إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

* فى نهاية كل شهر وعن احتساب الفوائد والعمولات والمصاريف على الحساب الجارى المدين ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)

إلى مذكورين

×× حـ/ الفوائد الدائنة(بضمان أوراق مالية)

أو×× إلى حـ/ العمولات

×× حـ/ المصروفات

* عند استحقاق موعد تحصيل كوبونات الأوراق المالية المودعة لدى البنك كضمان للسلف ، يتم تحصيلها نقدا أو عن طريق بنك آخر ، ويتم استخدامها فى تخفيض الحساب الجارى الدين بعد خصم عمولة التحصيل بالقيد التالى :

×× من حـ/ الكوبون رقم ..... لشركة ....

أو×× من حـ / الخزينة

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة .....)

أو×× من حـ / البنوك المحلية

×× إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة

×× حـ/ عمولة كوبونات الأوراق المالية

* عند انتهاء آجل السلفة يقوم العميل بسداد رصيد حسابه الجارى المدين ، كما قد يتوقف عن السداد :

الاحتمال الأول : سداد العميل رصيده المدين :

ـ سداد العميل رصيد حسابه الجارى المدين نقدا أو خصما من رصيد حسابه الجارى الدائن بالبنك ، بالقيد التالى :

×× من حـ / الخزينة

أو ×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)

. إلغاء القيد النظامى بما يعادل الجزء المسدد من السلفة ورد الأوراق المالية للعميل :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم التأمين

ـ فى حالة رغبة العميل الاحتفاظ بالأوراق المالية لدى البنك بصفة أمانة ، يلغ القيد النظامى بإيداع الأوراق المالية كتأمين سلف (كما فى القيد السابق) ويجرى القيد النظامى التالى بإيداع الأوراق على سبيل الحفظ :

×× من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة

×× إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة

الاحتمال الثانى : توقف العميل عن سداد رصيده المدين :

عند توقف العميل عن سداد رصيده المدين يقوم البنك ببيع الأوراق المالية واستخدام حصيلة البيع فى سداد الرصيد المدين للعميل وخصم مصروفات البيع ، وفى حالة زيادة القيمة البيعية

لـلأوراق الماليـة عـن المسـتحق للبنـك فـإن البنـك يحـتفظ بهـذه الزيـادة علـى سـبيل الأمانـة لحـين تسليمها للعاملين ، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

* إثبات عملية البيع وتحصيل القيمة من سماسرة الأوراق المالية ، بالقيد التالى

×× من حـ /الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة الأوراق المالية)

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة(بضمان أوراق مالية)

×× حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية

×× حـ/ أمانات بيع أوراق مالية (الباقى)

* إلغاء القيد النظامى بالقيم الاسمية للأوراق المالية المباعة ، بالقيد التالى :

×× من حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين

×× إلى حـ / أوراق مالية برسم التأمين

* عند صرف باق القيمة البيعية لأصحاب الأوراق المالية التى تم بيع أوراقهم المالية نتيجة توقفهم عن السداد ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ أمانات بيع أوراق مالية (الباقى)

×× إلى حـ/ الخزينة

حالة تطبيقية : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الأوراق المالية بالبنك الاهلى المصرى فرع دار السلام فى يوم ٥مارس٢٠١٦ :

١ – أسهم شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية مكتتب فيها عن طريق البنك ٩٠٠٠٠٠ جنيه لحساب العملاء دفعت من حساباتهم الجارية ، ٤٥٠٠٠٠ جنيه لحساب الفروع ، وقد بلغت عمولة الإصدار ٣٠٠٠ جنيه.

٢ – أوراق مالية برسم الأمانة قيمتها ٥٥٠٠٠٠ جنيه أودعت لحساب العملاء وبلغت عمولة إيداعها ٥٠٠ جنيه خصمت من حساباتهم الجارية ، كما بلغت قيمة الأوراق المالية المسحوبة من الأوراق المالية المودعة برسم الأمانة ٣٢٠٠٠٠ جنيه.

٣ – بلغت قيمة الأوراق المالية المشتراة لمحفظة الأوراق المالية بالبنك ٤٥٠٠٠٠ جنيه (شاملة عمولة السماسرة) أضيفت لحسابات السماسرة الجارية لدى البنك ، ٣٥٠٠٠٠ جنيه لحساب الفروع(شاملة عمولة السماسرة) دفعت قيمتها للسماسرة نقدا ، ٤٠٠٠٠٠ جنيه(بما فيها عمولة السماسرة) لحساب العملاء خصمت من حساباتهم الجارية بالإضافة إلى عمولة البنك ٢٠٠٠ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للسماسرة ، ٥٥٠٠٠٠ جنيه (بما فيها عمولة السماسرة) بالإضافة إلى ٢٥٠٠ جنيه عمولة البنك لحسابات أفراد غير عملاء البنك دفعت

نقدا وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للسماسرة ، علما بأن القيمة التقديرية التى دفعها غير العملاء تحت حساب شراء أوراق مالية بلغت ٥٦٠٠٠٠ جنيه .

٤ – بلغت قيمة الأوراق المالية المباعة من محفظة الأوراق المالية بالبنك٥٣٥٠٠٠ جنيه نقدا (تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠٠٠ جنيه) بعد خصم عمولة السماسرة ، ٢٨٥٠٠٠ جنيه لحساب الفروع سجلت على الحسابات الجارية للسماسرة (قيمتها الأسمية ٢٥٠٠٠٠ جنيه) ، ٤٢٠٠٠٠ جنيه لحساب العملاء(قيمتها الأسمية ٤٠٠٠٠٠ جنيه) سجلت فى حساباتهم الجارية بعد احتساب عمولة البنك بمقدار ١٠٠٠ جنيه.

٥ – بلغت قيمة الكوبونات المحصلة لحساب العملاء ٥٠٠٠٠٠ جنيه أضيفت لحساباتهم بعد خصم عمولة التحصيل وقدرها ١٠٠٠ جنيه.

٦ – بلغت قيمة الأرباح المعدة للتوزيع والتى خصصتها شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات ٤٥٠٠٠٠٠ خصمت من حسابها الجارى بالبنك وبلغت عمولة البنك عنها ٤٥٠٠٠ وبلغت قيمة التوزيعات على المساهمين ٢٠٠٠٠٠٠ على المساهمين نقدا .

٧ – بلغت قيمة الأوراق المالية المقدمة كتأمين سلف ١٢٠٠٠٠٠ج بقيمة سلفيات تعادل ٨٠% ، سحب منها نقدا ٣٥٠٠٠٠ج ، وبلغت تسديدات السلف التى استحقت بضمان أوراق مالية ١٠٥٠٠٠٠ج ، وسحبت الأوراق الضامنة لها وقيمتها ١٥٠٠٠٠٠ج أودعت برسم الأمانة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الحل

منه	له	بيان
		من مذكورين (١)
٩٠٠٠٠٠		حـ / الحسابات الجارية الدائنة
٤٥٠٠٠٠		حـ / الفروع
	١٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية)
		(الاكتتاب فى أسهم شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية)
١٣٥٠٠٠٠		من حـ/الاكتتاب فى أسهم(شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية)
		إلى مذكورين
	١٣٤٧٠٠٠	حـ / الحسابات الجارية الدائنة(شركة الحاسبات والأنظمة)
	٣٠٠٠	حـ /عمولة إصدار أوراق مالية
		(إضافة قيمة الاكتتاب لحساب الشركة بعد خصم العمولة)
٥٥٠٠٠٠		من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة (٢)
	٥٥٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
		(قيد نظامى بإيداع أوراق مالية برسم الأمانة)

٥٠٠		من حـ / الحسابات الجارية الدائنة
	٥٠٠	إلى حـ /عمولة حفظ أوراق مالية
		(خصم عمولة حفظ أوراق مالية من حسابات العملاء)
٣٢٠٠٠٠		من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
	٣٢٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع بالأوراق المالية المسحوبة) ٣
		من مذكورين
٤٥٠٠٠٠		حـ/ محفظة الأوراق المالية
٣٥٠٠٠٠		حـ/ الفروع
	٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/ سماسرة الأوراق المالية
		(شراء أوراق مالية لمحفظة الأوراق المالية والفروع)
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية
		إلى مذكورين
	٣٥٠٠٠٠	حـ/ الخزينة
	٤٥٠٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
		(سداد جزء من المستحق للسماسرة نقدا والباقى أضيف لحساباتهم الجارية
٤٠٢٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)
	٤٠٢٠٠٠	إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية
		خصم القيمة التقديرية لشراء أوراق مالية للعملاء
٤٠٢٠٠٠		من حـ/ أمانات شراء أوراق مالية
		إلى مذكورين
	٤٠٠٠٠٠	حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	٢٠٠٠	حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية
		شراء أوراق مالية للعملاء
٤٠٠٠٠٠		من حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
		(سداد المستحق للسماسرة بإضافته لحساباتهم الجارية)
٥٦٠٠٠٠		من حـ / الخزينة
	٥٦٠٠٠٠	إلى حـ/ أمانات شراء أوراق مالية
		(القيمة التقديرية لشراء أوراق مالية لغير العملاء)
٥٥٢٥٠٠		من حـ / أمانات شراء أوراق مالية
		إلى مذكورين
	٥٥٠٠٠٠	حـ/ سماسرة الأوراق المالية
	٢٥٠٠	حـ/ عمولة شراء الأوراق المالية
		(شراء أوراق مالية لغير العملاء)

٥٥٠٠٠٠		من حـ /سماسرة الأوراق المالية
	٥٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
		(سداد المستحق للسماسرة بإضافته لحساباتهم الجارية)
٧٥٠٠		من حـ / أمانات شراء أوراق مالية
	٧٥٠٠	إلى حـ / الخزينة
		(رد المبلغ الزيادة إلى غير العملاء نقدا)
٥٠٠٠٠٠		من حـ /مبيعات محفظة الأوراق المالية
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / محفظة الأوراق المالية
		(إرسال أوراق مالية للبيع)
٥٣٥٠٠٠		من حـ /سماسرة الأوراق المالية
	٥٣٥٠٠٠	إلى حـ/مبيعات محفظة الأوراق المالية
		(تنفيذ عملية البيع)
٥٣٥٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٥٣٥٠٠٠	إلى حـ /سماسرة الأوراق المالية
		(القيمة البيعية للأوراق المالية المملوكة للبنك بعد خصم عمولة السماسرة)
٣٥٠٠٠		من حـ/ مبيعات محفظة الأوراق المالية
	٣٥٠٠٠	إلى حـ /الأرباح والخسائر
		(ترحيل أرباح بيع الأوراق المالية لحساب الأرباح والخسائر)
٢٨٥٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
	٢٨٥٠٠٠	إلى حـ / أمانات بيع أوراق مالية
		(بيع أوراق مالية لصالح الفروع)
٢٨٥٠٠٠		من حـ / أمانات بيع أوراق مالية
	٢٨٥٠٠٠	إلى حـ / الفروع
		(أضافه القيمة البيعية الصافية لحساب الفروع)
٢٥٠٠٠٠		من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
	٢٥٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة
		(إلغاء القيد النظامى بإيداع أوراق مالية برسم الأمانة)
٤٢٠٠٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (سماسرة)
	٤٢٠٠٠٠	إلى حـ / أمانات بيع أوراق مالية
		(بيع أوراق مالية لصالح العملاء)
٤٢٠٠٠٠		من حـ / أمانات بيع أوراق مالية
		إلى مذكورين
	٤١٩٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)
	١٠٠٠	حـ/ عمولة بيع الأوراق المالية
		(إضافة القيمة البيعية الصافية لحسابات العملاء)

٤

٤٠٠٠٠٠		من حـ / مودعى أوراق مالية برسم الأمانة
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية برسم الأمانة
		(إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المالية المباعة)
٥٠٠٠٠٠		من حـ /كوبونات أوراق مالية للتحصيل (٥)
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل
		(قيد نظامى بإيداع العملاء كوبونات للتحصيل)
٥٠٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / كوبونات أوراق مالية للتحصيل
		(تحصيل كوبونات لصالح العملاء نقد)
٥٠٠٠٠٠		من حـ / مودعى كوبونات أوراق مالية للتحصيل
		إلى مذكورين
	٤٩٩٠٠٠	حـ/ الحسابات الجارية الدائنة (عملاء)
	١٠٠٠	حـ/ عمولة تحصيل كوبونات
		(إضافة القيمة كوبونات محصلة لحسابات العملاء بعد خصم العمولة)
٤٥٤٥٠٠٠		من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات) (٦)
		إلى مذكورين
	٤٥٠٠٠٠٠	حـ/توزيعات أرباح (شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات)
	٤٥٠٠٠	حـ/ عمولة صرف كوبونات
		(خصم قيمة التوزيعات والعمولة من حسابات الشركة)
٢٠٠٠٠٠٠		من حـ/توزيعات أرباح (شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات)
	٢٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(صرف أرباح المساهمين نقدا)
١٢٠٠٠٠٠		من حـ / أوراق مالية برسم الأمانة (٧)
	١٢٠٠٠٠٠	إلى حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين
		(قيد نظامى بقيمة الأوراق المالية المودعة كضمان سلف)
٣٥٠٠٠٠		من حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
	٣٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الخزينة
		(مسحوبات نقدية)
١٠٥٠٠٠٠		من حـ/ الخزينة
	١٠٥٠٠٠٠	إلى حـ/الحسابات الجارية المدينة (بضمان أوراق مالية)
		(سداد قيمة السلف نقدا)
١٥٠٠٠٠٠		من حـ / مودعى أوراق مالية برسم التأمين
	١٥٠٠٠٠٠	إلى حـ / أوراق مالية برسم التأمين
		(إلغاء القيد النظامى بقيمة الأوراق المالية المباعة)

الفصل السابع

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم خطابات الضمان

تعتبر خطابات الضمان من الخدمات المصرفية الهامة التى تقدمها البنوك التجارية لعملائها ، ويتولى قسم خطابات الضمان تقديم هذه الخدمة .فقد يطلب عملاء البنك منه خطاب الضمان عندما يطالبهم أصحاب الأعمال كالشركات والوزارات والهيئات الحكومية فى حالة ارتباطهم بأعمال مع هذه الجهات ، بدفع جزء من قيمة الغطاء مقدما على سبيل ضمان جدية العميل ، وبدلا من تجميد الأموال لدى تلك الجهات يلجأ العملاء الى البنوك بغية الحصول على خطابات ضمان تضمن التزامهم تجاه هذه الجهات .

ويعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابى يقدمه البنك بناء على طلب عميلة إلى جهة معينة (المستفيد) بان يدفع نيابة عن عميلة بمجرد مطالبة المستفيد بقيمة الضمان بالكامل أو بجزء منه عند المطالبة خلال مدة سريان الضمان ولنفس الغرض الذى اصدر من اجله . وخطاب الضمان يعد التزام عرضى أو احتمالى بالنسبة للبنك المصدر له ، يظهر ضمن حساباته النظامية ، وقد يتحول الى التزام فعلى فى حالة عدم وفاء العميل بالالتزامات التى صدر من اجلها خطاب الضمان ، وفى هذه الحالة يقوم البنك بالسداد نيابة عن العميل .ويتطلب إصدار خطاب الضمان قيام البنك بفحص المركز المالى للعميل ، كما يقوم بحجز نسبة معينة من قيمة الخطاب من حساب العميل الجارى كتأمين ، وتختلف هذه النسبة من عميل لآخر حسب مركزه المالى ومدى ثقة ابنك فى معاملاته ، كما يتقاضى البنك من العميل عمولة مقابل منحه الخطاب، ويحصل أيضا على فائدة ى حالة قيا البنك بدفع خطاب الضمان أو جزء منه للمستفيد نيابة عن العميل .

ومن الحالات التى تستخدم فيها خطابات الضمان الدخول فى الناقصات العامة والمزايدات العامة وضمان كفاءة تنفيذ الأعمال التى التزم العملاء بها وضمان سدادهم كافة التزاماتهم بعد التنفيذ ، وضمان استرداد الآلات والمعدات التى يخرجها أصحابها بصفة مؤقتة ، وتحل خطابات الضمان محل بوالص الشحن فى سحب البضائع من الجمارك قبل استلام بوالص الشحن لضمان تقديم البوالص عند وصولها .

أنواع خطابات الضمان :

تصدر البنوك التجارية عدة أنواع من خطابات الضمان ، ويمكن تصنيف هذه الخطابات من زوايا متعددة ، فيمكن تصنيفها من حيث شكل أو صورة الغطاء الذى يحصل عليه البنك من العميل مقابل إصداره الخطاب ، كما يمكن تصنيفه من حيث الغرض الذى تصدر من اجله ،

وأيضا يمكن تصنيفه من حيث العميل الذى يصدر من اجله الخطاب . ونناقش بإيجاز هذه التصنيفات المختلفة على النحو التالى :

أ – من حيث شكل أو صورة الغطاء :

يمكن تصنيف خطابات الضمان من حيث شكل أو صورة الغطاء الذى يحصل عليه البنك من العميل مقابل إصداره الخطاب الى الأنواع التالية :

* خطابات ضمان بغطاء نقدى :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه مقابل قيام العميل بسداد قيمة الضمان بالكامل أو نسبة منه فى صورة نقدية ، أو أن يقوم البنك خصم القيمة من حساب العميل الجارى . ويقوم البنك بالاحتفاظ بالغطاء فى حساب خاص يسمى إحتياطى خطابات الضمان .

* خطابات ضمان بغطاء عينى :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه مقابل قيام العميل بسداد قيمة الضمان بالكامل أو نسبة منه فى صورة عينية مثل الكمبيالات أو الأوراق المالية أو البضائع ، على أن تكون قيمة هذه الضمانات اكبر من قيمة خطاب الضمان . ويحتفظ بها البنك طوال فترة الضمان .

* خطابات الضمان بدون غطاء (المكشوفة) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه بدون غطاء نقدى أو عينى . وتقتصر هذه الحالة على البنوك الكبرى والعملاء ذو السمعة الطيبة والمركز المالى القوى .

ب – من حيث الغرض الذى تصدر من اجله خطابات الضمان :

يمكن تصنيف خطابات الضمان من حيث الغرض الذى تصدر من اجله خطابات الضمان الى الأنواع التالية :

* خطابات الضمان الابتدائية (الأولية) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه والتى تقدم الى الجهات الحكومية أو الشركات كتأمين الدخول فى المناقصات ، وتحل محل النقود وذلك لضمان جدية العميل .

* خطابات الضمان النهائية :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه والتى تقدم الى الجهات الحكومية أو الشركات بعد رسو المناقصة عليه كتأمين نهائى . وتحل محل النقود وذلك لضمان جدية العميل فى تنفيذ الأعمال الكلف بها طبقا لشروط التعاقد .

* خطابات الضمان مقابل دفعات مقدمة :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى تقدمها الشركات المنفذة الى أصحاب الأعمال كتأمين مقابل حصولهم عل دفعات مقدمة تحت الحساب من قيمة الأعمال التى يتولون تنفيذها ، فى حالة القيام بالعمليات التى يستغرق تنفيذها فترات طويلة كعقود المقاولات وبناء السفن وتصنع الطائرات .

ج – من حيث العميل الذى يصدر من اجله خطابات الضمان :

يمكن تصنيف خطابات الضمان من حيث من حيث من اجله خطابات الضمان الى الأنواع التالية :

* خطابات الضمان المحلية (الداخلية) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لصالح عملائه داخل الدولة والتى تقدم الى الجهات المحلية ، وتحل محل النقود وذلك لضمان جدية العملاء .

* خطابات الضمان الخارجية :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لصالح شركات عالمية بالخارج تطلب بواسطة المراسلين فى نفس دولة الشركة العالمية والتى تقدم الى الجهات المحلية .

المعالجة المحاسبية لخطابات الضمان :

المعالجة المحاسبية لإصدار خطابات الضمان: يقوم قسم الحسابات العامة بالتسجيل فى اليومية العامة بالقيود التالية :

* فى حالة موافقة العميل على خصم قيمة التأمين (الغطاء) والعمولة من حسابه الجارى يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء)

إلى مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/عمولة خطاب الضمان

* أما فى حالة قيام العميل بسداد قيمة التأمين (الغطاء) والعمولة نقدا يجرى القيد التالى :

×× من حـ/الخزينة

إلى مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/عمولة خطاب الضمان

*عن قيام البنك بإصدار خطاب الضمان يجرى القيد النظامى التالى بإجمالي قيمة خطابات الضمان المصدرة :

×× من حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان

×× إلى حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان

المعالجة المحاسبية لعملية انتهاء مدة خطاب الضمان واسترداده خطابات الضمان:

تكون المعالجة المحاسبية لانتهاء غرض أو مدة سريان خطاب الضمان على لنحو التالى :

أولا : فى حالة رغبة العميل فى تجديد مدة سريان خطاب الضمان لفترة جديدة :

فى هذه الحالة تخصم عمولة التجديد فقط من حساب العميل الجارى أو يقوم بسدادها نقدا بالقيد التالى:

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← الخصم من حساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← السداد نقدا

××الى حـ/عمولة خطاب الضمان

ثانيا : فى حالة قيام العميل بالوفاء بالتزاماته كاملة ورد خطاب الضمان الى البنك :

* يقوم البنك فى هذه الحالة برد قيمة التأمين للعميل إما بإضافته لحسابه الجارى بالبنك أو سداده له نقدا ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة ← الإضافة الى حساب العميل الجارى

أو×× إلى حـ/ الخزينة ← السداد نقدا

* إلغاء القيد النظامى بقيمة خطابات الضمان المصدرة بالقيد التالى :

×× من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان

×× إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان

ثالثا : فى حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته ومطالبة المستفيد البنك بسداد قيمة الضمان كليا أو جزئيا:

فى هذه لحالة يقوم البنك بسداد قيمة الضمان للمستفيد كليا أو جزئيا إما نقد أو إضافته لحساب العميل الجارى طرف البنك مقابل استرداد خطاب الضمان ويستخدم البنك قيمة التأمين فى سداد حقوق المستفيد ، وتتم المعالجة المحاسبية على النحو التالى :

* عند استرداد خطاب الضمان من المستفيد يلغى القيد النظامى بالقيد التالى :

×× من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان

×× إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان

* عند استخدام مبلغ التأمين فى سداد حقوق المستفيد ، تكون هناك ثلاث احتمالات كما يلى :

الاحتمال الأول : مبلغ التأمين مساوى أو يزيد عن حقوق المستفيد ، فى هذه الحالة يقوم البنك برد الزيادة للعميل نقدا أو إضافته لحسابه الجارى ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/تأمينات خطاب الضمان

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(المستفيد) ← إضافته لحساب المستفيد الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة(المستفيد) ← سداد المستحق للمستفيد نقدا

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العميل) ← إضافة الباقى لحساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← سداد الباقى للعميل نقدا

الاحتمال الثانى : مبلغ التأمين غير كاف لسداد حقوق المستفيد ، فى هذه الحالة يقوم البنك يقوم العميل بسداد الزيادة نقدا أو أن يقوم البنك بتحميل الزيادة على حساب العميل الجارى ، ويجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة(العميل) ← سداد الزيادة خصما من حساب العميل الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة ← قيام العميل بسداد الزيادة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(المستفيد) ← إضافته لحساب المستفيد الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة(المستفيد) ← سداد المستحق للمستفيد نقدا

الاحتمال الثالث : مبلغ التأمين غير كاف لسداد حقوق المستفيد ، ولم يكن للعميل رصيد كاف أو لم يكن لديه حساب جارى لدى البنك فى هذه الحالة يقوم البنك بتحميل الزيادة على حساب العميل الجارى المدين لحين سداده ، ويجرى القيد التالى :

من مذكورين

×× حـ/تأمينات خطاب الضمان

×× حـ/ الحسابات الجارية المدينة(العميل) ← تحميل الزيادة على حساب العميل الجارى

إلى مذكورين

×× حـ/الحسابات الجارية الدائنة(المستفيد) ← إضافته لحساب المستفيد الجارى

أو ×× حـ/ الخزينة(المستفيد) ← سداد المستحق للمستفيد نقدا

* عند قيام العميل بسداد المستحق عليه والممثل فى الفرق بين قيمة التأمين والمستحق للمستفيد يجرى القيد التالى :

من ×× حـ/ الخزينة

×× إلى حـ/ الحسابات الجارية المدينة

حالة تطبيقية : فيما يلى العمليات التى تمت بقسم خطابات الضمان بالبنك الاهلى المصرى فرع مصر القديمة فى ٢٥ مارس ٢٠١٦ :

١ – طلب أحد العملاء خطاب ضمان لمدة ٦ شهور لصالح إحدى الجهات الحكومية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فوافق البنك على إصدار الخطاب على أن يحجز من حسابه الدائن ٥٠% من قيمة الخطاب كتأمين وعمولة ١% لكل٦ شهور بحد أدنى ٨٠٠ ، وتم إصدار الخطاب وخصم التأمين والعمولة من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٢ – ردت إحدى الجهات الحكومية خطاب الضمان السابق إصداره من البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ لوفائه بالتزاماته وكانت نسبة التأمين ٣٠% أضيفت إلى الحساب الجارى الدائن للعميل .

٣ – طلبت إحدى الجهات الحكومية مصادرة خطاب الضمان السابق إصداره من البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ لعدم وفائه بالتزاماته وكانت نسبة التأمين ٦٠% فقام البنك بسداد قيمة الخطاب لحساب الجهة الحكومية طرف البنك المركزى ، وخصم البنك باقى قيمة خطاب الضمان والتأمين من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٤ – جدد البنك خطاب ضمان انتهت مدته بناء على طلب شركة عصفور للمنتجات المعدنية لمدة ٦ شهور بعمولة ٢% سنويا،علما بأن قيمة الخطاب ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب :- **إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .**

الحل

منه	له	بيان
٣٠٠٠٠٠٠		١ من حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان
	٣٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
		(قيد نظامى بإصدار خطاب ضمان)
١٥٣٠٠٠٠		من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء)
		إلى مذكورين
	١٥٠٠٠٠٠	حـ/تأمينات خطاب الضمان(٣٠٠٠٠٠٠ x ٥٠%=١٥٠٠٠٠٠)
	٣٠٠٠٠	حـ/عمولة خطاب الضمان (٣٠٠٠٠٠٠ x ١%=٣٠٠٠٠)
		(خصم التأمين والعمولة من حسابات العملاء)
٣٠٠٠٠٠		٢ من حـ/تأمينات خطاب الضمان(١٠٠٠٠٠٠ x ٣٠%=٣٠٠٠٠٠)
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء)
		(رد قيمة التأمين لحساب العميل)
١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
	١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان
		(إلغاء القيد النظامى بإصدار خطاب ضمان)
		٣ من مذكورين
٤٨٠٠٠٠		حـ/تأمينات خطاب الضمان(٨٠٠٠٠٠٠ x ٦٠%=٤٨٠٠٠٠)
٣٢٠٠٠٠		حـ/الحسابات الجارية الدائنة(العملاء) (٨٠٠٠٠٠٠ – ٤٨٠٠٠٠=٣٢٠٠٠٠)
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/البنك المركزى(المصلحة الحكومية)
		(سداد قيمة خطاب الضمان)
٨٠٠٠٠٠		من حـ/ التزامات البنك مقابل خطابات الضمان
	٨٠٠٠٠٠	إلى حـ/التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان
		(إلغاء القيد النظامى بإصدار خطاب ضمان)
٢٥٠٠٠		٤ من حـ/الحسابات الجارية الدائنة(شركة عصفور للمنتجات المعدنية)
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/عمولة تجديد خطاب الضمان٢٥٠٠٠٠٠ x ٣% x (٦ شهور÷١٢)=٢٠٠٠٠
		(خصم عمولة تجديد خطاب الضمان)

الفصل الثامن

المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصرف الأجنبى

يقوم قسم الصرف الأجنبى (قسم الكمبيو) بالتعامل فى العملات الأجنبية ، سواء كانت فى صورة نقدية أو فى صورة تحويلات من وإلى البنوك الأجنبية بالعملات الأجنبية : ومن أهم العمليات التى يقوم بها هذا القسم :

* شراء العملات الأجنبية بيعها .
* التحويلات الخارجية للعملات الأجنبية .
* إصدار وصرف الشيكات المصرفية .
* شراء وبيع الشيكات السياحية .

ونتناول فيما يلى الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية للعمليات السابقة :

شراء العملات الأجنبية :

تشترى البنوك التجارية العملات الأجنبية طبقا لأسعار الصرف السائدة بالسوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى يوم الشراء . .ويتمثل قيد اليومية العامة فى القيد التالى :

×× من حـ/العملات الأجنبية

×× إلى حـ/ الخزينة ⟵ فى حالة الاستبدال نقدا

أو×× إلى حـ/الحسابات الجارية الدائنة ⟵ فى حالة إضافة القيمة لحساب العميل

بيع العملات الأجنبية :

يتولى قسم الصرف الاجنبى بيع العملات الأجنبية للعملاء نظير ما يعادلها بالعملة المحلية طبقا لأسعار الصرف السائدة بالسوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى يوم البيع ، وتتم عملية البيع عن طريق قيام العميل بسداد ما يعادل العملة الأجنبية بالعملة المحلية إما نقدا أو خصما من حسابه الجارى الدائن لدى البنك التجارى ويتمثل قيد اليومية العامة فى القيد التالى :

×× من حـ/الحسابات الجارية الدائنة ⟵ فى حالة خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو ×× من حـ / الخزينة ⟵ فى حالة البيع نقدا

×× إلى حـ/ العملات الأجنبية

التحويلات الخارجية للعملات الأجنبية .

يحتاج العملاء المسافرون خارج البلاد لأغراض التعليم أو العلاج أو السياحة إلى العملة الأجنبية للبلد التى سيذهبون إليها ، وذلك لتسديد نفقات إقامتهم وتنقلاتهم .....إلى آخره . وتقدم

البنوك التجارية هذه الخدمة إلى عملائها من خلال عملية التحويل الخارجى والتى يقوم بها البنك التجارى من خلال البنك المركزى الذى يتولى مسألة هذه العملات الأجنبية وإضافتها لحسابات المراسلين وخصمها فى نفس الوقت من حسابات المصارف الحلية فى نفس الوقت . وبالمثل يتلقى البنك المركزى الحوالات الخارجية الواردة ويخصم قيمتها من حسابات المراسلين بالخارج ويضيفها فى نفس الوقت أى حسابات البنوك المحلية .

الحوالات الخارجية الواردة :

تتمثل المعالجة المحاسبية للحوالات الخارجية فى القيود التالية :

* عند تلقى البنك إخطار من مراسله الاجنبى تتم معادلة قيمة الحوالة بالعملة المحلية طبقا لأسعار الصرف الحرة ، ويجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

×× إلى حـ/ الحوالات الخارجية الواردة

* عند تحويل المبالغ من البنوك المراسلة إلى البنك المركزى أو إلى الحسابات الجارية لديهم ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ البنك المركزى

أو×× من حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (حسابات جارية)

×× إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

* عند سداد مبلغ الحوالة بالعملة المحلية للعميل نقدا أو إضافتها لحساب العميل الجارى أو إضافتها للفروع أو البنوك المحلية الأخرى يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحوالات الخارجية الواردة

إلى مذكورين

×× حـ/ الخزينة

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

×× حـ/ الفروع

×× حـ/ البنوك المحلية

×× حـ/ عمولة حوالات واردة

الحوالات الخارجية الصادرة :

تتمثل المعالجة المحاسبية للحوالات الخارجية الصادرة فى القيود التالية :

* عند قيام العميل بتوريد مبلغ الحوالة والعمولة والمصروفات المختلفة نقدا ، أو خصمها على حسابه الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن ←—— خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× من حـ/ الخزينة ←—— سداد قيمة الحوالة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة

××حـ/ عمولة حوالات صادرة

××حـ/ مصروفات حوالات صادرة

* عند إضافة قيمة الحوالة للبنوك المراسلة فى الخارج يجرى القيد التالى :

××من حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة

××إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

* عند تحويل قيمة الحوالة إلى البنوك المراسلة عن طريق البنك المركزى أو خصما من الحسابات الجارية لديهم ، يجرى القيد التالى :

××من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)

××إلى حـ/ البنك المركزى

أو ××حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حسابات جارية)

إصدار وصرف الشيكات المصرفية الخارجية :

إصدار الشيكات المصرفية الخارجية

يطلب العملاء من البنوك المحلية تحويل مبالغ بالعملات الأجنبية لصالحهم أو لصالح مستفيدين آخرين بموجب شيكات يسحبها البنك المحلى على بنوك خارجية ، وتسمى هذه العملية بإصدار الشيكات المصرفية . وتتمثل المعالجة المحاسبية الشيكات المصرفية الصادرة فى القيود التالية :

* عند قيام العميل بتوريد مبلغ الشيك والعمولة نقدا ، أو خصمها على حسابه الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن ←—— خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× من حـ/ الخزينة ←—— سداد قيمة الحوالة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة

××حـ/ عمولة شيكات مصرفية

* عند إخطار البنك المسحوب عليه الشيك وإضافة القيمة لحسابه الجارى طرف البنك المحلى ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

* عند سداد قيمة الشيكات المصرفية للبنوك المراسلة فى الخارج عن طريق البنك المركزى أو من الحسابات الجارية الدائنة للبنك المحلى لديهم ،، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

××إلى حـ/ البنك المركزى

صرف الشيكات المصرفية الخارجية :

يطلب العملاء من البنوك المحلية صرف الشيكات التى سحبتها بنوك خارجية لصالحهم أو لصالح مستفيدين آخرين على البنك المحلى ، وتسمى هذه العملية بصرف الشيكات المصرفية الخارجية . وتتمثل المعالجة المحاسبية الشيكات المصرفية الخارجية فى القيود التالية :

* عند قيام البنك بصرف مبلغ الشيك للعميل بعد خصم العمولة نقدا ، أو إضافة القيمة الصافية إلى حسابه الجارى الدائن ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ / الشيكات المصرفية الخارجية الواردة

إلى مذكورين

×× حـ/ الحسابات الجارية الدائن ⟵ إضافة القيمة إلى حساب العميل الجارى

أو×× حـ/ الخزينة ⟵ سداد قيمة الشيك نقدا

××حـ/ عمولة شيكات مصرفية واردة

* عند إخطار البنك المسحوب عليه الشيك وخصم القيمة من حسابه الجارى طرف البنك المحلى ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

×× إلى حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الواردة

* عند تحصيل قيمة الشيكات المصرفية من البنك الخارجى عن طريق البنك المركزى أو إضافتها إلى الحساب الجارى للبنك المحلى لديها ،، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

أو×× حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)

شراء وبيع الشيكات السياحية :

يفضل الكثير من العملاء الحصول على شيكات سياحية فى حالات السفر إلى الخارج بدلا من الحوالات الخارجية ، ومن بين لخدمات التى تقدمها البنوك إلى عملائها تمكينهم من الحصول على تلك الشيكات بعد أن تكون قد حصلت من البنوك الأجنبية ومن الشركات

المصدرة لهذا النوع من الشيكات (مثل أمريكان أكسبريس وتوماس كوك) . وعادة ما تكون الشيكات السياحية مقومة بعملات أجنبية حرة مل الدولار الأمريكي واليورو ، على أن يتم دفع ما يعادل قيمتها بالعملة المحلية . ويعتبر الشيك السياحى شيكا أسميا لا يصرف قيمته إلا لصاحبه .وتتمثل المعالجة المحاسبية فى القيود التالية :

أولا : فى حالة إصدار الشيكات السياحية :

* عند قيام البنك ببيع الشيكات السياحية للعميل نقدا ، أو خصم القيمة من حسابه الجارى الدائن لدى البنك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائن ⟵ خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× من حـ/ الخزينة ⟵ سداد قيمة الحوالة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ الشيكات السياحية المباعة

××حـ/ عمولة بيع شيكات سياحية

××حـ/ المصروفات

* عند قيام المراسلين بصرف الشيكات ، وإخطار البنك المحلى بذلك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الشيكات السياحية المباعة

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

* عند تحويل قيمة العملات الأجنبية للمراسلين عن طريق البنك المركزى أو خصمها من الحساب الجارى للبنك المحلى لديها ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

أو×× حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

ثانيا : فى حالة قيام البنك التجارى ببيع الشيكات السياحية لصالح البنوك المصدرة لها :

تجرى القيود التالية :

* عند استلام الشيكات السياحية من البنك الخارجى الذى أصدرها،يجرى القيد النظامى التالى :

×× من حـ/ شيكات سياحية برسم البيع

×× إلى حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية

* عند بيع الشيكات السياحية للعميل نقدا ، أو خصم القيمة من حسابه الجارى الدائن لدى البنك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵ خصم القيمة من حساب العميل الجارى

أو×× حـ/ الخزينة ⟵ سداد القيمة نقدا

إلى مذكورين

×× حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

×× حـ/ عمولة بيع شيكات سياحية

* يتم فى نهاية كل يوم عمل يلغى القيد النظامى بقيم الشيكات السياحية المباعة على النحو التالى :

×× من حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية

×× إلى حـ/ شيكات سياحية برسم البيع

* عند تسوية قيمة الشيكات السياحية بين البنك المحلى والبنك الخارجى عن طريق البنك المركزى أو خصم القيمة من الحساب الجارى للبنك المحلى لديها ،، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

أو×× حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

<u>شراء الشيكات السياحية :</u>

تتمثل المعالجة المحاسبية فى القيود التالية :

* عند استلام الشيكات السياحية من العميل وصرف قيمتها نقدا ، أو إضافة القيمة إلى حسابه الجارى الدائن لدى البنك، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/شيكات سياحية مشتراة

إلى مذكورين

××حـ/ الخزينة ⟵سداد القيمة نقدا

××حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ⟵إضافة القيمة من حساب العميل الجارى

حـ/ عمولة شراء شيكات سياحية

* عند خصم قيمة الشيكات السياحية المنصرفة على حساب البنك الخارجى الذى أصدرها ، يجرى القيد التالى :

×× من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

×× إلى حـ/ شيكات سياحية مشتراة

* عند قيام المراسلين بتحويل المبلغ عن طريق البنك المركزى أو أضافته لحساب البنك الجارى طرفه بالعملة الأجنبية يجرى القيد التالى :

×× من حـ/ البنك المركزى

×× إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)

حالـة تطبيقيـة : فيمـا يلـى بعض العمليـات التـى تمـت بقسـم الصـرف الأجنبـى بالبنـك الاهلـى المصرى فرع المنيل فى ١٢ مارس ٢٠١١ :

١ – بلغ إجمالى العملات الأجنبية المشتراة نقدا ١٠٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦ جنيه مصرى لليورو . وباع لعملاء الحسابات الجارية ٤٥٠٠٠ يورو بسعر ٧.٧جنيه مصرى لليورو وتم خصم القيمة المعادلة بالجنيه المصرى من حسابات العملاء .

٢ – بلغ مجموع الشيكات السياحية المشتراة ٣٠٠٠٠ دولار بسعر ٦.٣ جنيه مصرى للدولار سددت نقدا للعملاء بالعملة المحلية بعد خصم عمولة ١% ، وقد تمت التسوية بين البنك ومراسلة الامريكى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى.

٣ – بلغت مبيعات الشيكات السياحية التى سبق الحصول عليها من أحد البنوك الفرنسية بغرض البيع ٥٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦٥جنيه مصرى لليورو وتم تحصيل القيمة نقدا مع عمولة ٢% ، وتمت التسوية مع البنك المصدر للشيكات السياحية بالعملات المحلية عن طريق البنك المركزى .

٤ – أصدر البنك شيكات مصرفية بناء على طلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة على أحد البنوك الكويتية بمبلغ ٥٠٠٠٠ دينار كويتى بسعر ٢١ جنيه مصرى للدينار الكويتى ، وخصمت القيمة بالعملة المحلية مع عمولة ١% على حسابات العملاء وتمت التسوية مع البنك الكويتى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٥ – صرف البنك شيكات مصرفية مسحوبة عليه بواسطة أحد البنوك السعودية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودى بسعر ١.٦٥ جنيه مصرى للريال السعودى بعد خصم عمولة بنسبة ١% وتمت التسوية مع البنك السعودى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٦ – بلغت الحولات الخارجية الإجمالية الصادرة بناء على طلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه إسترلينى بسعر ٨ جنيه مصرى للجنيه الإسترلينى ،وقام البنك بتحويل القيمة خصما على حسابات العملاء مع عمولة ١% ومصروفات ٤٠٠ جنيه وتمت التسوية مع البنك الإنجليزى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٧ – بلغت الحولات الخارجية الإجمالية الواردة ٥٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦ جنيه مصرى لليورو ، وقام البنك بتحويل القيمة بسداد القيمة للمستفيد بعد خصم عمولة ١% وتمت التسوية مع المراسل الفرنسى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

المطلوب :– إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الحل

بيان	له	منه
من حـ/العملات الاجنبية(١٠٠٠٠٠ يورو **x** ٧.٦ = ٧٦٠٠٠٠)		٧٦٠٠٠٠
إلى حـ/ الخزينة (١)	٦٠٨٠٠٠	
(شراء عملات احنبية)		
من حـ/الحسابات الجارية الدائنة		٣٤٦٥٠٠
إلى حـ/العملات الاجنبية(٤٥٠٠٠ يورو **x** ٧.٧ ج)	٣٤٦٥٠٠	
(بيع عملات احنبية)		
من حـ/شيكات سياحية مشتراه(٣٠٠٠٠ دولار **x** ٦.٣) (٢)		١٨٧٠٢٠
إلى مذكورين		
حـ/ الخزينة(١٨٩٠٠٠ – ١٩٨٠ العمولة)	١٢٤٧٤٠	
حـ/ عمولة شراء شيكات سياحية(١٨٩٠٠٠ **x** ١%)	١٩٨٠	
(شراء شيكات سياحية)		
من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)		١٨٩٠٠٠
إلى حـ/ شيكات سياحية مشتراه	١٨٩٠٠٠	
(خصم القيمة على البنك المصدر للشيكات)		
من حـ/ البنك المركزى		١٢٦٠٠٠
إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)	١٢٦٠٠٠	
(التسوية بالعملة المحلية)		
من حـ/ شيكات سياحية برسم البيع (٣)		٣٨٢٥٠٠
(٥٠٠٠٠ دولار **x** ٧.٦٥ جنيه= ٣٨٢٥٠٠)		
إلى حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية	٣٨٢٥٠٠	
(قيد النظامى بتسليم شيكات للبيع)		
حـ/ الخزينة		٣٩٠١٥٠
إلى مذكورين		
حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية) (٥٠٠٠٠ دولار **x** ٧.٦٥ جنيه= ٣٨٢٥٠٠)	٣٨٢٥٠٠	
حـ/ عمولة بيع شيكات سياحية(٣٨٢٥٠٠ **x** ٢%)	٧٦٥٠	
(بيع شيكات سياحية)		

٣٨٢٥٠٠		من حـ/التزامات للبنك مصدر الشيكات السياحية
	٣٨٢٥٠٠	إلى حـ/ شيكات سياحية برسم البيع
		(إلغاء القيد النظامى بتسليم شيكات للبيع)
٣٨٢٥٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات سياحية)
	٣٨٢٥٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى
		(التسوية مع البنك الفرنسى)
١١٥٥٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٤
		إلى مذكورين
	١٠٥٠٠٠	حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة(٥٠٠٠٠ دينار**x**٢١)
	١٠٥٠٠	حـ/ عمولة شيكات مصرفية(١٠٥٠٠٠ **x** ١%)
		(إصدار شيكات مصرفية)
١٠٥٠٠٠		من حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الصادرة
	١٠٥٠٠٠	إلى حـ/ البنوك المراسلة فى الخارج
		(إضافة القيمة للبنك الكويتى)
١٠٥٠٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)
	١٠٥٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى
		(التسوية مع البنك الكويتى بالعملة الاجنبية) ٥
١٦٥٠٠٠		من حـ/ الشيكات المصرفية الخارجية الواردة (١٠٠٠٠٠ ريال **x** ١.٦٥جنيه)
		إلى مذكورين
	١٥٣٣٥٠	حـ/ الخزينة
	١٦٥٠	حـ/ عمولة شيكات مصرفية(١٦٥٠٠٠ **x** ١%)
		(سداد قيمة شيكات مصرفية واردة)
١٦٥٠٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)
	١٦٥٠٠٠	إلى حـ/ الشيكات المصرفية الواردة
		(خصم القيمة على البنك الخارجى)
١٦٥٠٠٠		من حـ/ البنك المركزى
	١٦٥٠٠٠	إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (شيكات مصرفية)
		(التسوية بالعملة الجنبية مع البنك السعودى)
٤٨٥٢٠٠		من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٦
		إلى مذكورين
	٤٨٠٠٠٠	حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة (٦٠٠٠٠ جنيه إسترلينى **x** ٨ جنيه= ٤٨٠٠٠٠)
	٤٨٠٠	حـ/ عمولة حوالات صادرة (٤٨٠٠٠٠ **x** ١%)
	٤٠٠	حـ/ مصروفات حوالات صادرة

		(تنفيذ حوالات صادرة لإنجلترا)
٤٨٠٠٠٠		من حـ/ الحوالات الخارجية الصادرة
	٤٨٠٠٠٠	إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
		(إضافة قيمة الحوالات للبنوك المراسلة بالخارج)
٤٨٠٠٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
	٤٨٠٠٠٠	إلى حـ/ البنك المركزى
		(التسوية مع البنك الانجليزى بالعملة الاجنبية)
٣٨٠٠٠٠		من حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
	٣٨٠٠٠٠	إلى حـ/ الحوالات الخارجية الواردة (٥٠٠٠٠ جنيه
		يورو **x** ٧.٦ جنيه= ٣٨٠٠٠٠)
		(إثبات الحوالات الواردة من الخارج)
٣٨٠٠٠٠		من حـ/ البنك المركزى
	٣٨٠٠٠٠	إلى حـ/البنوك المراسلة فى الخارج (حوالات)
		(التسوية مع المراسل الخارجى)
٣٨٠٠٠٠		من حـ/ الحوالات الخارجية الواردة
		إلى مذكورين
	٣٧٦٢٠٠	حـ/ الخزينة
	٣٨٠٠	حـ/ عمولة حوالات واردة(٣٨٠٠٠٠**x** ١% =٣٨٠٠)

٧

تطبيقات

محاسبة البنوك التجارية

أولاً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة :

تمرين رقم (١) : يستخدم البنك الأهلى المصرى فرع الزمالك خزينة للصادر والوارد معاً ، وكان رصيد الخزينة فى بداية اليوم ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وتم تمويل الخزينة الفرعية فى بداية اليوم بمبلغ ١٠٠٠٠٠جنيه .وفيما يلى العمليات التى تمت بهذه الخزينة فى ٢٠١٩/٣/١٨

١- فى نهاية اليوم كانت المقبوضات على النحو التالى :

٧٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية ، ١٣٠٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٥٠٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار سابق ، ٦٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ١٠٠٠٠٠ جنيه من فرع الدقى .

٢- كانت المدفوعات فى نهاية اليوم على النحو التالى :

٣٠٠٠٠ جنيه حسابات جارية ، ٣٦٠٠٠ جنيه ودائع لأجل ، ٢٤٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار سابق ،١٠٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير، ٥٠٠٠٠ جنيه لفرع المعادى .

٣- فى نهاية اليوم أحتفظ البنك بالحد الأقصى المسموح له وقدرة ٣٠٠٠٠٠ جنيه وحول الباقى للبنك المركزى ، وقد تم جرد الخزينة الرئيسية وأتضح أن هناك عجز قدرة ألف جنيه اعتبر مسئولية الصراف الذى قام بسداده من أمواله الخاصة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

تمرين رقم (٢) : بلغ الرصيد الدفترى لخزينة البنك الأهلى المصرى فرع الجيزة ٢٩٠٠٠٠ جنيه فى نهاية يوم ٢٠١٩/٢/٢٥، ولقد تم الجرد الفعلى للخزينة الرئيسية فى نفس اليوم وأتضح أن الرصيد الفعلى للخزينة يبلغ ٢٩٠٧٠٠ جنيه .

المطلوب:إجراء قيود اليومية اللازمة لمعالجة الفرق بين الرصيد الفعلى والرصيد الدفترى .

ثانياً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية :

تمرين رقم (٣) : فى يوم ٢٠١٩/١/٢٩ كان رصيد الحسابات الجارية الدائنة لدى بنك القاهرة فرع المعادى ٥٣٦٠٠٠ جنيه ، ورصيد الحسابات الجارية المدينة ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وفيما يلى العمليات التى تمت بقسم الحسابات الجارية فى ذلك اليوم:

١ – بلغت إيداعات العملاء النقدية ٢٥٦٠٠ جنيه منها ٥٦٠٠ جنيه بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، والباقى بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية)

٢ – بلغت مسحوبات العملاء النقدية ٤٠٠٠٠ جنيه نصفها بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، والباقى بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية).

٢ – بلغت إيداعات عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) ١٠٠٠٠٠ جنيه بشيكات منها ٢٠٠٠٠ جنيه شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بنفس الفرع والباقى شيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بفرع مدينة نصر لنفس البنك التجارى .

٣ – نفذ البنك أوامر تحويل بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة منها ٤٠٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) بنفس الفرع ، ٦٠٠٠٠ جنيه لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة لفرع مدينة نصر،والباقى لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة ببنوك محلية أخرى .

٤ – تلقى البنك تحويلات لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه كطلب عملاء بنوك محلية أخرى .

٥ – حملت الحسابات الجارية الدائنة للعملاء بمصروفات ١٠٠٠٠ جنيه ، والحسابات الجارية المدينة (بضمان الأوراق المالية) بمصروفات ١٢٠٠٠ جنيه ، وفوائد ٢٤٠٠٠ جنيه.

المطلوب : ١ – إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

٢ – تصوير حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ، وحـ/ الحسابات الجارية المدينة .

تمرين رقم (٤) : فيما يلى حركة الحساب الجارى المدين للعميل حمدى أحمد لدى أحد البنوك التجارية عن شهر إبريل ٢٠١٩:

١ – كانت مسحوباته خلال الشهر ٣٠٠٠ جنيه بشيك فى ٤/١ ، ١٨٠٠ جنيه بشيك فى ٤/١٠ ، ٤٨٠٠ جنيه بشيك فى ٤/١٥ ،١٦٠٠ جنيه بشيك فى ٤/٢٠

٢ – كانت إيداعاته خلال الشهر ٨٠٠ جنيه نقدا فى ٤/٥ ، ١٦٠٠ جنيه بشيك فى ٤/١٢ ، ١٤٠٠ جنيه نقدا فى ٤/١٨ ،٢٠٠٠ جنيه بشيك فى ٤/٢٨.

فإذا علمت أن شروط التعاقد بين البنك والعميل كانت كما يلى :

١ – الحد الأقصى المسموح به ٥٠٠٠٠ جنيه تتم تسويته فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

٢ – معدل الفائدة السنوى ٩% والعمولة ١% .

٣ – تحتسب الفائدة على المبالغ المسحوبة فى يوم السحب (حق نفس اليوم) والمبالغ المودعة فى اليوم التالى من الإيداع (حق اليوم التالى) .

المطلوب : تصوير بطاقة العميل حمدى أحمد فى ٢٠١٩/٤/٣٠.

ثالثاً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الودائع والتوفير :

تمرين رقم (٥) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الودائع والتوفير ببنك مصر فرع المعادى فى ٢٠١٩/٢/١٠:

١ – إجمالى الايداعات ٣٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٥٠٠٠٠ جنيه ودائع لآجل بشيكات على عملاء بنوك محلية أخرى ، ٧٠٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار نقدا ، ٤٠٠٠٠ جنيه ودائع توفير نقدا ، والباقى تحويلات من الحسابات الجارية إلى الودائع لآجل .

٢ – إجمالى المسحوبات النقدية ٩٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ١٤٠٠٠ جنيه ودائع توفير ، ٤٤٠٠٠ جنيه ودائع بإخطار ، ٣٢٠٠٠ جنيه ودائع لآجل .

٣ – إجمالى الفوائد ٣٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ١٠٠٠٠ جنيه فوائد على الودائع لآجل سحبت نقدا ، ١٦٠٠٠ جنيه فوائد الودائع بإخطار حولت إلى الحسابات الجارية ، ٤٠٠٠ جنيه على ودائع التوفير أضيفت إلى الودائع ذاتها .

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

تمرين رقم (٦) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الودائع والتوفير ببنك مصر الدولى فرع الجيزة فى ٢٠١٩/٤/١٨:

١ – تم فتح وديعة للعميل بلبل كروان بمبلغ ٤٨٠٠٠٠ جنيه لمدة ٩ شهور منها ١٥٠٠٠٠ نقدا ، ٦٠٠٠٠ بشيك على العميل بدر الزمان أحد عملاء البنك ، ٩٠٠٠٠ على العميل مصباح منير أحد عملاء فرع بنك أخر ، ١٨٠٠٠٠ على العميل جميل جمال عميل بنك محلى آخر .

٢ – بلغت الفوائد المستحقة عن الشهر ٣٦٠٠٠ جنيه .

٣ – تم أقفال وديعة العميل نجاح مبروك لانتهاء أجلها وقيمتها ٢٤٠٠٠٠ جنيه بإضافتها لحسابه الجارى الدائن بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عنها وقدرها ٦٠٠٠ جنيه .

٤– تم أقفال وديعة العميل بلبل مغرد لانتهاء أجلها وقيمتها ١٨٠٠٠٠ جنيه بإضافة ٣٦٠٠٠ جنيه لحسابه الجارى الدائن بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عنها وقدرها ٦٠٠٠ جنيه وقام العميل بسحب ٤٨٠٠٠ جنيه نقدا وقام بفتح وديعة جديدة بالباقى لمدة ٩ شهور .

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة بدفتر اليومية العامة .

رابعاً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم المقاصة :

تمرين رقم (٧) : كانت مراكز البنوك المشاركة فى جلسة المقاصة الأولى بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٦ على النحو التالى (الأرقام بالجنيه):

١ – قدم البنك (أ) شيكات مسحوبة على البنك (ب) بمبلغ ١٦٠٠٠ ، والبنك (ج) بمبلغ ١٢٠٠٠٠ ، والبنك (د) بمبلغ ٢٠٠٠٠ ، والبنك (هـ) بمبلغ ٢٠٠٠٠.

٢ – قدم البنك (ب) شيكات مسحوبة على البنك (أ) بمبلغ ٨٠٠٠٠ ، والبنك (ج) بمبلغ ٢٠٠٠٠ ، والبنك (د) بمبلغ ١٦٠٠٠ ، والبنك (هـ) بمبلغ ٢٨٠٠٠.

٣ – قدم البنك (ج) شيكات مسحوبة على البنك (أ) بمبلغ ٨٠٠٠٠ ، والبنك (ب) بمبلغ ٨٠٠٠ ، والبنك (د) بمبلغ ٢٨٠٠٠ ، والبنك (هـ) بمبلغ ٤٨٠٠٠.

٤ – قدم البنك (د) شيكات مسحوبة على البنك (ا) بمبلغ ٢٠٠٠٠ ، والبنك (ب)بمبلغ ٨٠٠٠٠ ، والبنك (ج) بمبلغ ٤٠٠٠ ، والبنك (هـ) بمبلغ ٤٠٠٠٠.

٥ – قدم البنك (هـ) شيكات مسحوبة على البنك (ا) بمبلغ ٢٠٠٠٠ والبنك (ب) بمبلغ ٨٠٠٠٠ ، والبنك (ج) بمبلغ ٤٠٠٠٠ ، والبنك (د) بمبلغ ٤٠٠٠٠ .

فإذا علمت أن نتيجة المقاصة بين البنوك المشاركة فى جلسة المقاصة أسفرت عن قبول جميع الشيكات المقدمة للتحصيل فيما عدا الشيكات المقدمة للتحصيل عن طريق البنك (أ) والمسحوبة على البنك (هـ) رفض منها شيكات بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه لأسباب مختلفة.

المطلوب :

١ – تصوير كشف المقاصة النهائى للبنوك المشاركة .

٢ – إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر اليومية المركزية فى كل من بنك (أ) وبنك (د).

٣ – إجراء قيود اليومية المركزية فى دفاتر غرفة المقاصة .

٤ – إجراء قيود اليومية المركزية فى دفاتر البنك المركزى .

تمـــرين رقـــم (٨) : كانـت مراكـز البنـوك المشـاركة فـى جلسـة المقاصـة الأولـى بتـاريخ ٢٠١٩/٤/٢٨ كما يلى :

إضافة	البنك	خصم
١٦٨٠٠٠	(أ)	١٨٨٠٠٠
١٤٤٠٠٠	(ب)	٨٢٠٠٠
١٦٤٠٠٠	(ج)	١٩٢٠٠٠
١٢٨٠٠٠	(د)	٨٠٠٠٠
٦٦٠٠٠	(هـ)	١٢٨٠٠٠
٦٧٠٠٠٠		٦٧٠٠٠٠

المطلوب :إجراء قيود اليومية اللازمة بدفاتر اليومية المركزية فى كل من بنك (أ) وبنك (د) ،وقيود اليومية المركزية فى دفاتر غرفة المقاصة ،وقيود اليومية المركزية فى دفاتر البنك المركزى.

خامساً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الكمبيالات :

تمرين رقم (٩) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات بالبنك الاهلى المصرى فرع المعادى فى ٢٠١٩/١/٢١:

١ – بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ١٢٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عنها ١٢٠٠ جنيه ومصاريف البريد ٣٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء ، أرسل منها للفروع كمبيالات قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه،وللمراسلين كمبيالات قيمتها ٤٥٠٠٠ جنيه.

٢ – حصل البنك كمبيالات لحساب عملائه قيمتها ١٨٠٠٠٠ جنيه ورفضت كمبيالات قيمتها ٣٦٠٠٠ جنيه ردها البنك للعملاء بعد عمل بروتستو تكلف ٦٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء .

٣ – وردت للبنك إشعارات من الفروع تفيد تحصيل كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ٢٤٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ١٢٠٠ جنيه ومن المراسلين كمبيالات قيمتها ١٨٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولتهم عنها ٦٠٠ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء .

٤ – وردت للبنك إخطارات من المراسلين تفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ١٣٢٠٠٠ جنيه وتم عمل بروتستو عنها بواسطة المراسلين تكلف ٦٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل عنها ٨٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات المرفوضة للعملاء .

المطلوب :- ١ – إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

٢ – تصوير حـ / كمبيالات للتحصيل ، حـ / مودعى كمبيالات للتحصيل علما بأن رصيد كل منهما فى بداية اليوم ١٢٠٠٠٠٠ جنيه .

تمرين رقم (١٠): فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك القاهرة فرع المعادى فى ٢٠١٩/٣/٤:

١ – بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر خصم٥% وكان متوسط مدة هذه الكمبيالات ٦شهور ، وقد دفع البنك من صافى القيمة ٤٥٠٠٠ جنيه نقداً وأضاف الباقى للحسابات الجارية للعملاء .

٢ – حصل البنك كمبيالات سبق خصمها لديه ١٠٠٠٠٠ جنيه نقداً ، بينما رفض المدين سداد كمبيالة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بعمل بروتستو تكلف ٥٠٠ جنيه وخصمت قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من حساب العميل وردت إليه .

٣ – أرسل البنك كمبيالات مخصومة للفروع للتحصيل بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وللمراسلين بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، وقد تسلم إخطار من أحد الفروع يفيد تحصيل كمبيالة مخصومة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وبلغت عمولة التحصيل ٣٠ جنيه.

٤ – ورد للبنك إخطار من أحد المراسلين يفيد رفض كمبيالة مخصومة بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وقام المراسل بعمل بروتستو تكلف ٥٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل للمراسل ٤٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

٥ – أعاد البنك خصم كمبيالات لدى البنك المركزى بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه وتقاضى عنها أجيو قدره ١٢٥٠٠ ، وقد ورد إخطار للبنك من البنك المركزى يفيد رفض كمبيالة سبق إعادة خصمها لدية بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو الذى تكلف ١٠٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

المطلوب :- ١ – إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

٢ – تصوير حـ/الكمبيالات المخصومة علما بأن رصيده فى بداية اليوم ٦٠٠٠٠٠ جنيه.

تمرين رقم (١١) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك مصر الدولى فرع المعادى فى ٢٠١٩/٣/١١:

١ – بلغت القيمة الأسمية للكمبيالات المقدمة للبنك كتأمين للسلف ٣٠٠٠٠٠ جنيه قبل منها البنك ما قيمته ٢٥٠٠٠٠ جنيه على أن يكون الاقتراض بضمانها بنسبة ٨٠% من قيمتها الأسمية .وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عليها ١٠٠٠٠ جنيه. أرسل البنك منها للمراسلين كمبيالات بمبلغ١٠٠٠٠٠ جنيه للتحصيل ، وبلغت مسحوبات العملاء من السلف ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً .

٢ – حل ميعاد كمبيالات برسم التأمين بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بتحصيلها نقداً وأضاف القيمة للحسابات الجارية المدينة للعملاء .

٣ – وصل أخطار للبنك من الفروع يفيد تحصيل كمبيالات برسم التأمين سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة التحصيل ٧٥٠ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للعملاء .

٤ – وصل إخطار للبنك من المراسلين يفيد رفض المسحوب عليه سداد كمبيالات برسم التأمين سبق إرسالها للتحصيل بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه وقيامه بإجراءات البروتستو تكلف ١٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة المراسلين ٤٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وتم خصم قيمة الكمبيالة ومصاريف البروتستو من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٥ – رفض المسحوب عليهم سداد كمبيالات برسم التأمين بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه فقام البنك بإجراءات البروتستو الذى تكلف ١٠٠٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات للعملاء وطالبهم بتغطية مراكزهم المالية ، فقدم العملاء كمبيالات جديدة بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه وسددوا الباقى نقدا .

٦ – استحقت فوائد على الأرصدة المدينة بضمان كمبيالات بمبلغ ٣٩٠٠٠ جنيه ، وحل ميعاد استحقاق سلفيات بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه سددت نقداً وسلمت كمبيالات برسم التأمين لأصحابها قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

تمرين رقم (١٢) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الكمبيالات ببنك القاهرة فرع المعادى خلال الأسبوع الأول من مارس ٢٠١٩:

١ – بلغت قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عنها ٢٠٠٠ جنيه ومصاريف التحصيل ٢٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية للعملاء ، أرسل منها للفروع كمبيالات قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيه ، وللمراسلين كمبيالات قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه. وقد حصل البنك كمبيالات لحساب عملائه قيمتها ٤٠٠٠٠ جنيه أضيفت للحسابات الجارية للعملاء كما ورد للبنك إخطار من أحد المراسلين يفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ٨٠٠٠ جنيه فقام بعمل بروتستو عنها بواسطة المرسلين تكلف ٤٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات المرفوضة للعملاء وبلغت عمولة المراسلين ٨٠ جنيه.

٢ – بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة ٢٠٠٠٠٠ جنيه وقيمتها الحالية١٧٠٠٠٠ جنيه (القيمة بعد خصم الأجيو)، وقد دفع البنك من صافى القيمة ٧٠٠٠٠ جنيه نقداً وأضاف الباقى للحسابات الجارية للعملاء .وحصل البنك كمبيالات سبق خصمها لديه ٦٠٠٠٠ جنيه نقدا ، وقد تسلم إشعار من أحد الفروع يفيد رفض كمبيالة مخصومة بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل فقام الفرع بعمل بروتستو تكلف ١٠٠ جنيه وبلغت عمولة الفرع ٢٠٠ جنيه، . كما أعاد البنك خصم كمبيالات قيمتها الاسمية ٦٠٠٠٠ لدى البنك المركزى وتقاضى عنها أجيو قدره ٦٠٠٠ وقد ورد إخطار للبنك من البنك المركزى يفيد تحصيل كمبيالات قيمتها الاسمية ٢٠٠٠٠ ورفض كمبيالات سبق إعادة خصمها لدية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه فقام البنك المركزى بإجراءات البروتستو الذى تكلف ٥٠ جنيه ، وأعاد البنك الكمبيالات للعملاء وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن .

٣ – بلغت القيمة الأسمية للكمبيالات المقدمة للبنك كتأمين للسلف ٢٤٠٠٠٠ جنيه قبل منها البنك ما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه على أن يكون الاقتراض بضمانها بنسبة ٨٠% من قيمتها الأسمية .وبلغت عمولة التحصيل المستحقة عليها ٢٠٠٠ جنيه ومصاريف التحصيل (طوابع البريد) ٤٠٠ جنيه. وقام العملاء بسحب ٦٠٠٠٠ جنيه من السلفة وتم إضافة باقى السلفة لحساباتهم الجارية . وقد استحقت فوائد على الأرصدة المدينة بضمان كمبيالات بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، وحل ميعاد استحقاق كمبيالات بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه حصلت نقدا وفى نهاية مدة السلفة سدد العملاء المستحق عليهم نقداً وأودعت الكمبيالات لدى البنك للتحصيل بناءً على رغبة العملاء .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة .

سادساً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق المالية :

تمرين رقم (١٣) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الأوراق المالية بالبنك الاهلى المصرى فرع دار السلام فى يوم ١٨ إبريل ٢٠١٩:

١ – أسهم شركة الحاسبات والأنظمة الإلكترونية مكتتب فيها عن طريق البنك ٦٠٠٠٠٠ جنيه لحساب العملاء دفعت من حساباتهم الجارية ، ٣٥٠٠٠٠ جنيه لحساب الفروع ، وقد بلغت عمولة الإصدار ٢٠٠٠ جنيه.

٢ – أوراق مالية برسم الأمانة قيمتها ٣٥٠٠٠٠ جنيه أودعت لحساب العملاء وبلغت عمولة إيداعها ٢٥٠ جنيه خصمت من حساباتهم الجارية ، كما بلغت قيمة الأوراق المالية المسحوبة من الأوراق المالية المودعة برسم الأمانة ٥٢٠٠٠٠ جنيه.

٣ – بلغت قيمة الأوراق المالية المشتراة لمحفظة الأوراق المالية بالبنك ٣٥٠٠٠٠ جنيه شاملة عمولة السماسرة أضيفت لحسابات السماسرة الجارية لدى البنك ، ٢٥٠٠٠٠ جنيه لحساب الفروع شاملة عمولة السماسرة دفعت قيمتها للسماسرة نقداً ، ٣٠٠٠٠٠ جنيه بما فيها عمولة السماسرة لحساب العملاء خصمت من حساباتهم الجارية بالإضافة إلى عمولة البنك ١٠٠٠ جنيه وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للسماسرة ، ٤٥٠٠٠٠ جنيه بما فيها عمولة السماسرة بالإضافة إلى ١٥٠٠ جنيه عمولة البنك لحسابات أفراد غير عملاء البنك دفعت نقدا وأضيفت القيمة للحسابات الجارية للسماسرة ، علما بأن القيمة التقديرية التى دفعها غير العملاء تحت حساب شراء أوراق مالية بلغت ٤٦٠٠٠٠ جنيه .

٤ – بلغت قيمة الأوراق المالية المباعة من محفظة الأوراق المالية بالبنك ٤٣٥٠٠٠ جنيه نقداً (تكلفتها الدفترية ٤٠٠٠٠٠ جنيه) بعد خصم عمولة السماسرة ، ١٨٥٠٠٠ جنيه

لحساب الفروع سجلت على الحسابات الجارية للسماسرة (قيمتها الأسمية ١٥٠٠٠٠ جنيه) ، ٣٢٠٠٠٠ جنيه لحساب العملاء سجلت فى حساباتهم الجارية بعد احتساب عمولة البنك بمقدار ١٠٠٠ جنيه.

٥ – بلغت قيمة الكوبونات المحصلة لحساب العملاء ٨٠٠٠٠٠ جنيه أضيفت لحساباتهم بعد خصم عمولة التحصيل وقدرها ١٠٠٠ جنيه علماً بأن قيمتها الأسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه .

٦ – بلغت قيمة الأرباح المعدة للتوزيع والتى خصصتها شركة البرمجيات وأنظمة المعلومات ٤٥٠٠٠٠٠ خصمت من حسابها الجارى بالبنك وبلغت عمولة البنك عنها ٤٥٠٠٠ وبلغت قيمة التوزيعات على المساهمين ٢٠٠٠٠٠٠ على المساهمين نقدا .

٧ – بلغت قيمة الأوراق المالية المقدمة كتأمين سلف ١٢٠٠٠٠٠ جنيه بقيمة سلفيات تعادل ٨٠% ، سحب منها نقداً ٣٥٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت تسديدات السلف التى استحقت بضمان أوراق مالية ١٠٥٠٠٠٠ جنيه ، وسحبت الأوراق الضامنة لها وقيمتها ١٥٠٠٠٠٠ جنيه أودعت برسم الأمانة .

المطلوب : إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

تمرين رقم (١٤) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الأوراق المالية ببنك القاهرة فرع المعادى فى يوم ٢٢ إبريل ٢٠١٩:

١ – وافق البنك على إصدار ٢٠٠٠٠٠ سهم لصالح شركة النصر للأغذية المحفوظة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد بعمولة إصدار ١% وقد تم الاكتتاب على النحو التالى :

٤٠٠٠٠ سهم نقداً ، ٦٠٠٠٠ سهم لصالح عملاء الحسابات الجارية ، ٢٠٠٠٠ سهم لصالح عملاء الفروع ، ٣٠٠٠٠ سهم لصالح عملاء بنوك محلية ، ٥٠٠٠٠ سهم لصالح محفظة الأوراق المالية بالبنك .

وقد قام البنك بفتح حساب جارى لديه باسم الشركة بقيمة الاكتتاب بعد خصم العمولة

٢ – طلب البنك من سماسرة الأوراق المالية شراء أوراق مالية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه لصالح البنك ، ١٠٠٠٠٠ لصالح الفروع ، ولقد نفذ السمسرة هذا الطلب وبلغت عمولتهم ٢% .

٣ – تلقى البنك طلبات شراء أوراق مالية من عملاء الحسابات الجارية الدائنة بلغت قيمتها ١٢٠٠٠٠ جنيه وخصم القيمة مع زيادة قدرها ١٠% على حسابات العملاء ، ولقد نفذ سماسرة الأوراق المالية هذا الطلب حيث بلغت قيمة الأوراق المالية المشتراة ١٠٠٠٠٠ جنيه وبلغت عمولة السماسرة ٢% وعمولة البنك ١% ، ولقد تم رد الزيادة نقداً للعملاء .

٤ – قام أحد الفروع للبنك بإرسال أوراقا مالية يرغب فى بيعها عن طريق البنك تكلفتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، ولقد وردت فاتورة البيع الإجمالية من السماسرة ببيع نصف هذه الأوراق بملغ ١٢٠٠٠٠ جنيه وقد بلغت عمولة السماسرة ٢% ورغب الفرع فى أن يحتفظ البنك لديه بالنصف المتبقى من الأوراق المالية كأمانة .

٥ – تقدم العملاء بطلب سلفة من البنك بضمان أوراق مالية قيمتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه فحدد البنك السلفة بنسبة ٨٠% من قيمة الأوراق المالية ، ولقد سحب العملاء ٦٠٠٠٠ جنيه نقداً والباقى أضيف إلى حساباتهم الجارية وبلغت الفوائد الدائنة ٦٠٠٠ جنيه والعمولات ٣٠٠٠ جنيه والمصروفات ١٠٠٠ جنيه.

٦ – قام البنك بتحصيل كوبونات أوراق مالية قيمتها ٨٠٠٠ جنيه خصماً من الحساب الجارى لإحدى الشركات المساهمة واستخدم القيمة فى تخفيض مديونية بعض العملاء (عمولة التحصيل للبنك ٥%) وفى نهاية الفترة عجز العملاء عن سداد قيمة السلفة فقام البنك ببيع الأوراق المالية بمبلغ ٢٤٠٠٠٠ جنيه تكلفتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه وقد بلغت عمولة السماسرة ٢% وعمولة البنك ١% ورد باقى المستحق للعملاء بعد خصم ما عليهم من سلف وغيرها .

المطلوب :– إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

سابعاً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الإقراض والتسليف :

تمرين رقم (١٥) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الإقراض والتسليف بالبنك الاهلى المصرى فرع جاردن سيتى فى يوم ٢٨ مارس ٢٠١٩:

١ – بلغت قيمة القروض والسلف المسحوبة نقداً بواسطة العملاء بدون ضمانات ١٤٤٠٠٠ جنيه ، وبضمانات شخصية ٢٤٠٠٠٠ جنيه ، وبلغت الفوائد المستحقة على القروض بدون ضمانات ٤٠٠٠ جنيه والعمولات ٨٠٠ جنيه ،والفوائد المستحقة على القروض بضمانات شخصية ٦٠٠٠ جنيه والعمولات ١٢٠٠ جنيه.

٢ – بلغت المبالغ المسددة من القروض والسلف بدون ضمانات ٨٨٠٠٠ جنيه وبضمانات ١٥٢٠٠٠ جنيه.

٣ – قروض وسلف بضمانات شخصية استحقت ورفض المدينون سدادها ٢٠٨٠٠٠ جنيه خصمت من الحسابات الجارية الدائنة للضامنين .

٤ – استحقت سلف بضمان كمبيالات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه سدد منها ٤٠٠٠٠ جنيه نقداً والباقى خصما من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء ، علما بأن القيمة الاسمية للكمبيالات ١٨٠٠٠٠ جنيه.

٥ – استحقت سلف بضمان أوراق مالية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ورفض سدادها فقام البنك ببيع الأوراق المالية المودعة كضمان لها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه نقداً وبلغت عمولة البيع ٤٠٠ جنيه واضيف الباقى للحسابات الجارية الدائنة للعملاء بعد خصم قيمة العمولة ، علما بأن القيمة الأسمية للأوراق المالية ٢٠٠٠٠٠ جنيه.

٦ – بلغت قيمة القروض بضمان بضائع والمسحوبة نقداً ٢٦٠٠٠٠ جنيه ، سدد عنها البنك مصاريف نقل ١٠٠٠ جنيه ومصاريف تخزين ٣٠٠٠ جنيه ، وبلغت الفوائد الشهرية المستحقة عن قروض بضمان بضائع ٨٠٠٠ جنيه والعمولات ١٦٠٠ جنيه علما بأن البضاعة قدرت بمبلغ ٥٦٠٠٠٠ جنيه.

٧ – تم بيع عقار مسجل بالدفاتر بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه مقدم كتأمين لقرض قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وبلغ ثمن البيع ١٥٠٠٠٠ جنيه نقداً وتم رد الفرق للمقترض بعد خصم عمولة ومصاريف البيع وقدرها ٤٠٠٠ جنيه.

المطلوب :– إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

ثامناً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الاعتمادات المستندية:

تمرين رقم (١٦) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الاعتمادات المستندية ببنك مصر الدولى فرع الجيزة خلال شهرى مارس وإبريل ٢٠١٩:

فى ٣/١ : فتحت شركة الحاسبات الإلكترونية اعتماد مستندى لاستيراد أجهزة كمبيوتر من الصين بالإطلاع بمبلغ ٤٨٠٠٠٠ جنيه صالحا لمدة ٣ شهور ، وتم خصم التأمين بنسبه ٣٠% وعمولة ١% كل ٣ شهور ومصروفات ٦٠٠ جنيه من الحساب الجارى الدائن للشركة .

فى ٣/٢٠ : وصلت البضاعة للميناء وقام البنك بتسليم المستندات للعميل مقابل تغطية الاعتماد من حسابه الجارى ، وحول البنك إلى مراسلة الصينى مبلغ الاعتماد كاملا عن طريق البنك المركزى مضافا إليه العمولة وقدرها ٦٠٠ جنيه.

فى ٣/٢٥ : فتحت شركة النصر للأجهزة الكهربائية والإلكترونية اعتماد مستندى لاستيراد أجهزة كهربائية من تركيا بالآجل بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه صالحا لمدة ٣ شهور ، وتم خصم التأمين بنسبه ٣٠% وعمولة ١% كل ٣ شهور ومصروفات ٤٠٠ جنيه من الحساب الجارى الدائن للشركة .

فى ٣/٣٠ : وصلت البضاعة للميناء وقام البنك بتسليم المستندات للعميل مقابل قبول كمبيالات المصدر التى تستحق فى ٢٠٠٨/٤/٢٥، وبلغت عمولة قبول الكمبيالات ١% خصمت من الحساب الجارى الدائن للشركة .

فى ٤/٢٥ حول البنك قيمة الكمبيالات للمراسل التركى لصالح المصدر التركى عن طريق البنك المركزى مضافا إليه عمولة المراسل ٤٠٠ جنيه خصما من الحساب الجارى الدائن للشركة بالإضافة إلى مصروفات أخرى ٢٠٠٠ جنيه.

المطلوب : إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

تاسعاً : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم خطابات الضمان :

تمرين رقم (١٧) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم خطابات الضمان بالبنك الاهلى المصرى فرع مصر القديمة فى ٢٨ مارس ٢٠١٩:

١ – طلب أحد العملاء خطاب ضمان لمدة ٦ شهور لصالح إحدى الجهات الحكومية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فوافق البنك على إصدار الخطاب على أن يحجز من حسابه الدائن ٥٠% من قيمة الخطاب كتأمين وعمولة ١% لكل٦ شهور بحد أدنى ٨٠٠ ، وتم إصدار الخطاب وخصم التأمين والعمولة من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٢ – ردت إحدى الجهات الحكومية خطاب الضمان السابق إصداره من البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ لوفائه بالتزاماته وكانت نسبة التأمين ٣٠% أضيفت إلى الحساب الجارى الدائن للعميل .

٣ – طلبت إحدى الجهات الحكومية مصادرة خطاب الضمان السابق إصداره من البنك كطلب أحد عملائه بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ لعدم وفائه بالتزاماته وكانت نسبة التأمين ٦٠% فقام البنك بسداد قيمة الخطاب لحساب الجهة الحكومية طرف البنك المركزى ، وخصم البنك باقى قيمة خطاب الضمان والتأمين من الحساب الجارى الدائن للعميل .

٤ – جدد البنك خطاب ضمان انتهت مدته بناءً على طلب شركة عصفور للمنتجات المعدنية لمدة ٦ شهور بعمولة ٢% سنويا،علما بأن قيمة الخطاب ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه.

المطلوب :-

١ – إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

٢ – تصوير حـ/ التزامات العملاء مقابل خطابات الضمان والتزامات البنك مقابل خطابات الضمان علما بأن رصيد كل منهما فى نهاية اليوم السابق بلغ ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه.

عاشراً:المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصرف الأجنبى :

تمرين رقم (١٨) : فيما يلى بعض العمليات التى تمت بقسم الصرف الأجنبى بالبنك الاهلى المصرى فرع المنيل فى ١٢ مايو ٢٠١٩:

١ – بلغ إجمالى العملات الأجنبية المشتراة نقداً ٨٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦ جنيه مصرى لليورو . وباع لعملاء الحسابات الجارية ٣٥٠٠٠ يورو بسعر ٧.٧جنيه مصرى لليورو وتم خصم القيمة المعادلة بالجنيه المصرى من حسابات العملاء .

٢ – بلغ مجموع الشيكات السياحية المشتراة ٢٠٠٠٠ دولار بسعر ٦.٣ جنيه مصرى للدولار سددت نقداً للعملاء بالعملة المحلية بعد خصم عمولة ١% ، وقد تمت التسوية بين البنك ومراسلة الامريكى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى.

٣ – بلغت مبيعات الشيكات السياحية التى سبق الحصول عليها من أحد البنوك الفرنسية بغرض البيع ٤٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦٥جنيه مصرى لليورو وتم تحصيل القيمة نقداً مع عمولة ٢% ، وتمت التسوية مع البنك المصدر للشيكات السياحية بالعملات المحلية عن طريق البنك المركزى .

٤ – أصدر البنك شيكات مصرفية بناءً على طلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة على أحد البنوك الكويتية بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار كويتى بسعر ٢١ جنيه مصرى للدينار الكويتى ، وخصمت القيمة بالعملة المحلية مع عمولة ١% على حسابات العملاء وتمت التسوية مع البنك الكويتى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٥ – صرف البنك شيكات مصرفية مسحوبة عليه بواسطة أحد البنوك السعودية بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ريال سعودى بسعر ١.٦٥ جنيه مصرى للريال السعودى بعد خصم عمولة بنسبة ١% وتمت التسوية مع البنك السعودى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٦ – بلغت الحولات الخارجية الإجمالية الصادرة بناءً على طلب عملاء الحسابات الجارية الدائنة مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه إسترلينى بسعر ٨ جنيه مصرى للجنيه الإسترلينى ،وقام البنك بتحويل القيمة خصما على حسابات العملاء مع عمولة ١% ومصروفات ٤٠٠ جنيه وتمت التسوية مع البنك الإنجليزى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

٧ – بلغت الحولات الخارجية الإجمالية الواردة ٥٠٠٠٠ يورو بسعر ٧.٦ جنيه مصرى لليورو ، وقام البنك بتحويل القيمة بسداد القيمة للمستفيد بعد خصم عمولة ١% وتمت التسوية مع المراسل الفرنسى بالعملات الأجنبية عن طريق البنك المركزى .

المطلوب :– إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة .

الامتحان الاول

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في بنك مصر فرع الدقي :

١ بلغت القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة ١٠٠٠٠٠ج بسعر خصم ٣%ومتوسط فترة الاستحقاقات ٦شهور، واضيفت ٦٠٠٠٠ج على الحسابات الجارية الدائنة للعملاء وسدد الباقي نقدا فإن القيود تتضمن..

أ.	٣٠٠٠الى حـ/ الاجيو	ب.	٦٠٠٠٠الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
ج	ا &ب	د.	لا شئ مما سبق

٢ حصل البنك كمبيالات سبق خصمها لديه قيمتها ٢٠٠٠٠ ج نقدا ، بينما رفضت كمبيالة بمبلغ ١٥٠٠٠ ج فقام البنك بعمل بروتستو ب ١٠٠ ج وحمل الحساب الجاري الدائن للعميل بالقيمة المستحقة عليه وردت إليه الكمبيالة. فإن القيود تتضمن..

أ	٢٠٠٠٠الى حـ/ الكمبيالات المخصومة	ب.	٢٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
ج	أ&ب	د.	لا شئ مما سبق

٣ أعاد البنك خصم كمبيالات لدى البنك المركزى بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ج تحمل عنها أجيو قدره ١٠٠٠٠ ج، وقد ورد إخطار للبنك من البنك المركزى يفيد رفض كمبيالة سبق إعادة خصمها لدية بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج وقيامه بإجراءات البروتستو الذى تكلف ٢٠٠ ج ، وأعاد البنك الكمبيالة للعميل وخصم القيمة من حسابه الجارى الدائن فإن القيود تتضمن...

أ.	١٠٠٠٠الى حـ/ الاجيو	ب	٢٠٠من حـ/ م . برتستو
ج.	٥٠٢٠٠الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	د.	لا شئ مما سبق

٤ أرسل البنك كمبيالات مخصومة للفروع للتحصيل بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه كما تسلم إخطار من أحد المراسلين يفيد تحصيل كمبيالة مخصومة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سبق إرسالها للتحصيل وبلغت عمولة التحصيل ٣٠ ج، فإن قيود اليومية تتضمن...

أ.	من حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل	ب	الى حـ/ كمبيالات مخصومة مرسلة للتحصيل
ج.	من حـ/ عمولة تحصيل للمراسلين	د	جميع ماسبق

٥ بلغت الايداعات النقدية ٢٠٠٠٠ج منها ٥٠٠٠ج من عملاء الحسابات الجارية المدينة والباقي بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ، فإن القيود تتضمن .....

أ.	٢٠٠٠٠من حـ/ الخزينة ٢٠٠٠٠الى حـ/ الحسابات الجارية	ب	مذكورين ١٥٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٥٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية المدينة ٢٠٠٠٠الى حـ/ الخزينة
ج	٢٠٠٠٠من حـ/ الخزينة الى مذكورين ١٥٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٥٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية المدينة	د	من مذكورين ٥٠٠٠ حـ/ الحسابات الجارية المدينة ١٥٠٠٠ حـ/ الخزينة ٢٠٠٠٠ الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

٦ بلغت المسحوبات النقدية ٦٠٠٠٠ ج منها ٤٠٠٠٠ ج من عملاء الحسابات الجارية الدائنة والباقي بواسطة عملاء الحسابات الجارية المدينة ، فإن القيود تتضمن .....

أ	٦٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة الى مذكورين ٤٠٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٢٠٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية المدينة	ب	من مذكورين ٤٠٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية الدائنة ٢٠٠٠٠حـ/ الحسابات الجارية المدينة ٦٠٠٠٠الى حـ/ الخزينة
ج	٦٠٠٠٠من حـ/ الخزينة ٦٠٠٠٠ج الى حـ/ الحسابات الجارية	د	لا شئ مما سبق

٧ بلغت الفوائد على الحسابات الجارية المدينة ١٠٠٠٠ج ، فإن القيود تتضمن....

أ.	١٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية المدينة ١٠٠٠٠ الى حـ/ الفوائد الدائنة	ب.	١٠٠٠٠ من حـ/الفوائد مدينة ١٠٠٠٠ الي حـ/ الفوائد المستحقة
ج	١٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية المدينة ١٠٠٠٠ الى حـ/ الفوائد المدينة	د.	١٠٠٠٠من حـ/ الفوائد المدينة ١٠٠٠٠الى حـ/ الحسابات الجارية المدينة

٨ بلغت اجمالي طلبات التحويل لصالح عملاء الحسابات الجارية بالفرع ٢٤٠٠٠٠ ج يخص الحسابات الجارية الدائنة ١٦٠٠٠٠ ج والباقي لصالح الحسابات الجارية المدينةعلما بأن ١٢٠٠٠٠ ج منها مطالبات على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بنفس الفرع والباقي مطالبات على عملاء البنوك المحلية ، فإن القيود تتضمن .....

أ.	من مذكورين ١٦٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية دائنة ٨٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية مدينة الى مذكورين ١٢٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية دائنة ١٢٠٠٠٠ حـ/ البنوك المحلية	ب.	من مذكورين ١٦٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية دائنة ٨٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية مدينة الى مذكورين ١٢٠٠٠٠ حـ/ الفروع ١٢٠٠٠٠حـ/ البنوك المحلية
ج	من مذكورين ١٢٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية دائنة ١٢٠٠٠٠ حـ/ البنوك المحلية الي مذكورين ١٦٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية دائنة ٨٠٠٠٠حـ/ حسابات جارية مدينة	د.	لا شئ مما سبق

٩ بلغت إجمالي الإيداعات بشيكات ٢٥٠٠٠٠ج لفتح حسابات ودائع لأجل، منها ١٥٠٠٠٠ج مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة بنفس الفرع، والباقي بشيكات مسحوبة على عملاء الحسابات الجارية الدائنة في فروع أخرى، فإن القيود تتضمن:

أ.	٢٥٠٠٠٠ من حـ/ الودائع لأجل إلى مذكورين ١٥٠٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية الدائنة ١٠٠٠٠٠ حـ/ بنوك محلية أخرى	ب	من مذكورين ١٥٠٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية الدائنة ١٠٠٠٠٠ حـ/ الفروع ٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الودائع لأجل
ج	من مذكورين ١٥٠٠٠٠ حـ / الحسابات الجارية الدائنة ١٠٠٠٠٠ حـ/ بنوك محلية أخرى ٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الودائع لأجل	د.	لا شئ مما سبق

١٠ بلغت إجمالي الفوائد المستحقة على الودائع بإخطار سابق ٤٠٠٠٠ج سُحبت نقدًا، فإن القيود تتضمن:

أ	حـ/ الفوائد المستحقة (ودائع بإخطار) دائن	ب	حـ/ الفوائد المدينة (ودائع بإخطار) مدين
ج	أ ، ب معًا	د	لا شئ مما سبق

١١ حل ميعاد استحقاق ودائع لأجل قيمتها ١٠٠٠٠٠ج أضيفت إلى الحسابات الجارية الدائنة للعملاء، فإن القيود تتضمن:

أ	١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	ب	١٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الودائع لأجل
ج	١٠٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	د	ب ، ج معًا

١٢ بلغت إجمالي المسحوبات من ودائع التوفير ٨٠٠٠٠ج نقدًا، فإن القيود تتضمن:

أ	٨٠٠٠٠ إلى حـ/ ودائع التوفير	ب	٨٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة
ج	أ ، ب معًا	د	لا شئ مما سبق

١٣ بلغت عمولة التحصيل عن قيمة الكمبيالات المقدمة للبنك للتحصيل بواسطة عملاء الحسابات الجارية الدائنة ٣٠٠٠ج ، وم. البريد ٢٥٠ج، وتم خصم قيمة العمولة ومصاريف البريد من الحسابات الجارية الدائنة للعملاء، فإن القيود تتضمن:

أ	حـ/ عمولة تحصيل الكمبيالات ومصاريف البريد دائنين	ب	حـ /الحسابات الجارية الدائنة دائن
ج	حـ/ عمولة تحصيل الكمبيالات ومصاريف البريد مدينين	د	ب ، ج معًا

١٤ ورد إخطار للبنك من الفروع يُفيد رفض كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ٥٠٠٠٠ج، وتم عمل بروتستو بواسطة الفروع تكلف ٤٠٠ج، وبلغت عمولة التحصيل عنها ١٠٠٠ج، وأعاد البنك الكمبيالات المرفوضة للعملاء، فإن القيود تتضمن:

أ	من مذكورين ١٠٠٠ حـ/ عمولة تحصيل الفروع	ب	٤٠٠ من حـ/ مصاريف البروتستو ٤٠٠ إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة

		٤٠٠ حـ/ مصاريف البروتستو ١٤٠٠ إلي حـ/ الفروع		
	ج	١٠٠٠ من حـ/ عمولة التحصيل ١٠٠٠ إلى حـ/ عمولة تحصيل الفروع	د	أ ، ج معًا
٥	حصل البنك كمبيالات لصالح عملاء الحسابات الجارية الدائنة قيمتها ٤٠٠٠٠٠ج نقدًا، فإن القيود تتضمن:			
	أ	٤٠٠٠٠٠ من حـ/ كمبيالات للتحصيل ٤٠٠٠٠٠ إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	ب	٤٠٠٠٠٠ من حـ/ مودعي كمبيالات للتحصيل ٤٠٠٠٠٠ إلى حـ/ كمبيالات للتحصيل
	ج	أ ، ب معًا	د	لا شئ مما سبق
٦	ورد إشعار من أحد المراسلين يُفيد تحصيل كمبيالات سبق إرسالها للتحصيل قيمتها ٧٠٠٠٠ج أضيفت للحسابات الجارية الدائنة للعملاء، وبلغت عمولة التحصيل عنها ١٢٠٠ج، فإن القيود تتضمن:			
	أ	٧٠٠٠٠ من حـ/ كمبيالات مرسلة للتحصيل ٧٠٠٠٠ إلى حـ/ المراسلين	ب	٧٠٠٠٠ من حـ/ المراسلين ٧٠٠٠٠ إلى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
	ج	أ ، ب معًا	د	لا شئ مما سبق
٧	اذا كانت القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة كتأمين للسلف ٢٥٠٠٠٠٠ج والكمبيالات المقبولة ١٧٥٠٠٠٠ج ، والاقتراض بضمانها بنسبة ٦٠% من قيمتها الاسمية ، فإن قيد قبول الكمبيالات يتضمن....			
	أ.	٢٥٠٠٠٠٠من حـ/ كمبيالات برسم تأمين	ب	١٧٥٠٠٠٠الى حـ/ مودعى كمبيالات برسم تأمين
	ج	١٠٥٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية المدينة	د	١٠٥٠٠٠٠من حـ/ كمبيالات برسم تأمين
٨	اذا كانت القيمة الاسمية للكمبيالات المقدمة كتأمين للسلف ٢٥٠٠٠٠٠ ج والكمبيالات المقبولة ١٧٥٠٠٠٠ج ، والاقتراض بضمانها بنسبة ٦٠% من قيمتها الاسمية ، و قام العملاء بسحب ٧٥٠٠٠٠ ج حولت للحسابات الجارية الدائنة فإن قيد مسحوبات العملاء يتضمن....			
	أ.	٧٥٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	ب.	١٠٥٠٠٠٠من حـ/ الخزينة
	ج.	٧٥٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية المدينة	د.	١٧٥٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة
٩	بلغت مسحوبات العملاء من السلف بضمان كمبيالات٣٥٠٠٠٠ج حولت للحسابات الجارية الدائنة واستحقت عنها فوائد ٥٠٠٠٠ ج ، فإن القيود تتضمن ...			
	أ	الحسابات الجارية المدينة دائنة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠	ب	الحسابات الجارية المدينة مدينة بمبلغ٣٠٠٠٠٠
	ج	الحسابات الجارية الدائنة مدينة بمبلغ٣٥٠٠٠٠	د	الحسابات الجارية الدائنة دائنة بمبلغ٣٥٠٠٠٠
١٠	حل ميعاد استحقاق سلفيات بضمان كمبيالات بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج ، سددت خصما من الحسابات الجارية الدائنة وردت الكمبيالات المقدمة كضمان والتي بلغت قيمتها الاسمية ٧٥٠٠٠٠ ج، فإن القيد اللازم لاثبات سداد السلفيات يتضمن			
	أ.	٥٠٠٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	ب	٧٥٠٠٠٠من حـ/ مودعى كمبيالات برسم تأمين
	ج.	٧٥٠٠٠٠ من حـ/ الحسابات الجارية المدينة	د	٥٠٠٠٠٠٠من حـ/ كمبيالات برسم تأمين
١١	اذا كانت قيمة خطاب الضمان الذي اصدره البنك لاحد عملائه ١٥٠٠٠٠٠ ج لمدة ٦ شهور بتامين ٥٠% وعمولة ١%سنويا ويخصم التأمين والعمولة من الحساب الجاري الدائن للعميل فإن القيود تتضمن....			
	أ.	٧٦٥٠٠٠من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	ب	١٥٠٠٠الى حـ/ عمولة خطاب الضمان
	ج	١٥٠٠٠٠٠الى حـ/ تامينات خطاب ضمان	د.	٧٥٧٥٠٠من حـ/ الحسابات الجارية الدائنة
١٢	تمت مصادرة خطاب ضمان اصدره البنك لاحد عملائه بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ج (تأمين ٦٠%)، فاضاف			

	البنك المستحق للمستفيد على حسابه الجاري الدائن وحمل الحساب الجاري الدائن للعميل بالمستحق عليه ، فإن القيود تتضمن				
	أ.	الحساب الجاري الدائن للعميل مدين ٢٠٠٠٠٠٠	ب.	حـ/ تأمينات خطاب ضمان مدين ١٢٠٠٠٠٠	
	ج	الحساب الجاري الدائن للمستفيد دائن ٨٠٠٠٠٠	د.	الحساب الجاري الدائن للعميل دائن ٨٠٠٠٠٠	
٣	جدد البنك خطاب ضمان سبق ان اصدره لاحد عملائه بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج لمدة ٦ شهور بتأمين قدره ٥٠% وعمولة ٢% لكل ٦ شهور تخصم من الحساب الجاري الدائن للعميل، فإن القيود تتضمن.....				
	أ.	حـ/ عمولة خطاب ضمان دائن ١٠٠٠٠	ب	الحساب الجاري الدائن للعميل مدين٢٥٠٠٠٠	
	ج	الحساب الجاري الدائن للعميل مدين ٢٠٠٠٠	د	الحساب الجاري الدائن للعميل دائن ٢٠٠٠٠	
٤	رد البنك تأمين خطاب ضمان لاحد عملائه لوفائه بالتزاماته ، وكانت قيمة خطاب الضمان ١٠٠٠٠٠٠ ج بتأمين ٧٠%اضيف للحساب الجاري الدائن للعميل ، فإن القيود تتضمن.....				
	أ	٧٠٠٠٠٠من حـ/ التزامات البنك مقابل خطاب ضمان	ب	٧٠٠٠٠٠من حـ/ تأمينات خطاب ضمان	
	ج	١٠٠٠٠٠٠الى حـ/ الحسابات الجارية الدائنة	د	١٠٠٠٠٠٠من حـ/ التزامات العملاء مقابل خطاب ضمان	
٥	اتضح عند جرد الخزينة الرئيسية أن الرصيد الدفتري يبلغ ٥٠٠٠٠٠ج والرصيد الفعلي يبلغ ٤٩٦٠٠٠، فإن القيود تتضمن:				
	أ.	٤٠٠٠ من حـ/ الخزينة ٤٠٠٠ إلى حـ/ الزيادة في الخزينة	ب	٤٠٠٠ من حـ/ عجز الخزينة تحت التسوية ٤٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة	
	ج.	٤٠٠٠ من حـ/ عجز الخزينة ٤٠٠٠ إلى حـ/ الأرباح والخسائر	د.	٤٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر ٤٠٠٠ إلى حـ/ الزيادة في الخزينة	

الباب الثالث: محاسبة الأقسام والفروع

مقدمة

لقد تطورت المنشآت التجارية من منشآت فردية إلى شركات أشخاص وإلى شركات أموال، ومن منشآت ذات نشاط تجاري محدود يقتصر على عدد من السلع المتشابهة إلى منشآت تجارية تتعامل في العديد من السلع. وأصبح من المألوف وجود متاجر كبيرة تشتمل على عدد من الأقسام المختلفة ، أو على عدد من القطاعات المستقلة، ويتطلب ذلك تقسيم المسئولية الإدارية بين القائمين على إدارة المنشأة بحيث يعهد إلى واحد منهم الإشراف على قسم أو قطاع معين من أقسام أو قطاعات المنشأة. ولكي تنهض إدارة المنشأة بمسئولياتها، فإنها تحتاج إلى معرفة نتيجة النشاط لكل قسم أو قطاع من أقسام أو قطاعات المنشأة مما يتطلب معه تصميم نظام محاسبي يمكن عن طريقه حصر عناصر الإيرادات والنفقات الخاصة بكل قسم أو قطاع، وتوزيع المصروفات المشتركة بينها واستبعاد الأرباح غير المحققة الناشئة عن التحويلات بين الأقسام أو القطاعات بعضها البعض. كما اتسع نشاط المنشآت التجارية ليمتد إلى مناطق جغرافية تبعد مسافات طويلة عن المركز الرئيسي مما تطلب الأمر ضرورة إنشاء فروع تابعة للمنشأة الأم في الأسواق المختلفة المحلية والخارجية، ويتطلب ذلك تصميم نظام محاسبي خاص بكل فرع، وتتوقف ملامح النظام المحاسبي للفروع على طبيعة العلاقة بين المركز الرئيسي والفروع التابعة له ، فقد يحد المركز الرئيسي من سلطات الفروع أو قد يمنحها استقلالا تاماً وتوجد بين هاتين الدرجتين العديد من درجات الاستقلال ، ولكل حالة من الحالات السابقة نظام محاسبي خاص بها. وبصفة عامة ، فإنه يمكن القول بأن من أهم المشاكل المحاسبية المتعلقة بالفروع هى تلك المتعلقة بالمعاملات بين الفرع والمركز الرئيسي، وبين الفروع بعضها البعض، وتحديد نتيجة أعمال الفروع، وإعداد القوائم المالية الموحدة للمركز الرئيسي والفروع. كما قد يكون للمنشآت فروعاً في دول أجنبية في هذه الحالة تواجه المنشآت مشاكل محاسبية عديدة يتعلق أهمها بتجميع البيانات المالية عن نشاط الفروع الأجنبية التى تم التعبير عنها بالعملات الأجنبية وترجمتها إلى العملة المحلية للدولة التى يقع فيها المركز الرئيسي. من ناحية آخرى توجد منشآت تتخصص فى تقديم خدمات للعملاء و من أمثلتها البنوك و شركات التأمين .

وتأسيساً على ما سبق يتركز الاهتمام في هذا الكتاب على الأمثلة التالية للمحاسبة في المنشآت المتخصصة.

- المحاسبة في المنشآت متعددة الأقسام.
- المحاسبة في المنشآت ذات الفروع غير المستقلة.

- المحاسبة في المنشآت ذات الفروع المستقلة.

- المحاسبة في شركات التأمين .

إن الخطة المنهجية للفصول التى يحتويها هذا الكتاب قد أعدت بشكل يمكن من الوصول إلى هدف هذا الكتاب. لذا تم تخصيص الفصل من الأول إلى الرابع لتوضيح النظام المحاسبي المتبع في المنشآت متعددة الأقسام ، حيث يوضح الفصل الأول أهداف ومقومات النظام المحاسبي في المنشآت متعددة الأقسام. بينما يتم في الفصل الثانى توضيح كيفية تحليل بيانات الأقسام . ويوضح الفصل الثالث المعالجة المحاسبية لبعض المشاكل الخاصة في المنشآت متعددة الأقسام ، وأخيرا يوضح الفصل الرابع كيفية تحديد نتائج الأعمال في المنشآت متعددة الأقسام.

و تخصص الفصول من الخامس إلى السابع لتوضيح النظام المحاسبي المتبع في المنشآت ذات الفروع غير المستقلة، حيث توضح كيفية إثبات عمليات الفروع غير المستقلة في حالة تسعير البضاعة المرسلة إلى الفروع بسعر التكلفة ، وبسعر البيع ، وبسعر التكلفة مضافا إليه نسبة مئوية على التوالي.

وتخصص الفصول التالية لتوضيح النظام المحاسبي المتبع في المنشآت ذات الفروع المستقلة، حيث يوضح الفصل الثامن كيفية تسجيل العمليات الجارية للفرع المستقل ومعاملاته مع المركز الرئيسي ، ويوضح الفصل التاسع كيفية إعداد القوائم المالية للفرع المستقل والمركز الرئيسي. ويوضح الفصل العاشر كيفية إعداد القوائم المالية المجمعة في المنشآت ذات الفروع المستقلة، وأخيراً يوضح الفصل الحادي عشركيفية ترجمة القوائم المالية للفروع الأجنبية المستقلة.

وفيما يتعلق بالمنشأت الخدمية فقد تم تخصيص القسم الثانى بالكامل لشرح و توضيح النظام المحاسبى المتبع فى شركات التأمين .

ونأمل أن نكون قد وفقنا في تقديم موضوع محاسبة المنشآت المتخصصة على نحو من شأنه إضافة لمعرفة الدارس في مجالات الدراسات والمعاملات المالية والتجارية.

المؤلفين

١ – الفصل الأول

أهداف ومقومات النظام المحاسبي للمنشآت متعددة الأقسام

الهدف:

ينصب هدف هذا الفصل على تعريف الدارس بأهداف النظام المحاسبي للمنشآت متعددة الأقسام وتوضيح طبيعة المنشآت متعددة الأقسام بالإضافة إلى عرض وتحليل المقومات الرئيسية للنظام المحاسبي الخاص بالمنشآت متعددة الأقسام.

عناصر الفصل:

١/١ مفهوم المنشآت متعددة الأقسام.

٢/١ المقومات الرئيسية للنظام المحاسبي الخاص بالمنشآت متعددة الأقسام.

٣/١ أهداف النظام المحاسبي في المنشآت متعددة الأقسام.

١/١ مفهوم المنشآت متعددة الأقسام:

نتيجة لتطور المنشآت التجارية وظهور المتاجر الكبيرة للبيع بالتجزئة والتى تتعامل في العديد من الأصناف السلعية اهتمت المبادئ الحديثة المتعلقة بتنظيم وإدارة المنشآت بالحث على تقسيم هذه المنشآت إلى عدد من الأقسام الداخلي يتخصص كل قسم منها في بيع سلعة أو عدد من السلع المتجانسة . وفي حالة تنوع الأنشطة التى تقوم بها المنشأة التجارية يمكن تقسيمها إلى عدد من القطاعات المستقلة يتخصص كل قطاع منها في نوع معين من النشاط ، ثم يعهد بكل قسم أو قطاع إلى مدير مسئول يتولي عملية الإشراف على أعمال القسم وتنفيذ توجيهات الإدارة العليا، ويعتبر كل قسم أو قطاع مركز ربحية ويمكن إظهار نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، لذا عند تصميم النظام المحاسبي للمنشآت متعددة الأقسام يجب مراعاة الاستخدامات المختلفة للمعلومات من قبل مستخدميها الداخليين والخارجيين بحيث يوفر المعلومات التفصيلية للأغراض الداخلية والمعلومات الموجزة لأغراض الاستخدامات الخارجية.

نستخلص مما سبق أن الإدارة العليا في المنشآت متعددة الأقسام تحتاج إلى المعلومات التفصيلية والتحليلية عن نتيجة النشاط في كل قسم للتعرف على مدى مساهمته في تحقيق الربحية الكلية للمنشأة ولتحقيق أهداف أخرى متعددة ولكي يمكن توفير المعلومات للإدارة العليا في صورة تحليلية توضح أداء الأقسام المختلفة فمن الطبيعي أن يصمم النظام المحاسبي داخل المنشأة بحيث يؤدي إلى قياس نتيجة نشاط كل قسم من أقسامها وتحديد مدى مساهمته في تحقيق النتيجة الكلية لأعمالها كما يؤدي إلى قياس نتيجة نشاط المنشأة كوحدة واحدة.

٢/١ المقومات الرئيسية للنظام المحاسبي الخاص بالمنشآت متعددة الأقسام:

يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من المقومات أو العناصر والتى تتفاعل مع بعضها لتحقيق أهداف النظام ولتحقيق الأهداف المرجوة من النظام المحاسبي الخاص بالمنشآت متعددة الأقسام فمن الضروري توافر المقومات الأساسية التالية:

١ – **قاعدة أو نظام القيد المزدوج:** يعتمد النظام المحاسبي للمنشآت متعددة الأقسام على قاعدة أو نظام القيد المزدوج في تسجيل أو إثبات المعاملات المحاسبية التى تقوم بها الأقسام المختلفة في المنشأة.

٢ – **الطريقة المحاسبية** : نظراً لتعدد وتنوع أقسام هذا النوع من المنشآت فإن الطريقة الفرنسية (المركزية) تعتبر من أكثر الطرق استخداما في المنشآت متعددة الأقسام.

٣ – **المجموعة المستندية:** تستخدم هذه المنشآت كغيرها من المنشآت الأخرى مجموعة من المستندات الخارجية التى يعدها الغير مثل فواتير الشراء والتى تعدها المنشأة مثل فواتير البيع. كما تستخدم مجموعة من المستندات الداخلية التى يتم تداولها بين الأقسام مثل أذون صرف البضائع من المخازن وأذون ارتجاع البضائع إلى المخازن.

٤ – **المجموعة الدفترية:** تستخدم المنشآت متعددة الأقسام مجموعة من الدفاتر تتناسب مع خصائص نشاطها ويتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع المستندات الداخلية والخارجية وفقا لنظام القيد المزدوج وتتمثل هذه الدفاتر فيما يلي:

أ – دفاتر اليومية المساعدة: لتحديد نتيجة النشاط لكل قسم يتطلب الأمر إمساك مجموعة من اليوميات المساعدة التى يوجد بها خانات تحليلية بحسب عدد الأقسام أو القطاعات التى تتكون منها المنشأة كما سيتضح فيما بعد عند عرض الوحدة التالية.

ب– دفتر اليومية العامة: يسجل في هذا الدفتر القيود المركزية من واقع المجاميع الخاصة باليوميات المساعدة ويتم التسجيل بشكل تحليلي يظهر ما يخص كل قسم في نهاية كل فترة زمنية معينة.

جـ– دفاتر الأستاذ: توجد أربعة أنواع لدفاتر الأستاذ في المنشآت متعددة الأقسام يمكن للمحاسب إختيار إحداها بناء على عدد أقسام المنشأة وهي:

–**الأول:**إمساك حسابات أستاذ مستقلة لكل قسم لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات.

– **الثاني:** إمساك حساب مراقبة إجمالي بدفتر الأستاذ العام لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات على أن يخصص لكل قسم دفاتر أستاذ مساعدة يختص كل واحد منها بعنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات .

- **الثالث:**إمساك حساب واحد بدفتر الأستاذ العام لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات على أن يتم تحليله في كشوف إحصائية دوريا أوفي نهاية الفترة المالية.
- **الرابع:** إمساك حساب واحد بدفتر الأستاذ العام لكل عنصر من عناصر الإيرادات والمصروفات على أن يتم تقسيمه إلى أعمدة تحليليه بحسب عدد الأقسام الموجودة بالمنشأة وتظهر حسابات الأستاذ بنفس الشكل التقليدي المتعارف عليه مدينة ودائنة مع أعمدة إضافية بعدد أقسام المنشأة في كلا الجانبين المدين والدائن.

٣/١ أهداف النظام المحاسبي في المنشآت متعددة الأقسام:

يُصمم النظام المحاسبي للمنشآت متعددة الأقسام لكل يحقق الأهداف التالية:

١- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة لتحقيق الأغراض التالية:

أ – **الرقابة وتقييم الأداء:** لقيام الإدارة بوظيفة الرقابة وتقييم الأداء فإنها تحتاج إلى بيانات ومعلومات تحليلية عن تكاليف وإيرادات كل قسم لمقارنتها بما هو مخطط له، وعن طريق دراسة الاختلافات بين القيم الفعلية والمخططة يمكن لإدارة المنشأة اكتشاف مواطن الانحراف وأسبابه ، مما يساعدها على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ب – **التخطيط للمستقبل:** تحتاج الإدارة للقيام بوظيفة التخطيط إلى معلومات عن مدى مساهمة كل قسم في ربحية المنشأة ، وذلك لتوجيه الاهتمام للأقسام ذات الربحية المرتفعة وتوسيع نشاطها وتخصيص قدر كبير نسبيا من الموارد المتاحة للمنشأة لهذه الأقسام.

ج – **اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة:** تتوقف قدرة المنشأة على اتخاذ قرارات إدارية سليمة على مدى توافر معلومات تتسم بالملائمة والموضوعية ومن أنواع هذه القرارات قرارات تحديد أسعار السلع المباعة والتى يجب أن تكون كافية لتغطية التكاليف الكلية للمنشأة بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب على الاستثمار . ولذلك يجب الأخذ في الاعتبار التكاليف التحليلية لكل قسم عند تحديد أسعار السلع التى يتخصص القسم في بيعها . وكذلك قرارات التوسع في بعض الأقسام أو إلغاء البعض الآخر وأثر ذلك على ربحية المنشأة ككل وهذا يحتاج إلى معلومات تفصيلية عن ربحية كل قسم ، وغيرها من القرارات الأخرى مثل سياسات الحوافز والترقيات وتحديد مسئولية مديري الأقسام.

٢ – توفير البيانات والمعلومات المناسبة للأطراف الأخري مثل أصحاب المنشأة (الملاك) والبنوك والمقرضين والعملاء والموردين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة.

٢ – الفصل الثانى

التسويات المحاسبية لبعض الحالات الخاصة

بالمنشآت متعددة الأقسام

الهدف:

يهدف هذا القصل إلى تعريف الدارس بالحالات الخاصة بالمنشآت متعددة الأقسام والتى تشمل المشتريات وكيفية تحليلها في حالة وجود مخزن جملة لدى المنشأة وبضاعة آخر المدة وكيفية معالجتها محاسبيا وأيضا كيفية معالجة التحويلات بين الأقسام والأرباح الغير محققة والتى قد تنشأ عن هذه التحويلات.

عناصر الفصل:

١/٢ معالجة مشتريات البضاعة في حالة وجود مخزن للجملة.

٢/٢ معالجة البضاعة الباقية في آخر الفترة.

٣/٢ معالجة التحويلات الداخلية بين الأقسام.

٤/٢ معالجة الأرباح الغير محققة.

١/٢ معالجة مشتريات البضاعة في حالة وجود مخزن للجملة:

تقوم المنشآت الكبرى للبيع بالتجزئة بشراء البضائع بكميات كبيرة وتخزينها في مخزن للجملة ، تصرف منها دوريا للأقسام بحسب حاجتها، وفي هذه الحالة لا يمكن عمليا البدء في تحليل فواتير الشراء فور استلامها سواء كان هذا التحليل سوف يتم إثباته في دفاتر تحليلية خارج السجلات المحاسبية طبقا للأسلوب الأول. أو أن الإثبات سوف يتم في الدفاتر المحاسبية الأصلية طبقا للأسلوب الثاني، وذلك لأن المنشأة في هذه الحالة لا تكون في وضع يمكنها من معرفة نصيب كل قسم من الأقسام من هذه المشتريات.

ولمعالجة هذه المشكلة يفتح حساب في دفتر الأستاذ العام يمثل البضاعة في مخزن الجملة يكون مدينا عند الشراء ودائنا عند الصرف للأقسام ، ويتم تسجيل حركة البضاعة من المخزن للأقسام على النحو التالي:

– عند ورود البضاعة للمنشأة

تسجل قيم فواتير الشراء في دفتر اليومية المساعد حسب الترتيب التاريخي لورودها وترحل قيمها إلى الحسابات المعنية في دفتر أستاذ الدائنين، وفي نهاية كل فترة يثبت مجموع اليومية المساعدة بقيد إجمالي في دفتر اليومية العامة ويأخذ الصورة التالية:

** من حـ /مشتريات بضاعة (مخزن الجملة)

** إلى حـ/ إجمالي الدائنين

- عند صرف البضاعة للأقسام

يسجل صرف البضاعة للأقسام من واقع أذون الصرف في دفتر يومية البضاعة المنصرفة للأقسام المزود بأعمدة تحليلية بحسب عدد الأقسام، وفي نهاية كل فترة تجمع يومية البضاعة المنصرفة للأقسام، ويتم إثبات المجموع بقيد إجمالي فى دفتر اليومية العامة ويأخذ الصورة التالية:

×× من حـ البضاعة المنصرفة للأقسام (مشتريات أقسام)

× قسم أ

× قسم ب

× قسم حـ

×× إلى حـ /مخزن الجملة

وعلى ذلك فإن رصيد حساب البضاعة المنصرفة للأقسام يمثل قيمة البضاعة التى تم صرفها للأقسام خلال الفترة، ويقفل هذا الحساب في نهاية الفترة المالية في الجانب المدين من حساب المتاجرة، أما رصيد حساب مخزن الجملة فيمثل قيمة البضاعة المتبقية في نهاية الفترة.

ويمثل الشكل رقم (٢/١/أ) نموذج لدفتر يومية البضاعة المنصرفة للأقسام

دفتر يومية البضاعة المنصرفة للأقسام

التاريخ	رقم أمر الصرف	البيان	القيمة	توزيع القيمة بين الأقسام		
				أ	ب	حـ

شكل رقم (٢/١/أ)

٢/٢ معالجة البضاعة الباقية في آخر الفترة المالية:

في نهاية كل فترة مالية من حياة المنشأة يتم جرد البضاعة المتبقية بها في كشوف خارجية يُراعي في تصميمها أن تكون مزودة بخانات تحليلية حتى يمكن معرفة ما يخص كل قسم من الأقسام من هذه البضاعة، أو بالاستعانة بكشوف مستقلة لكل قسم من الأقسام ، وتقوم البضاعة الباقية طبقا لسياسة الحيطة والحذر إما بالتكلفة أو بسعر السوق أيهما أقل ، أو بالتكلفة بصورة دائمة وفي حالة انخفاض سعر السوق عن التكلفة يكون مخصص بالفرق بينهما يحمل على حساب الأرباح والخسائر .

ويتم إثبات البضاعة في الحساب الخاص بها بأن يجعل مدينا وحساب المتاجرة دائنا ، وفي نهاية الفترة المالية التالية يقفل حساب البضاعة في حساب المتاجرة لهذه الفترة بأن يجعل دائنا وحساب المتاجرة مدينا.

ويستخدم لهذا الغرض حساب بضاعة إما أن يكون بسيطا لا يتضمن خانات تحليلية لكل قسم من أقسام المنشأة ، وذلك في حالة إتباع المنشأة لأسلوب تحليل البيانات الخاصة بحساب المتاجرة في دفاتر وكشوف تحليلية خارجية ، ويوضح الشكل رقم (٢/٢/ب) نموذج لهذا الحساب ، وفي هذه الحالة يكتفي بكشوف الجرد المنفصلة لكل قسم من الأقسام لكي تكون أساسا للترحيل في حساب المتاجرة التحليلي.

حـ/ البضاعة

القيمة	البيان	القيمة	البيان
٢٠٠٠٠	**إلى حـ/ المتاجرة (١٢/٣١)**	٢٠٠٠٠	**رصيد مرحل (٢٠١٦/١٢/٣١)**
٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	
٢٠٠٠٠	**رصيد منقول (٢٠١٧/١/١)**	٢٠٠٠٠	**من حـ المتاجرة(٢٠١٧/١٢/٣١)**
١٨٠٠٠	**إلى حـ/المتاجرة(٢٠١٧/١٢/٣١)**	١٨٠٠٠	**رصيد مرحل (٢٠١٧/١٢/٣١)**
٣٨٠٠٠		٣٨٠٠٠	

شكل رقم (٢/٢/ب)

وقد يكون حساب البضاعة تحليليا بحيث يتضمن خانات بحسب عدد أقسام المنشأة وذلك في حالة إتباع المنشأة لأسلوب تحليل بيانات حساب المتاجرة داخل الدفاتر والسجلات المحاسبية الأصلية. ويوضح الشكل رقم (٢/٢/حـ) نموذج لحساب البضاعة التحليلي.

حـ/البضاعة

الأقسام			إجمالى	البيـان	الأقسام			إجمالي	البيـان
أ	ب	حـ			أ	ب	حـ		
٨٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	**إلى حـ/المتاجرة** (٢٠١٦/١٢/٣١)	٨٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	**إلى حـ/المتاجرة** (٢٠١٦/١٢/٣١)
٨٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠		٨٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	

شكل رقم (٢/٢/حـ)

٣/٢ معالجة التحويلات الداخلية بين الأقسام:

غالبا ما يتم تبادل السلع والخدمات بين الأقسام المختلفة بالمنشأة ، ومن ثم يثار التساؤل حول القيمة المالية (أسعار التحويل) الواجب تحديدها لهذه التبادلات أو التحويلات ، وتوجد عدة طرق لتحديد أسعار التحويل للسلع والخدمات بين الأقسام أهمها ما يلي:-

١ – **أسعار السوق:** وتستخدم في تسعير التحويلات بين الأقسام عندما تكون أسعار السلع والخدمات المحولة تنافسية ، واعتماد أقسام المنشأة على بعضها البعض أقل ما يمكن.

٢ – **التكلفة الكلية:** وطبقا لهذه الطريقة تسعر التحويلات بين الأقسام باستخدام التكاليف الفعلية لهذه التحويلات.

٣ – **التكلفة المعلاة:** طبقا لهذه الطريقة يتم تسعير السلع والخدمات المتبادلة بين الأقسام على أساس التكلفة الكلية مضافا إليها هامش ربح إجمالي.

والمعالجة المحاسبية للتحويلات بين الأقسام تتم عن طريق توسيط حساب التحويلات وهو حساب مزود بأعمدة تحليلية بحسب الأقسام ، ويجعل حساب التحويلات مدينا ودائنا بالسلع والخدمات المتبادلة بين الأقسام تحت الأعمدة التحليلية المناسبة وفي نهاية الفترة يقفل حساب التحويلات في حساب المتاجرة.

وتسجل التحويلات في دفتر اليومية من واقع أذون التحويل التى تنشأ داخليا والتى يراعي في تصميمها أن تحتوى كحد أدنى على البيانات التالية:

- اسم القسم طالب التحويل.
- اسم القسم الذى قام بالتحويل.
- تفصيلات البضاعة أو الخدمة المحولة.
- قيمة البضاعة أو الخدمة المحولة.

وفى حالة تعدد التحويلات بين الأقسام ، فإن المنشأة تخصص يومية مساعدة للتحويلات للإثبات فيها أول بأول، على أن يرحل الاجمالي في نهاية كل فترة إلى اليومية العامة ومنها إلى حـ / التحويلات بدفتر الأستاذ العام.

فعلي سبيل المثال إذا حول القسم (أ) إلى القسم (ب) بضاعة تكلفتها ٧٠٠ج فإن تسجيل البضاعة المحولة في دفتر اليومية وترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام يتم على الوجه التالي:

١ – دفتر اليومية:

- في تاريخ تحويل البضاعة

٧٠٠ من حـ/ التحويلات (قسم ب)

٧٠٠ إلى حـ/ التحويلات (قسم أ)

- في نهاية الفترة المالية

٧٠٠ من حـ/ المتاجرة (قسم ب)

٧٠٠ إلى حـ/ التحويلات (قسم ب)

٧٠٠ من حـ/ التحويلات (قسم أ)

٧٠٠ إلى حـ/ المتاجرة (قسم أ)

٢- دفتر الأستاذ:

يظهر حساب التحويلات في دفتر الأستاذ على الصورة التالية

حـ/ التحويلات

قسم أ	قسم ب	البيـان	قسم أ	قسم ب	البيـان
	٧٠٠	**إلى حـ/ التحويلات(قسم أ)**	٧٠٠		**من حـ/ التحويلات (قسم ب)**
٧٠٠		**إلى حـ/المتاجرة(قسم أ) ١٢/٣١**		٧٠٠	**إلى حـ/المتاجرة(قسم ب) ١٢/٣١**
٧٠٠	٧٠٠		٧٠٠	٧٠٠	

ولا تختلف المعالجة المحاسبية للتحويلات بين الأقسام سواء تم تسعيرها بالتكلفة أو التكلفة المعلاة أو سعر البيع وذلك في حالة قيام القسم المحول إليه البضاعة ببيعها بالكامل خلال الفترة المالية، وبالتالي لا يوجد لديه مخزون من البضاعة المحولة إليه في نهاية الفترة المالية.

٤/٢ معالجة الأرباح الغير محققة:

فى حالة تحويل البضاعة من قسم لآخر بالتكلفة المعلاة أو سعر البيع مع وجود مخزون من هذه البضاعة المحولة لدى القسم المحول إليه البضاعة في نهاية الفترة المالية ، فإن هذا الجزء المتبقي من البضاعة المحولة يكون متضخما بمقدار الأرباح التى إحتسبها القسم المحول للبضاعة عن هذا الجزء، ومن وجهة نظر المنشأة كوحدة واحدة يجب العمل على استبعاد هذه الأرباح التى لم تتحقق وذلك لأن المنشأة لا تربح من الاتجار مع نفسها ، بل من البيع إلى الغير. ويتم استبعاد هذه الأرباح غير المحققة باستخدام إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى:

طبقا لهذه الطريقة يتم إثبات البضاعة الباقية بالسعر المعلي في حساب المتاجرة للقسم المحول إليه، ويكون مخصص بالفرق بين تكلفة البضاعة الباقية وسعر بيعها (أو التكلفة المعلاه) ويحمل على حساب الأرباح والخسائر للقسم المحول للبضاعة ، وتظهر البضاعة الباقية في الميزانية العمومية مخصوما منها مخصص أرباح غير محققة.

الطريقة الثانية:

طبقا لهذه الطريقة يتم إثبات البضاعة الباقية بالسعر المعلي في حساب المتاجرة للقسم المحول إليه، ويكون مخصص للأرباح غير المحققة بالفرق بين التكلفة للبضاعة الباقية وسعر بيعها (أو التكلفة المعلاة) ويحمل على حساب المتاجرة للقسم المحول للبضاعة، وتظهر البضاعة الباقية في الميزانية العمومية مخصوما منها مخصص أرباح غير محققة.

ويلاحظ أن استخدام الطريقة الأولي يؤدي إلى عدم التأثير على مجمل ربح القسم المحول للبضاعة لأن مخصص الأرباح الغير محققة يخصم من صافي ربح أو خسارة القسم . ويؤيد بعض المحاسبين استخدام هذه الطريقة وحجتهم في ذلك أن أرباح القسم الذى يقوم بالتحويل تتحقق بمجرد قيامه بالتحويل وبالتالي فإن أى تسوية تتم لإستبعاد الأرباح الغير محققة لا يجب أن تؤثر على مجمل ربح هذا القسم.

أما استخدام الطريقة الثانية يؤدي إلى التأثير على مجمل ربح القسم المحول للبضاعة لأن المخصص يظهر في حساب متاجرة القسم المحول للبضاعة .

وحجة مؤيدي هذه الطريقة في ذلك أنه لا يجوز الاعتراف بأرباح البضاعة المحولة للقسم الذى قام بالتحويل إلا في حالة قيام القسم المحول له البضاعة ببيعها فعلا ، فإذا تبقي جزء منها بدون بيع في نهاية الفترة المالية التى تم فيها التحويل ، فعلي المنشأة إجراء التسوية اللازمة لاستبعاد الأرباح غير المحققة من النتيجة الإجمالية للقسم الذى قام بالتحويل.

فعلي سبيل المثال إذا حول القسم (ب) إلى القسم (ج) بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمقدار ٢٥% منه، وفي نهاية الفترة المالية اتضح أن الجزء المتبقي من البضاعة المحولة لدى قسم (حـ) يبلغ النصف فإن المعالجة المحاسبية للتحويلات في نهاية الفترة المالية باستخدام الطريقة الأولي والطريقة الثانية يكون على النحو التالي:

الطريقة الأولى: سعر بيع البضاعة المحولة = التكلفة ×

١٢٥

١٢٥ = ١٠٠ التكلفة ×

٦٠٠ التكلفة = ١٠٠ ×

١٢٥ = ٨٠٠ جنيه

الأرباح الإجمالية للبضاعة المحولة = ١٠٠٠ – ٨٠٠ = ٢٠٠ جنيه

. . نصف البضاعة المحولة مازال باقيا لم يتم بيعه لدى القسم المحول إليه البضاعة (حـ) فإن الأرباح غير المحققة = نصف الأرباح الإجمالية. = ١٠٠ جنيه

ويتم استبعادها باستخدام الطريقة الأولي كما يلي:

حـ /المتاجرة

قسم ب	قسم ج	البيـان	قسم ب	قسم ج	البيـان
	١٠٠٠	إلى حـ/ التحويلات	١٠٠٠		من حـ/ التحويلات
				٥٠٠	من حـ/بضاعة اخر المدة

حـ /أ. خ

قسم ب	قسم ج	البيـان	قسم ب	قسم ج	البيـان
١٠٠٠		إلى حـ/ مخصص أرباح غير محققة			

الميزانية العمومية

٥٠٠	بضاعة باقية		
(١٠٠)	يخصم : مخصص أرباح غير محققة		
٤٠٠			

الطريقة الثانية

حـ /المتاجرة

قسم ب	قسم ج	البيـان	قسم ب	قسم ج	البيـان
	١٠٠٠	إلى حـ/ التحويلات	١٠٠٠		من حـ/ التحويلات
١٠٠		إلى حـ /مخصص أرباح غير محققة		٥٠٠	من حـ/بضاعة باقية

الميزانية العمومية

٥٠٠	بضاعة أخرى المدة		
(١٠٠)	يخصم : مخصص أرباح غير محققة		
٤٠٠			

أسئلة

السؤال الأول: في إحدى المنشات التجارية متعددة الأقسام حول قسم الأثاث إلى قسم الأجهزة الكهربائية بضاعة تكلفتها ٣٠.٠٠٠ جنيه وتم التحويل بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمقدار ٢٥% منها.

المطلوب: توضيح المعالجة المحاسبية للتحويلات التى تمت بين القسمين.

السؤال الثاني: في إحدى منشات الأقسام حول القسم (أ) بضاعة للقسم (ب) بسعر البيع والبالغ ٢٥٠٠٠ج علما بأن سعر البيع يتضمن ٢٥% منه معدل ربح وتم بيع البضاعة المحولة بالكامل.

المطلوب:

١ - قيود اليومية اللازمة لإثبات التحويلات وإقفال حساب التحويلات في نهاية الفترة المالية.

٢ - تصوير حساب التحويلات في نهاية الفترة الحالية وحساب متاجرة قسم (أ) وحساب متاجرة قسم (ب).

السؤال الثالث: في إحدى المنشآت متعددة الأقسام حول القسم (س) بضاعة للقسم (ص) بسعر التكلفة المعلاة ويبلغ ٤٨٠٠٠ج، وهذا السعر يزيد عن سعر التكلفة الأصلية بمقدار ٢٠% منها . وفي نهاية الفترة المالية اتضح أن ربع البضاعة المحولة مازالت باقية لدى القسم (ص) بدون بيع.

المطلوب: ١- المعالجة المحاسبية للتحويلات.

٢- المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة.

السؤال الرابع: في إحدى المنشآت الصناعية متعددة الأقسام حول القسم (ل) بضاعة للقسم (ع) بسعر البيع الذي يتضمن ٣٦% منه معدل ربح ويبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وفي نهاية الفترة المالية اتضح أن هناك بضاعة محولة باقية لدى القسم (ع) قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه.

المطلوب: ١- توضيح المعالجة المحاسبية للحالة السابقة.

٣ – الفصل الثالث

تحديد نتائج الأعمال في المنشآت متعددة الأقسام

الهدف:

ينصب هدف هذا الفصل على تعريف الدارس بكيفية إعداد الحسابات الختامية في المنشآت متعددة الأقسام في صورة تحليلية بحيث يمكن تحديد نتيجة أعمال كل قسم ومدي مساهمته في تحقيق النتيجة النهائية لنشاط المنشأة كوحدة واحدة.

عناصر الفصل:

١/٣ إعداد حساب المتاجرة التحليلي.

٢/٣ إعداد حساب الأرباح والخسائر التحليلي.

١/٣ إعداد حساب المتاجرة التحليلي:

للتوصل إلى مقدار مشاركة كل قسم من أقسام المنشأة في تحقيق النتيجة الإجمالية لأعمالها يتم تصوير حساب متاجرة مزود بأعمدة تحليلية في كل من الجانب المدين والجانب الدائن بحسب عدد أقسام المنشأة بالإضافة إلى عمود يخصص لإجمالي نتيجة نشاط المنشأة.

ويضم الحساب في جانبه المدين البنود الآتية:

- بضاعة أول المدة.
- المشتريات.
- تحويلات البضاعة من الأقسام.
- مصروفات المشتريات.
- مردودات المبيعات.

كما يضم الحساب في جانبه الدائن البنود الآتية:

- المبيعات.
- تحويلات بضاعة إلى الأقسام.
- مردودات المشتريات.
- بضاعة أخر المدة.

ويتم إثبات هذه البنود جميعها موزعة على الأقسام المتعلقة بها وترحل النتيجة الإجمالية لكل قسم على حدة وللمنشأة كوحدة واحدة إلى حساب الأرباح والخسائر التحليلي.

والشكل (٣/١/أ) يوضح نموذج حساب المتاجرة التحليلي

حـ/المتاجرة التحليلي (٣/١/أ)

الاجمالى	قسم أ	قسم ب	البيـان	الاجمالى	قسم أ	قسم ب	البيـان
××	×	×	**حـ/بضاعة أول المدة**	××	×	×	**حـ / المبيعات**
××	×	×	**حـ/المشتريات**	×	×	–	**حـ /التحويلات**
××	–	×	**حـ/التحويلات**	××	×	×	**حـ/بضاعة آخر المدة**
××	×	×	**حـ/أ.خ (مجمل ربح)**				
×××	×××	×××		×××	×××	×××	

تحليل حالة رقمية إفتراضية:

استخرجت البيانات الآتية من دفاتر إحدى المنشآت التى تضم قسمين (أ)، (ب) عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١، وتتبع المنشأة سياسة تحويل البضاعة بين الأقسام بسعر البيع الذى يتضمن ٢٥% من قيمته كمعدل ربح للقسم المحول للبضاعة.

	الأقسـام	
بيان	أ	ب
بضاعة أول الفترة	٥٠٠٠	٢٠٠٠
مشتريات	١٢٥٠٠	٩٦٠٠
تحويلات من أ إلى ب	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
مبيعات	٣٥٠٠	٢٠٠٠٠
بضاعة أخر المدة بالتكلفة	٣٤٠٠	–
بضاعة أخر المدة بسعر التكلفة والبيع	–	٣٦٠٠

فإذا علمت أن قيمة البضاعة الباقية في قسم (ب) تتضمن جزءا من البضاعة المحولة له من قسم (أ) قيمته ٢٤٠٠ بسعر البيع.

في الحالة السابقة يتم إعداد حساب المتاجرة التحليلي في ٢٠١٧/١٢/٣١ لتحديد مجمل ربح أو خسارة كل قسم على حدة ومجمل ربح أو خسارة المنشأة كوحدة واحدة على النحو التالي:

حـ/المتاجرة التحليلي عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

الإجمالي	قسم أ	قسم ب	البيـان	الإجمالي	قسم أ	قسم ب	البيـان
٧٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	إلـى حـ/بضاعة أول المدة	٢٣٥٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠٠	من حـ / المبيعات
٢٢١٠٠	١٢٥٠٠	٩٦٠٠٠	إلى حـ/المشتريات	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	–	من حـ /التحويلات
١٢٠٠٠	–	١٢٠٠٠	إلى حـ/التحويلات	٧٠٠٠	٣٤٠٠	٣٦٠٠	من حـ/بضاعة آخر المدة
٦٠٠	٦٠٠	–	إلـى حـ/ مخصص أرباح غير محققة				
٨٠٠	٨٠٠	–	حـ/أ.خ (مجمـل ربح)				
٤٢٥٠٠	١٨٩٠٠	٢٣٦٠٠		٤٢٥٠٠	١٨٩٠٠	٢٣٦٠٠	

يلاحظ ما يلي على حساب المتاجرة التحليلي السابق:

١ – تم حساب قيمة الأرباح غير المحققة كما يلي:

قيمة بضاعة آخر المدة في قسم (ب) المسعرة بثمن البيع = ٢٤٠٠ جنيه ويتضمن هذا السعر ٢٥% منه كمعدل ربح للقسم المحول.

قيمة الأرباح غير المحققة عن هذا الجزء الباقي من البضاعة المحولة = ٢٤٠٠ × ٢٥%= ٦٠٠ج وعلى ذلك قيمة مخصص أرباح غير محققة ٦٠٠ج ويظهر في الجانب المدين من حساب متاجرة القسم المحول للبضاعة (أ)، كما يظهر في الميزانية مخصوما من بضاعة آخر المدة.

٢ –يمكن إظهار مخصص الأرباح غير المحققة في حساب الأرباح والخسائر التحليلي في الجانب المدين للقسم (أ) وذلك في حالة إتباع الطريقة الثانية.

٣ –مجمل ربح المنشأة كوحدة واحدة يعادل ٨٠٠ ج وهو عبارة عن مجمل ربح القسم (أ) + مجمل ربح القسم (ب).

٢/٣ إعداد حساب الأرباح والخسائر التحليلي:

تهتم معظم المنشآت متعددة الأقسام بالتوسع في التحليل بحيث يشمل بنود حساب الأرباح والخسائر بهدف معرفة مدى مساهمة كل قسم من أقسامها في تحقيق صافي الربح أو الخسارة النهائية لها، ولإمكان الحصول على بيانات إحصائية مقارنة عن كل قسم من الأقسام وخاصة فيما يتعلق بنسب الأرباح والمصروفات وإتجاه المبيعات وغير ذلك.

ويتطلب تحليل بنود المصروفات لتحديد نصيب كل قسم منها على حدة تصنيفها إلى عدة مجموعات كما يلي:

- مجموعة المصروفات المباشرة

وهى المصروفات الخاصة بالأقسام ، والتى يمكن تخصيصها مباشرة على الأقسام دون الحاجة إلى إجراء أية توزيعات حكمية لها ومن أمثلتها أجور عمال القسم ومرتبات العاملين وإستهلاك الأدوات والمعدات المستخدمة في القسم.

- مجموعة المصروفات غير المباشرة

وهى مجموعة المصروفات التى تخص الأقسام كمجموعة واحدة ، ولا يمكن تحديد نصيب كل قسم منها على وجه الدقة ، ويتم توزيعها على الأقسام المختلفة باستخدام أسس تقديرية تتفق مع طبيعة هذه البنود ومن أمثلة هذه الأسس استخدام قيم الأصول في الأقسام لتوزيع بنود الإستهلاكات وأقساط التأمين ضد الحريق ومصروفات الإصلاح ، واستخدام أساس المساحة لتوزيع بعض البنود مثل الإيجار والعوائد والإنارة والتدفئة والنظافة والترميمات.

مجموعة المصروفات العمومية والإدارية:

وهى المصروفات التى لا يمكن تخصيصها على الأقسام باستخدام أساس مناسب فهي تمثل أعباء عامة ومن أمثلتها مرتبات الإدارة العامة ومصروفات أقسام الخدمات العامة مثل الحسابات والمخازن والحراسة ، وهذه المصروفات العامة تلجأ بعض المنشآت إلى توزيعها بالتساوي على الأقسام، والبعض الآخر يفضل عدم توزيعها على الأقسام على أن يتم ترحيلها جملة واحدة على حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة حتى يمكن تقييم أداء الأقسام بعيدا عن أية مؤثرات يمكن أن تنشأ نتيجة لعناصر ليس للأقسام أى تحكم فيها وهذه العناصر والتى تعبر عنها بنود المصروفات العامة سوف تتحملها المنشأة في كافة الأحوال.

وفي حالة توزيع هذه المصروفات العامة على الأقسام فإن النتائج التى يظهرها حساب الأرباح والخسائر التحليلي قد لا تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة بشأن الأقسام المختلفة للمنشأة ، لأنه في حالة إظهار حساب الأرباح والخسائر التحليلي لأية خسائر صافية محققة بواسطة أحد الأقسام بعد تحميله بنصيبه من المصروفات العامة، فإن الإدارة قد تتخذ قرارا بإغلاق هذا القسم على الرغم من إنه يحقق أرباحا قبل خصم نصيبه من هذه المصروفات والتى تعتبر أعباء عامه مرتبطة بوجود المنشأة وسوف تتحملها في كافة الأحوال سواء تم إغلاق هذا القسم أو الإبقاء عليه.

وفي حالة اتباع هذا الاتجاه الخاص بعدم توزيع المصروفات العامة على الأقسام يتم إعداد حساب الأرباح والخسائر على مرحلتين ، المرحلة الأولي خاصة بالأقسام ويتضمن الحساب في هذه المرحلة أعمدة تحليلية المدين والدائن بحسب عدد أقسام المنشأة وتضم المصروفات المباشرة وغير المباشرة على الأقسام ، والمرحلة الثانية تخص حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة الذي يضم في جانبه الدائن صافي أرباح الأقسام والإيرادات العامة وفي جانبه المدين المصروفات العامة، والنتيجة النهائية تعبر عن صافي ربح أو خسارة المنشأة كوحدة واحدة.

ويوضح الشكل (٢/٣/ب) نموذج لحساب الأرباح والخسائر التحليلي في حالة توزيع المصروفات العمومية والإدارية على الأقسام، كما يوضح الشكل (٢/٣/جـ) نموذج لحساب الأرباح والخسائر التحليلي في حالة عدم توزيع المصروفات الإدارية والعمومية على الأقسام وتحميلها بالكامل على حساب الأرباح والخسائر العام.

حـ/الأرباح والخسائر التحليلي

البيـان	قسم ب	قسم أ	الاجمالى	البيـان	قسم ب	قسم أ	الاجمالى
من حـ/المتاجرة التحليلي (مجمل ربح)	×	×	××	حـ/مصروفات مباشرة على الأقسام	×	×	××
				حـ/مصروفات مشتركة بين الأقسام	×	×	××
				حـ/مصروفات عمومية وإدارية	×	×	××
				حـ/رأس المال صافي ربح كل قسم والمنشأة	×	×	××
	×××	×××	×××		×××	×××	×××

الشكل رقم (٢/٣/ب)

حـ/الأرباح والخسائر التحليلي

البيـان	قسم ب	قسم أ	الاجمالى	البيـان	قسم ب	قسم أ	الاجمالى
من حـ/المتاجرة التحليلي (مجمل ربح)	×	×	××	حـ/مصروفات مباشرة على الأقسام	×	×	××
				حـ/مصروفات مشتركة بين الأقسام	×	×	××
				حـ/أ.خ عام (صافي ربح الأقسام)	×	×	××
	×××	×××	×××		×××	×××	×××

الشكل رقم (٢/٣/ج)

حـ/ارباح وخسائر عام

××	**إلى حـ/ مصروفات عمومية وإدارية**	××	**من حـ / ارباح وخسائر تحليلي (صافي ربح الأقسام)**
××	**إلى حـ/رأس المال (صافي ربح المنشأة)**		
××		××	

الشكل رقم (٣/٢/د)

تحليل حالة رقمية إفتراضية:

تتكون إحدى المنشآت التجارية من قسمين (أ) ، (ب) وفي ٢٠١٧/١٢/٣١ تم إعداد حساب المتاجرة التحليلي من واقع ميزان المراجعة، وقد كان مجمل ربح القسمين (أ) ، (ب) ٢٢١٩٠٠ جنيه ، ٥٩٠٠٠ جنيه على التوالي وفيما يلي بيان بالمصروفات المختلفة للمنشأة.

١ – مرتبات رجال البيع توزع مباشرة من واقع سجلات المرتبات كالاتي:
مرتبات رجال البيع في قسم (أ) ٦٦٦٠٠ جنيه
مرتبات رجال البيع في قسم (ب) ٢١٠٠٠ جنيه

٢ – الإعلام يوزع مباشرة كالاتي:
إعلان قسم (أ) ١٠٠٠٠ جنيه
إعلان قسم (ب) ٥٠٠٠ جنيه

٣ – إهلاك الأصول الثابتة يبلغ ١٢٩٠٠ج ويوزع على أساس متوسط قيمة الأصول الثابتة في كل قسم والتى تبلغ في قسم (أ) ٣٦١٢٠ جنيه وفي قسم (ب) ١٥٤٨٠ج.

٤ – التأمين الذى يخص الفترة يبلغ ٣٤٢٤ ويوزع بين الأقسام بنسبة مجموعة متوسط تكلفة الأصول الثابتة ومتوسط تكلفة المخزون، ويبلغ متوسط تكلفة المخزون في قسم (أ) ٢٣٨٠٠ جنيه وفي قسم (ب) ١٠٢٠٠ جنيه.

٥ –المهمات المستهلكة وقيمتها ٤٠٠ج توزع بين القسمين (أ) ، (ب) بنسبة ١: ٣ على التوالي.

٦ – المصروفات العامة تشمل الاتي:

مصروفات متنوعة	٢٦٧٦ جنيه
مرتبات إدارية	٦٤٤٠٠ جنيه
إيجار	١٤٤٠٠ جنيه
تدفئة وإضاءة في المكتب الإدارية	٣٦٠٠ جنيه
فوائد مدينة	٢٧٥٠ جنيه

وفى حالة توزيع هذه المصروفات على القسمين (أ) ،(ب) فإنها توزع بنسبة ٣ : ١ على التوالي.
وفى الحالة السابقة يتم إعداد حساب الأرباح والخسائر التحليلي لبيان صافي ربح أو خسارة كل قسم على حدة وبيان صافي ربح أو خسارة المنشأة كوحدة واحدة كما يلي:

حـ/ أ.خ التحليلي

الإجمالي	قسم أ	قسم ب	البيـان	الإجمالي	قسم أ	قسم ب	البيـان
٨٧٦٠٠	٦٦٦٠٠	٢١٠٠٠	إلى حـ/مرتبات رجال بيع	٢٨٠٩٠٠	٢٢١٩٠٠	٥٩٠٠٠	مـن حـ / المتاجرة
١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	إلى حـ/الإعلان				
١٢٩٠٠	٩٠٣٠	٣٨٧٠	إلى حـ/إهلاك أ.ث				
٣٤٢٤	٢٣٩٧	١٠٢٧	إلى حـ/ تأمين				
٤٠٠	٣٠٠	١٠٠	إلى حـ/ مهمات				
١٦١٥٧٦	١٣٣٥٧٣	٢٨٠٠٣	إلى حـ/أ.خ العام				
			(رصيد يمثل صافي				
٢٨٠٩٠٠	**٢٢١٩٠٠**	**٥٩٠٠٠**	**ربح الأقسام)**	**٢٨٠٩٠٠**	**٢٢١٩٠٠**	**٥٩٠٠٠**	

حـ/ أ،خ العام

٢٦٧٦	إلى حـ/ مصروفات عامة منوعة	١٦١٥٧٦	من حـ/ أ.خ التحليلي
٦٤٤٠٠	إلى حـ/ مرتبات إدارية		
١٤٤٠٠	إلى حـ/ إيجار		
٣٦٠٠	إلى حـ / تدفئة وإضاءة المكاتب الإدارية		
٢٧٥٠	إلى حـ/ فوائد مدينة		
٧٣٧٥٠	إلى حـ/ رأس المال		
	(صافي ربح المنشأة)		
١٦١٥٧٦		١٦١٥٧٦	

يلاحظ ما يلي على حـ أ.خ التحليلي ، حـ / أ.خ . العام:

١ –قسط إهلاك الأصول الثابتة يوزع بنسبة متوسط تكلفة الأصول الثابتة في كل قسم كما يلي:

بيان	قسم (أ)	قسم (ب)	المجموع
متوسط تكلفة الأصول	٣٦١٢٠	١٥٤٨٠	٥١٦٠٠

إجمالي قسمة قسط الإهلاك = ١٢٩٠٠ جنيه

نصيب قسم (أ) = ١٢٩٠٠ × (٣٦١٢٠ ÷ ٥١٦٠٠) = ٩٠٣٠ جنيه

نصيب قسم (ب) = ١٢٩٠٠ × (١٥٤٨٠ ÷ ٥١٦٠٠) = ٣٨٧٠ جنيه

واقع حساب الأرباح والخسائر العام على النحو التالى:

٢ – قسط التأمين مقداره ٣٤٢٤ جنيه يوزع بين القسمين بنسبة إجمالي متوسط تكلفة الأصول الثابتة والمخزون كما يلي:

بيان	قسم (أ)	قسم (ب)	المجموع
متوسط ت تكلفة الأصول	٣٦١٢٠	١٥٤٨٠	٥١٦٠٠
متوسط المخزون	٢٣٨٠٠	١٠٢٠٠	٣٤٥٠٠
إجمالي	٥٩٩٢٠	٢٥٦٨٠	٨٥٦٠٠

نصيب قسم (أ) = ٣٤٢٤ × (٥٩٩٢٠ ÷ ٨٥٦٠٠) = ٢٣٩٧ جنيه

نصيب قسم (ب)= ٣٤٢٤ × (٢٥٦٨٠ ÷ ٨٥٦٠٠) = ١٠٢٧ جنيه

٣ – المصروفات العامة بجميع أنواعها لم يتم توزيعها بين الأقسام لإنها أعباء عامة ترتبط بوجود المنشأة كوحدة واحدة، وبالتالي يتم تحميلها بدون توزيع على حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة.

أسئلة

السؤال الأول: تتكون منشأة نادين التجارية من ٣ أقسام وفيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة في نهاية الفترة المالية ، والمعبرة عن نشاط الأقسام خلال الفترة . (الأرقام بالآلف جنيه).

بيـان	**قسم (١)**	**قسم (٢)**	**قسم (٣)**
مبيعات	١٢٣	١٤٨	٧٧
بضاعة أول المدة	١٤	١٨	٦
مشتريات	٨٠	٩٢	٣٨
تحويلات من قسم ٢ إلى قسم ٣	–	١٠	١٠
مصروفات تخص الأقسام	٨	١٢	٤

فإذا علمت أن:

١ – المصروفات المشتركة بين الأقسام تشمل المصروفات الاتية:

– مصروفات بيع وتوزيع ٨ وتوزع بين الأقسام بنسبة عدد الوحدات المباعة.

– استهلاك سيارات نقل المبيعات ٣٠ وتوزع بحسب حجم الوحدات المباعة.

٢ –عدد الوحدات المباعة للقسم (١) ٣٠٠٠ وحدة، والقسم (٢) ٤٠٠٠ وحدة، والقسم (٣) ١٠٠٠ وحدة.

٣ – النسبة بين أحجام الوحدات المباعة للقسم ١ ، ٢ ، ٣هي على التوالي : ٣ : ٤ : ٣ .

٤ – المصروفات العمومية والإدارية ٢٧ وفي حالة توزيعها تفضل المنشأة توزيعها بالتساوي بين الأقسام الثلاثة.

٥ –التحويلات بين قسمي ٢ ، ٣ تمت بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمقدار ٢٥% منها.

٦ – بضاعة آخر المدة قدرت بالأقسام كما يلي:

القسم	١	٢	٣
بضاعة باقية	٣	١٨	٩

٧ – هناك بضاعة باقية لدى القسم ٣ من البضاعة المحولة تعادل نصفها.

المطلوب: ١– تحديد نتيجة أعمال المنشاة كوحدة واحدة ولكل قسم على حدة.

السؤال الثاني: تتكون إحدى المنشآت الصناعية متعددة الأقسام من ٣ أقسام. وفيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة والتى تعبر عن نتائج أعمال الأقسام والمنشأة في نهاية عام ٢٠١٧ (الأرقام بالألف جنيه).

الأقسام / البيان	س	ص	ع	إجمالي
مجمل ربح	٧٠٠	١٠٣٢	١٥٦٠	٣٢٩٢
مصروفات تخص الأقسام	(٣١٢)	(٤١٠)	(٣٦٠)	(١٠٨٢)
مصروفات مشتركة بين الأقسام	(٢٨٨)	(٢٩٠)	(٣٠٠)	(٨٧٨)
مصروفات عامة (توزع بالتساوي)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٢٠٠)	(٦٠٠)
جملة المصروفات	(٨٠٠)	(٩٠٠)	(٨٦٠)	(٢٥٦٠)
صافي الربح أو الخسارة	(١٠٠)	١٣٢	٧٠٠	٧٣٢

وترغب إدارة المنشأة في اتخاذ قرار بإغلاق القسم (أ) لأنه يحقق خسائر صافية مقدارها ١٠٠.٠٠٠ جنيه.

<u>المطلوب</u>: إبداء رأيك بشأن اتخاذ قرار بإغلاق القسم (أ).

٤ – الفصل الرابع

النظام المحاسبي المتبع في المنشآت ذات الفروع غير المستقلة في حالة تسعير البضاعة المرسلة للفروع بسعر التكلفة

الهدف:

ينصب هدف هذا الفصل على تعريف الدارس بمفهوم المنشآت ذات الفروع غير المستقلة وتوضيح النظام المحاسبي المتبع في هذه المنشآت فى حالة إرسال البضاعة للفرع بسعر التكلفة وبيان كيفية تحديد نتيجة أعماله.

عناصر الفصل:

١/٤ مفهوم المنشآت ذات الفروع غير المستقلة .

٢/٤ تحديد نتيجة أعمال الفرع باستخدام أسلوب الحساب الواحد.

٣/٤ تحديد نتيجة أعمال الفرع باستخدام أسلوب الحسابات المتعددة.

١/٤ مفهوم المنشآت ذات الفروع غير المستقلة :

تهتم المنشآت على اختلاف أنواعها بإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها أو لأداء خدماتها في المناطق التى تزاول فيها النشاط ، وقد لا يقتصر نشاطها على المناطق السابقة ، بل تعمل على أن يمتد النشاط إلى مناطق أخرى داخل حدود نفس البلد لغزو أسواقها عن طريق إنشاء فروع متعددة لها في هذه المناطق ، وقد يمتد التوسع خارج حدود البلاد عن طريق إنشاء فروع خارجية في البلاد الأجنبية ، وهذه الفروع لابد وأن تخضع لرقابة المركز الرئيسي، وتوجد طريقتان لإجراء هذه الرقابة هما:

١– الطريقة المركزية:

طبقا لهذه الطريقة ، يعد الفرع تابعاً للمركز الرئيسي كأى قسم من الأقسام الداخلية ، ويتلقي منه التعليمات وينفذها ويرسل إليه تقارير تفصيلية . وبهذه الطريقة فإن المركز الرئيسي يكون في وضع يسمح له بالحصول على جميع المعلومات الخاصة بنشاط الفرع ، ويقوم بتسجيلها تفصيليا في دفاتره، وعلى ضوء هذه المعلومات يتسني للمركز الرئيسي اتخاذ كل الإجراءات السريعة وإصدار الأوامر اللازمة، وتصبح وظيفة مدير الفرع قاصرة على الإشراف دون التوجيه أو الإدارة.

٢ – الطريقة اللامركزية:

يعد الفرع باستخدام هذه الطريقة منشأة مستقلة تماماً عن المركز الرئيسي، ولهذا يحتفظ الفرع لديه بمجموعة كاملة من الدفاتر والسجلات تضم جميع العمليات الخاصة به، ولكنه يرسل إلى المركز الرئيسي ملخصات دورية تمكنه من تسجيل نشاط الفرع في دفاتره بصورة إجمالية . ويعد مدير الفرع مسئولا عن النتائج التى يصل إليها ، أى عن الأرباح أو الخسائر الصافية التى يحققها . ولذلك فإن مديري الفرع يمنحون حرية واسعة في التصرف وتحديد الأسعار ، وذلك في ضوء السياسة العامة للمنشأة كوحدة واحدة.

ويختلف النظام المحاسبي الملائم للاستخدام في المنشآت ذات الفروع تبعا لإختلاف أسلوب الرقابة المستخدم بواسطة المركز الرئيسي، وطبيعة ونوع العمليات التى تباشرها الفروع ، وأنواع السلع والخدمات التى تتعامل فيها ، وعدد الفروع، غير أن النظام السليم الذى يتبع يجب أن يحقق الأهداف الاتية:

١ – تزويد المركز الرئيسي بنتيجة عمليات كل فرع على حدة بصورة تسمح بتحديد أرباح أو خسائر كل فرع بدرجة من التفصيل.

٢ – تحقيق أكبر قدر من الرقابة الداخلية على أعمال الفروع.

٣ – الحصول على بيانات سريعة وتفصيلية تساعد إدارة المنشأة على تنظيم أعمال الفروع ومراقبتها وإجراء المقارنات بينها.

ويمكن تقسيم محاسبة الفروع إلى ما يلي:

١ – محاسبة الفروع غير المستقلة.

٢ – محاسبة الفروع المستقلة.

٣ – محاسبة الفروع الأجنبية.

وموضوع الدراسة في هذه الوحدة يختص بمحاسبة الفروع غير المستقلة، وهى الفروع التى تدار طبقا للطريقة المركزية ، وفيها يتولي المركز الرئيسي الإدارة والإشراف المباشر على فروعه ، وتجرى طريقة المحاسبة في هذه الحالة بوجه عام على أساس أن الفروع لا تمسك حسابات أو دفاتر ، وإنما قد تحتفظ لديها بدفاتر بيانية ، ولهذا فإن عمليات الفروع يتم تسجيلها في دفاتر المركز الرئيسي ، فإذا كان عدد الفروع قليلا وكانت عملياتها بسيطة وليست متعددة فإنه يمكن إدماج عمليات الفروع ضمن عمليات المركز الرئيسي في حسابات واحدة ، ويتم تصميم النظام المحاسبي على نفس النمط المستخدم في المنشآت متعددة الأقسام.

أما إذا كان عدد الفروع كبيراً ، وكانت عملياتها متشعبة فمن الأصوب تخصيص حسابات لتسجيل عمليات الفروع ، وفي هذه الحالة يقوم المركز الرئيسي بإمساك حسابات خاصة لكل فرع تمكنه من معرفة نتيجة أعمال كل منها على حدة.

وتتوقف طريقة المحاسبة التى تتبع لإثبات عمليات الفروع غير المستقلة على الأسلوب المستخدم في تسعير البضائع المرسلة من المركز الرئيسي إلى هذه الفروع . والأساليب المتبعة في تسعير هذه البضائع تشمل مايلي:

١- ثمن التكلفة.

٢- ثمن البيع.

٣- ثمن التكلفة مضافا إليه نسبة مئوية.

وفى حالة تسعير البضاعة المرسلة من المركز الرئيسي إلى الفروع بثمن التكلفة يمكن تحديد نتيجة أعمال كل فرع من الفروع باستخدام أسلوب الحساب الواحد أو عن طريق استخدام أسلوب الحسابات المتعددة.

٢/٤ تحديد نتيجة أعمال الفروع باستخدام أسلوب الحساب الواحد :

يتم تحديد نتيجة أعمال الفرع عن فترة معينة باستخدام هذا الأسلوب عن طريق حساب مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رأس المال المستثمر في الفرع فيما بين أول المدة المالية وأخرها. ويتم تحديد رأس المال المستثمر في أول الفترة المالية بعد استبعاد تأثيرات المعاملات التي تتم بين الفرع والمركز الرئيسي خلال الفترة، وبذلك يمكن تحديد نتيجة أعمال الفرع كما يلي:

نتيجة أعمال الفرع = رأس المال المستثمر في الفرع في نهاية الفترة المالية

- (رأس المال المستثمر في الفرع في بداية الفترة المالية + الإضافات-المسحوبات)

ويقصد بالإضافات في المعادلة السابقة الأصول الثابتة والبضائع والنقدية التي يرسلها المركز الرئيسي للفرع وكذلك قيم الخدمات التي يقدمها المركز للفرع والمصروفات التي يدفعها نيابة عنه خلال الفترة المالية.

وتشمل المسحوبات الأصول الثابتة والبضائع والنقدية التي يردها الفرع للمركز الرئيسي وكذلك قيم الخدمات التي يقدمها الفرع للمركز الرئيسي والمصروفات التي يدفعها نيابة عنه خلال الفترة.

ويتم استخدام حساب واحد للفرع يقارن فيه مركزه المالي في أول الفترة المالية بمركزه المالي في نهاية الفترة المالية مع إضافة العمليات المتبادلة بين المركز الرئيسي والفرع التي من شأنها التأثير على مركز الفرع بالزيادة أو النقص. ويتم تقسيم هذا الحساب إلى ثلاثة أقسام كما يلي :-

القسم الأول : يخصص لإثبات رأس المال المستثمر في الفرع أول الفترة، ويكون مديناً بأصول الفرع في أول المدة، ودائناً بالتزامات الفرع في أول المدة.

القسم الثاني: يخصص لإثبات المعاملات بين المركز الرئيسي والفرع، ويكون مديناً بما يقدمه المركز للفرع من أصول ثابتة وبضائع ونقدية وخدمات، ودائناً بما يقدمه الفرع للمركز من هذه البنود.

القسم الثالث : يخصص لإثبات رأس المال المستثمر في الفرع في نهاية الفترة، ويكون مديناً بالتزامات الفرع في نهاية الفترة، ودائناً بأصول الفرع في نهاية الفترة المالية.

ويمثل الفرق بين جانبي حساب الفرع صافي ربح أو خسارة الفرع في نهاية الفترة المالية، ويعبر الشكل رقم (٤/١/أ) عن نموذج لهذا الحساب.

حساب فرع ....

	إلى الرصيد في ١/١		**من الرصيد في ١/١**
×	**الأصول الثابتة**	×	**الخصوم الثابتة**
×	**الأصول المتداولة**	×	**الخصوم المتداولة**
×	**الدفعات النقدية المرسلة للفرع**	×	**الدفعات النقدية المرسلة للمركز**
×	**البضاعة المرسلة للفرع**	×	**البضاعة المرتدة إلى المركز**
×	**الأصول المرسلة للفرع**		
	إلى الرصيد في ١٢/٣١		**من الرصيد في ١٢/٣١**
×	**الخصوم بأنواعها**	×	**الأصول بأنواعها**
×	**المصروفات المستحقة**	×	**المصروفات المقدمة**
×	**الإيرادات المقدمة**	×	**الإيرادات المستحقة**
×	**إلى ح/ أ.خ المركز (الأرباح الصافية للفرع)**	×	**من ح / أ.خ المركز (الخسائر الصافية للفرع)**
××		××	

شكل رقم (٤/١/أ)

ويتميز أسلوب استخدام الحساب الواحد لتحديد نتيجة كل فرع من الفروع على حدة في حالة إرسال المركز الرئيسي البضاعة لفروعه بثمن التكلفة بالبساطة والسهولة، وعلى ذلك تفضل بعض المنشآت استخدامه في حالة تعدد الفروع، غير أن هذا الأسلوب وإن كان يؤدي إلى تحديد نتيجة أعمال كل فرع على حدة، إلا أنه لا يساعد المنشأة في التعرف على البنود التي ساهمت في تحقيق نتيجة أعمال الفرع من ربح أو خسارة. ولذلك تلجأ المنشآت التي تستخدم هذا الأسلوب إلى تصوير حسابات ختامية لكل فرع على شكل مذكرات خارج الدفاتر الأصلية تساعدها في معرفة بنود الإيرادات والمصروفات المختلفة التي ساهمت في الوصول إلى نتيجة أعمال كل

فرع، وتعد هذه المذكرات من واقع الكشوف الإحصائية المتضمنة للبيانات الخاصة بأعمال كل فرع، والتي تقوم الفروع بإرسالها إلى المركز الرئيسي.

تحليل حالة رقمية افتراضية :

فيما يلي البيانات التي تجمعت لدى المركز الرئيسي لإحدى المنشآت عن نشاط أحد الفروع خلال الفترة المالية.

	جنيه
– المعاملات بين المركز والفرع	
بضاعة مرسلة من المركز للفرع	٣٥٠٠
بضاعة مرتدة من الفرع للمركز	١٥٠
نقدية مرسلة من الفرع للمركز	٦٠٠٠
مصروفات دفعها المركز نيابة عن الفرع	٢٠٠
أثاث اشتراه المركز للفرع	٣٠٠
– أصول وخصوم الفرع في بداية الفترة المالية	
بضاعة	١٠٠٠
مدينون	٦٠٠
نقدية	٤٠٠
أثاث	٥٠٠
دائنون	٢٥٠
إيجار مستحق	١٥٠
– أصول وخصوم الفرع في نهاية الفترة	
بضاعة	٩٠٠
مدينون	٢٠٠
نقدية	١٠٠٠
أثاث	٧٠٠
دائنون	٥٠
مصروفات مستحقة	٢٥٠

في الحالة السابقة يتم تصوير حساب الفرع في نهاية الفترة المالية وتحديد صافي الربح أو الخسارة له على النحو التالي :

			أصول في بداية الفترة		**خصوم بداية الفترة**
	١٠٠٠		**حـ/ البضاعة**	٢٥٠	**حـ/ دائنون**
	٦٠٠		**حـ/ المدينين**	١٥٠	**حـ/ إيجار مستحق**
	٤٠٠		**حـ/ النقدية**		
	٥٠٠		**حـ/ الأثاث**		

٢٥٠٠		إضافات	٤٠٠		مسحوبات
	٣٥٠٠	ح/ بضاعة مرسلة للفرع		٦٠٠٠	ح/ نقدية مرسلة للمركز
	٢٠٠	ح/ مصروفات		١٥٠	ح/ بضاعة مرتدة
	٣٠٠	ح/ أثاث			
٤٠٠٠			٦١٥٠		
		خصوم الفرع في نهاية الفترة			أصول الفرع في نهاية الفترة
	٥٠	ح/ دائنون		٩٠٠	ح/ البضاعة
	٢٥٠	ح/ مصروفات مستحقة		٢٠٠	ح/ المدينين
				١٠٠٠	ح/ النقدية
				٧٠٠	ح/ الأثاث
٣٠٠			٢٨٠٠		
٢٥٥٠		إلى ح / أ.خ			
		(رصيد يمثل صافي ربح الفرع)			
٩٣٥٠			٩٣٥٠		

٤/ ٣ تحديد نتيجة أعمال الفروع باستخدام أسلوب الحسابات المتعددة:

يتطلب استخدام هذا الأسلوب إمساك حسابات خاصة لكل فرع في دفاتر المركز الرئيسي للتعبير عن نشاطه بصورة تساعد إدارة المنشأة في الإلمام بكافة الجوانب التفصيلية الخاصة بنشاط كل فرع على حدة. مع مراعاة ضغط عدد هذه الحسابات إلى أقل عدد ممكن للاقتصاد في الوقت والجهد والتكلفة. وعلى ذلك يختلف عدد الحسابات التي تمثل نشاط كل فرع من منشأة لأخرى تبعاً لاختلاف ظروفها ومدى رغبتها في الحصول على بيانات تفصيلية لنشاط الفروع، وفي مختلف الأحوال فإن الحد الأدنى من هذه الحسابات يتمثل فيما يلي :

١- حساب نقدية الفرع.

٢- حساب مديني الفرع.

٣- حساب الأصول الثابتة بالفرع.

٤- حساب مصروفات الفرع.

٥- حساب بضاعة مرسلة للفرع.

٦- حساب بضاعة الفرع (ح/ المتاجرة).

٧- حساب أرباح وخسائر الفرع.

ويقوم المركز الرئيسي بتسجيل عمليات كل فرع في دفاتره. وترحيلها إلى الحسابات الخاصة به من واقع البيانات التفصيلية التي تخص عمليات كل فرع والتي يقوم بإرسالها دورياً إلى المركز الرئيسي. وهذه البيانات تتعلق بالبنود الآتية :

١- المبيعات الآجلة والنقدية.

٢- المتحصلات من العملاء والخصم المسموح لهم.

٣- المصروفات المسددة بواسطة الفرع.

٤- النقدية المسددة للمركز الرئيسي أو أودعت البنك لحسابه.

ويتم تسجيل هذه العمليات الخاصة بالفرع في دفتر اليومية العامة بالمركز الرئيسي كما يلي :

- إرسال البضاعة من المركز الرئيسي إلى الفرع :

من حـ/ بضاعة الفرع

إلى حـ/ بضاعة مرسلة للفرع

- المبيعات النقدية:

من حـ/ نقدية الفرع

إلى حـ/ بضاعة للفرع

- المبيعات الآجلة:

من حـ/ مديني الفرع

إلى حـ/ بضاعة الفرع

- المتحصلات من مديني الفرع والخصم المسموح لهم :

من مذكورين

من حـ/ نقدية الفرع

من حـ/ الخصم المسموح به

إلى حـ/ مديني الفرع

- المصروفات المسددة بواسطة الفرع :

من حـ/ مصروفات الفرع

إلى حـ/ نقدية الفرع

- النقدية المرسلة للمركز الرئيسي بواسطة الفرع :

من حـ/ النقدية العام

إلى حـ/ نقدية الفرع

- الأصول الثابتة المشتراة بواسطة المركز الرئيسي للفرع :

من حـ/ أصول ثابتة بالفرع

إلى حـ/ النقدية العام

ويتم ترحيل هذه القيود أولاً بأول إلى الحسابات الخاصة بالفرع، وفي نهاية الفترة المالية يتم ترصيد هذه الحسابات ومعالجتها كما يلي :

١- حساب نقدية الفرع : ووظيفته مراقبة النقدية الموجودة بالفرع. ويكون مديناً بجميع مقبوضات الفرع من المبيعات النقدية والتسديدات من المدينين والنقدية المرسلة من المركز الرئيسي ويكون دائناً بجميع مدفوعاته من مصروفات وخلافه ورصيد هذا الحساب يجب أن يطابق رصيد النقدية الموجودة بخزينة الفرع، ويظهر في ميزانية المنشأة ضمن بند النقدية تحت بند نقدية بالفرع في جانب الأصول.

٢- حساب مديني الفرع. ووظيفته مراقبة الحسابات الشخصية لعملاء الفرع ورصيده يجب أن يطابق مجموع أرصدة الحسابات الشخصية لمديني الفرع، ويظهر هذا الرصيد في ميزانية المنشأة ضمن بند المدينين في جانب الأصول.

٣- حساب الأصول الثابتة بالفرع، ووظيفته مراقبة موجودات الفرع الثابتة كالعقارات والأثاث والآلات، ويكون مديناً بقيمة أصول الفرع في أول المدة، وقيمة الأصول المشتراه خلال الفترة، ودائناً بقيمة استهلاك هذه الأصول وتكلفة الأجزاء التي تم بيعها إن وجدت، ويظهر رصيد هذا الحساب في ميزانية المنشأة ضمن الأصول الثابتة تحت بند أصول ثابتة بالفرع.

٤- حساب مصروفات الفرع، يجعل هذا الحساب مديناً بالمصروفات المدفوعة مقدماً في نهاية الفترة السابقة، والمصروفات التي يقوم الفرع بسدادها أثناء الفترة والخصم المسموح به والديون المعدومة. وقيمة المصروفات المستحقة في نهاية الفترة المالية واستهلاكات الأصول الثابتة، ودائناً بقيمة المصروفات المستحقة عن الفترة السابقة. والمصروفات المدفوعة مقدماً في نهاية الفترة الحالية. ورصيد هذا الحساب يمثل نصيب الفرع من المصروفات خلال الفترة المالية الحالية، ويرحل إلى الجانب المدين من حساب أرباح وخسائر الفرع.

٥- حساب بضاعة مرسلة للفرع، وظيفة هذا الحساب تسجيل قيم البضائع التي ترسل إلى الفروع أثناء الفترة المالية، حتى يمكن فصلها عن البضائع المخصصة لنشاط المركز الرئيسي، وعلى ذلك يكون الحساب مديناً بتكلفة البضاعة التي يردها الفرع للمركز ودائناً بتكلفة البضاعة التي يرسلها المركز للفرع. ورصيد هذا الحساب يمثل صافي قيمة البضاعة المرسلة للفروع خلال الفترة. ويتم إقفال هذا الحساب بترحيل رصيده إلى حساب المشتريات الإجمالي للمنشأة في الجانب الدائن بالقيد الآتي :

من حـ/ بضاعة مرسلة

إلى حـ/ المشتريات

وبذلك يتم إقفال حساب البضاعة المرسلة للفروع، وفصل قيمتها عن مشتريات البضاعة المخصصة للإتجار في المركز الرئيسي. ويجوز إقفال حساب البضاعة المرسلة بترحيل رصيده مباشرة إلى حساب متاجرة المركز الرئيسي في الجانب الدائن منه للوصول إلى نفس النتيجة السابقة ويكون القيد كما يلي :

من حـ/ بضاعة مرسلة للفروع

إلى حـ/ متاجرة المركز الرئيسي

٦- حساب بضاعة الفرع (متاجرة الفرع): يقوم هذا الحساب بوظيفة حساب المتاجرة للفرع، ويكون مديناً بقيمة بضاعة أول المدة الموجودة بالفرع، وبتكلفة البضاعة المرسلة من المركز الرئيسي، وبقيمة مشتريات الفرع المحلية من البضاعة إن وجدت ومصروفات البضاعة، وقيمة مردودات عملاء الفرع، ويكون دائناً بقيمة مبيعات الفرع النقدية والآجلة، وتكلفة البضاعة المرتدة من الفرع للمركز الرئيسي، ومردودات المشتريات المحلية إن وجدت، وقيمة البضاعة المتبقية بالفرع في نهاية الفترة المالية مقومة بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل. ورصيد هذا الحساب يمثل إجمالي ربح أو خسارة الفرع خلال الفترة المالية، ويقفل هذا الحساب بترحيل رصيده إلى حساب أرباح وخسائر الفرع كما يلي :

من حـ/ بضاعة الفرع (حساب المتاجرة)

إلى حـ/ أرباح وخسائر الفرع

- مجمل الخسارة :

من حـ/ أرباح وخسائر الفرع

إلى حـ/ بضاعة الفرع (حساب المتاجرة)

٧- حساب أرباح وخسائر الفرع، وظيفة هذا الحساب بيان صافي نتيجة أعمال الفرع من ربح أو خسارة وعلى ذلك يكون مديناً بقيمة مصروفات وأعباء الفرع الخاصة بالفترة المالية التي يعد عنها الحساب ومجمل الخسارة إن وجدت، ويكون دائناً بمجمل ربح الفرع، ورصيد هذا الحساب يمثل صافي ربح أو خسارة الفرع خلال الفترة ويتم إقفاله عن طريق ترحيل رصيده إلى حساب أرباح وخسائر الفروع وهو حساب وسيط يرحل رصيده الختامي إلى حساب الأرباح والخسائر العام للمنشاة ويتم إثبات ذلك كما يلي :

- فى حالة الترحيل إلى حساب الأرباح والخسائر العام المباشرة:

من حـ/ أرباح وخسائر فرع....

إلى حـ /الأرباح والخسائر العام.

- في حالة توسيط حساب أرباح وخسائر الفروع:

من حـ/ أرباح وخسائر فرع ....

إلى حـ/ أرباح وخسائر الفروع

ويقفل رصيد حساب أرباح وخسائر الفروع في حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة في الجانب الدائن منه؛ وذلك بافتراض تحقيق أرباحا صافية ، وتكون القيود عكسية في حالة تحقيق خسائر صافية.

وعلى ذلك يتطلب تحديد نتيجة أعمال الفرع من ربح أو خسارة إعداد حساب البضاعة (المتاجرة) للتوصل إلى مجمل الربح أو الخسارة ، وترحيل رصيده إلى حساب أرباح وخسائر الفرع الذى يضم كافة مصروفات الفرع الخاصة بالفترة وترصيده للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة للفرع عن الفترة ، ويتم تصوير حساب متاجرة الفرع كما يلي:

حساب متاجرة الفرع (حساب بضاعة الفرع)

×	**رصيد ١/١ بضاعة أول المدة**	×	**حـ/ صندوق الفرع (مبيعات نقدية)**
×	**حـ/بضاعة مرسلة للفرع**	×	**حـ/ مديني الفرع (مبيعات آجلة)**
×	**حـ /نقدية (مصروفات بضاعة)**	×	**حـ/ بضاعة مرتدة للمركز**
×	**حـ/مدينى الفرع (م. مبيعات)**	×	**بضاعة باقية بالفرع آخر المدة**
×	**إلى حـ/ أ.خ الفرع (مجمل ربح)**		
××		××	

شكل رقم (٤/٢/ب)

ويظهر حساب أرباح وخسائر الفرع بالصورة الأتية:

حساب أرباح وخسائر الفرع

×	**إلى حـ/ مصرفات الفرع**	×	**من حـ / متاجرة الفرع**
	× **إيجار**		**(مجمل ربح الفرع)**
	× **أجور ومرتبات**		
	× **خصم مسموح به**		
	× **ديون معدومة**		
	× **إستهلاكات**		
×	**إلى حـ / أ.خ الفروع (أو إلى حـ /أ.خ المركز)**		
××		××	

شكل رقم (٤/٣/جـ)

تحليل حالة رقمية افتراضية:

يقوم المركز الرئيسي لإحدى المنشآت التجارية بإرسال البضائع إلى فرعي طنطا والأسكندرية مقومة بثمن تكلفتها وفيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر المركز الرئيسي في ٢٠١٧/١٢/٣١.

	فرع طنطا	فرع الاسكندرية	المركز الرئيسي
بضاعة أول الفترة	٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠
بضاعة أخر الفترة	١٢٠	٧١٠	١١٥٠
مبيعات نقدية	١٠٥٠	١١١٠	١٣٥٠
مبيعات أجلة	٣٥٠	٣٣٠	٦٥٠
بضاعة مرسلة للفروع	٧٥٠	١٣٥٠	–
بضاعة مرتدة من الفروع	٥٠	١٠٠	–
مردودات من العملاء	٥٠	١١٠	١٥٠
مشتريات	–	–	٢٦٠٠
خصم مسموح به	٥٥	٦٠	٦٥
خصم مكتسب	–	–	١٥٠
ديون معدومة	٥	١٠	١٥
مصروفات مختلفة	٦٠	١١٠	١٦٠
المدينين أول المدة	٥٠	١٠٠	١٦٥٠
تسديدات من المدينين	٢٤٠	١٥٠	١٣٩٥

فى الحالة السابقة يتم تصوير الحسابات اللازمة لإعداد نتيجة أعمال كل فرع على حدة، وإعداد نتيجة أعمال المنشأة كوحدة واحدة على النحو التالي:

حساب بضاعة الفروع (حساب المتاجرة)
عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه		**له**	
فرع طنطا	**فرع الاسكندرية**	**البيـــان**	**فرع طنطا**	**فرع الاسكندرية**	**البيـــان**
٥٠٠	١٠٠٠	رصيد بضاعة أول الفترة	٥٠	١٠٠	من حـ/البضاعة المرتدة من الفرع
٧٥٠	١٣٥٠	إلى حـ/ بضاعة مرسلة	١٠٥٠	١١١٠	من حـ/ النقدية (مبيعات نقدية)
٥٠	١١٠	إلى حـ/ مديني الفرع (مردودات مبيعات)	٣٥٠	٣٣٠	من حـ/ ميني الفرع (مبيعات أجلة)
٢٧٠		إلى حـ/ أ.خ فرع طنطا	١٢٠	٧١٠	رصيد بضاعة آخر الفترة
				٢١٠	من حـ / أ.خ فرع الاسكندرية
١٥٧٠	**٢٤٦٠**		**١٥٧٠**	**٢٤٦٠**	

حساب الأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

منه				له	
فرع طنطا	فرع الاسكندرية	البيـــان	فرع طنطا	فرع الاسكندرية	البيـــان
	٢١٠	إلـى حـ/بضاعة فـرع الاسكندرية	٢٧٠		من حـ/ البضاعة فرع طنطا
٥٥	٦٠	إلـــى حـــ/ الخصـــم المسموح به		٣٩٠	من حـ/ أ.خ المدفوع (رصيد صافي خسارة)
٥	١٠	إلـــى حـــ/ الـــديون المعدومة			
٦٠	١١٠	إلـى حـ/ مصـروفات مختلفة			
١٥٠		إلى حـ / أ.خ الفروع (رصيد صافي ربح)			
٢٧٠	٣٩٠		٢٧٠	٣٩٠	

حساب أ خ الفروع عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له	
٣٩٠	إلى حـ / أ.خ فرع الإسكندرية	١٥٠	من حـ/ أ.خ فرع طنطا	
		٢٤٠	من حـ/ الأرباح والخسائر العام	
٣٩٠		٣٩٠		

حساب بضاعة مرسلة للفروع عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له	
٥٠	إلى حـ / فرع طنطا	٧٥٠	من حـ/ فرع طنطا	
١٠٠	إلى حـ/ فرع الإسكندرية	١٣٥٠	من حـ/ فرع الإسكندرية	
١٩٥٠	إلى حـ/ المشتريات			
٢١٠٠		٢١٠٠		

حساب متاجرة المركز الرئيسي عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له	
١٥٠٠	إلى حـ /بضاعة أول المدة	١٣٥٠	من حـ/ المبيعات النقدية	
٦٥٠	إلى حـ/ المشتريات	٦٥٠	من حـ/ المبيعات	
١٥٠	إلى حـ/ مردودات المبيعات	١١٥٠	من حـ/ بضاعة آخر المدة	
٨٥٠	إلى حـ/ أ.خ العام (مجمل ربح)			
٢١٠٠		٢١٠٠		

حساب الأرباح والخسائر عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه		له	
٦٥	إلى حـ /الخصم المسموح به	٨٥٠	من حـ/ متاجرة المركز
١٥	إلى حـ/ الديون المعدومة	١٥٠	من حـ/ الخصم المكتسب
١٦٠	إلى حـ/ المصروفات المختلفة		
٧٦٠	رصيد (صافي ربح المركز الرئيسي)		
١٠٠٠		١٠٠٠	
٢٤٠	إلى حـ/ أ.خ الفروع	٧٦٠	رصيد منقول
٥٢٠	إلى حـ/ رأس المال (صافي ربح المنشأة)		
٧٦٠		٧٦٠	

يلاحظ بالنسبة للحالة السابقة ما يلي:

١ -يتم تحديد نتيجة أعمال كل فرع على حدة عن طريق تصوير حساب المتاجرة (حساب بضاعة الفرع) وحساب الأرباح والخسائر لكل فرع على حدة ، ولتفادى التعدد في تصوير الحسابات، تم تصوير حساب متاجرة تحليلي لفرعي الأسكندرية وطنطا ، وكذلك حساب أرباح وخسائر تحليلي لهما ويؤدى ذلك إلى تحديد نتيجة أعمال كل فرع على حدة.

٢ -حقق فرع طنطا مجمل خسارة وكذلك صافي خسارة تم ترحيلها إلى الجانب المدين من حساب أرباح وخسائر الفروع.

٣ -حساب أرباح وخسائر الفروع حساب وسيط يضم في جانبه المدين صافي الخسائر المحققة بواسطة الفروع ، وتم ترحيل رصيد هذا الحساب إلى حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة.

٤ -حساب البضاعة المرسلة تم ترحيل رصيده إلى حساب المشتريات في الجانب الدائن منه وبذلك تظهر المشتريات بقيمتها الصافية بعد استبعاد البضاعة المرسلة إلى الفروع منها وذلك في الجانب المدين من حساب متاجرة المركز وذلك كما يلي:

صافي مشتريات المركز = إجمالي مشتريات المركز-البضاعة المرسلة للفروع

= ٢٦٠٠ – ١٩٥٠ = ٦٥٠ جنيه

ويمكن ترحيل رصيد حساب البضاعة المرسلة إلى الجانب الدائن من حساب متاجرة المركز ، وفي هذه الحالة تظهر المشتريات بقيمتها الإجمالية وتبلغ ٢٦٠٠ جنيه في الجانب المدين ، وفي الجانب الدائن يظهر رصيد البضاعة المرسلة ، وبذلك نصل إلى نفس النتيجة.

أسئلة

السؤال الأول: منشأة الأمل التجارية لها فروع غير مستقلة في عدد من المحافظات والبيانات التالية تعبر عن نشاط فرع طنطا خلال عام ٢٠١٧ (الأرقام بالآلف جنيه).

- **أصول وخصوم الفرع في بداية الفترة المالية:**

بضاعة ٢٠٠ ، مدينون ١٢٠ ، نقدية ٨٠ ، أثاث ١٠٠ ، دائنون ٥٠ ، إيجار مستحق ١٠٠

- **المعاملات بين المركز الرئيسي وفرع طنطا خلال الفترة.**

بضاعة مرسلة للفرع ٥٠٠ ، بضاعة مرتدة من الفرع للمركز ٣٠

نقدية مرسلة من الفرع للمركز ١٢٠٠ ، مصروفات الفرع دفعها المركز ٤٠

أثاث مرسل للفرع ٦٠

- **أصول وخصوم الفرع في نهاية الفترة المالية.**

بضاعة ١٨٠ ، مدينون ٤٠ ، نقدية ٢٠٠

أثاث ١٤٠ ، دائنون ١٠ ، مصروفات مستحقة ٥٠

المطلوب: تحديد نتيجة أعمال فرع طنطا من ربح أو خسارة خلال عام ٢٠١٧

السؤال الثاني: يقوم المركز الرئيسي لمنشأة العبور التجارية بإرسال البضاعة إلى فرع بورسعيد وفرع مرسي مطروح مقومة بثمن تكلفتها. وفيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر المركز الرئيسي والتي تعبر عن نشاط الفرعين والمركز خلال عام ٢٠١٧ (الأرقام بالألف جنيه).

البيان	فرع بورسعيد	فرع مرسي مطروح	المركز الرئيسي
بضاعة أول المدة	١٥	٥٠	٥٥
مبيعات	٩٠	٧٢	١٢٠
بضاعة مرسلة للفروع	٤٠	٦٥	–
بضاعة مرتدة من الفروع	٢	٥	–
مردودات من العملاء	٣	٦	٧
مشتريات	–	–	١٦٠
بضاعة أخر المدة	٦	٣٦	٦٢
خصم مسموح به	٣	٤	٢
خصم مكتسب	–	–	٨
ديون معدومة	٢	١	٣
متحصلات من المدينين	١٢	٨	٧٠
مصروفات مختلفة	١١	٦	٨
مدينون أول المدة	٤	٧	٦٨

المطلوب:

١- تحديد نتيجة أعمال كل فرع والمركز من ربح أو خسارة في نهاية عام ٢٠٠٧.

٢- تحديد نتيجة أعمال المنشأة كوحدة واحدة في نهاية عام ٢٠٠٧.

٥ – الفصل الخامس

النظام المحاسبى المتبع في المنشآت ذات الفروع غير المستقلة في حالة تسعير البضاعة المرسلة للفروع بسعر البيع

الهدف:

ينصب هدف هذا الفصل على تعريف الدارس بالنظام المحاسبي المتبع في حالة تسعير البضاعة المرسلة للفروع غير المستقلة بسعر البيع، ولتحقيق هذا الهدف يتم توضيح الحسابات الخاصة بكل فرع والتى تفتح في دفاتر المركز الرئيسي وكيفية تحديد نتيجة أعمال الفرع ومعالجة العجز في بضاعة آخر المدة في حالة وجوده.

عناصر الفصل:

١/٥ مقدمة.

٢/٥ النظام المحاسبي المتبع في حالة تسعير البضاعة المرسلة إلى الفروع بسعر البيع.

٣/٥ تحليل حالة عملية

٤/٥ معالجة العجز في بضاعة أخر المدة.

٥/٥ تحليل حالة عملية

١/٥ مقدمة :

تقوم بعض المنشآت بإرسال البضاعة إلى فروعها المختلفة مقومة بسعر بيعها، وتتبع هذه الطريقة إذا أمكن تحديد أسعار بيع معينة للبضاعة المرسلة مقدما تلتزم الفروع بالبيع على أساسها، وتكون هذه الأسعار ثابتة لفترة زمنية معينة كما هو الحال بالنسبة لأسعار المواد البترولية والسلع التموينية وغيرها، حيث تتحدد أسعار البيع لها مقدما بالاشتراك مع الجهات الحكومية المختصة ولا يتغير هذا السعر إلا بموافقتها، وتحقق هذه الطريقة فائدة كبرى تتمثل في إحكام الرقابة الفعالة على الفروع لأن إرسال البضاعة مقومة بسعر بيعها يؤدي إلى ظهور رصيد البضاعة الباقية في الفروع مقومة بسعر بيعها، ويمكن إجراء جرد فعلي للبضاعة الموجودة في الفرع في أى وقت ومطابقتها مع رصيد البضاعة الظاهر في الدفاتر في هذا التاريخ فإن وجد فرق بين الرصيد الدفتري ونتيجة الجرد الفعلي يجب الاستفسار عن أسبابه وإيجاد وسائل لعلاجه.

وعلى ذلك يتحول حساب بضاعة الفرع إلى حساب من حسابات المراقبة الداخلية ويفقد صفته كحساب متاجرة للفرع ، وتقيد فيه البضاعة دخولا وخروجا بسعر البيع ، ويمثل رصيده في أى وقت مخزون البضاعة لدى الفرع مقوما بأسعار البيع.

٢/٥ النظام المحاسبي المتبع في حالة تسعير البضاعة المرسلة للفرع بسعر البيع:

فى حالة إرسال البضاعة للفرع بسعر البيع فإن الحسابات الخاصة بكل فرع التى تفتح في دفاتر المركز الرئيسي هي ذات الحسابات السابق الإشارة إليها في حالة إرسال البضاعة مقومة بثمن تكلفتها وتتمثل أوجه الخلاف بينهما فيما يلي:

- حساب بضاعة الفرع يجعل مدينا بالبضاعة المرسلة إليه ورصيد بضاعة أول المدة كل منهما مقوما بسعر البيع ويجعل دائنا بالمبيعات والبضاعة المرتدة للمركز الرئيسي مقومة بسعر البيع ورصيد بضاعة آخر المدة مقومة بسعر البيع وبالتالي فإن حساب بضاعة الفرع يفقد صفته كحساب متاجره للفرع حيث لا يظهر مجمل ربح أو خسارة للفرع.
- لتحديد مجمل ربح أو خسارة الفرع يتم فتح حساب جديد للفرع في دفاتر المركز الرئيسي يضاف إلى الحسابات السابقة وهو حساب تسوية الفرع.

وعلى ذلك يتم إثبات إرسال البضاعة مقومة بسعر بيعها إلى الفروع في دفاتر المركز الرئيسي بقيد يومية يكون طرفه المدين حساب بضاعة الفرع بقيمة سعر البيع البضاعة وطرفه الدائن يمثله حساب البضاعة المرسلة بسعر التكلفة وحساب التسوية بقيمة الفرق بين سعر بيع البضاعة المرسلة وتكلفتها، ويكون القيد على الصورة الآتية:

×× من حـ/ بضاعة الفرع (سعر بيع البضاعة)

إلى مذكورين

×× حـ/ البضاعة المرسلة(ثمن تكلفة البضاعة)

×× حـ/ التسوية(الفرق بين ثمن البيع والتكلفة)

وفيما يخص البضاعة المرتدة من الفرع إلى المركز الرئيسي فإنها تثبت بقيد عكسي ، فيكون حساب بضاعة الفرع دائناً بسعر بيعها ، وحساب البضاعة المرسلة مدينا بسعر التكلفة لها وحساب التسوية مدينا بالفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة لها، ويكون القيد على الصورة الآتية:

من مذكورين

×× حـ/ البضاعة المرسلة

×× حـ / التسوية

×× إلى حـ /بضاعة الفرع

وترحل قيود اليومية إلى الحسابات الخاصة بدفتر الأستاذ، ويظهر حساب البضاعة المرسلة قيمة البضاعة المرسلة للفرع في الجانب الدائن ، وقيمة البضاعة المرتدة من الفرع في الجانب المدين ، ورصيده يمثل صافي البضاعة المرسلة للفرع بثمن تكلفتها . وفيما يخص

حساب بضاعة الفرع فإن جميع البنود الواردة في جانبه المدين والدائن تكون مقومة بسعر بيع البضاعة ورصيده في أى وقت أثناء الفترة المالية يمثل البضاعة الباقية بمخازن الفرع مقومة بسعر البيع وبالتالي يستخدم هذا الحساب بواسطة المركز الرئيسي لإحكام الرقابة على الفروع وإجراء الجرد الدوري للمخزون للتحقق من مطابقة الموجود الفعلي لرصيد البضاعة الباقية الثابت في حساب بضاعة الفرع.

أما حساب تسوية الفرع فإنه يقوم بوظيفة تحديد مجمل ربح أو خسارة الفرع خلال الفترة المالية، ويضم جانبه الدائن البنود الآتية:

- الفرق بين ثمن البيع والتكلفة لبضاعة أول المدة.
- الفرق بين ثمن البيع والتكلفة للبضاعة المرسلة من المركز الرئيسي.

ويضم جانبه المدين البنود الآتية:

- الفرق بين ثمن البيع والتكلفة للبضاعة المرتدة إلى المركز الرئيسي.
- الفرق بين ثمن البيع والتكلفة لبضاعة أخر المدة.

ويمثل رصيده في نهاية الفترة المالية مجمل الربح أو الخسارة المحققة بواسطة الفرع خلال الفترة ، ويرحل هذا الرصيد إلى حساب أرباح وخسائر الفرع.

٣/٥ تحليل حالة عملية:

يقوم المركز الرئيسي لمنشأة الاتحاد بإرسال البضائع إلى فروعه مقومة بسعر البيع والذى يعادل ثمن تكلفة البضاعة مضافاً إليه ٢٥% منه وفيما يلي العمليات الخاصة بفرع بنها خلال شهر يناير ٢٠١٧. (الأرقام بالألف جنيه)

رصيد بضاعة أول المدة	٥٠٠
بضاعة مرسلة إلى الفرع	٥٠٠٠
مبيعات أجلة	٤٢٠٠
مبيعات نقدية	٨٠٠
رصيد بضاعة أخر المدة	٥٠٠
متحصلات من العملاء	٢٥٠٠
مصروفات الفرع	٤٠٠

في الحالة السابقة يتم تصوير حساب البضاعة المرسلة وحساب بضاعة الفرع وتحديد نتيجة أعمال الفرع في نهاية شهر يناير ٢٠١٧ على النحو التالي:

حـ/ البضاعة المرسلة

منه			له
٤٠٠٠	رصيد (إلى حـ/المشتريات) أول (حـ/متاجرة المركز)	٤٠٠٠	من حـ/بضاعة فرع بنها
٤٠٠٠		٤٠٠٠	

حـ/ بضاعة فرع بنها

منه			له
٥٠	رصيد أول المدة	٤٢٠٠	من حـ/عملاء(مبيعات أجله)
	إلى مذكورين	٨٠٠	حـ/النقدية(مبيعات نقدية)
	٤٠٠ حـ/بضاعة أول المدة	٥٠٠	من مذكورين
	١٠٠ حـ/ تسوية الفرع		٤٠٠ حـ/بضاعة أخر
٥٠٠٠	إلى مذكورين		١٠٠ حـ/ تسوية الفرع
	٤٠٠٠حـ/ بضاعة مرسلة		
	١٠٠٠ حـ/ تسوية الفرع		
٥٥٠٠		٥٥٠٠	

حـ/ تسوية فرع بنها

منه			له
١٠٠	إلى حـ/بضاعة فرع بنها (مجمل الربح عن مخزون أخر الفترة)	١٠٠	من حـ/بضاعة فرع بنها (مجمل الربح عن مخزون أول الفترة)
١٠٠٠	إلى حـ/ أ.خ فرع بنها (مجمل الربح)	١٠٠٠	من حـ/ بضاعة فرع بنها (مجمل ربح البضاعة المرسلة)
١١٠٠		١١٠٠	

حـ/ أ.خ فرع بنها

منه			له
٤٠٠	إلى حـ/مصروفات مختلفة	١٠٠٠	من حـ/تسوية الفرع
٦٠٠	إلى حـ/ أ.خ الفروع (أو حـ/ أ.خ عام)		
١٠٠٠		١٠٠٠	

يلاحظ بالنسبة للحالة السابقة ما يلى:-

١ - حساب بضاعة فرع بنها يفقد صفته كحساب متاجرة ويتحول إلى حساب مراقبة على عهدة البضائع الموجودة في الفرع.

٢ – حساب البضاعة المرسلة تظهر فيه البضاعة المرسلة والمرتدة إن وجدت بثمن التكلفة ورصيده يمثل صافي البضاعة المرسلة للفرع ويرحل إلى حـ/مشتريات المركز أو إلى حـ/ متاجرة المركز في الجانب الدائن منه.

٣ – حساب تسوية الفرع يضم ربح بضاعة أول المدة وربح البضاعة المرسلة في جانبه الدائن ، أما الجانب المدين فيمثل ربح بضاعة أخر المدة وعلى ذلك يمثل رصيده مجمل ربح الفرع خلال الشهر.

٤– تم تحديد إجمالي ربح البضاعة المرسلة كما يلى:

سعر بيع البضاعة المرسلة = ثمن تكلفتها × (١٢٥ ÷ ١٠٠)

٥٠٠٠ = ثمن تكلفتها × (١٢٥ ÷ ١٠٠)

ثمن تكلفة البضاعة المرسلة = ٥٠٠٠ × (١٠٠ ÷ ١٢٥) = ٤٠٠٠

ربح البضاعة المرسلة = ٥٠٠٠ – ٤٠٠٠ = ١٠٠٠

ويلاحظ أن نسبة ٢٥% من سعر التكلفة ومقدارها ١٠٠٠ تعادل ٢٠% من سعر البيع ويمكن استخدام هذه النسبة لحساب ربح بضاعة أول وأخر الفترة.

٥ – هناك طريقة أخرى يمكن اتباعها لإظهار نتائج أعمال الفرع ، وذلك عن طريق تزويد حساب بضاعة الفرع بخانة إحصائية لتسجيل حركة بضاعة الفرع بسعر البيع ويكون التسجيل في هذه الحالة بشكل إحصائي، أى لا يكون جزءا من القيد المزدوج ويترتب على ذلك أن يكون حساب بضاعة الفرع في هذه الحالة بخانتين الأولي أصلية وتقيد فيها حركة البضاعة المرسلة والمرتدة والباقية بثمن التكلفة والثانية إحصائية وتقيد فيها البضاعة بسعر البيع ويتم الاستغناء عن استخدام حساب تسوية الفرع حيث يتم التوصل إلى مجمل ربح أو خسارة الفرع من حساب بضاعة الفرع ، وبتطبيق ذلك على المثال الحالي فإن حساب بضاعة الفرع يظهر بالصورة الاتية:

منه			**له**		
ثمن التكلفة	**سعر البيع**	**بيـان**	**ثمن التكلفة**	**سعر البيع**	**بيـان**
٤٠٠	٥٠٠	بضاعة أول المدة	٤٢٠٠	٤٢٠٠	إلى حـ/ عملاء (مبيعات أجلة)
١٠٠٠		إلى حـ/ أ.خ الفرع (مجمل الربح)	٤٠٠	٥٠٠	بضاعة أخر المدة
٥٤٠٠	٥٥٠٠		٥٤٠٠	٥٥٠٠	

ويلاحظ أن خانة ثمن التكلفة هى الخانة الأصلية في الحساب وترحل إليها القيود طبقا لطريقة القيد المزدوج ويظهر منها مجمل ربح أو خسارة الفرع كما هو الحال عند إرسال البضاعة

إلى الفروع بثمن تكلفتها ، أما خانة سعر البيع فهى خانة إحصائية لرقابة وضبط حركة البضاعة في الفرع ويظهر فيها رصيد البضاعة الباقية مقوما بسعر البيع.

٤/٥ معالجة العجز في بضاعة أخر الفترة:

عند إجراء جرد فعلي للبضاعة الباقية بالفروع ومطابقة الموجود الفعلي على رصيد البضاعة الثابت في حسابات الفرع بدفاتر المركز الرئيسي قد يتضح أن هناك عجز فعلي في قيمة البضاعة الباقية – ولكن تظل حسابات الفرع صحيحة وتمثل الواقع – يجب تعديل أرصدتها حتى تصبح مطابقة للموجود الفعلي ، وعلى ذلك يتم فتح حساب للعجز يكون مدينا بقيمة العجز في البضاعة الباقية مقدرا بسعر البيع وحساب بضاعة الفرع دائنا ويكون القيد كما يلي :

×× من حـ/ العجز (بسعر البيع)
×× إلى حـ/ بضاعة الفرع

ويتم معالجة العجز في دفاتر المركز الرئيسي تبعاً لاختلاف طبيعته والمسئول عنه على الصورة الآتية:

١ – إذا كان العجز طبيعياً بمعني أن يكون في حدود النسب المتعارف عليها لهذا النوع من البضائع، فإن هذا النوع من العجز يتحمل به حساب تسوية الفرع ، وعلى ذلك يقفل حساب العجز بأن يجعل دائناً وحساب تسوية الفرع يتحمل بتكلفة العجز الطبيعي لأنه سبق وأن تم تحميله بربح هذا العجز عند إرسال البضاعة في جانبة الدائن، ويتم إجراء قيد اليومية التالى:

×× من حـ/ تسوية الفرع
×× إلى حـ/ العجز

٢ – إذا كان العجز غير طبيعي بمعني أنه تجاوز النسب المتعارف عليها لهذا النوع من البضاعة نتيجة للإهمال أو السرقة أو الحريق فإنه يتم معالجته عن طريق إقفال حساب العجز بأن يجعل دائناً بقيمة العجز بسعر البيع ، أما الجانب المدين فيتضمن طرفان الأول حساب تسوية الفرع ويكون مدينا بقيمة ربح العجز في البضاعة فقط ويشمل الفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة والطرف الثاني يكون مدينا بتكلفة العجز فقط وهذا الطرف إما أن يكون شركة التأمين في حالة التأمين على البضاعة، أو حساب أرباح وخسائر الفرع في حالة عدم إمكانية تحديد المسئولية عن العجز ويتم إجراء القيد في دفتر اليومية كما يلي:

من مذكورين
٢٠٠ حـ / تسوية الفرع (ربح العجز)
٨٠٠ حـ / أ.خ الفرع (تكلفة العجز)
١٠٠٠ إلى حـ/ العجز

٥/٥ تحليل حالة عملية:

يقوم المركز الرئيسي لإحدي المنشآت التجارية بإرسال البضائع إلى فروعه مقدرة بسعر بيعها الذي يحقق ربحا بمعدل ٢٠% منه وفيما يلي بيان العمليات التى تمت خلال الفترة المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ بالفرع (أ) (الأرقام بالألف جنيه).

بضاعة أول المدة	١٢٥٠
بضاعة آخر المدة	٣٠٠
بضاعة مرسلة إلى الفرع	١٨٧٥
بضاعة مرتدة من الفرع	١٢٥
مبيعات نقدية	٢٨٠٠
مردودات المبيعات	١٠٠
مصروفات متنوعة	٢٠٠

فإذا علمت أن العجز في بضاعة أخر الفترة غير طبيعي ولم يتم تحديد المسئولية عنه، فيتم تحديد نتيجة أعمال الفرع عن الفترة المنتهية في ٢٠١٧/٦/٣٠ على النحو التالي:

يتم إعداد حساب بضاعة الفرع لتحديد قيمة العجز كالاتي:

حـ/ بضاعة الفرع (أ)

منه			له	
١٢٥٠	رصيد بضاعة أول المدة	١٢٥	من مذكورين	
	١٠٠٠حـ /بضاعة أول المدة		١٠٠حـ /بضاعة مرسلة	
	٢٥٠ حـ/تسوية الفرع		٢٥ حـ/تسوية الفرع	
١٨٧٥	إلى مذكورين:	٢٨٠٠	من حـ/النقدية(مبيعات نقدية)	
	١٥٠٠ حـ/ البضاعة المرسلة	١٠٠	من حـ/عجز البضاعة	
	٣٧٥ حـ/تسوية الفرع	٢٠٠	رصيد بضاعة أخر المدة	
١٠٠	إلى حـ/المدينين (مردودات مبيعات)		١٦٠ حـ/بضاعة	
			٤٠ حـ/تسوية الفرع	
٣٢٢٥		٣٢٢٥		

حـ/ تسوية الفرع (أ)

منه			له	
٢٥	إلى حـ/ بضاعة الفرع	٢٥٠	من حـ/بضاعة الفرع	
٤٠	إلى حـ/ بضاعة الفرع	٣٧٥	من حـ/ بضاعة الفرع	
٢٠	إلى حـ/ العجز			
٥٤٠	إلى حـ/ أ.خ الفرع (مجمل الربح)			
٦٢٥		٦٢٥		

حـ/ حساب أرباح وخسائر الفرع (أ)

منه			له		
٢٠٠	إلى حـ/ مصروفات مختلفة	٥٤٠	من حـ/ تسوية الفرع		
٨٠	إلى حـ/ عجز البضاعة (بالتكلفة)				
٢٦٠	إلى حـ/ أ.خ الفروع (صافي ربح الفرع)				
٥٤٠		٥٤٠			

يلاحظ بالنسبة للحالة السابقة مايلي:

١ – حساب بضاعة الفرع لابد وأن يتساوى مجموع جانبه المدين مع مجموع جانبه الدائن ولكن في مثالنا هذا فإن الجانب الدائن له ينخفض بمقدار ١٠٠ جنيه ، وهذا الانخفاض يمثل قيمة العجز في بضاعة أخر المدة .

٢ – يتم فتح حساب للعجز ، ويكون مدينا بقيمة العجز مقوما بسعر البيع، وحساب بضاعة الفرع دائنا، ويتم إثبات قيد اليومية كما يلي:

١٠٠ من حـ/ العجز

١٠٠ إلى حـ/ بضاعة الفرع

٣ – العجز غير طبيعي وتعذر تحديد المسئولية عنه ، وبالتالي يتم معالجة العجز في الدفاتر وإقفال حسابه عن طريق إجراء قيد يومية يكون بموجبه العجز دائنا بقيمة البضاعة المفقودة مقومة بسعر بيعها، وحساب تسوية الفرع مدينا بربح العجز فقط ، وحساب أرباح وخسائر الفرع مدينا بتكلفة العجز ويتم إثبات القيد كما يلي:

من مذكورين

٨٠ حـ/ أ.خ الفرع

٢٠ حـ/ تسوية الفرع

١٠٠ إلى حـ/ العجز

٤ – يمكن تحديد نتيجة أعمال الفرع دون اللجوء لاستخدام حساب التسوية وذلك عن طريق استخدام حساب بضاعة الفرع ذو الخانتين السابق الإشارة إليه وفي هذه الحالة يظهر بضاعة الفرع على الصورة التالية:

حساب بضاعة الفرع

منه				له	
ثمن التكلفة	**سعر البيع**	**بيـان**	**ثمن التكلفة**	**سعر البيع**	**بيـان**
١٠٠٠	١٢٥٠	رصيد بضاعة أول المدة	١٠٠	١٢٥	من حـ/ البضاعة المرسلة (مردودات)
١٥٠٠	١٨٧٥	إلى حـ/ بضاعة مرسلة	٢٨٠٠	٢٨٠٠	من حـ/النقدية (مبيعات)
١٠٠	١٠٠	إلـــــى حـــــ/مدينين (مردودات)	٨٠	١٠٠	من حـ/ العجز
٥٤٠		إلى حـ/أ.خ الفرع	١٦٠	٢٠٠	رصيد بضاعة أخر المدة
٢١٤٠	٣٢٢٥		٢١٤٠	٣٢٢٥	

وتكون خانة التكلفة هى الخانة الأصلية في الحساب. وخانة سعر البيع خانة إحصائية لإحكام الرقابة على البضاعة الباقية في الفرع.

أسئلة

السؤال الأول: يقوم المركز الرئيسي لمنشأة الكريم بإرسال البضاعة إلى فروعه غير المستقلة بسعر البيع والذي يتضمن التكلفة مضافا إليها ٤٠% منها. وفيما يلي العمليات الخاصة بفرع بنها خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧.

بيـــان	القيمة بالجنية
بضاعة أول المدة	٣٥٠٠٠
بضاعة مرسلة	٤٢٠٠٠٠
مبيعات نقدية	١٥٧٠٠٠
مبيعات أجله	٢٨٠٠٠٠
بضاعة أخر المدة	٢١٠٠٠
متحصلات من العملاء	٨٠٠٠٠
رصيد مدينون	١١٢٠٠٠
مصروفات الفرع	٢٢٠٠٠
مردودات مبيعات (مردودات من العملاء)	١٠٠٠٠

فإذا علمت أن : العجز في بضاعة أخر المدة لم يتم تحديد المسئولية عنه ولكن البضاعة مؤمن عليها في شركة تأمين.

المطلوب: تحديد نتيجة أعمال فرع بنها في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٧.

السؤال الثاني: يقوم المركز الرئيسي لمنشأة الكريم للتجارة بإرسال البضائع إلى فروعه غير المستقلة بسعر البيع الذي يزيد عن سعر التكلفة بمقدار ٣٣% منها ، وفيما يلي بيانات عن نشاط فرع الأقصر خلال شهر مارس ٢٠٠٧.

البيان	المركز الرئيسي
بضاعة أول المدة	١٦٠٠٠
مبيعات نقدية	١١٢٠٠٠
مبيعات أجلة	٢٤٠٠٠
بضاعة مرسلة للفرع	١٤٤٠٠٠
بضاعة مرتدة من الفرع إلى المركز	٤٠٠٠
مردودات مبيعات	٢٤٠٠
بضاعة أخر المدة	٢٢٠٠٠
مصروفات متنوعة	٣٤٠٠

المطلوب: تحديد صافي ربح أو خسارة الفرع عن شهر مارس ٢٠١٧ علما بأن العجز في بضاعة أخر المدة مسئول عنه أمين المخزن.

٦ – الفصل السادس

النظام المحاسبى المتبع في حالة إرسال البضاعة للفروع بسعر التكلفة المعلاة

الهدف:

ينصب هدف هذا الفصل على تعريف الدارس بكيفية إثبات عمليات الفروع غير المستقلة وبيان الأسلوب المستخدم في تحديد نتائج أعمالها وذلك في حالة تسعير البضاعة المرسلة من المركز الرئيسي للفروع بسعر التكلفة مضافاً إليه نسبة مئوية.

عناصر الفصل:

١/٦ مقدمة.

٢/٦ تسجيل عمليات الفروع وتحديد نتائج أعمالها.

٣/٦ تحليل حالة عملية .

١/٦ مقدمة :

قد يرسل المركز الرئيسي البضاعة إلى الفروع غير المستقلة مقومة بسعر يزيد عن ثمن التكلفة بنسبة إضافية ، ويكون سعر البضاعة المرسلة في هذه الحالة أقل من السعر الذى يبيع به الفرع، ويتم ذلك في حالة تعذر تحديد سعر بيع البضاعة المرسلة مقدما بصورة دقيقة مع توافر الرغبة لدى إدارة المنشأة في إخفاء أثمان التكلفة الحقيقية عن أنظار مديري الفروع للحد من سلطتهم في تخفيض أسعار البيع إلى الحد الذي ينتج عنه خسائر للمنشأة إذا أنخفض سعر البيع عن ثمن التكلفة المعلاة.

٢/٦ إثبات عمليات الفروع وتحديد نتائج أعمالها :

فى حالة استخدام هذا الأسلوب في تسعير البضاعة المرسلة إلى الفروع فإن الحسابات الخاصة بعمليات كل فرع والتى توجد في دفاتر المركز الرئيسي هى ذات الحسابات المستخدمة في حالة تسعير البضاعة المرسلة بسعر البيع ولكن تجرى بعض التعديلات في قيم البضاعة التى تثبت في حسابي بضاعة الفرع وتسوية الفرع يكون من شأنها تغيير الوظيفة التى يقوم بها كل منهما، وذلك على أساس أنه عند إرسال البضاعة إلى الفرع مسعره بالتكلفة المعلاة يتم تسجيل عملية إرسال البضاعة في دفاتر المركز الرئيسي بالقيد التالي:

×× من حـ/ بضاعة الفرع (تكلفة معلاه)

إلى مذكورين

×× حـ / بضاعة مرسلة (التكلفة)

×× حـ / تسوية الفرع (النسبة المضافة)

ويتم إثبات البضاعة المرتدة بقيد عكسي وترحل القيود إلى الحسابات المختصة وعلى ذلك فإن حساب تسوية الفرع يتضمن فروق الأسعار بين التكلفة وأسعار الإرسال للبضاعة وبالتالي يمثل رصيده الأرباح الناتجة من هذه الفروق.

وفيما يخص حساب بضاعة الفرع فإنه يظهر المبيعات ومردوداتهما فقط مقومة بسعر البيع بينما كل البنود الأخرى الخاصة بالبضاعة المرسلة إلى الفرع والمرتدة والباقية لدية في أول وأخر الفترة المالية تكون مقومة بسعر إرسال البضاعة من المركز الرئيسي إلى الفرع، ولذلك يظهر هذا الحساب رصيد يعادل الفرق بين أسعار إرسال البضاعة وأسعار البيع الفعلية لها، ويمثل هذا الرصيد الربح الناتج من زيادة ثمن البيع عن ثمن الإرسال.

وعلى ذلك فإن مجمل ربح الفرع يظهر جزء منه في حساب تسوية الفرع ممثلا في رصيد هذا الحساب والذي يعبر عن مجمل الربح الناتج من الفرق بين أسعار الإرسال والتكلفة ، أما الجزء الآخر لمجمل الربح فيظهر في حساب بضاعة الفرع ممثلا في رصيد هذا الحساب ويعبر عن مجمل الربح الناتج من الفرق بين أسعار الإرسال وأسعار البيع، ويتم ترحيل كل من رصيد حساب التسوية ورصيد حساب بضاعة الفرع إلى حساب أرباح وخسائر الفرع.

٣/٦ تحليل حالة عملية:

يقوم المركز الرئيسي لمنشأة نادين للتجارة بإرسال البضائع إلى فروعه غير المستقلة مقومة بسعر التكلفة مضافاً إليها نسبة مئوية قدرها ٢٠% وفيما يلي بيانات عن نشاط فرع الإسكندرية خلال شهر مارس ٢٠١٧: القيمة بالألف جنيه

– بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي إلى الفرع (تكلفة معلاة)	٢٨٨٠
– مبيعات نقدية	١٨٠٠
– مبيعات أجلة	٦٠٠
– بضاعة مرتدة للمركز الرئيسي (تكلفة معلاة)	١٢٠
– بضاعة مرتدة من العملاء للفرع	٩٠
– متحصلات من عملاء الفرع	٤٠٠
– رصيد بضاعة أخر الفترة (تكلفة معلاة)	٩١٢
– مصروفات للفرع مسددة بواسطة المركز الرئيسى	١٦٠

في الحالة السابقة يتم تصوير حسابات فرع الإسكندرية كما تظهر في دفاتر الشركة في ٣١ مارس ٢٠١٧ على النحو التالي:

حساب بضاعة مرسلة للفروع

منه			له	
١٠٠	إلى حـ/بضاعة فرع الإسكندرية(مردودات)	٢٤٠٠	من حـ/بضاعة فرع الاسكندرية	
٢٣٠٠	إلى حـ/المشتريات بالمركز (أو حـ/متاجرة المركز)			
٢٤٠٠		٢٤٠٠		

حـ/ بضاعة الفرع

منه			له	
	إلى مذكورين	١٨٠٠	من حـ/ النقدية (مبيعات نقدية)	
٢٤٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة	٦٠٠	من حـ/مدينين (مبيعات اجله)	
٤٨٠	حـ/ تسوية الفرع		من مذكورين	
٩٠	إلى حـ/مردودات من العملاء	١٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة	
٤٦٢	إلى حـ/ ارباح وخسائر الفرع	٢٠	حـ/ تسوية الفرع	
	(رصيد يمثل جزء من مجمل		رصيد بضاعة أخر المدة	
	ربح الفرع)	٧٦٠	حـ/ تكلفة بضاعة أخر المدة	
		١٥٢	حـ/ تسوية الفرع	
٣٤٣٢		٣٤٣٢		

حـ/ تسوية الفرع

منه			له	
٢٠	إلى حـ/ بضاعة الفرع	٤٨٠	من حـ/ بضاعة الفرع	
١٥٢	إلى حـ/ بضاعة الفرع			
	(ربح رصيد بضاعة آخر المدة)			
٣٠٨	إلى حـ/ارباح وخسائر الفرع			
	(رصيد الحساب يمثل باقي مجمل ربح الفرع)			
٤٨٠		٤٨٠		

حساب أرباح وخسائر الفرع

منه			له	
١٦٠	إلى حـ/ مصروفات الفرع	٤٦٢	من حـ/ بضاعة الفرع	
٦١٠	إلى حـ/ أرباح وخسائر الفروع (أو حـ/أ.خ عام)	٣٠٨	من حـ/ تسوية الفرع	
٧٧٠		٧٧٠		

حـ/مديني الفرع (العملاء)

منه			له	
٦٠٠	إلى حـ/ بضاعة الفرع		٤٠٠	من حـ/ النقدية
			٩٠	من حـ/ مردودات المبيعات
			١١٠	رصيد
٦٠٠			٦٠٠	

حـ/مصروفات الفرع

منه			له	
١٦٠	إلى حـ/ النقدية العام		١٦٠	من حـ/ أرباح وخسائر الفرع
١٦٠			١٦٠	

يلاحظ بالنسبة للحالة السابقة ما يلي:

١ – يضم حساب البضاعة المرسلة عادة البضاعة المرسلة لجميع الفروع في جانبه الدائن. والبضاعة المرتدة منها في جانبه المدين ، ورصيده يمثل صافي البضاعة المرسلة للفروع ويرحل إلى حساب المشتريات بالمركز الرئيسي في الجانب الدائن أو إلى حساب متاجرة المركز الرئيسي، ومن ذلك يتضح أنه يتم فتح حساب واحد للبضاعة المرسلة في دفاتر المركز لكل الفروع.

٢ – يظهر حساب بضاعة الفرع كل من حساب البضاعة المرسلة والمرتدة والباقية آخر الفترة مقومة بسعر الأرسال أى بثمن التكلفة مضافا إليه ٢٠% منه، كما يظهر البضاعة المباعة ومردوداتها مقومة بسعر بيعها، وعلى ذلك فإن رصيده يمثل ذلك الجزء من مجمل الربح المحقق كنتيجة للفرق بين أسعار البيع وأسعار الإرسال.

٣ – يمثل رصيد حساب تسوية الفرع ذلك الجزء من مجمل الربح المحقق كنتيجة للفرق بين أسعار التكلفة وأسعار الإرسال.

٤ – يرحل رصيد حساب أرباح وخسائر الفرع إلى حساب أرباح وخسائر الفروع إن وجد ، أو إلى حساب الأرباح والخسائر العام مباشرة.

أسئلة

السؤال الأول: يقوم المركز الرئيسي لمنشأة الأمل بإرسال البضاعة لفروعه غير المستقلة بسعر التكلفة المعلاة والذي يتضمن ٣٠% من قيمته معدل ربح وفيما يلي بيانات فرع طنطا خلال شهر اكتوبر ٢٠١٧.

البيـان	القيمة
بضاعة أول المدة	١٣٠٠٠
مردودات بضاعة مرسلة	٥٠٠٠
مبيعات نقدية	٣٩٠٠٠
مبيعات آجلة	٨٦٠٠٠
بضاعة أخر المدة	١٨٠٠٠
بضاعة مرسلة	١١١٠٠٠
أصول ثابتة	٢٠٠٠٠
مردودات مبيعات	٣٠٠٠
متحصلات نقدية من المدينين	٢٢٠٠٠
أوراق قبض	٨٠٠٠
مصروفات الفرع	١١٣٠٠

المطلوب: تحديد نتيجة أعمال فرع طنطا من ربح أو خسارة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧.

٧ – الفصل السابع

محاسبة الفروع المستقلة

تسجيل العمليات المالية للفرع والمركز الرئيسي

الهدف:

ينصب هدف هذا الفصل على تعريف الدارس بمفهوم المنشآت ذات الفروع المستقلة وتوضيح المعالجة المحاسبية للعمليات المتبادلة بين المركز الرئيسي والفروع والتحويلات الداخلية بين الفروع بالإضافة إلى التسويات الخاصة بالتوفيق بين حسابات الفروع والمركز الرئيسي في نهاية الفترة المالية.

عناصر الفصل:

١/٧ مفهوم المنشآت ذات الفروع المستقلة.

٢/٧ إثبات العمليات المتبادلة بين المركز الرئيسي والفروع.

٣/٧ إثبات التحويلات الداخلية بين الفروع.

٤/٧ إثبات التسويات الخاصة بالتوفيق بين حسابات الفروع والمركز الرئيسي.

٥/٧ تحليل حالات عملية

١/٧ مفهوم المنشآت ذات الفروع المستقلة:

تفضل المنشآت ذات الفروع كبيرة الحجم أن يتم إدارة هذه الفروع حسب الطريقة اللامركزية في الإدارة ، حيث تتمتع الفروع بنوع من الاستقلال حسب ما تنص عليه اللوائح الداخلية للمنشأة، وتعد الفروع مستقلة تماما عن المركز الرئيسي وتعتبر كأنها منشأة خارجية أخرى مستقلة وفي هذه الحالة يوجد لكل فرع مستقل قسم للحسابات خاص به يتولي مهام إثبات العمليات الخاصة به في مجموعة دفترية كاملة حتى يمكن إعداد حسابات ختامية وميزانية للفرع في نهاية الفترة المالية وفي نفس الوقت تقوم إدارة الحسابات بالمركز الرئيسي للمنشأة بتسجيل معاملات المركز الرئيسي مع الفروع المختلفة بغرض تحديد نتيجة أعمال المركز الرئيسي وإعداد القوائم المالية الموحدة للمنشأة ككل في نهاية الفترة المالية.

والإجراءات المحاسبية التى تتبع في الفروع المستقلة هي نفس الإجراءات التى تتبع في أية منشاة فيما عدا أن الفرع لا يظهر في دفاتره حساب رأس المال ويحل محله حساب المركز الرئيسي. ويتم الربط بين دفتر الأستاذ العام بالمركز الرئيسي وبين دفاتر الأستاذ العام بالفروع

عن طريق الحسابات الجارية للفروع التى تظهر بدفتر الأستاذ العام بالمركز الرئيسي، وعن طريق هذه الحسابات يتم إثبات كافة العمليات المتبادلة بين المركز الرئيسي والفروع.

٢/٧ إثبات العمليات المتبادلة بين المركز الرئيسي والفروع:

في بداية أعمال الفرع يتلقي الفرع من المركز الرئيسي بعض الأصول الثابتة بالإضافة إلى بضاعة ونقدية ، ويقوم كل من الفرع والمركز الرئيسي بإثبات ذلك في دفاتره على النحو التالي:

١ – فى دفاتر الفرع.

من مذكورين

×× حـ / الآلات

×× حـ / الأثاث

×× حـ / السيارات

×× حـ / البضاعة الواردة

×× حـ / النقدية

×× إلى حـ / المركزالرئيسي

٢ – فى دفاتر المركز الرئيسي.

×× من حـ / جارى فرع.....

إلى مذكورين

×× حـ / الآلات

×× حـ / الأثاث

×× حـ / السيارات

×× حـ / البضاعة المرسلة

×× حـ / النقدية

وبعد أن يبدأ الفرع في مزاولة نشاطه قد يقوم الفرع بإرسال نقدية للمركز الرئيسي أو رد جزء من البضاعة المرسلة له، ويقوم كل من الفرع والمركز الرئيسي بإثبات ذلك في دفاتره كما يلي:

١- في دفاتر الفرع:

×× من حـ/ المركز الرئيسي

<u>إلى مذكورين</u>

×× حـ/ النقدية

×× حـ /مردودات البضاعة الواردة

٢- في دفاتر المركز الرئيسي:

<u>من مذكورين</u>

×× حـ/ النقدية

×× حـ /مردودات البضاعة المرسلة

×× إلى حـ/ ..... جارى فرع

هذا ويتم إثبات البضاعة المرسلة للفرع في دفاتر الفرع وفي دفاتر المركز الرئيسي بسعر بيعها أو بسعر التكلفة المعلاة ، وفي هذه الحالة يراعي أنه إذا وجدت فروق من هذه البضاعة لدى الفرع في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مخصص أرباح غير محققه بقيمة الفرق بين سعر تكلفة البضاعة الباقية وسعر إرسالها من المركز الرئيسي، ويحمل المخصص على حساب الأرباح والخسائر ويظهر في الميزانية مخصوماً من بضاعة آخر الفترة.

٣/٧ إثبات التحويلات الداخلية بين الفروع:

عادة ما تقوم الفروع بإجراء عمليات داخلية فيما بينها تتناول البضاعة والنقدية والخدمات، ويتم إثبات هذه العمليات في دفاتر الفروع إما بطريقة مباشرة أو عن طريق توسيط حساب جارى المركز الرئيسي وذلك كما يلي:

١- إثبات التحويلات بين الفروع مباشرة:

في هذه الحالة يفتح كل فرع في دفاتره حساباً جارياً لكل فرع من الفروع الأخرى التى يتعامل معها بحيث يتم إثبات عمليات التحويل في دفاتر الفرع المحول ودفاتر الفرع المحول إليه عن طريق هذه الحسابات الجارية للفروع الأخري كالاتي:

أ- في دفاتر الفرع القائم بالتحويل:

×× من حـ/ جارى الفرع.....
إلى مذكورين
×× حـ / البضاعة المحولة
×× حـ / النقدية

ب- في دفاتر الفرع المحول إليه:

من مذكورين
×× حـ / البضاعة المحولة
×× حـ / النقدية
×× إلى حـ/ جارى الفرع.....

ويظهر رصيد حساب البضاعة المحولة في دفاتر الفرع القائم بالتحويل في حساب المتاجرة في الجانب الدائن أو يتم أقفاله في حساب المشتريات بحيث تظهر المشتريات بقيمتها الصافية في الجانب المدين من حساب المتاجرة. وفي دفاتر الفرع المحول إليه يظهر رصيد البضاعة المحولة في حساب المتاجرة في الجانب المدين أو يتم أقفاله في حساب المشتريات وتظهر المشتريات بقيمتها مضافاً إليها قيمة البضاعة المحولة في الجانب المدين من حساب المتاجرة.

٢- <u>إثبات التحويلات بين الفروع عن طريق توسيط حساب المركز الرئيسي</u>:

في هذه الحالة يتم إثبات التحويلات بين الفروع وكأنها تمت عن طريق المركز الرئيسي، أى يتم توسيط حساب المركز الرئيسي في دفاتر الفرع المحول والفرع المحول إليه، كما يقوم المركز الرئيسي بإثبات عمليات التحويل بين الفروع في دفاتره وتأخذ قيود اليومية الشكل التالي:

أ- <u>في دفاتر الفرع القائم بالتحويل</u>:

×× من حـ/ المركز الرئيسي

<u>إلى مذكورين</u>

×× حـ / البضاعة المحولة

×× حـ / النقدية

ب- <u>في دفاتر الفرع المحول إليه</u>:

من مذكورين

×× حـ / البضاعة المحولة

×× حـ / النقدية

×× إلى حـ/ المركز الرئيسي

جـ- <u>في دفاتر المركز الرئيسي</u>:

×× حـ / الفرع المحول إليه (بضاعة محولة أو نقدية)

×× حـ / الفرع القائم بالتحويل (بضاعة محولة أو نقدية)

٤/٧ <u>إثبات التسويات الخاصة بالتوفيق بين حسابات الفروع والمركز الرئيسي:</u>

بما أن جميع المعاملات التى تحدث بين المركز الرئيسي والفروع يتم إثباتها في دفاتر المركز الرئيسي والفروع، فإن حساب جاري أى فرع في دفاتر المركز الرئيسي وحساب جاري المركز الرئيسي بدفاتر الفرع المذكور لابد أن يظهر لهما رصيدان متساويان ولكنهما عكسيان ، ويمثل الرصيد المدين لحساب جاري الفرع بدفاتر المركز الرئيسي قيمة الاستثمار الذى يستغله المركز الرئيسي في أعمال الفرع، ويمثل الرصيد الدائن لحساب جارى المركز الرئيسي بدفاتر الفرع قيمة الأصول الصافية التى في حيازة الفرع.

وقد يحدث أحياناً أن يختلف رصيد هذين الحسابين نتيجة إثبات بعض العمليات في دفاتر أحدهما وعدم إثباتها في دفاتر الآخر، فعلي سبيل المثال قد يقوم أحد الفروع بإرسال نقدية إلى المركز الرئيسي ويقوم الفرع بتسجيل هذه العملية في دفاتره ، ولكن هذه النقدية لم تصل إلى المركز الرئيسي ولم يتم إثباتها في دفاتره حتى نهاية الفترة

المالية لذلك يتطلب تصوير الحسابات الختامية والميزانية في نهاية الفترة المالية مطابقة رصيد جاري الفرع مع رصيد حساب المركز الرئيسي وفي حالة وجود إختلافات بينهما يتم تسويتها عن طريق إجراء القيود اللازمة لاستكمال القيود في دفاتر الجانب الذى لم يثبت العمليات في دفاتره بسبب عدم إخطاره بها ، وتأخذ قيود اليومية الشكل التالي:

١ – <u>في دفاتر المركز الرئيسي</u>:

يتم تسوية الفرق الناتج عن البضاعة أو النقدية المرسلة من أحد الفروع ولم تصل إليه بعد عن طريق فتح حساب مؤقت للبضاعة بالطريق أو النقدية بالطريق ويتم إثبات القيد التالي:

×× من حـ/ بضاعة بالطريق أو نقدية بالطريق

×× إلى حـ/ فرع.....

ويظهر رصيد حساب بضاعة بالطريق أو نقدية بالطريق في ميزانية المركز الرئيسي في نهاية الفترة المالية في جانب الأصول.

وفي أول الفترة المالية التالية وعند وصول البضاعة أو النقدية إلى المركز الرئيسي يتم إثبات وصولها بالقيد التالي:

×× من حـ/ البضاعة المرسلة أو حـ/ النقدية

×× إلى حـ/ بضاعة بالطريق أو نقدية بالطريق

<u>٢ – في دفاتر الفرع:</u>

يتم تسوية الفرق الناتج عن البضاعة أو النقدية المرسلة له من المركز الرئيسي ولم تصل إليه بعد عن طريق فتح حساب مؤقت للبضاعة بالطريق أو النقدية بالطريق ويتم إثبات القيد التالي:

×× من حـ/ بضاعة بالطريق أو نقدية بالطريق

×× إلى حـ/ المركز الرئيسي

يظهر رصيد حساب بضاعة بالطريق في ميزانية الفرع في نهاية الفترة المالية في جانب الأصول.

وعند وصول البضاعة إلى الفرع في أول الفترة المالية التالية يتم إثبات وصولها عن طريق القيد التالي:

×× من حـ/ البضاعة المرسلة أو النقدية

×× إلى حـ/ بضاعة بالطريق أو نقدية بالطريق

٧/٥: تحليل حالات عملية:

الحالة الأولي: لدى " شركة الكروم" التجارية فرعين في طنطا والاسكندرية يتم إدارتهما حسب الطريقة اللامركزية ، وفيما يلي العمليات التى تمت بين المركز الرئيسي والفرعين خلال شهر مايو ٢٠١٧ (القيمة بالجنية):

١ – عمليات متبادلة بين المركز الرئيسي والفرعيين:

	فرع الاسكندرية	فرع طنطا
بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠
نقدية مرسلة من المركز الرئيسي	١٠٠٠	٥٠٠٠
بضاعة مرتدة من الفرع إلى المركز الرئيسي	٢٠٠٠	١٠٠٠
نقدية مرسلة من الفرع إلى المركز الرئيسي	٥٠٠٠	٣٠٠٠
أثاث مرسل للفرع من المركز الرئيسي	٦٠٠٠	٤٠٠٠

٢ – التحويلات بين الفرعيين:

نقدية محولة من فرع الاسكندرية إلى فرع طنطا ٢٠٠٠ جنيه

بضاعة محولة من فرع طنطا إلى الاسكندرية ١٠٠٠ جنيه

هذا وتتضمن البضاعة المرسلة إلى فرع الاسكندرية من المركز الرئيسي بضاعة قيمتها ١٥٠٠ جنيه أرسلها المركز ، ولم تصل إلى فرع الاسكندرية حتى ٣١ مايو ٢٠١٧.

في الحالة السابقة تأخذ قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة في دفاتر المركز الرئيسي الشكل التالي:

		من مذكورين
٢٥٠٠٠		حـ/ جارى فرع الاسكندرية
٢٠٠٠٠		حـ / جارى فرع طنطا
	٤٥٠٠٠	إلى حـ/ البضاعة المرسلة
		(بضاعة مرسلة إلى الفروع)
		من مذكورين
١٠٠٠٠		حـ/ جارى فرع الاسكندرية
٥٠٠٠		حـ / جارى فرع طنطا
	١٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		(نقدية مرسلة إلى الفروع)
٣٠٠٠		من حـ/ مردودات بضاعة مرسلة
		إلى مذكورين
	٢٠٠٠	حـ/ جارى فرع الاسكندرية
	١٠٠٠	حـ / جارى فرع طنطا
		(بضاعة مرتدة من الفروع)

٨٠٠٠		من حـ/ النقدية
		إلى مذكورين
	٥٠٠٠	حـ/ جارى فرع الاسكندرية
	٣٠٠٠	حـ / جارى فرع طنطا
		(نقدية واردة من الفروع)
		من مذكورين
٦٠٠٠		حـ/ جارى فرع الاسكندرية
٤٠٠٠		حـ / جارى فرع طنطا
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ الأثاث
		(أثاث مرسل إلى الفروع)
٢٠٠٠		حـ / جارى فرع طنطا
	٢٠٠٠	إلى حـ/ جارى فرع الاسكندرية
		(تحويلات نقدية من فرع الاسكندرية إلى فرع طنطا)
١٠٠٠		حـ / جارى فرع الاسكندرية (بضاعة)
	١٠٠٠	إلى حـ/ جارى فرع طنطا (بضاعة)
		(تحويلات بضاعةمن فرع طنطا إلى فرع الاسكندرية)

وتأخذ قيود اليومية اللازمة لأثبات العمليات السابقة فى دفاتر فرع الاسكندرية الشكل التالي:-

٢٣٥٠٠		حـ / بضاعة مرسلة
	٢٣٥٠٠	إلى حـ/ جارى المركز الرئيسي
		(بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي)
١٠٠٠٠		حـ / النقدية
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ جارى المركز الرئيسي
		(نقدية مرسلة من المركز الرئيسي)
٢٠٠٠		حـ / جارى المركز الرئيسي
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مردودات بضاعة مرسلة
		(نقدية مرتدة من المركز الرئيسي)
٥٠٠٠		حـ / جارى المركز الرئيسي
	٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		(نقدية مرسلة من المركز الرئيسي)
٦٠٠٠		حـ / الأثاث
	٦٠٠٠	إلى حـ/ جارى المركز الرئيسي
		(أثاث مرتدة من المركز الرئيسي)

٢٠٠٠		حـ / جاري المركز الرئيسي
	٢٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
		(نقدية محولة إلى فرع طنطا)
١٠٠٠		حـ / بضاعة مرسلة
	١٠٠٠	إلى حـ/ جارى المركز الرئيسي
		(بضاعة مرسلة من فرع طنطا)

يلاحظ بالنسبة للحالة السابقة مايلي:

١ – تم إثبات التحويلات بين الفرعين عن طريق توسيط حساب جاري المركز الرئيسي.

٢ – ينخفض رصيد حساب جاري المركز الرئيسي بدفاتر فرع الأسكندرية بمقدار ١٥٠٠ جنيه قيمة البضاعة بالطريقة التى أرسلها المركز للفرع ولم تصل للفرع حتى نهاية مايو ٢٠٠٧ وبالتالي لم يثبتها الفرع في دفاتره ، وفي حالة إعداد الحسابات الختامية للفرع فى هذا التاريخ لابد من التوفيق بين حسابات المركز الرئيسي والفرع عن طريق إجراء قيد اليومية التالي في دفاتر الفرع :-

١٥٠٠ من حـ/ بضاعة بالطريق

١٥٠٠ إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي

الحالة الثانية: في ٢٠٠٧/١٢/٣١ ظهر رصيد حساب جارى فرع السويس المستقل في دفاتر المركز الرئيسي بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ج ، كما ظهر رصيد حساب جارى المركز الرئيسي في دفاتر فرع السويس بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وبالبحث عن أسباب اختلاف رصيدى الحسابين اتضح مايلي:

أ – فى نهاية العام ارسل المركز الرئيسي لفرع السويس بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ج وأصول ثابتة بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج ولم يصلا للفرع بعد ، كما سحب كمبيالة على فرع السويس بمبلغ ١٧٥٠٠٠ج لم يعلم بها الفرع بعد.

ب– رد فرع السويس بضاعة للمركز قيمتها ٧٥٠٠٠ ج وأرسل له نقدية مقدارها ١٠٠٠٠٠ ج ولم يصلا للمركز بعد ، كما حرر الفرع سند **أذني** لصالح المركز بمبلغ ٥٠٠٠٠ج لم يخطره به بعد.

المطلوب: ١ – إجراء قيود اليومية اللازمة للتوفيق بين رصيدى الحسابين.

٢ – تصوير حساب جارى المركز في دفاتر الفرع وحساب جاري الفرع في دفاتر المركز بعد إجراء التسويات اللازمة.

يتم إجراء قيود التسوية في دفاتر كل من المركز والفرع وتصوير الحسابات كما يلي:

دفاتر المركز (رصيد حـ/ الفرع ١٣٠٠٠٠٠)

١ – قيود التسوية اللازمة :

أ) أرسل المركز ∴ دفاتر كاملة وسجل ما أرسله × لا قيود والفرع هو الذى لم يعلم ودفاتره ناقصه ويجب أن يسجل قيود تسوية فى دفاتره .

ب) من مذكورين :
٧٥٠٠٠ حـ/ بضاعة مرسلة (مرتدة) بالطريق
١٠٠٠٠٠ حـ/ نقدية بالطريق .
٥٠٠٠٠ حـ/ أ.ق بالطريق
٢٢٥٠٠٠ حـ/ جارى فرع السويس

دفاتر فرع السويس (رصيد المركز ١٠٠٠٠٠٠)

١– قيود التسوية :

أ) من مذكورين
٢٠٠٠٠٠ حـ/ بضاعة مرسلة بالطريق
٥٠٠٠٠ حـ/ أ.ث مرسلة بالطريق
٢٥٠٠٠٠ حـ/ جارى المركز
١٧٥٠٠٠ حـ/ جارى المركز
١٧٥٠٠٠ حـ/ أ.د. بالطريق

ب) أرسل الفرع نقدية وبضاعة وحرر سند للمركز ∴ سجل هذه العمليات ودفاتره كاملة لا قيود تسوية
المركز هو الذى لا يعلم ودفاتره ناقصة قيود تسوية

٢ – تصويرحـ/ جارى فرع السويس

١٣٠٠٠٠٠ رصيد		من مذكورين	
	٧٥٠٠٠	حـ بضاعة بالطريق	
	٥٠٠٠٠	حـ/ أ.ق بالطريق	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ نقدية بالطريق	
	١٠٧٥٠٠٠	رصيد	
١٣٠٠٠٠٠		١٣٠٠٠٠٠	

٢– تصوير حـ/ جارى المركز السويس

١٧٥٠٠٠ الى حـ/ أ.د بالطريق		١٠٠٠٠٠٠	رصيد
			من مذكورين
١٧٥٠٠٠ رصيد		٢٠٠٠٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة
		٥٠٠٠٠	حـ/ أ.ث بالطريق
١٢٥٠٠٠٠		١٢٥٠٠٠٠	

الحالة الثالثة: في أحدى المنشأت ذات الفروع المستقلة وفي نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٠٧ ظهر رصيد حساب جاري فرع اسيوط في دفاتر المركز بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠جنيه ، كما ظهر رصيد حساب جاري المركز الرئيسي في دفاتر فرع اسيوط بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠جنية وبالبحث اتضح أن أسباب الاختلاف بين الرصيدين يرجع إلى الاتي:

١ – أرسل الفرع في هذا التاريخ نقدية للمركز مقدارها ٥٠٠٠٠ جنيه وسحب عليه كمبيالة قيمتها ٢٥٠٠٠٠ جنيه ولم تصل البضاعة والكمبيالة للمركز بعد.

٢ – أرسل المركز في هذا التاريخ بضاعة للفرع قيمتها ٨٠٠٠٠جنيه وقبل سند أذني لصالح الفرع قيمته ٢٠٠٠٠ جنيه ولم يخطر بها الفرع بعد.

المطلوب: ١ – قيود اليومية اللازمة لإجراء التسويات بين رصيدي الحسابين.

٢ – تصوير حساب جاري المركز في دفاتر الفرع وحساب جاري الفرع في دفاتر المركز بعد إجراء التسويات اللازمة.

في الحالة السابقة يتم التسجيل في دفاتر كل من المركز والفرع حيث تجرى قيود تسوية ويتم تصوير الحسابات على النحو التالي:

دفاتر المركز	**دفاتر الفرع (أسيوط)**
١ – قيود اليومية:	
٥٠٠٠٠ من حـ/نقدية بالطريق	**من مذكورين**
٥٠٠٠٠ إلى حـ/جاري أسيوط	**٨٠٠٠٠ حـ /بضاعة بالطريق**
٢٥٠٠٠٠ من حـ/جاري فرع أسيوط	**٢٠٠٠٠ حـ/ أ.ق بالطريق**
٢٥٠٠٠٠ إلى حـ/أ.د بالطريق	**١٠٠٠٠٠ حـ /جارى المركز**

٢– تصوير الحسابات

حـ/جارى أسيوط				**حـ/ جاري المركز**			
١٨٠٠٠٠٠	رصيد	٥٠٠٠٠	حـ/نقدية بالطريق	٢٠٠٠٠٠٠	رصيد	١٩٠٠٠٠٠	رصيد
٢٥٠٠٠٠	حـ/أ.دفع بالطريق						من مذكورين
		٢٠٠٠٠٠٠	رصيد			٨٠٠٠٠	حـ/بضاعة بالطريق
						٢٠٠٠٠	حـ/أ. ق بالطريق
٢٠٥٠٠٠٠		٢٠٥٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠٠	

أسئلة

فـي إحـدى المنشـآت ذات الفـروع المسـتقلة ظهـر رصـيد حسـاب جـاري فـرع طنطـا بمبلـغ ٣٢٠٠٠٠٠ جنيـه ، كمـا ظهـر رصـيد حسـاب جـاري المركـز الرئيسـي فـي دفـاتر الفـرع مبلـغ ٢٩٠٠٠٠٠ جنيه ، وبالفحص اتضح أن أسباب اختلاف الرصيدين تعود إلى الاتي:

١ – في هذا التاريخ ارسل المركز لفرع طنطا بضاعة بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه كما سحب عليه كمبيالـة بمبلـغ ٢٠٠٠٠ جنيـه ولـم تصـل البضـاعة للفـرع ولـم يخطـر أيضـا بالكمبيالـة المسحوبة عليه من المركز.

٢ – في نفس التوقيت أرسل الفرع للمركز نقدية مقدارها ٢٠٠٠٠٠ لم تصل للمركز بعد.

المطلوب:

١ – قيود اليومية اللازمة لإجراء التسوية بين رصيدى حسابي المركز والفرع.

٢ – تصوير حسابي جاري المركز والفرع بعد إجراء التسويات اللازمة.

٨ – الفصل الثامن

إعداد الحسابات الختامية والميزانية للفروع والمركز الرئيسي

الهدف:

الهدف من هذا الفصل هو تعريف الدارس بكيفية إعداد الحسابات الختامية والميزانية (القوائم المالية) لكل من الفرع المستقل والمركز الرئيسي.

عناصر الفصل:

١/٨ كيفية إعداد القوائم المالية للفرع المستقل والمركز الرئيسي.

٢/٨ القوائم المالية للفرع المستقل.

٣/٨ القوائم المالية للمركز الرئيسي.

٤/٨ تحليل حالات عملية.

١/٨ كيفية إعداد القوائم المالية للفرع المستقل والمركز الرئيسي :

وفقا للطريقة اللامركزية يعتبر كل فرع وحدة مستقلة تسجل عملياتها مع المركز الرئيسي والفروع الأخرى والغير أولا بأول في دفاتر الفرع، وفي نهاية الفترة المالية يتم ترصيد حسابات الفرع وإعداد ميزان المراجعة وتجهيز قوائم الجرد لتصوير الحسابات الختامية وميزانية الفرع ، ولا يظهر في ميزانية الفرع حساب لرأس المال حيث يقوم مقامه حساب جارى المركز الرئيسي وهو الذى ترحل إليه نتيجة أعمال الفرع ربح أو خسارة صافية بالقيد التالي:

١ – في حالة تحقيق الفرع لأرباح صافية:

×× من حـ/ أرباح وخسائر الفرع....

×× إلى حـ/ جاري المركز الرئيسي

٢ – في حالة تحقيق الفرع لخسائر صافية:

×× من حـ/ جارى المركز الرئيسي

×× إلى حـ/ أرباح وخسائر فرع....

ويقوم الفرع بإرسال ميزان المراجعة والحسابات الختامية والميزانية إلى المركز الرئيسي.

وبالمثل يقوم المركز الرئيسي بترصيد حساباته وإعداد ميزان المراجعة وتجهيز قوائم الجرد في نهاية الفترة المالية وذلك لتصوير حساباته الختامية وميزانيته ، كما يقوم المركز الرئيسي بتسجيل نتيجة أعمال الفرع في دفاتره الآتي:

١ – <u>في حالة تحقيق الفرع لأرباح صافية</u>:

×× من حـ/ جارى الفرع....

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر العام

٢ – <u>في حالة تحقيق الفرع لخسائر صافية</u>:

×× من حـ/ الأرباح والخسائر العام

×× إلى حـ/ جارى فرع....

ويقوم الفرع بإرسال ميزان المراجعة والحسابات الختامية والميزانية إلى المركز الرئيسي وبالمثل يقوم المركز الرئيسي بترصيد حساباته وإعداد ميزان المراجعة وتجهيز قوائم الجرد في نهاية الفترة المالية وذلك لتصوير حساباته الختامية وميزانيته، كما يقوم المركز الرئيسي بتسجيل نتيجة أعمال الفرع في دفاتره كالاتى:

١ – <u>في حالة تحقيق الفرع لأرباح صافية</u>:

×× من حـ/ جارى الفرع....

×× إلى حـ/ الأرباح والخسائر العام

٢ – <u>في حالة تحقيق الفرع لخسائر صافية</u>:

×× من حـ/ الأرباح والخسائر العام

×× إلى حـ/ جارى فرع....

وفى دفاتر المركز الرئيسي يتم إعداد حساب متاجرة وحساب أرباح وخسائر للوصول إلى نتيجة أعمال المركز من ربح أو خسارة صافية وترحل هذه النتيجة إلى حساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة والذى يرحل إليه أيضاً رصيد حساب أرباح وخسائر الفروع ، وعلى ذلك فإن حساب الأرباح والخسائر العام يضم صافي أرباح وخسائر الفروع والمركز الرئيسي ويرحل رصيده إلى حساب رأس المال. وفي حالة إعداد ميزانية للمنشأة ككل يظهر بها صافي أصول وخصوم الفروع ممثلة في رصيد الحسابات الجارية للفروع، ويجوز إعداد ميزانية مستقلة للمركز الرئيسي تضم أصوله وخصومة فقط.

٢/٨ القوائم المالية للفرع المستقل:

تضم القوائم المالية التى تعد لأى فرع مستقل في نهاية الفترة المالية كل من حساب المتاجرة للفرع ، وحساب أرباح وخسائر الفرع، وميزانية الفرع والتى يحتاج إعدادها إلى تصوير حساب جارى المركز الرئيسي بدفتر الفرع ، وتأخذ الحسابات والقوائم السابقة النماذج التالية.

حـ/جارى المركز الرئيسى

منه			له
××	رصيد أول المدة	××	رصيد أول المدة
××	حـ/مردودات البضاعة الواردة	××	حـ/ البضاعة الواردة
××	حـ/ النقدية (المرسلة للمركز)	××	حـ/ النقدية
××	حـ/ البضاعة المحولة (بضاعة محولة من الفرع في حالة توسيط حساب المركز الرئيسي)	××	حـ/ الأصول الثابتة حـ/ البضاعة المحولة(بضاعة محولة إلى الفرع في حالة توسيط حساب المركز الرئيسي)
××	حـ/ نقدية بالطريق		
××	حـ/أرباح وخسائر الفرع (صافي الخسارة)	××	حـ/أرباح وخسائر الفرع (صافي الربح)
××	رصيد أخر المدة	××	رصيد أخر المدة
×××		×××	

حـ/متاجرة لفرع..... عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/.....

منه			له
××	حـ/ بضاعة أول المدة	××	حـ / المبيعات
××	حـ/ المشتريات	××	حـ/ مردودات بضاعة واردة
××	حـ/ بضاعة واردة	××	حـ/ بضاعة محولة (من الفرع)
××	حـ/بضاعة محولة(إلى الفرع)	××	حـ/ بضاعة آخر المدة
	حـ/أرباح وخسائر الفرع **(مجمل الربح)**	××	حـ/ أرباح وخسائر الفرع **(مجمل الخسارة)**
×××		×××	

حـ/أرباح وخسائر الفرع عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/.....

منه			له
××	حـ/المتاجرة(مجمل الخسارة)	××	حـ/ المتاجرة (مجمل الربح)
××	حـ/المصروفات(الخاصة بالفرع		
××	حـ/ جارى المركز الرئيسي **(صافي الربح)**	××	حـ/ جارى المركز الرئيسي **(صافي الخسارة)**
×××		×××	

حـ/ميزانية فرع ..... في ١٢/٣١/.....

أصول		خصوم	
××	أصول ثابتة	××	جارى المركز الرئيسي
××	أصول متداولة	××	دائنون
××	بضاعة أخر المدة	××	أوراق دفع
××	بضاعة بالطريق		
××	مدينون		
××	أوراق قبض		
××	نقدية		
××	نقدية بالطريق		
×××		×××	

٣/٨ القوائم المالية للمركز الرئيسي:

تضم القوائم المالية التى تعد للمركز الرئيسي لمنشأة يتبعها عدداً من الفروع المستقلة وذلك في نهاية الفترة المالية كل من حساب متاجرة المركز الرئيسي ، وحساب أرباح وخسائر المركز الرئيسي، وحساب الأرباح والخسائر العام للمنشأة ، والميزانية العمومية للمنشأة والتى يحتاج إعدادها إلى تصوير الحسابات الجارية للفروع بدفاتر المركز الرئيسي ، وتأخذ الحسابات والقوائم السابقة النماذج التالية:

حـ/جارى فرع .....

منه		له	
××	رصيد أول المدة	××	رصيد أول المدة
××	حـ /الأصول الثابتة	××	حـ/مردودات بضاعة مرحلة
××	حـ/ البضاعة المرسلة	××	حـ/النقدية (المرسلة من الفرع)
××	حـ/ النقدية (المرسلة للفرع)	××	حـ/فرع..(بضاعة أو نقدية محولة من الفرع)
××	حـــ/فرع...(بضاعة أو نقديـــة محولة للفرع)	××	حـ/بضاعة أو نقدية بالطريق (بضاعة أو نقدية مرسلة للفرع ولم تصل للمركز)
××	حـ/ بضاعة أو نقدية بالطريق (بضاعة أو نقدية مرسلة للفرع ولم تصل للفرع)		
××	حـ/ارباح وخسائر عام (صافي ربح الفرع)	××	أرباح وخسائر عام (صافي خسارة الفرع)
×××		×××	

حـ/متاجرة المركز الرئيسي عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/....

منه		له	
××	حـ/ بضاعة أول المدة	××	حـ/ المبيعات
××	حـ/ المشتريات	××	حـ/ البضاعة المرسلة لفرع...
××	حـ/ مردودات بضاعة مرسلة لفرع...	××	حـ/ بضاعة اخر المدة
××	حـ/ أرباح وخسائر المركز الرئيسي (مجمل الربح)	××	حـ/ أرباح وخسائر المركز الرئيسي (مجمل الخسارة)
×××		×××	

حـ/أرباح وخسائر المركز الرئيسي عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/....

منه		له	
××	حـ/ متاجرة المركز الرئيسي (مجمل الخسارة)	××	حـ/ متاجرة المركز الرئيسي (مجمل الربح)
××	حـ/ المصروفات(الخاصة بالمركز)		
××	حـ/ ارباح وخسائر عام (صافي الربح)	××	حـ/أرباح وخسائر عام (صافي الخسارة)
×××		×××	

حـ/ارباح وخسائر عام للمنشأة عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/....

منه		له	
××	حـ/ أرباح وخسائر المركز الرئيسي (صافي خسارة المركز)	××	حـ/أرباح وخسارة المركز الرئيسى (صافي ربح المركز)
××	حـ/جاري فرع..(صافي خسارة الفرع)	××	حـ/ جاريفرع.. (صافي ربح الفرع)
××	حـ/ رأس المال (صافي ربح المنشأة)	××	حـ/ رأس المال (صافي خسارة المنشأة)
×××		×××	

ميزانية منشأة ..... في ١٢/٣١/.....

أصول		خصوم	
××	حـ/أصول ثابتة (للمركز الرئيسي)	××	رأس المال
××	حـ/أصول متداولة	××	± صافي الربح أو الخسارة
××	حـ/بضاعة أخر المدة (للمركز الرئيسي)	××	حـ/ جارى فرع..
××	حـ/بضاعة بالطريق (للمركز الرئيسي)	××	دائنون
××	حـ/ مدينون (للمركز الرئيسى)	××	أوراق دفع
××	حـ/ أوراق قبض للمركز الرئيسي)		
××	حـ/ نقدية (للمركز الرئيسي)		
××	حـ/ نقدية بالطريق (للمركز الرئيسي)		
××	حـ جاري فرع....		
×××		×××	

٤/٨ تحليل حالات عملية:

الحالة الأولي: فيما يلى ميزان المراجعة بالأرصدة لشركة برج العرب التجارية التى تمارس نشاطها عن طريق المركز الرئيسي وفرع موجود بمدينة بورسعيد والذى يمسك حسابات مستقلة وذلك في ٢٠١٧/١٢/٣١.

ميزان المراجعة بالأرصدة للمركز الرئيسي والفرع في ٢٠١٧/١٢/٣١

	حساب المركز الرئيسي		حساب فرع بورسعيد	
	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
راس المال		٢٠٠٠٠		
حساب جارى المركز الرئيسي				٧٠٠٠
حساب جارى الفرع	٧١٥٠			
دائنون		٨٥٠٠		٣٥٠٠
أصول ثابتة	٩٥٠٠		٦٠٠٠	
بضاعة أول المدة	٣٢٠٠		٣٥٠٠	
مدينون	٣١٥٠		١٠٠٠	
نقدية	٢٨٠٠		٨٥٠	
مشتريات	٦٥٠٠		٤٠٠٠	
بضاعة مرسلة للفرع		٤٠٠٠		
بضاعة واردة من المركز الرئيسي			٣٨٥٠	
مبيعات		١٥٠٠		٩٧٠٠
مصروفات متنوعة	١٧٠٠		١٠٠٠	
	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	٢٠٢٠٠	٢٠٢٠٠

فإذا علمت أن:

١ – أرسل المركز الرئيسي بضاعة للفرع قيمتها ١٥٠ جنيه في نهاية الفترة ولم تصل للفرع في تاريخ إعداد الحسابات الختامية.

٢ – قدرت البضاعة الباقية بالمركز الرئيسي في نهاية الفترة بمبلغ ٨٤٠٠جنيه ، والبضاعة الباقية بالفرع بمبلغ ٣٦٥٠ جنيه.

٣ – يرسل المركز الرئيسي البضاعة للفرع مقومة بسعر التكلفة.

في الحالة السابقة يتم تصوير حساب جاري المركز الرئيسي في دفاتر الفرع ويتم إعداد الحسابات الختامية والميزانية للفرع على النحو التالي:

حـ/متاجرة لفرع بورسعيد عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه		له	
٣٥٠٠	حـ/ بضاعة أول المدة	٩٧٠٠	حـ/ المبيعات
٤٠٠٠	حـ/ المشتريات	٣٦٥٠	حـ/ بضاعة اخر المدة
٣٨٥٠	حـ/ بضاعة واردة		
٢٠٠٠	حـ/ أرباح وخسائر الفرع (مجمل الربح)		
١٣٣٥٠		١٣٣٥٠	

حـ/الأرباح والخسائر لفرع بورسعيد عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه		له	
١٠٠٠	حـ/ مصروفات متنوعة	٢٠٠٠	حـ/ المتاجرة الفرع
١٠٠٠	حـ/ جارى المركز الرئيسي (صافي الربح)		(مجمل الربح)
٢٠٠٠		٢٠٠٠	

حـ/ميزانية فرع بور سعيد في ٢٠١٧/١٢/٣١

أصول		خصوم	
٦٠٠٠	أصول ثابتة	٨١٥٠	جارى المركز الرئيسي
	أصول متداولة:	٣٥٠٠	دائنون
٣٦٥٠	بضاعة اخر الفترة		
١٥٠	بضاعة بالطريق		
١٠٠٠	مدينون		
٨٥٠	نقدية		
١١٦٥٠		١١٦٥٠	

حـ/جارى المركز الرئيسي في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له
		٧٠٠٠	رصيد ١/١
		١٥٠	حـ/بضاعة بالطريق
٨١٥٠	رصيد ١٢/٣١	١٠٠٠	حـ/ أرباح وخسائر الفرع (صافي الربح)
٨١٥٠		٨١٥٠	

ويتم تصوير حساب جاري فرع بور سعيد في دفاتر المركز الرئيسي ويتم إعداد الحسابات الختامية للمركز الرئيسي على النحو التالي:

حـ/متاجرة المركز الرئيسى عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له
٣٢٠٠	حـ/ بضاعة أول المدة	١٥٠٠	حـ/ المبيعات
٦٥٠٠	حـ/ المشتريات	٤٠٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة لفرع بورسعيد
٤٢٠٠	حـ/ أرباح وخسائر المركز الرئيسى (مجمل الربح)	٨٤٠٠	حـ/ بضاعة اخر المدة
١٣٩٠٠		١٣٩٠٠	

حـ/أرباح وخسائر المركز الرئيسى عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له
١٧٠٠	حـ/ مصروفات متنوعة	٤٢٠٠	حـ/ متاجرة المركز الرئيسي
٢٥٠٠	حـ/ أرباح وخسائر عام (صافي ربح المركز)		(مجمل الربح)
٤٢٠٠		٤٢٠٠	

ويتم تصوير حساب الأرباح والخسائر العام للشركة وميزانية المنشأة على النحو التالي:

حـ/أرباح وخسائر عام للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له
٣٥٠٠	رصيد (إلى حـ/ رأس المال)	١٠٠٠	من حـ/جارى فرع بورسعيد
		٢٥٠٠	من حـ /أرباح وخسائر المركز الرئيسي
٣٥٠٠		٣٥٠٠	

حـ/ميزانية فرع بور سعيد في ٢٠١٧/١٢/٣١

أصول			خصوم
٩٥٠٠	أصول ثابتة	٢٠٠٠٠	رأس المال
	أصول متداولة:	٣٥٠٠	صافي الربح
٨٤٠٠	بضاعة اخر الفترة	٨٥٠٠	دائنون
٣١٥٠	مدينون		
٢٨٠٠	نقدية		
٨١٥٠	جارى فرع بور سعيد		
٣٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	

حـ/جارى فرع بور سعيد في ٢٠١٧/١٢/٣١

منه			له
٧١٥٠	رصيد ١/١		
١٠٠٠	إلى حـ/ ارباح وخسائر عام	٨١٥٠	رصيد ١٢/٣١
٨١٥٠		٨١٥٠	

الحالة الثانية:فيما يلى ميزان المراجعة لإحدى المنشآت التجارية التى تمارس نشاطها البيعي عن طريق المركز الرئيسي والفرع (أ) المستقل: (القيمة بالألف)

البيـان	حساب المركز الرئيسي		فرع (أ)	
	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
راس المال		٦٠		
أصول ثابتة	٢٤		١٦	
بضاعة أول المدة (بالتكلفة)	١٦		١٢	
مدينون	٢١.٦		٣.٢	
دائنون		٢٢		٨
نقدية	٨.٤		٢.٨	
مشتريات	٣٢٠		٢٠	
مبيعات		٣٧٢		٦٠
مصروفات متنوعة	٦٨		٨	
بضـاعة واردة مـن المركـز الرئيسـي (بسعر البيع)			٣٢	
بضاعة مرسلة للفرع (بالتكلفة)		٣٢		
تسوية الفرع		٧.٦		
بضـاعة مرتـدة مـن الفـرع للمركـز الرئيسى	١.٦			٢

البيـان	حساب المركز الرئيسي		فرع (أ)	
	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
حساب جارى المركز الرئيسي				٢٤
حساب جارى الفرع	٣٤			
	٤٩٣.٦	٤٩٣.٦	٩٤	٩٤

فإذا علمت الآتى:

(١) تستهلك أصول المركز الرئيسي والفرع بمعدل ٥% سنويا.

(٢) هناك بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي إلى الفرع (أ) قيمتها ٨٠٠٠ج سجلت في دفاتر المركز الرئيسي ولم تصل بعد إلى الفرع.

(٣) هناك ٢٠٠٠ج نقدية مرسلة من الفرع إلى المركز الرئيسي سجلت بدفاتر الفرع ولكنها لم تصل إلى المركز الرئيسي بعد.

(٤) تقوم البضاعة المرسلة من المركز الرئيسي إلى الفرع بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمعدل ٢٥%

(٥) تقدر البضاعة المتبقية لدى المركز الرئيسي بالتكلفة بمبلغ ٣٦٠٠٠ج.

(٦) يبلغ مخزون بضاعة آخر المدة بالفرع (أ) ما قيمته ٢٠٠٠٠ج منها ١٠٠٠٠ج بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي، ٨٠٠٠ج بضاعة بالطريق.

المطلوب: إعداد الحسابات الختامية ، وقائمة المركز المالي لكل من الفرع (أ) والمركز الرئيسي.

الحل:

أولا- في دفاتر الفرع (أ):

أ) حساب جارى المركز الرئيسي:

نظرا لأن هناك بضاعة مرسلة من المركز الرئيسي إلى الفرع ، ولكنها لم تسجل في دفاتر الفرع ، فإنه يمكن تسجيلها عن طريق حساب معلق كما يلي:

مدين	دائن	البيـــان
٨٠٠٠		من حـ/ بضاعة واردة بالطريق
	٨٠٠٠	إلى حـ/ المركز الرئيسي

ويرحل هذا القيد إلى حساب جاري المركز الرئيسي كما يلي:

حـ/جارى المركز الرئيسي

		٢٤٠٠٠	رصيد (ميزان المراجعة)
٣٢٠٠٠	الرصيد الجديد	٨٠٠٠	من حـ/بضاعة واردة بالطريق
٣٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	
٣٣٢٠٠	رصيد	٣٢٠٠٠	رصيد منقول
		١٢٠٠	من حـ/ أ.خ الفرع (صافي ربح)
٣٣٢٠٠		٣٣٢٠٠	

ب) حساب متاجرة الفرع(أ):

ويمكن معالجة البضاعة الواردة بالطريق في الجانب المدين لحساب متاجرة الفرع. وكذلك ، تضاف لرصيد بضاعة آخر المدة للفرع وتظهر بالجانب الدائن لحساب متاجرة الفرع. ويمكن أن تظهر مباشرة في بند مستقل بميزانية الفرع ، وفي هذه الحالة لا تضاف إلى بضاعة آخر المدة بالفرع على أن يتم إقفالها عند وصول البضاعة فعلا في حساب بضاعة واردة من المركز الرئيسي وفي هذه الحالة يمكن إغفال إظهارها بحساب متاجرة الفرع.

ويظهر حساب متاجرة الفرع كما يلي:

حـ/متاجرة الفرع (أ)

١٢٠٠٠	بضاعة أول المدة	٦٠٠٠٠	مبيعات
٣٢٠٠٠	بضاعة واردة	٢٠٠٠	بضاعة مرتدة إلى المركز الرئيسي
٨٠٠٠	بضاعة واردة بالطريق	٢٠٠٠٠	بضاعة آخر المدة
٢٠٠٠٠	مشتريات		
١٠٠٠٠	مجمل ربح(إلى حـ/أ.خ الفرع)		
٨٢٠٠٠		٨٢٠٠٠	

جـ) حساب أرباح وخسائر الفرع(أ):

حـ/متاجرة الفرع (أ)

٨٠٠	إهلاك اصول ثابتة (١٦٠٠٠ × ٥% × ١)	١٠٠٠٠	مجمل ربح (من حـ/ متاجرة الفرع)
٨٠٠٠	مصروفات متنوعة		
١٢٠٠٠	صافي ربح (إلى حـ/المركز الرئيسي)		
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

د) ميزانية الفرع(أ):

ميزانية الفرع (أ) في ٢٠١٧/١٢/٣١

	١٦٠٠٠	أصول ثابتة	٣٣٢٠٠		جارى المركز الرئيسي
	(٨٠٠)	(-) إهلاك	٨٠٠٠		دائنون
١٥٢٠٠					
١٢٠٠٠		بضاعة أخر المدة			
٨٠٠٠		بضاعة بالطريق			
٣٢٠٠		مدينون			
٢٨٠٠		نقدية			
٤١٢٠٠			٤١٢٠٠		

ثانيا- في دفاتر المركز الرئيسي:

نظرا لأن هناك نقدية مرسلة من الفرع إلى المركز الرئيسي ولكنها لم تصل حتى تاريخ إعداد القوائم المالية ، وبالتالي لم تسجل في دفاتر المركز الرئيسي ، فإنه يمكن تسجيلها عن طريق حساب معلق كما يلي:

مدين	دائن	البيـــان
٢٠٠٠		من حـ/ نقدية بالطريق
	٢٠٠٠	إلى حـ/ جارى الفرع (أ)

وبالتالي يظهر حساب جاري الفرع (أ) كما يلي:

حـ/جارى الفرع (أ)

٣٤٠٠٠	رصيد (ميزان المراجعة)	٢٠٠٠	من حـ/ نقدية بالطريق
		٣٢٠٠٠	الرصيد الجديد
٣٤٠٠٠		٣٤٠٠٠	
		٣٣٢٠٠	رصيد
٣٢٠٠٠	رصيد منقول	٣٣٢٠٠	رصيد
١٢٠٠	إلى حـ/ أ.خ الفرع		
٣٣٢٠٠		٣٣٢٠٠	

وبالتالي ، يتساوى رصيد كل من حساب جاري المركز الرئيسي وحساب جارى الفرع ولكنهما عكسيان.

ب) حساب بضاعة مرسلة إلى الفرع:

حـ/بضاعة مرسلة للفرع

١٦٠٠	بضاعة مرتدة	٣٢٠٠٠	رصيد (ميزان المراجعة)
٣٠٤٠٠	رصيد(إلى حـ/ المتاجرة)		
٣٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	

جـ) حساب متاجرة المركز الرئيسي:

حـ/ متاجرة المركز الرئيسي

١٦٠٠٠	بضاعة أول المدة (بالتكلفة)	٣٧٣٠٠٠	مبيعات
٣٢٠٠٠٠	مشتريات	٣٠٤٠٠	بضاعة مرسلة للفرع(أ)(بالتكلفة)
١٠٢٤٠٠	إلى حـ/ أ.خ المركز الرئيسى (مجمل ربح)	٣٦٠٠٠	بضاعة آخر المدة (بالتكلفة)
٤٣٨٤٠٠		٤٣٨٤٠٠	

د) حساب تسوية الفرع (أ) :

حـ/ تسوية الفرع

٣٦٠٠	مجمل بضاعة آخر المدة (١٠٠٠٠+٨٠٠٠)×٢٥%÷١٢٥%	٧٦٠٠	رصيد (ميزان المراجعة)
٤٠٠٠	إلى حـ/ أ.خ المركز الرئيسي		
٧٦٠٠		٧٦٠٠	

هـ) حساب أرباح وخسائر المركز الرئيسي:

حـ/ أ.خ المركز الرئيسي

١٢٠٠	إهلاك أصول ثابتة (٢٤٠٠٠×٥%×١)	١٠٢٤٠٠	من حـ/المتاجرة (مجمل الربح)
٦٨٠٠٠	مصروفات متنوعة		
٣٣٢٠٠	صافي ربح المركز الرئيسي		
١٠٢٤٠٠		١٠٢٤٠٠	
٣٨٤٠٠	صافى ربح المنشأة (إلى حـ/راس المال)	٣٣٢٠٠	صافي ربح المركز الرئيسي
		١٢٠٠	من حـ/أ.خ الفرع (أ)
		٤٠٠٠	من حـ/ تسوية الفرع
٣٨٤٠٠		٣٨٤٠٠	

و) ميزانية المركز الرئيسى:

ميزانية المركز الرئيسي في ٢٠١٧/١٢/٣١

	٢٤٠٠٠	أصول ثابتة	٦٠٠٠٠		رأس المال
	(١٢٠٠)	(-) الإهلاك	٣٨٤٠٠		صافي الربح
٢٢٨٠٠			٢٢٠٠٠		دائنون
٣٦٠٠٠		بضاعة آخر المدة			
٢١٦٠٠		مدينون			
٨٤٠٠		نقدية			
٢٠٠٠		نقدية بالطريق			
	٣٣٢٠٠	حساب جاري الفرع (أ)			
	(٣٦٠٠)	(-) أرباح غير محققة على مخزون آخر المدة			
٢٩٦٠٠					
١٢٠٤٠٠			١٢٠٤٠٠		

أسئلة

منشأة السلام التجارية مركزها الرئيسي في القاهرة ولها فرع مستقل في مدينة الاسكندرية ، وفيما يلي البيانات الخاصة بالمركز والفرع عن عام ٢٠١٧ (الأرقام بالالف جنيه).

بيـــان	المركز	فرع بورسعيد
مجمل ربح	١٦٨٠	١٠٢٠
مصروفات تسويقية	١٢٩	١١٤
مصروفات عمومية وإدارية	١١١	٦٦
حساب جاري المركز	–	١٣٧٤
حساب جاري فرع الاسكندرية	١٨٣٦	–

فإذا علمت أن:

١ – أرسل المركز الرئيسي فى نهاية الفترة بضاعة لفرع الاسكندرية لم تصل إليه حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية قيمتها ٢٥٨ ألف جنيه، كما سحب على الفرع كمبيالة قيمتها ٧٢ الف جنيه ولم يخطره بها بعد.

٢ – أرسل الفرع متحصلات نقدية للمركز تبلغ ٢٧٦ الف جنيه ولم يتسلمها المركز حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية.

المطلوب: ١ – تحديد صافي ربح أو خسارة كل من المركز والفرع وكذلك المنشأة كوحدة واحدة.

٢ – إجراء التسوية اللازمة بين رصيدي حسابي جاري المركز وجارى فرع الاسكندرية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

تطبيقات على محاسبة الأقسام والفروع

تطبيق رقم (١)

في إحدى منشآت الأقسام حول القسم (أ) بضاعة للقسم (ب) بسعر البيع والبالغ ٢٥٠٠٠ج علمًا بأن سعر البيع يتضمن ٢٥% منه معدل ربح وتم بيع البضاعة المحولة بالكامل.

المطلوب :

١ . قيود اليومية اللازمة لإثبات التحويلات وإقفال حساب التحويلات في نهاية الفترة المالي.

٢ . تصوير حساب التحويلات في نهاية الفترة الحالية وحساب متاجرة قسم (أ) وحساب متاجرة قسم (ب).

الحـــــل

١ . قيود اليومية اللازمة :

. يوم التحويل ٢٥٠٠٠ من حـ/ تحويلات قسم ب

٢٥٠٠٠ إلى حـ / تحويلات قسم أ

. نهاية الفترة المالية

. إقفال تحويلات قسم أ ٢٥٠٠٠ من حـ/ تحويلات قسم أ

٢٥٠٠٠ إلى حـ / متاجرة قسم أ

. إقفال تحويلات قسم ب ٢٥٠٠٠ من حـ/ متاجرة قسم ب

٢٥٠٠٠ إلى حـ/ تحويلات قسم ب

ملحوظة : التحويلات تمت بسعر البيع والبالغ ٢٥٠٠٠ جنيه، وهو مذكور صراحة في التموين ولذلك لا توجد حاجة لحسابه، وهنا يُهمل تمامًا سعر التكلفة ولا توجد حاجة لحسابه.

٢ . حـ/ التحويلات

أ	ب	بيـان	أ	ب	بيـان
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ تحويلات قسم أ	٢٥٠٠٠		من حـ/ تحويلات قسم ب
٢٥٠٠٠		إلى حـ/ متاجرة قسم أ		٢٥٠٠٠	من حـ/ متاجرة قسم ب
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	

حـ/ متاجرة قسم (أ)

٣٧٥٠٠ من حـ/ تحويلات قسم (أ)	

حـ/ متاجرة قسم (ب)

	٣٧٥٠٠ إلى حـ/ تحويلات قسم (ب)

تطبيق رقم (٢)

في إحدى المنشآت متعددة الأقسام حول القسم (س) بضاعة للقسم (ص) بسعر التكلفة المعلاة ويبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه، وهذا السعر يزيد عن سعر التكلفة الأصلية بمقدار ٢٠% منها. وفي نهاية الفترة المالية اتضح أن ربع البضاعة المحولة مازالت باقية لدى القسم (ص) بدون بيع.

المطلوب : ١ . المعالجة المحاسبية للتحويلات.

٢ . المعالجة المحاسبية للأرباح غير المحققة.

الحـــل

تمهيد للحل :

سعر التحويل = ٤٨٠٠٠ جنيه (تكلفة معلاة)

وهذا السعر = التكلفة + ٢٠% من التكلفة

أي ٤٨٠٠٠ = ت + ٢٠% من ت

$$= \frac{١٢٠}{١٠٠} \text{ ت}$$

$$\therefore \text{التكلفة الأصلية} = ٤٨٠٠٠ \times \frac{١٢٠}{١٠٠} = ٤٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

مقدار الفرق بين ت. معلاة و ت. أصلية = ٤٨٠٠٠ . ٤٠٠٠ = ٨٠٠٠ جنيه.

ربع البضاعة المحولة لم يباع.

$$\therefore \text{هناك أرباح وهمية تعادل } \frac{١}{٤} \text{ مبلغ } ٨٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

$$\therefore \text{مخصص أ. وهمية} = \frac{١}{٤} \times ٨٠٠٠ = ٢٠٠٠ \text{ جنيه.}$$

١ . معالجة التحويلات :

. يوم التحويل ٤٨٠٠٠ من حـ/ تحويلات القسم (ص)

٤٨٠٠٠ إلى حـ/ تحويلات القسم (س)

. نهاية الفترة المالية :

. ترحيل تحويلات قسم (ص) إلى حساب المتاجرة له.

٤٨٠٠٠ من حـ/ متاجرة قسم (ص)

٤٨٠٠٠ إلى حـ/ تحويلات قسم (ص)

. ترحيل تحويلات قسم (س) إلى حساب المتاجرة له.

٤٨٠٠٠ من حـ/ تحويلات القسم (س)

٤٨٠٠٠ إلى حـ/ متاجرة القسم (س)

حـ/ التحويــلات

منـه لـه

قسم (س)	قسم (ص)	بيـان	قسم (س)	قسم (ص)	بيـان
	٤٨٠٠٠	إلى حـ/ تحويلات قسم س	٤٨٠٠٠		من حـ/ تحويلات قسم ص
٤٨٠٠٠		إلى حـ/ متاجرة قسم س		٤٨٠٠٠	من حـ/ متاجرة قسم ص
٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠		٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	

٢ . معالجة الأرباح غير المحققة.

مخصص أرباح وهمية يبلغ ٢٠٠٠ جنيه يوضع في حساب متاجرة القسم المحول للبضاعة (س) ويظهر مطروحًا من بضاعة آخر المدة في الميزانية.

حـ/ متاجرة قسم (س)

٢٠٠٠ حـ/ مخصص أرباح وهمية		٤٨٠٠٠ حـ/ تحويلات القسم (س)	

حـ/ متاجرة قسم (ص)

		٤٨٠٠٠ حـ/ تحويلات القسم (ص)	١٢٠٠٠ بضاعة باقية آخر المدة

ميزانية المنشأة في نهاية الفترة

		١٢٠٠٠	بضاعة باقية
		(٢٠٠٠)	مخصص أرباح غير محققة
		١٠٠٠٠	

تطبيق رقم (٣)

في إحدى المنشآت الصناعية متعددة الأقسام حول القسم (ل) بضاعة للقسم (ع) بسعر البيع الذي يتضمن ٣٦% منه معدل ربح ويبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه، وفي نهاية الفترة المالية اتضح أن هناك بضاعة محولة باقية لدى القسم (ع) قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه.

المطلوب : توضيح المعالجة المحاسبية للحالة السابقة.

الحـــل

الحالة السابقة تتطلب معالجة محاسبية لكل من التحويلات والأرباح غير المحققة.

١ . معالجة التحويلات :

. يوم التحويل ٢٠٠٠٠ من حـ / تحويلات القسم (ع)

٢٠٠٠٠ إلى حـ / تحويلات القسم (ل)

. آخر الفترة المالية

. ترحيل تحويلات القسم (ع) إلى حساب المتاجرة لـه.

٢٠٠٠٠ من حـ/ متاجرة القسم (ع)

٢٠٠٠٠ إلى حـ/ تحويلات القسم (ع)

. ترحيل تحويلات القسم (ل) إلى حساب المتاجرة لـه.

٢٠٠٠٠ من حـ/ تحويلات القسم (ل)

٢٠٠٠٠ إلى حـ/ متاجرة القسم (ل)

حـ/ التحويـلات

منه لـه

قسم (ل)	قسم (ع)	بيـان	قسم (ل)	قسم (ع)	بيـان
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ تحويلات قسم ل	٢٠٠٠٠		من حـ/ تحويلات قسم ع
٢٠٠٠٠		إلى حـ/ متاجرة قسم ل		٢٠٠٠٠	من حـ/ متاجرة قسم ع
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	

٢. معالجة الأرباح غير المحققة.

تمهيد للحل :

سعر البضاعة المحولة هو سعر البيع ويعادل ٢٠٠٠٠ج وهذا السعر يتضمن ٣٦% منه معدل ربح.

$$\text{... ربح البضاعة المحولة} = ٢٠٠٠٠ \times \frac{٣٦}{١٠٠} = ٧٢٠٠ \text{ ج}$$

البضاعة المحولة باقي منها ما قيمته ١٥٠٠٠ جنيه

٣

أي ما يعادل ـــ البضاعة المحولة باقي بدون بيع

٤

٣

... ما يعادل ـــــ ربحها لم يتحقق ويعتبر أرباح وهمية

٤

٣

وقيمته = ٧٢٠٠ ×ـــ= ٥٤٠٠ جنيه

٤

... مخصص أرباح وهمية = ٥٤٠٠ جنيه

ويعالج كما يلي :

حـ/ متاجرة قسم (ل)	
٥٤٠٠ حـ/ مخصص أرباح وهمية	٢٠٠٠٠ حـ/ تحويلات القسم (ل)

حـ/ متاجرة قسم (ع)	
٢٠٠٠٠ حـ/ تحويلات القسم (ع)	١٥٠٠٠ بضاعة باقية

الميزانية

أصول		خصوم
١٥٠٠٠	بضاعة باقية	
(٥٤٠٠٠)	مخصص أرباح وهمية	
٩٦٠٠		

تطبيق رقم (٤)

تتكون منشأة نادين التجارية من ٣ أقسام وفيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر المنشأة في نهاية الفترة المالية، والمعبرة عن نشاط الأقسام خلال الفترة. (الأرقام بالألف جنيه).

بيـــــان	قسم (١)	قسم (٢)	قسم (٣)
مبيعات	١٢٣	١٤٨	٧٧
بضاعة أول المدة	١٤	١٨	٦
مشتريـات	٨٠	٩٢	٣٨
تحويلات من قسم ٢ إلى قسم ٣	-	١٠	١٠
مصروفات تخص الأقسام	٨	١٢	٤

فإذا علمت أن :

١ . المصروفات المشتركة بين الأقسام تشمل المصروفات الآتية :

. مصروفات بيع وتوزيع ٨ وتوزع بين الأقسام بنسبة عدد الوحدات المباعة.

. استهلاك سيارات نقل المبيعات ٣٠ وتوزع بحسب حجم الوحدات المباعة.

٢ . عدد الوحدات المباعة للقسم (١) ٣٠٠٠ وحدة، والقسم (٢) ٤٠٠٠ وحدة، والقسم (٣) ١٠٠٠ وحدة.

٣ . النسبة بين أحجام الوحدات المباعة للقسم ١، ٢، ٣ هي على التوالي : ٣ :٤ :٣

٤ . المصروفات العمومية والإدارية ٢٧ وفي حالة توزيعها تفضل المنشأة توزيعها بالتساوي بين الأقسام الثلاثة.

٥ . التحويلات بين قسمي ٢، ٣ تمت بسعر البيع الذي يزيد عن التكلفة بمقدار ٢٥% منها.

٦ . بضاعة آخر المدة قدرت بالأقسام كما يلي :

القسم	١	٢	٣
بضاعة باقية	٣	١٨	٩

٧ . هناك بضاعة باقية لدى القسم ٣ من البضاعة المحولة تعادل نصفها.

المطلوب : ١ . تحديد نتيجة أعمال المنشأة كوحدة واحدة ولكل قسم على حدة.

الحـــل

لتحديد نتيجة أعمال المنشأة كوحدة واحدة ولكل قسم على حده لابد من تصوير:

١ . حـ/ المتاجرة التحليلي.

٢. حـ/ أ/خ التحليلي.

١. حساب المتاجرة التحليلي :

تمهيد : التحويلات من قسم ٢ إلى قسم ٣ تمت بسعر البيع البالغ ١٠ وهو يعادل التكلفة + ٢٥% منها

∴ ١٠ = ت + ٢٥% من ت

$$= \frac{١٢٥}{١٠٠} \text{ ت}$$

$$\therefore \text{ت} = ١٠ \times \frac{١٠٠}{١٢٥} = ٨$$

∴ الربح = ١٠ – ٨ = ٢

نصف هذا الربح غير محقق لأن نصف البضاعة المحولة لم تباع.

∴ قيمة مخصص أرباح غير محققة = ١

منـه حـ/ المتاجرة التحليلي لـه

جملة	قسم ١	قسم ٢	قسم ٣	بيان	جملة	قسم ١	قسم ٢	قسم ٣	بيان
٣٨	١٤	١٨	٦	حـ/ بضاعة أول المدة	٣٤٨	١٢٣	١٤٨	٧٧	حـ/ المبيعات
٢١٠	٨٠	٩٢	٣٨	حـ/ مشتريات	١٠	–	١٠	–	حـ/ تحويلات
١٠	–	–	١٠	حـ/ تحويلات ٣					
١	–	١	–	حـ/ مخصص أ. وهمية	٣٠	٣	١٨	٩	حـ/ بضاعة آخر المدة
١٢٩	٣٢	٦٥	٣٢	إلي حـ/ أ.د. خ. تحليلي					
٣٨٨	١٢٦	١٧٦	٨٦		٣٨٨	١٢٦	١٧٦	٨٦	

٢ . حساب الأرباح والخسائر التحليلي :

تمهيد : . مصروفات بيع وتوزيع ٨ توزع بنسبة عدد وحدات مباعة

أي بنسبة ٣٠٠٠ : ٤٠٠٠ : ١٠٠٠

نصيب القسم ١ = ٨ × (٣ /٨) = ٣

نصيب القسم ٢ = ٨ ×(٤/٨) = ٤

نصيب القسم ٣ = ٨ ×(١/٨) = ١

. استهلاك سيارات نقل المبيعات ٣٠ وتوزع بنسبة حجم الوحدات المباعة

أي بنسبة ٣ : ٤ : ٣

نصيب القسم ١ = ٣٠ × (١٠/٣) = ٩

نصيب القسم ٢ = ٣٠ × (١٠/٤) = ١٢

نصيب القسم ٣ = ٣٠ × (١٠/٣) = ٩

. المصروفات العمومية من المفضل عدم توزيعها وإظهارها جملة واحدة في حـ/أ،خ عام.

حـ/ أ/ خ تحليلـي

جملة	قسم ١	قسم٢	قسم ٣	بيان	جملة	قسم١	قسم٢	قسم٣	بيان
٢٤	٨	١٢	٤	حـ/م. مباشرة على الأقسام	١٢٩	٣٢	٦٥	٣٢	من حـ/ متاجرة تحليلي
٨	٣	٤	١	حـ/ م. بيع وتوزيع					
٣٠	٩	١٢	٩	حـ/ استهلاك سيارات					
٦٧	١٢	٣٧	١٨	إلى حـ/ أ، خ عام (صافي ربح أقسام)					
١٢٩	٣٢	٦٥	٣٢		١٢٩	٣٢	٦٥	٣٢	

حـ/ أ/ خ عـام

٢٧	حـ/ م. عمومية وإدارية	٦٧	من حـ/ أ.خ تحليلي
٤٠	حـ/ رأس المال(صافي ربح المنشأة)		
٦٧		٦٧	

تطبيق رقم (٥)

منشأة الأمل التجارية لها فروع غير مستقلة في عدد من المحافظات والبيانات التالية تعبر عن نشاط فرع طنطا خلال عام ٢٠١٧. (الأرقام بالألف جنيه).

. أصول وخصوم الفرع في بداية الفترة المالية.

بضاعة	٢٠٠
مدينون	١٢٠
نقدية	٨٠
أثاث	١٠٠
دائنون	٥٠
إيجار مستحق	١٠٠

. المعاملات بين المركز الرئيسي وفرع طنطا خلال الفترة.

بضاعة مرسلة للفرع	٥٠٠
بضاعة مرتدة من الفرع للمركز	٣٠
نقدية مرسلة من الفرع للمركز	١٢٠٠
مصروفات الفرع دفعها المركز	٤٠
أثاث مرسل للفرع	٦٠

. أصول وخصوم الفرع في نهاية الفترة المالية.

بضاعة	١٨٠
مدينون	٤٠
نقدية	٢٠٠
أثاث	١٤٠
دائنون	١٠
مصروفات مستحقة	٥٠

المطلوب : تحديد نتيجة أعمال فرع طنطا من ربح أو خسارة خلال عام ٢٠١٧.

الحـل

حـ / جاري فرع طنطا في ٢٠١٧/١٢/٣١

			أصول بداية الفترة		خصوم بداية الفترة
	٢٠٠		حـ/ البضاعة	٥٠	حـ/ دائنون
	١٢٠		حـ/ المدينون	١٠٠	حـ/ إيجار مستحق
	٨٠		حـ/ النقدية	١٥٠	
	١٠٠		حـ/ الأثاث		
٥٠٠					
			المعاملات بين المركز والفرع (إضافات)		المعاملات بين المركز والفرع (مسحوبات)
	٥٠٠		حـ/ بضاعة مرسلة	١٢٠٠	حـ/ نقدية مرسلة للمركز
	٤٠		حـ/ مصروفات	٣٠	حـ/ بضاعة مرتدة
	٦٠		حـ/ أثاث	١٢٣٠	
٦٠٠					
			خصوم الفرع في نهاية الفترة		أصول الفرع في نهاية الفترة
	١٠		حـ/ دائنون	١٨٠	حـ/ البضاعة
	٥٠		حـ/ مصروفات مستحقة	٤٠	حـ/ مدينون
٦٠				٢٠٠	حـ/ نقدية
				١٤٠	حـ/ أثاث
		٥٦٠			
٧٣٠			إلي حـ/ أ.خ عام (صافي ربح الفرع)		
١٨٩٠		١٨٩٠			

تطبيق رقم (٦)

شركة التوريدات الحديثة لها فرع فى بورسعيد تمده بالبضاعة بسعر البيع الذى يتضمن ٢٥% منه كمعدل ربح ، وتمسك حسابات الفرع فى المركز الرئيسى ويودع الفرع كافة متحصلاته يوميا فى البنك لحساب المركز الرئيسى ، ويدفع المركز مصروفات الفرع بشيكات ، ويقوم الفرع بارسال بيانا دوريا بكافة عملياته الى المركز الرئيسى ، وفيما يلى البيانات الخاصة بنشاط الفرع عن السنة المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ .

بضاعة فى ١/١ مقدره بسعر البيع	١٦٠٠٠
مبيعات نقدية	١١٢٠٠٠
مبيعات آجلة	٢٤٠٠٠
بضاعة مرسلة للفرع بسعر البيع	١٤٤٠٠٠
بضاعة مرتدة للمركز الرئيسى بسعر البيع	٤٠٠٠
رصيد المدينين فى ٢٠١٧/١/١	٢٨٠٠٠
تسديدات من المدينين	٣٦٠٠٠
مردودات مبيعات	٢٤٠٠
ديون معدومة	١٦٠٠
مصروفات عمومية مدفوعة بشيكات	١٦٠٠٠
البضاعة فى ٢٠١٧/١٢/٣١ بثمن البيع	٢٢٠٠٠
أثاث فى ٢٠١٧/١/١	١٢٠٠٠

المطلوب: تصوير الحسابات التى تمثل نشاط فرع بورسعيد فى دفاتر المركز الرئيسى علما بأن العجز فى البضاعة فى حدود النسب المتعارف عليها لهذا النوع من البضاعة ، واستهلاك الأثاث يحتسب بنسبة ١٠% من قيمة الأثاث ، وتقرر تكوين مخصص للديون المشكوك فيها بنسبة ٥% من رصيد صافى المدينين.

الحـل:

حساب البضاعة المرسلة

منه		له	
٣٠٠٠	الى حـ /بضاعة الفرع	١٠٨٠٠	من حـ / بضاعة الفرع
١٠٥٠٠٠	الى حـ / المتاجرة		
١٠٨٠٠٠		١٠٨٠٠٠	

حساب البضاعة فرع بورسعيد

منه			له	
١٦٠٠٠	رصيد ١/١	١١٢٠٠٠	من حـ/البنك (مبيعات نقدية)	
	١٢٠٠٩ تكلفة الرصيد	٢٤٠٠٠	من حـ/المدينين (مبيعات آجلة)	
	٤٠٠٠ الى حـ/تسوية الفرع			
١٤٤٠٠٠	الى مذكورين	٤٠٠٠	من مذكورين	
	١٠٨٠٠٠حـ/بضاعة مرسلة		٣٠٠٠حـ / بضاعة مرسلة	
	٣٦٠٠٠ حـ/تسوية الفرع		١٠٠٠حـ / تسوية الفرع	
٢٤٠٠	الى حـ/مدينى الفرع	٤٠٠	من حـ/عجزالبضاعة (متمم)	
		٢٢٠٠٠	رصيد ١٢/٣١	
			١٦٥٠٠ تكلفة الرصيد	
			٥٥٠٠ حساب تسوية الفرع	
١٦٢٤٠٠		**١٦٢٤٠٠**		

حساب تسوية فرع بورسعيد

منه			له	
١٠٠٠	الى حـ / بضاعة الفرع	٤٠٠٠	من حـ/بضاعة الفرع	
٤٠٠	الى حـ/ عجز البضاعة	٣٦٠٠٠	من حـ/ بضاعة الفرع	
٣٣١٠٠	الى حـ/ أ.خ فرع بورسعيد			
٥٥٠٠	الى حـ / بضاعة الفرع			
٤٠٠٠٠		**٤٠٠٠٠**		

حـ / أرباح وخسائر فرع بورسعيد

منـه			لـه	
١٩٤٠٠		الى حـ/ مصروفات الفرع	٣٣١٠٠	من حـ / تسوية الفرع
	١٦٠٠	ديون معدومة		
	١٦٠٠٠	مصروفات عمومية		
	١٢٠٠	استهلاك أثاث		
	٦٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها		
١٣٧٠٠		الى حـ / أ. خ العام		
٣٣١٠٠			**٣٣١٠٠**	

حـ مصروفات الفرع

منه		له	
١٦٠٠	الى حـ/ مدينى الفرع (ديون معدومة)	٩٧٠٠	من حـ/ أ.خ الفرع
١٦٠٠٠	الى حـ / البنك(م. عمومية)		
١٢٠٠	الى حـ / الأصول الثابتة(استهلاك)		
٦٠٠	الى حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها		
١٩٤٠٠		**١٩٤٠٠**	

حـ مدينى الفرع

منه		له	
٢٨٠٠٠	رصيد ١/١	٣٦٠٠٠	من حـ/البنك (تسديدات)
٣٤٠٠٠	الى حـ/ بضاعة الفرع	١٦٠٠	من حـ / مصروفات الفرع (ديون معدومة)
		٢٤٠٠	من حـ/ بضاعة الفرع(مردودات)
		١٢٠٠٠	رصيد ٢٠٠٩/١٢/٣١
٥٢٠٠٠		**٥٢٠٠٠**	

حـ الأصول الثابتة

منه		له	
١٢٠٠٠	رصيد ١/١	١٢٠٠	من حـ/ مصروفات الفرع (استهلاك)
		١٠٨٠٠	رصيد ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٢٠٠٠		**١٢٠٠٠**	

<u>ملاحظات على الحل:</u>

١ – رصيد حساب البضاعة المرسلة يعبر عن صافى البضاعة المرسلة للفرع ويرحل الى حساب متاجرة المركز الرئيسى فى الجانب الدائن ، وفى هذه الحالة تظهر مشتريات المركز الرئيسى فى الجانب المدين بأجمالى قيمتها قبل ارسال أى بضائع منها للفروع . ويمكن ترحيل رصيد حساب البضاعة المرسلة الى حساب المشتريات بالمركز الرئيسى فى الجانب الدائن منه وتظهر المشتريات بقيمتها الصافية بعد استبعاد البضاعة المرسلة للفروع فى الجانب المدين من حساب متاجرة المركز.

٢ – حساب بضاعة فرع بورسعيد بعد تصويره يجب أن يتساوى جانبه المدين مع الدائن وفى حالة وجود فرق بينها فانه يعبر عن عجز فى قيمة البضاعة الباقية سواء بالزيادة أو بالنقص ، ونظرا لأن الجانب المدين له فى هذه الحالة أكبر من الجانب الدائن فان الفرق ومقداره ٤٠٠ جنيه عجز بالنقص فى قيمة البضاعة وهو عجز طبيعى ، ولذلك يحمل على حساب تسوية الفرع فى الجانب المدين منه ، وبذلك يتحمل حساب تسوية الفرع بصافى تكلفة العجز لانه سبق وتحمل بربح هذا العجز فى الجانب الدائن عند ارسال البضاعة بسعر البيع.

٣ – لم يتم تصوير حساب نقدية للفرع لان الفرع لايحتفظ لديه بالنقدية ولكن يقوم بايداعها فى البنك لحساب المركز الرئيسى أول بأول .

٤– مخصص الديون المشكوك فيها ومقداره ٦٠٠ جنية عبارة عن ٥% من قيمة رصيد المدينين فى ١٢/٣١.

تطبيق رقم (٧)

فيما يلى البيانات المستخرجة من دفاتر المركز الرئيسى لأحدى المنشآت التجارية والخاصة بفرع المنصوره عن السنة المنتهية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ، علما بأن المنشأة لها فروع اخرى ، وتقوم بارسال البضاعة اليها مقومة بسعر تكلفتها ويقوم المركز الرئيسى بفتح حسابات خاصة لكل فرع من فروعه فى دفاتره وتكتفى الفروع بارسال بيانات دورية عن عملياتها الى المركز الرئيسى :

بضاعة مرسلة الى الفرع	٢٠٦٠٠٠
بضاعة بالفرع فى ٢٠١٧/١/١	١٤٠٠٠
بضاعة بالفرع فى ٢٠١٧/١٢/٣١	١٨٠٠٠
ايجار وتأمين ضد الحريق	٢٩٠٠
انارة ومياه	٧٠٠
ديون معدومة	٦٠٠
مردودات من العملاء للفرع	١٣٠٠
مبيعات نقدية	٢٢٩٥٠٠
مرتبات وأجور	٥٩٠٠
خصم مسموح به	٨٥٠
مصروفات عمومية	١٦٥٠
مردودات بضاعة للمركز الرئيسى	٢٨٠٠

فاذا علمت أن : قامت المنشأة بتحديد نتيجة أعمال المركز الرئيسى والفروع الأخرى وكانت كما يلى فى ٢٠١٧/١٢/٣١.

- المركز الرئيسى صافى ربح مقداره ٢٨٠٠٠ جنيه
- فرع الاسكندرية صافى ربح مقداره ١٨٠٠٠ جنيه
- فرع سوهاج صافى خسارة مقدارها ٢٠٠٠ جنيه

المطلوب : تحديد نتيجة أعمال المنشاة كوحدة واحدة عن العام المنتهى فى ٢٠١٧/١٢/٣١

الحـــل : حتى يمكن تحديد نتيجة أعمال المنشأة ن يجب أولا تحديد نتيجة أعمال فرع المنصورة من ربح أو خسارة كما يلى :-

حـ/ بضاعة فرع المنصورة (حساب المتاجرة)

منه		له	
١٤٠٠٠	حـ / بضاعة اول الفترة	٢٢٩٥٠٠	حـ/نقدية (مبيعات نقدية)
٢٠٦٠٠٠	حـ / بضاعة مرسلة	٢٨٠٠	حـ /بضاعة مرسلة (مردودات)
١٣٠٠	حـ / مردودات المبيعات	١٨٠٠٠	حـ / بضاعة آخر الفترة
٢٩٠٠٠	حـ /أ.خ الفرع (مجمل ربح)		
٢٥٠٣٠٠		**٢٥٠٣٠٠**	

حـ / أ.خ الفرع

منه			له
	الى حـ/مصروفات الفرع	٢٩٠٠٠	من حـ/ بضاعة الفرع
٢٩٠٠	ايجار وتأمين		(مجمل لربح)
٧٠٠	انارة ومياه		
٥٩٠٠	مرتبات وأجور		
١٦٥٠	مصروفات عمومية		
٦٠٠	ديون معدومة		
٨٥٠	خصم مسموح به		
١٦٤٠٠	الى حـ/ أ.خ الفروع		
	(صافى الربح)		
٢٩٠٠		٢٩٠٠٠	

حـ / أ.خ الفروع

منه			له
٢٠٠٠	الى حـ/أ.خ فرع سوهاج	١٨٠٠٠	من حـ/ أ.خ فرع الاسكندرية
٣٢٤٠٠	الى حـ/ أ.خ العام	١٦٤٠٠	من حـ/أ.خ فرع المنصورة
	(صافى ارباح الفروع)		
٣٤٤٠٠		٣٤٤٠٠	

حـ / أ.خ العام

منه			له
٦٠٤٠٠	الى ح/ رأس المال	٢٨٠٠٠	من حـ / أ.خ. المركز الرئيسى
	(رصيد يمثل صافى ربح		
	المنشأة كوحدة واحدة)	٣٢٤٠٠	من حـ/ أ.خ الفروع
٦٠٤٠٠		٦٠٤٠٠	

<u>ملاحظات على الحل</u>:

١. يتم ارسال البضاعة من المركز الرئيس للفروع غير المستقلة مقومة بسعر تكلفتها ، وبالتالى يتم تحديد نتيجة أعمال فرع المنصورة عن طريق اعداد حساب بضاعة الفرع (حساب متاجرة للفرع) ومنه يتم التوصل الى مجمل ربح الفرع الذى يرحل الى حساب ارباح وخسائر الفرع للتوصل الى صافى ربح او خسارة الفرع.

٢. حساب ارباح وخسائر الفروع حساب وسيط يضم صافى ربح او خسارة كل فرع ويرحل رصيده الى حساب الأرباح والخسائر العام للمنشاة .

٣. يمكن الاستغناء عن توسيط حساب أرباح وخسائر الفروع ، وترحيل صافى ربح أو خسارة كل فرع ، وكذلك المركز الرئيسى الى حساب الأرباح والخسائر العام مباشرة .

تطبيق رقم (٨)

فيما يلى البيانات الخاصة بأحد الفروع التى تتسلم البضاعة من المركز الرئيسى مقومة بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمقدار ٣٣% منها:

بضاعة لدى الفرع فى ٢٠١٧/١/١	٩٦٠٠
بضاعة مرسلة للفرع اثناء العام	١٦٨٠٠٠
بضاعة مرتدة من الفرع الى المركز	٨٠٠٠
مبيعات آجلة	١٤٠١٦٠
مبيعات نقدية	١٨٤٠٠
بضاعة فى ٢٠١٧/١٢/٣١	١٤٤٠٠

فاذا علمت أن : أى عجز فى بضاعة الفرع يعتبر من مسئولية أمين ا لمخزن.

المطلوب :

اعداد الحسابات اللازمة فى دفاتر المركز الرئيس لتحديد مجمل ربح الفرع فى نهاية عام ٢٠١٧

الحـــل:

حـ / بضاعة الفرع

منه			له	
٩٦٠٠	رصيد ١/١		من مذكورين	
	الى مذكورين	٦٠٠٠	حـ/ بضاعة مرسلة (مردودات للمركز)	
١٢٦٠٠٠	حـ /بضاعة مرسلة	٢٠٠٠	حـ / تسوية الفرع	
٤٢٠٠٠	حـ / تسوية الفرع	١٤٠١٦٠	من حـ/مدينى الفرع (مبيعات آجله)	
٤٠٠٠	الى حـ /مدينى الفرع	١٨٤٠٠	من حـ/ صندوق الفرع	
	(مردودات)		(مبيعات نقديه)	
		٦٤٠	من حـ/ العجز فى البضاعة	
		١٤٤٠٠	رصيد ١٢/٣١	
١٨١٦٠٠		١٨١٦٠٠		

حـ / تسوية الفرع

منه			له	
٢٠٠٠	الى حـ / بضاعة الفرع	٢٤٠٠	من الرصيد ١/١	
١٦٠	الى حـ /عجز البضاعة	٤٢٠٠٠	من حـ / بضاعة الفرع	
٣٦٠٠	الى حـ /الرصيد ١٢/٣١			
٣٨٦٤٠	الى حـ/أ.خ (مجمل الربح)			
٤٤٤٠٠		٤٤٤٠٠		

ملاحظات على الحـــل:

البضاعة المرسلة مقومة بسعر بيعها والذى يتضمن ربحا يعادل ٣٣% تكلفتها أى ٣٣ % ثمن البيع ، وبالتالى يتم حساب ربح بضاعة أول وآخر المدة والبضاعة المرسلة والمرتدة عن طريق ضرب قيمة كل منها فى ٢٥% .

١- تم معالجة العجز فى التمرين على انه عجز غير طبيعى ، وعلى أن يتحمل حساب تسوية الفرع بربح العجز فقط فى جانبة المدين لانه سبق وتحمل بهذا الربح فى الجانب الدائن عند ارسال البضاعة وعلى ذلك لايتأثر حساب تسوية الفرع بالعجز.

٢- يمكن حل التمرين باستخدام حساب بضاعة الفرع ذو الخانتين ، وبذلك يتم الاستغناء عن استخدام حساب تسوية الفرع.

٣- حساب العجز يكون مدينا لحساب بضاعة الفرع بقيمة العجز مقوما بسعر البيع ، ويتم اقفاله بأن يجعل دائنا لحساب تسوية الفرع بالفرق بين سعر البيع وسعر التكلفة للعجز ودائنا بسعر التكلفة لحساب امين المخزن.

تطبيق رقم (٩)

تزاول احدى المنشآت نشاطها التجارى عن طريق المركز الرئيسى فى القاهرة وفروعها المستقلة المنتشرة فى أنحاء الجمهورية ، وفى ٢٠١٧/١٢/٣١ ظهر رصيد حساب جارى المركز الرئيسى فى دفاتر فرع الاسكندرية بمبلغ ١٨٥٠٠ جنية (دائن) كما ظهر رصيد حساب جارى الفرع بدفاتر المركز الرئيسى بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنيه (مدين) . بالبحث اتضح أن أسباب الإختلاف بين رصيدى حسابى المركز والفرع ترجع الى مايلى :-

١- ارسل الفرع فى هذا التاريخ الى المركز الرئيسى نقدية قيمتها ١٠٠٠ جنيه ورد اليه بضاعة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه ولم تصل الى المركز الرئيسى حتى يوم ٢٠١٧/١٢/٣١.

٢- ارسل المركز الرئيسى فى هذا التاريخ الى فرع الاسكندرية بضاعة قيمتها ٣٠٠٠ جنيه وسحب عليه كمبيالة قيمتها ٢٥٠٠ جنيه ولم تصل البضاعة والكمبيالة الى فرع الاسكندرية حتى يوم ٢٠١٧/١٢/٣١

المطلوب:

١- اجراء قيود التسوية اللازمة للتوفيق بين الحسابين فى دفاتر كل من المركز الرئيسى وفرع الاسكندرية.

٢- تصوير حساب جارى فرع الاسكندرية بدفاتر المركز الرئيسى وحساب جارى المركز الرئيسى بدفاتر فرع الاسكندرية فى ٢٠١٧/١٢/٣١ بعد إجراء التسويات اللازمة.

الحـل:

١- اجراء قيود التسوية اللازمة للتوفيق بين الحسابين.

أ - فى دفاتر المركز الرئيسى:

١٠٠٠ من حـ/ نقدية بالطريق

١٠٠٠ الى حـ / جارى فرع الاسكندرية

(نقدية مرسلة من الفرع مازالت بالطريق)

٢٠٠٩ من حـ / مردودات بضاعة بالطريق

٢٠٠٩ الى حـ / جارى فرع الاسكندرية

(بضاعة مرتدة بالطريق)

ب - دفاتر فرع الاسكندرية:

٣٠٠٠ من حـ / بضاعة بالطريق

٣٠٠٠ الى حـ / جارى المركز الرئيسى

(بضاعة مرسلة من المركز الرئيس مازالت بالطريق)

٢٥٠٠ من حـ / جارى المركز الرئيسى

٢٥٠٠ الى حـ / أوراق دفع بالطريق

(كمبيالة مسحوبة على الفرع بواسطة المركز الرئيسى ومازالت بالطريق)

٢ – أ) حساب فرع الاسكندرية بدفاتر المركز الرئيسى فى ٢٠١٧/١٢/٣١

حـ / جارى فرع الاسكندرية

منه		**له**	
٢٢٠٠٩	رصيد	١٠٠٠	من حـ / نقدية بالطريق
		٢٠٠٠	من حـ/مردودات بضاعة بالطريق
		١٩٠٠٠	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١
٢٢٠٠٠		**٢٢٠٠٠**	

ب) حساب جارى المركز الرئيسى بدفاتر فرع الاسكندرية فى ٢٠١٧/١٢/٣١

حـ / جارى المركز الرئيسى

منه		**له**	
٢٥٠٠	الى حـ/ أوراق الدفع بالطريق	١٨٥٠٠	رصيد
١٩٠٠٠	رصيد ٢٠١٧/١٢/٣١	٣٠٠٠	من حـ/ بضاعة بالطريق
٢١٥٠٠		**٢١٥٠٠**	

<u>ملاحظات على الحـل:</u>

١- فى دفاتر المركز الرئيسى فقط يتم اجراء قيود التسوية الخاصة بالنقدية ومردودات البضاعة المرسلة من فرع الاسكندرية وقام الفرع باثباتها فى دفاتره ولكنها لم تصل بعد الى المركز الرئيسى . وبالمثل يتم اجراء قيود التسوية الخاصة بالبضاعة المرسلة من المركز الرئيس والكمبيالة التى سحبها على فرع الاسكندرية فى دفاتر فرع الاسكندرية فقط.

٢- بعد اجراء قيود التسوية فى دفاتر المركز الرئيسى وفرع الاسكندرية يجب أن يتساوى رصيد حساب جارى الفرع بدفاتر المركز الرئيسى مع رصيد حساب جارى المركز الرئيسى بدفاتر الفرع.

٣- يظهر رصيد حساب كل من نقدية بالطريق ومردودات بضاعة بالطريق فى ميزانية المركز الرئيسى فى ٢٠١٧/١٢/٣١ فى جانب الأصول كما يظهر فى ميزانية فرع الاسكندرية

رصيد حساب بضاعة بالطريق فى جانب الاصول ، ورصيد حساب أوراق دفع بالطريق فى جانب الخصوم.

٤- عند وصول البضاعة والنقدية المرسلة من فرع الاسكندرية الى المركز الرئيسى فى أول المدة المالية التالية يقوم المركز الرئيسى باثبات وصولها عن طريق توسيط الحسابات المؤقته التى سبق فتحها وبذلك تقفل بينما لاتجرى قيود فى دفاتر فرع الاسكندرية لانه سبق أن اثبتها وتكون القيود كما يلى :-

١٠٠٠ من حـ / النقدية
١٠٠٠ الى حـ / نقدية بالطريق

٢٠٠٠ من حـ / مردودات بضاعة مرسلة
٢٠٠٠ الى حـ / مردودات بضاعة بالطريق

وبالمثل عند وصول البضاعة والكمبيالة الى فرع الاسكندرية فى أول المدة التالية يقوم الفرع باجراء القيود الاتية:

٣٠٠٠ من حـ /بضاعة مرسلة
٣٠٠٠ الى حـ / بضاعة بالطريق

٤٠٠٠ من حـ / أوراق دفع بالطريق
٤٠٠٠ الى حـ / أوراق دفع

تمارين عامة

التمرين الأول:

فى أحدى المنشآت ذاد الاقسام حول القسم أ إلى القسم ب بضاعة تكلفتها ٤٠٠٠٠ جنيه بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمقدار ٢٥% منها وفى نهاية الفترة تبين وجود ربع البضاعة المحوله من القسم أ الى ب بدون بيع .

المطلوب:

١- قيود اليومية لإثبات التحويلات السابقة وتصوير حساب التحويلات.

٢ -معالجة الأرباح الغير محققة فى نهاية الفترة.

التمرين الثانى:

فى احدى منشأت الأقسام حول القسم (أ) الى القسم (ب) بضاعة قيمتها ١٠٠٠ جنيه بسعر البيع الذى يزيد عن التكلفة بمقدار ٢٥% ، وفى نهاية الفترة المالية اتضح ان الجزء المتبقى من البضاعة المحولة للقسم (ب) يبلغ النصف.

المطلوب:

توضيح أثر التحويلات السابقة على حساب التحويلات وحساب المتاجرة لكل قسم والمركز المالى للمنشاة.

التمرين الثالث:

فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ ظهر رصيد حساب جارى فرع بنها المستقل فى دفاتر المركز الرئيسى بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ج ، كما ظهر رصيد حساب جارى المركز الرئيسى فى دفاتر فرع بنها بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ج ، وبالبحث اتضح أن أسباب اختلاف الرصيدين ترجع الى الاتى:

١ - فى نهاية العام أرسل المركز الرئيسى لفرع بنها بضاعة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه وأصول ثابته قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه لم تصل أيا منها للفرع حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية ، كما سحب المركز كمبيالة على الفرع لم يخطر بها بعد قيمتها ١٥٠٠٠٠ جنيه.

٢ - رد فرع بنها بضاعة للمركز قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وأرسل له نقدية مقدارها ٣٢٠٠٠٠ جنيه لم تصل كل منها للمركز حتى تاريخ اعداد الحسابات الختامية ، كما حرر الفرع سند اذنى لصالح المركز قيمته ٨٠٠٠٠ جنيه لم يخطر به المركز بعد.

المطلوب :

١ - قيود اليومية اللازمة لاجراء التسويات السابقة فى دفاتر كل من المركز والفرع.

٢ - تصوير حساب جارى المركز الرئيسى فى دفاتر الفرع ، وحساب جارى فرع بنها فى دفاتر المركز بعد اجراء التسويات اللازمة.

التمرين الرابع:

فيما يلى البيانات الخاصة بفرع طنطا غير المستقل والتى تجمعت لدى المركز الرئيسى عن شهر سبتمبر ٢٠١٧ .

خصوم وأصول بداية الفترة ٢٠١٧/٩/١.

أثاث ٢٠٠٠٠ – بضاعة ٥٠٠٠٠ – نقدية ١٠٠٠٠ – مدينون٢٠٠٠٠ – دائنون ٢٠٠٠٠

أصول وخصوم ٢٠١٧/٩/٣٠

أثاث ١٩٠٠٠ – نقدية ٥٠٠٠٠ – بضاعة ٣٠٠٠٠ – مدينون٢٠٠٠ دائنون ٢١٠٠٠

معاملات بين المركز والفرع خلال الفترة

بضاعة مرسلة	١٠٠٠٠
نقدية مرسلة	٨٠٠٠
بضاعة مرتدة	٢٠٠٠
نقدية من الفرع للمركز	٥٠٠٠
مصروفات دفعها المركز للفرع	٣٠٠٠

المطلوب: تحديد نتيجة أعمال الفرع خلال شهر ٢٠١٧/٩.

التمرين الخامس:

فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ظهر رصيد حـ / جارى فرع طنطا المستقل فى دفاتر المركز الرئيسى بمبلغ ٢.٦٠٠.٠٠٠ جنيه كما ظهر رصيد حـ/جارى المركز الرئيسى بدفاتر فرع طنطا بمبلغ ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وبالبحث إتضح ما يلى:-

١ – فى نهاية العام أرسل المركز الرئيسى لفرع طنطا بضاعة بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه وأصول ثابته بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه ولم تصل للفرع حتى تاريخ إعداد الحسابات الختامية كما سحب عليه كمبيالة بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ لم يخطر بها الفرع بعد.

٢ – أرسل فرع طنطا بضاعة مرتده للمركز الرئيسى لوجود عيوب بها قيمتها ١٥٠٠٠٠ج ، كما أرسل نقدية له مقدارها ٢٠٠.٠٠٠ج ولم يصلا للمركز بعد فى تاريخ إعداد الحسابات الختامية . كما حرر سند أدنى لصالح المركز لم يخطر به بعد قيمته ١٠٠٠٠٠ ج.

المطلوب:

١ – قيود اليومية اللازمة لإجراء التسويات بين رصيدى الحسابين.

٢ – تصوير حـ / جارى المركز ، وحـ / جارى الفرع بعد إجراء التسويات.

التمرين السادس:

فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ظهر رصيد حساب جارى فرع بورسعيد المستقل فى دفاتر المركز الرئيس بمبلغ ٦.٢٠٠.٠٠٠ جنيه كما ظهر رصيد حـ/جارى المركز الرئيسى بدفاتر فرع بورسعيد بمبلغ ٤.٩٠٠.٠٠٠جنيه وبالبحث عن أسباب إختلاف الرصيدين إتضح مايلى:-

١- فى نهاية العام رد فرع بورسعيد للمركز بضاعة بها عيوب قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، وأرسل له نقدية مقدارها ٥٠٠.٠٠٠ جنيه وحرر سند أذنى لصالح المركز بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه لم يخطر به بعد.

٢- أرسل المركز الرئيسى لفرع بورسعيد فى نهاية العام بضاعة بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه وأثاث بمبلغ ١٥٠٠٠٠ مازالت فى الطريق ، كما سحب كمبيالة على الفرع بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لم يخطره بها بعد.

المطلوب:

١- قيود اليومية اللازمة لإجراء التسويات السابقة فى دفاتر المركز والفرع.

٢- تصوير حـ/ جارى المركز فى دفاتر فرع بورسعيد وحـ/جارى فرع بورسعيد فى دفاتر المركز بعد إجراء التسويات اللازمة.

التمرين السابع:

فى ٢٠١٧/١٢/٣١ ظهر رصيد حساب جارى فرع بورسعيد المستقل فى دفاتر المركز الرئيسى بمبلغ ١١٠.٠٠٠ جنيه كما ظهر رصيد حساب جارى المركز الرئيسى فى دفاتر فرع بورسعيد بمبلغ ٩٢٥٠٠جنيه ، وبالبحث اتضح ان أسباب الإختلاف بين رصيدى الحسابين ترجع الى مايلى :

١ - أرسل الفرع فى هذا التاريخ الى المركز الرئيسى نقدية قيمتها ١٥٠٠٠ج ولم تصل اليه بعد.

٢ - أرسل المركز الرئيسى فى هذا التاريخ الى فرع بورسعيد بضاعة قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه وسحب عليه كمبيالة قيمتها ١٢٥٠٠ جنيه ولم تصل البضاعة الى الفرع ، ولم يخطر بالكمبيالة المسحوبة عليه حتى ٢٠١٧/١٢/٣١.

والمطلوب:

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة للتوفيق بين الحسابين فى دفاتر الفرع ودفاتر المركز الرئيسى.

٢ - تصوير حساب جارى الفرع بدفاتر المركز وحساب جارى المركز بدفاتر الفرع بعد اجراء التسويات اللازمة.

التمرين الثامن :

فيما يلى البيانات المتعلقة بنشاط فرعى (س) ، (ص) لاحدى المنشات التجارية الكبرى الذى تقوم بإدارة فروعها طبقا للطريقة اللامركزية وذلك خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧:

١- عمليات متبادلة بين المركز الرئيس والفرعين:

العمليات	فرع (س)	فرغ (ص)
- بضاعة مرسلة من المركز الرئيسى	٦٢٥٠	٥٠٠٠
- نقدية مرسلة من المركز الرئيسى	٢٥٠٠	١٢٥٠
- بضاعة مرتدة من الفرع للمركز	٥٠٠	٢٥٠
- نقدية مرسلة من الفرع للمركز	١٢٥٠	٧٥٠

٢- تحويلات بين الفرعين (س) ، (ص) :

١٠٠٠ جنيه نقدية محولة من فرع (س) الى فرع (ص).

٧٥٠ جنيه بضاعة محولة من فرع (ص) الى فرع (س).

٣- إذا علمت أن البضاعة المرسلة من المركز الرئيسى الى فرع (ص) تتضمن بضاعة قميتها ٧٥٠ جنيه لم تصل بعد إلى فرع (س) حتى نهاية الشهر كما ان النقدية المرسلة من فرع (ص) للمركز الرئيسى تتضمن نقدية ٢٥٠ جنيه ارسلها الفرع ولم تصل الى المركز الرئيسى حتى نهاية الشهر.

والمطلوب:

إثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من المركز الرئيسى والفرع (س) . والفرع (ص) بافتراض انه يتم توسيط حـ/ جارى المركز الرئيسى عند اثبات التحويلات التى تتم بين الفرعين.

التمرين التاسع :

يقوم المركز الرئيسى لمنشأة نادين للتجارة بارسال البضائع الى فروعه غير المستقلة بسعر التكلفة مضافا اليها نسبة مئوية قدرها ٢٠% ، وفيما يلى بيانات عن نشاط فرع بور سعيد خلال شهر مايو ٢٠١٧:

بضاعة مرسلة من المركز الرئيسى للفرع (تكلفة معلاة) ٥٧٦٠ج - مبيعات نقدية ٣٦٠٠ج - مبيعات اجلة ١٢٠٠ج- بضاعة مرتدة الى المركز الرئيسى (تكلفة معلاة) ٢٤٠ج- بضاعة مرتده من العملاء إلى الفرع ١٨٠ج- رصيد بضاعة آخر المدة (تكلفة معلاة) ١٨٢٤ ج- مصروفات للفرع مسددة بواسطة المركز الرئيسى ٣٢٠ج.

المطلوب:

تصوير الحسابات اللازمة لتحديد صافى ربح أو خسارة فرع بورسعيد فى ٢٠١٧/٥/٣١(حساب بضاعة الفرع - حساب تسوية الفرع - حساب أ.خ الفرع).

التمرين العاشر:

تتكون منشأة السلامة من مركز رئيسى وفرع غير مستقل بالاسماعيلية، واليك بعض المعلومات الخاصة بالفرع عن سنة ٢٠١٧:

- بضائع مرسلة من المركز الرئيسى للفرع خلال الفترة بالتكلفة ١٠٠٠٠٠ جنيه رد الفرع ٥% منها .
- مبيعات الفرع خلال الفترة ١٥٠٠٠٠ جنيه رد العملاء ١٠% منها.
- بضاعة لدى الفرع أخر الفترة بالتكلفة ٢٥٠٠٠ جنيه.
- بلغت مصروفات الفرع خلال الفترة ٢٠١٧ جنيه منها ٥٠٠٠ جنيه تخص البضائع ، كما بلغت الديون المعدومة ٢٠١٧ جنيه ، والخصم المسموح به ٣٠٠٠ جنيه.
- بضاعة اول المدة بالتكلفة ؟؟

فاذا علمت أن : يبيع الفرع البضائع المرسلة اليه بسعر يزيد على تكلفة ارسالها بنسبة ٥٠%.

المطلوب: تصوير الحسابات اللازمة لتحديد نتائج اعمال الفرع المذكور بدفاتر المركز الرئيسى عن سنة ٢٠١٧ فى كل من الافتراضات الاتية:

(أ) ان البضائع ترسل للفرع بالتكلفة

(ب) ان البضائع ترسل للفرع بسعر البيع .

(ج) ان البضائع ترسل للفرع بسعر يزيد على التكلفة بنسبة ٢٠%.

الباب الرابع
المحاسبة فى شركات التأمين

الفصل الأول

ماهية التأمين وأثرها على طبيعة المحاسبة في شركات التأمين

١/١- مقدمة:

تنقسم الأنشطة بصفة عامة إلى نوعين أساسيين هما:

(١) أنشطة غير هادفة للربح، مثل أنشطة الخدمات الحكومية في مجال الصحة والتعليم والدفاع.

(٢) أنشطة هادفة للربح، والتي تقسم بدورها إلى:

أ) أنشطة إنتاجية صناعية، تعمل على تحويل الخامات أو المواد الأولية أو السلع نصف المصنعة إلى منتج نهائي قابل للبيع.

ب) أنشطة تجارية، تعمل على شراء البضائع أو السلع الجاهزة وبيعها إلى العملاء.

جـ) أنشطة خدمية، حيث لا توجد بضائع أو سلع بل يتمثل ناتج منشأة الخدمة في الخدمة التي تقدمها، كخدمة النقل لحساب الغير أو خدمة تنظيم الأفواج السياحية التي تقدمها الفنادق وغيرها من منشآت الخدمات على اختلاف أنواعها.

وتعتبر شركات التأمين من المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح، والتي تقوم بأداء خدمة للأفراد والمنشآت الأخرى.

يتضمن هذا الفصل نظرة تمهيدية عن التأمين من حيث فكرته ومفهومه وأقسامه ومصادر عملياته، بالإضافة إلى توضيح مفهوم عمليات إعادة التأمين.

٢/١- فكرة التأمين:

يلعب التأمين دوراً هاماً في المجتمعات الحديثة. فبالإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من المشروعات فهو يساهم أيضاً في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً.

هذا ويعرف المشرع المصري التأمين في المادة (٤٧) من القانون المدني بأنه "عقد يلتزم بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي يشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراد مرتباً أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".

ويتضح من التعريف السابق للتأمين أن عقد التأمين يتضمن طرفين هما:

(١) المؤمن له (المستأمن أو حامل الوثيقة): وهو أي شخص طبيعي أو اعتباري يتعرض لخطر معين يرغب في التأمين ضده.

(٢) المؤمن: وهو شركة التأمين.

ومن الناحية الفنية، يتضمن تعريف التأمين الجوانب الرئيسية التالية:

(١) التأمين نظام لإدارة الخطر الذي قد يتعرض له الأفراد والذي يؤدي تحققه إلى خسائر مادية لهم.

(٢) يهدف نظام التأمين إلى التقليل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له.

(٣) وسيلة التأمين لتحقيق هدفه هي نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن.

(٤) لسريان عقد التأمين يجب على المؤمن له (المستأمن) أن يدفع في المواعيد المحددة بالعقد –قسط التأمين أو أي دفعة مالية أخرى إلى المؤمن مقابل تعهد الأخير بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة التي يتكبدها عند تحقق الخطر الوارد في العقد.

هذا ويقوم التأمين على أساس ضرورة توافر عدد كبير من الحالات المعرضة لنفس الخطر بحيث تميل النتائج التي تتحقق في الواقع الفعلي إلى التعادل مع الفروض الأساسية التي بنيت عليها عمليات التأمين، فالأساس في فكرة التأمين هو العمل الإحصائي أي الخبرة السابقة التي يمكن أن تتبلور في صورة معلومات إحصائية تتخذ أساساً لتحديد الخطر ولحساب الأقساط. فالتأمين يقوم على نظرية الاحتمالات وقانون الأعداد الكبيرة، ويلزم أيضاً لقيام التأمين على أسس فنية سليمة وجود تشابه في الأخطار ودرجة التعرض لها، وبهذا نجد أن شركات التأمين تقوم بتقسيم التأمين إلى فروع مختلفة لكي يكون هناك تشابه في درجة التعرض للخطر.

١/٣- أقسام التأمين:

يشتمل التأمين وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١م وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥م على الأقسام التالية:

١/٣/١- تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

تشمل تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال الفروع التالية:

١/١/٣/١- تأمينات الحياة بجميع أنواعها:

ويقصد بها جميع عمليات التأمين التي يكون فيها الخطر المؤمن ضده يتعلق بحياة الأشخاص، ويكون الغرض منها دفع مبالغ بسبب وفاة شخص معين أو عجزه عجزاً كلياً أو جزئياً دائماً أو مؤقتاً أو بلوغه سناً معيناً أو ضمان معاش يدفع له أو للمستفيدين منه مدى الحياة

أو خلال فترة محددة، كما تشمل أيضاً تأمينات الحياة التي ترتبط المزايا الخاصة بها باستثمارات في أوراق مالية.

١/٣/١/٢- تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الأجل:

تشمل تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبي طويل الأجل ما يلي:

(١) تأمينات الحوادث الشخصية طويلة الأجل:

ويقصد بها جميع عمليات التأمين التي تزيد مدتها على سنة، ويكون الخطر المؤمن ضده متعلقاً بالشخص ويترتب عليه الوفاة أو العجز.

(٢) تأمينات العلاج الطبي طويل الأجل:

ويقصد به جميع عمليات التأمين التي تزيد مدتها على سنة، ويكون الغرض منها منح مزايا نقدية للأشخاص المؤمن عليهم في حالات العجز الناتج عن المرض، وكذا تغطية تكاليف العلاج الطبي.

١/٣/١/٣- عمليات تكوين الأموال:

ويقصد بها جميع العمليات التي يكون الغرض منها تكوين رأس مال يصرف في تاريخ محدد مقابل قسط أو أقساط دورية دون أن يرتبط ذلك باحتمالات الحياة أو الوفاة.

١/٣/٢- تأمينات الممتلكات والمسئولية:

تشمل تأمينات الممتلكات والمسئولية الفروع الآتية:

التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التي تلحق به عادة ، التأمين ضد أخطار النقل (بحري – بري – جوي)، التأمين على أجسام السفن والأشخاص ومهماتها وتأمينات المسئولية المتعلقة بها، التأمين على أجسام الطائرات والأشخاص ومهماتها وتأمينات المسئولية المتعلقة بها،التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة به، التأمين الهندسي وتأمينات المسئوليات المتعلقة به والتأمينات التي تلحق به عادة، تأمينات البترول،التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة.

١/٣/٣- التأمينات الأخرى وفروعها:

وهي عبارة عن التأمينات التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين.

١/٤- إعادة التأمين:

تقوم شركات التأمين بحساب أسعار التأمين على أسس فنية وإحصائية مراعى فيها كل عوامل الأمان، إلا أنه من الناحية العملية، لا تستطيع الشركات الاعتماد على ذلك والاحتفاظ لنفسها بكل الأخطار التي تقبل التأمين عليها، لذلك يفضل دائماً توزيع الخطر الواحد على أكثر

من شركة تأمين واحدة، ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق منها:

(١) اشتراك أكثر من شركة في تغطية خطر معين، ويكون المؤمن له على علم بذلك، وبحيث تكون كل شركة مسئولة عن حصتها مباشرة قبل المؤمن له.

(٢) اتفاق عدة شركات على تكوين مجمعة لإعادة التأمين تسند إلى كل منها كل أو جزء من الأخطار التي قبلتها في فرع معين، وتتقاسم الشركات نتيجة أعمال المجمعة كل بنسبة حصته التي يتفق عليها مقدماً، مع تحديد عمولة للشركة التي حصلت على العملية، ويقوم بالإشراف على المجمعة مكتب مستقل.

(٣) إعادة التأمين حيث تقوم شركة التأمين بإسناد جزء من الخطر إلى شركة أو عدة شركات أخرى مقابل التنازل عن جزء من قسط التأمين، وتتحمل شركات إعادة التأمين مقابل ذلك نصيبها من الخسائر إن حدثت، وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين المؤمن له وبين شركات التأمين المباشرة فقط، ويظل المؤمن المباشر مسئولاً مسئولية تامة عن مبلغ التأمين بأكمله أمام المؤمن له.

هذا وتوجد طرق مختلفة لإعادة التأمين يتمثل أهمها فيما يلي:

١) إعادة التأمين الإلزامي:

وهي التي تتم بموجب قانون يصدر بإجبار شركات التأمين في الدولة على إعادة جزء من عملياتها لدى شركة إعادة التأمين المتخصصة في هذه الدولة، والغرض من ذلك هو تدعيم شركة إعادة التأمين المتخصصة والحد بقدر الإمكان من تسرب أموال التأمين إلى الخارج، ولا يعني ذلك أن شركة إعادة التأمين المتخصصة سوف تحتفظ بكامل الحصة التي تسند إليها، وإنما قد تعيد هي بدورها جزءاً منها في الخارج وهو ما يسمى "إعادة التأمين".

٢) إعادة التأمين الاختياري:

يمكن أن تقوم شركة التأمين بإعادة تأمين جزء من كل عملية تأمينية على حده بطريقة اختيارية مما يعطي الحق للمؤمن المعيد (الشركة المعاد لديها جزء من العملية التأمينية) الحق في قبول أو رفض العملية، وتتوقف عملية القبول أو الرفض على النتائج السابقة لهذا النوع من الأخطار ومركز الشركة الأصلية وسمعتها في سوق التأمين وخبرتها في قبول العمليات.

٣) إعادة التأمين الاتفاقي:

اتفاقية إعادة التأمين هنا هي عبارة عن اتفاق مكتوب بين المؤمن المباشر وواحد أو أكثر من معيدي التأمين عن طريقه يتعهد المؤمن الأصلي بإسناد حصص من عمليات تأمين محددة إلى معيدي التأمين الذي يوافق على قبولها وفقاً لحدود يتفق عليها. وتنصب الاتفاقية على نوع أو أنواع

معينة من المخاطر وبمجرد قبول المؤمن المباشر إحدى العمليات تصبح شركة إعادة التأمين مسئولة عن نصيبها من هذه العملية من تاريخ بدء سريانها. وبذلك تضمن شركة التأمين سيلاً لا ينقطع من العمليات بما يحقق مصلحة الطرفين.

١/٥- مصادر عمليات التأمين:

تحصل شركات التأمين على العمليات الخاصة بها إما من العملاء (عن طريق اتصالهم المباشر بالشركة) أو الوكلاء والمنتجون وشركات التأمين الأخرى وذلك على النحو التالي:

١/٥/١- العملاء عن طريق اتصالهم المباشر بالشركة:

إذا قام المؤمن له بعقد عملية التأمين مباشرة مع إحدى شركات التأمين دون وسيط فإن هذه العملية تعرف بالعملية المباشرة، وفي هذه الحالة لا يوجد إلزام بدفع عمولة من جانب المؤمن، إلا أن المؤمن له يحصل عادة على خصم يعادل ما تدفعه الشركة تقريباً من عمولات إلى الوسيط، ويدرج تحت هذا النوع ما يسمى بعمليات التأمين ذات الوثيقة المشتركة، وهي التي يشترك في تغطية أخطارها عدد من شركات التأمين كل منها بحصة تحدد في الوثيقة التي تصدرها هذه الشركات مجتمعة، وفي مثل هذه الوثائق عادة يتم تعيين الشركة ذات النصيب الأكبر من بين الشركات المشتركة لتتولى إدارة شئون هذه العملية وتكون بمثابة حلقة الاتصال بين العميل ومجموعة الشركات المشتركة في عملية التأمين.

١/٥/٢- الوكلاء والمنتجون:

الوكلاء والمنتجون هم الذين تتم عن طريقهم معظم عمليات التأمين، ويتمثل الفرق بين الوكيل والمنتج في أن الوكيل يخدم شركة معينة. وقد يكون للوكيل تفويض مطلق أو ليس له تفويض مطلق، ويتميز الفريق الأول بأن له حق تحصيل الأقساط وإعطاء الإيصالات الدالة على ذلك، بينما لا يتمتع الفريق الثاني بهذا الحق وتمسك الشركة حساباً لكل وكيل مفوض يبين مديونيته أو دائنيته ويتقاضى الوكلاء عمولة كما تدفع لهم المصروفات التي ينفقونها لحساب الشركة. أما المنتج فقد يخدم أكثر من شركة ويعمل لحساب نفسه ويتقاضى عمولة عن إنتاجه.

١/٥/٣- شركات التأمين الأخرى:

قد تحول عمليات تأمين من شركة تأمين لا تباشر نوعاً معيناً من التأمين إلى شركة أخرى تقبل هذا النوع من التأمين، وفي هذه الحالة تظل العلاقة قائمة بين العميل والشركة التي تقدم إليها بتأمينه، وتجرى هذه العملية مقابل عمولة تحصل عليها الشركة الأصلية من الشركة المحول إليها. كما تقوم كل شركة بإعادة التأمين على جزء من عملياتها -كما سبق توضيحه- لدى الشركة المعاد التأمين لديها مقابل التنازل عن جزء من قسط التأمين لشركة إعادة التأمين.

الفصل الثانى

المعالجة المحاسبية لعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

١/٢- مقدمة:

يتناول هذا الفصل المعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وذلك كما وردت بقائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، والمعدة طبقاً لما تقضي به المعايير المحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وقواعد إعداد قوائمها المالية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد رقم (١٥٧) لسنة ١٩٩٩م، على النحو التالي:

شركة .....

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

عن السنة المنتهية في ٢٠٠×/٦/٣٠

البيـــان	العام	سنة المقارنة
الإيرادات:		
الأقساط المباشرة	××	××
أقساط إعادة التأمين الوارد	××	××
إجمالي الأقساط	×××	×××
أقساط إعادة التأمين الصادر	(××)	(××)
صافي الأقساط	×××	×××
التغيير في قيمة الاحتياطي الحسابي:		
الاحتياطي الحسابي في أول المدة	×××	×××
الاحتياطي الحسابي في آخر المدة	(××)	(××)
الأقساط المكتسبة	×××	×××
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر	××	××
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	××	××
إيرادات أخرى مباشرة	××	××
إجمالي الإيرادات	×××	×××
المصروفات:		
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	××	××
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	××	××

البيـــان	العام	سنة المقارنة
إجمالي التعويضات	×××	×××
التعويضات المستردة من عمليات إعادة التأمين الصادر	(××)	(××)
صافي التعويضات	×××	×××
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد:		
مخصص المطالبات تحت التسديد في آخر المدة	××	××
مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة	(××)	(××)
التعويضات التحميلية	×××	×××
عمولات مباشرة	××	××
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	××	××
تكاليف الإنتاج	××	××
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	×××	×××
مصروفات عمومية وإدارية	××	××
المخصصات المحولة للاستثمارات المخصصة	××	××
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	××	××
إجمالي المصروفات	×××	×××
فائض (عجز) نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال – مرحل لقائمة الدخل	×××	×××

٢/٢: المعالجة المحاسبية لإيرادات فروع تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال:

١/٢/٢- أسس تحقق الإيراد:

تشير المعايير المحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية سالفة الذكر إلى أن أسس تحقق الإيراد في شركات التأمين تتمثل فيما يلي:

(١) يثبت الإيراد على أساس الاستحقاق، وذلك فيما عدا إيرادات وثائق التأمين الطويلة الأجل التي يتم إدراجها بالكامل بقائمة الإيرادات والمصروفات لفرع التأمين المختص مع تكوين مخصص بنسبة ١٠٠% من قيمة الأقساط التي تخص السنة المالية التالية.

(٢) يثبت صافي الدخل من الاستثمارات سواء المخصصة أو غير المخصصة، وذلك بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار.

(٣) يتحدد موعد استحقاق إيرادات توزيعات الأسهم على أساس تاريخ اعتماد الجمعيات العامة للشركات لهذه التوزيعات.

(٤) يتم تأجيل الإيرادات المتعلقة باتفاقيات إعادة التأمين الواردة التي لم تستكمل حساباتها سنة تأمينية كاملة بالإضافة إلى الحالات الأخرى الاستثنائية أو التقديرية التي لم يكتمل فيها

بعض الحسابات المؤجلة لسنوات تالية لسنة الميزانية، وتدرج هذه الإيرادات ضمن الالتزامات بالميزانية لحين استكمال السنة التأمينية لهذه الحسابات.

هذا وتتضمن إيرادات فروع تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال كما وردت في قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال السابق ذكرها البنود التالية:

(١) إجمالي الأقساط.

(٢) أقساط إعادة التأمين الصادر.

(٣) عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر.

(٤) صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة.

(٥) إيرادات أخرى مباشرة.

ونتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية لبنود الإيرادات السابقة على النحو التالي:

٢/٢/٢- المعالجة المحاسبية للأقساط:

يقصد بالقسط الالتزام الذي يفرضه عقد التأمين على المؤمن له في مقابل حصوله أو ورثته أو المستفيدين الذين يعينهم على التعويض بالصورة والطريقة المحددة في العقد. بينما يقصد بإجمالي الأقساط قيمة ما يخص السنة المالية من الأقساط المباشرة وأقساط إعادة التأمين الوارد المسند إلى الشركة من معيدي التأمين الخاصة بفرع تأمينات الأشخاص وتكون الأموال خلال السنة المالية.

هذا ويمكن حساب صافي الأقساط بالصورة التالية في نهاية السنة المالية:

الأقساط المباشرة		×××
يضاف: أقساط إعادة التأمين وارد محلياً	××	
أقساط إعادة تأمين وارد من الخارج	××	
		×××
جملة (أ)		×××
يطرح: أقساط إعادة تأمين صادر محلياً	×××	
أقساط إعادة تأمين صادر للخارج	×××	
جملة (ب)		(×××)
صافي الأقساط		××××

تمثل الأقساط المباشرة أقساط وثائق التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال التي عقدتها الشركة مع المؤمن لهم خلال العام.

بينما يقصد بأقساط إعادة التأمين الوارد أقساط عمليات إعادة التأمين التي قبلتها الشركة من الشركات المتنازلة.

٣/٢/٢- المعالجة المحاسبية لأقساط إعادة التأمين الصادر:

يقصد بأقساط إعادة التأمين الصادر الأقساط التي تنازلت عنها الشركة لشركات إعادة التأمين، حيث تنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ على أنه على شركات التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين التي تعقدها في مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين وذلك على أساس القواعد والنسب التي يصدر بتحديدها والعمولات التي تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين عن هذه العمليات قرار من مجلس إدارة الهيئة.

وتتضمن أقساط إعادة التأمين الصادرة قيمة ما يخص السنة المالية من أقساط إعادة التأمين المسددة من الشركة إلى معيدي التأمين لفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال السنة المالية.

هذا وتظهر أقساط إعادة التأمين الصادر مطروحة من إجمالي الأقساط (مجموع الأقسام المباشرة وأقساط إعادة التأمين الوارد)، وذلك في قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

٤/٢/٢- المعالجة المحاسبية لعمولات عمليات إعادة التأمين الصادر:

في حالة قيام شركة التأمين بإعادة جزء من عملياتها لدى شركة إعادة تأمين يستحق لشركة التأمين عمولة تأمين صادر وعمولة أرباح. ويتضمن هذا البند طبقاً لما ورد بالمعايير المحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية -سالفة الذكر- العمولات المحصلة والمستحقة وعمولات الأرباح المستحقة بما في ذلك رسوم الدمغة المحصلة عن الأقساط المسندة لمعيدي التأمين في الداخل والخارج لفرع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال خلال السنة المالية.

وإذا لم تحصل الشركة الأصلية كل أو جزء من قيمة العمولات المستحقة لها، فإنه يتم تخفيض قيمة هذه العمولات غير المحصلة من الرصيد الدائن لشركة إعادة التأمين والذي يمثل نصيبها من أقساط إعادة التأمين الصادر، على أن يظهر الرصيد النهائي (الصافي) في جانب الخصوم بالميزانية العمومية للشركة ضمن بنود شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة دائنة لاتفاقيات إعادة التأمين).

٥/٢/٢ - المعالجة المحاسبية لرسوم الدمغة المحصلة:

وهي عبارة عن رسوم الدمغة المحصلة على وثائق التأمين طبقاً لأحكام قانون الدمغة رقم

(٢٢٤) لسنة ١٩٥١. ويتم تحصيل هذه الرسوم لحساب مصلحة الضرائب، ولذلك فهي لا تعتبر إيراداً حقيقياً لشركة التأمين، وتظهر رسوم الدمغة المدفوعة لمصلحة الضرائب ضمن بنود تكاليف الإنتاج.

٦/٢/٢- صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة:

تشير المعايير المحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية -سالفة الذكر- إلى أن صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة يقصد به الدخل من الاستثمارات المخصصة بعد خصم ما يتعلق بها من مصروفات الاستثمار. ويتضمن الإيرادات المتولدة من البندين التاليين:

(١) الاستثمارات المالية.

(٢) الاستثمارات العقارية.

ومن أسباب قيام شركات التأمين باستثمار أموالها ما يلي:

(١) زيادة الأقساط المدفوعة من المؤمن لهم في السنوات الأولى من عقد الوثائق عن تكلفة الخطر المغطى بمعرفة الشركة، بينما تقل الأقساط في السنوات الأخيرة عن تكلفة الخطر مما يدعو الشركة إلى استثمار الأموال المحصلة في السنوات الأولى لتتكون منها حصيلة كافية لسداد التزامات الشركة قبل المؤمن لهم.

(٢) الحصول على إيراد من استثمارات الشركة يمكن من تخفيض بنود التحميل التي تضيفها الشركة على الأقساط الصافية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة هذه الأقساط.

ومن الضروري أن تراعى شركة التأمين ما يلي عند استثمار أموالها:

(١) أن تكون استثمارات الشركة بعيدة عن المضاربة المالية وتقلبات الأسعار حتى لا يؤثر ذلك على قيمة هذه الاستثمارات باعتبارها غطاء لحقوق حملة الوثائق.

(٢) يجب أن تكون بعض استثمارات الشركة سهلة التحويل إلى نقدية حتى يمكن سداد الالتزامات المتوقعة على الشركة دون تأجيل.

(٣) يجب أن تحقق استثمارات الشركة إيراداً دورياً مستمراً ومناسباً ولا يقل معدله عن الإيراد المحسوب للمؤمن لهم عند تحديد الأقساط.

(٤) ويجب أن تكون إيرادات استثمارات مضمونة لفترة طويلة نسبياً.

هذا وتعالج الإيرادات المتولدة من الاستثمارات تبعاً لكل نوع من أنواع الاستثمارات السابقة على النحو التالي:

الاستثمارات المالية: تتمثل الإيرادات المتولدة من الاستثمارات المالية في المصادر التالية:

(١) فوائد الودائع الثابتة بالبنوك.

(٢) عوائد أذون الخزانة.

(٣) أرباح وعوائد الأوراق المالية.

(٤) أرباح وعوائد شهادات الاستثمار.

(٥) فوائد وعمولات القروض.

(٦) العائد على المال المحتجز.

(٧) إيرادات أخرى.

الاستثمارات العقارية: تتمثل الإيرادات المتولدة من الاستثمارات العقارية في إيرادات العقارات. ويتضمن هذا البند إيرادات الاستثمارات العقارية بما يشمل من إيجارات والعائد من الاستخدام وأرباح وخسائر البيع وأي إيرادات أخرى متعلقة بالعقارات، وذلك بعد خصم المصروفات المتعلقة بتلك الإيرادات.

وتقتضي المعالجة المحاسبية لإيرادات العقارات ضرورة التفرقة بين إيجارات العقارات التي تشغلها الشركة وإيجارات العقارات التي تؤجرها للغير، حيث تقدر إيرادات العقارات في الحالة الأولى على أساس إيجار المثل أو على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط العوائد. بينما تقدر إيرادات العقارات في الحالة الثانية على أساس الإيجار الذي يدفعه المستأجرون.

٧/٢/٢- المعالجة المحاسبية للإيرادات الأخرى المباشرة:

يتضمن هذا البند أية إيرادات أخرى خاصة بتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال بخلاف بنود الإيرادات السابق الإشارة إليها. وجدير بالذكر أن هذه الإيرادات الأخرى المباشرة تخضع للمبدأ النقدي وليس مبدأ الاستحقاق وتتضمن البنود التالية:

١) رسوم إصدار وتعديل الوثائق المحصلة من عملاء العمليات المباشرة:

يقصد برسوم إصدار الوثائق تلك المبالغ التي تتقاضاها الشركة مقابل إصدار الوثائق، أما رسوم تعديل الوثائق فيقصد بها تلك المبالغ التي تتقاضاها الشركة عند إجراء أية تعديلات في بيانات الوثيقة (مثل تغيير المستفيد) أو عند إعادة سريان الوثيقة بعد إلغائها.

٢) رسوم الإشراف المحصلة:

يقصد برسوم الإشراف المحصلة تلك الرسوم التي تقوم شركة التأمين بتحصيلها لحساب الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، حيث تقضي المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ بأن تؤدي كل شركة تأمين إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف

الإشراف والرقابة على العمليات التي تتم داخل مصر على أساس نسبة من جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للشركة على حملة الوثائق عن السنة المالية المنقضية وذلك على النحو التالي:

(١) اثنان ونصف في الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها في البند أولاً من الفقرة الأولى من المادة (١) من هذا القانون، والتي تتعلق بتأمينات الأشخاص.

(٢) ستة في الألف بالنسبة لعمليات التأمين المنصوص عليها في البند ثانياً من الفقرة الأولى من المادة سالفة الذكر والتي تتعلق بتأمينات الممتلكات.

ولا يجوز للشركة اقتضاء هذا الرسم من حملة الوثائق أو المؤمن لهم بما يجاوز الفئتين المذكورتين.

هذا وتلتزم الشركة بسداد كافة الرسوم خلال شهر من تاريخ اعتماد الجمعية العمومية للشركة لميزانيتها. ولا تعتبر رسوم الإشراف المحصلة إيراداً حقيقياً لشركة التأمين. وتظهر رسوم الإشراف المدفوعة للهيئة ضمن بنود المصروفات للشركة.

٣) رسوم الاطلاع والحصول على الشهادات:

تقضي المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ بأنه يجوز لكل ذي مصلحة تقرها الهيئة، الاطلاع على الأوراق والبيانات التي تقدم طبقاً للقانون، أو الحصول على صور أو شهادات أو مستخرجات منها أو من القرارات الصادرة من الهيئة أو من السجلات المنصوص عليها في القانون عدا الأسس الفنية لأسعار عمليات التأمين بعد سداد الرسم المقرر.

(٤) غرامات التأخير المحصلة:

وهي عبارة عن الغرامات التي تقوم الشركة بتحصيلها من المؤمن لهم في حالة إخلالهم بشروط وثائق التأمين أو تأخرهم في سداد الأقساط المستحقة عليهم.

٣/٢:المعالجة المحاسبية لعمليات مصروفات فرعي تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

تتضمن مصروفات فرعي التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال بنود المصروفات التالية، وفقاً لما ورد بالمعايير المحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية سالفة الذكر:

(١) التعويضات.

(٢) التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر.

(٣) تكاليف الإنتاج.

(٤) المصروفات العمومية والإدارية.

(٥) المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار.

(٦) المخصصات المتعلقة بالاستثمار.

(٧) الإهلاك.

(٨) المخصصات الفنية.

ونتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية لبنود المصروفات السابقة على النحو التالي:

٢/٣/١- المعالجة المحاسبية للتعويضات المسددة:

٢/١/٣/١- التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة:

يقصد بالتعويضات المسددة عن العمليات المباشرة تلك التعويضات التي تقوم الشركة بدفعها إلى المؤمن لهم خلال السنة المالية عن وثائق صادرة عن الشركة نفسها وبسبب:

- **الوفاة:** أي وفاة المؤمن على حياته. ويحمل هذا الحساب بالمبالغ التي قامت الشركة بسدادها نتيجة حدوث الوفاة.
- **الوفاء:** أي انتهاء مدة سريان الوثيقة واستحقاق التعويض. ويحمل هذا الحساب بالمبالغ التي قامت الشركة بسدادها نتيجة حلول أجل الوثيقة.
- **الاسترداد:** أي تصفية الوثيقة واستلام صافي قيمة التعويض. ويحمل هذا الحساب بالمبالغ المسددة إلى حملة وثائق التأمين الذين قاموا بتصفية وثائق التأمين الخاصة بهم.
- **المعاشات والدفعات:** أي المبالغ التي تدفعها الشركة نظير الحصول على المقابل المدرج ضمن إجمالي الأقساط. ويحمل هذا الحساب بقيمة ما سددته الشركة للمؤمن لهم من دفعات سنوية طبقاً لعقود تأمين المعاشات.
- **الجوائز بالسحب:** أي عند إجراء السحب وفوز الوثيقة ضمن الوثائق الفائزة وفي هذه الحالة تسدد مبالغ التأمين فوراً. ويحمل هذا الحساب بالمبالغ التي قامت الشركة بسدادها للمؤمن لهم نتيجة فوز الوثيقة في السحب الذي تجريه الشركة.
- **الإعفاء من سداد الأقساط:** ويحمل هذا الحساب بقيمة الإعفاءات التي رأت الشركة منحها لحملة الوثائق والتي تتمثل في صورة عدم سداد بعض الأقساط.
- **المنح وتوزيع أرباح نقدية أو تخفيض أقساط:** ويحمل هذا الحساب بقيمة المنح التي استحقت على وثائق التأمين على الحياة. وهذه المنح إما أن تكون مبالغ نقدية يحصل عليها المؤمن لهم أو منحه تستخدم في تخفيض الأقساط المستقبلية.

عند استحقاق قيمة التعويض الخاص ببعض الوثائق، قد يكون سبق لحملة هذه الوثائق أن قاموا بتقديمها كضمان للحصول على قروض. ومن ثم يتم خصم قيمة القروض والفوائد المستحقة

عليها من مبلغ التعويض، وفي حالة وجود أقساط متأخرة على حملة هذه الوثائق فإنه يتم خصمها أيضاً من مبلغ التعويض قبل سداده للمؤمن لهم.

(٢) المنح النقدية لحملة الوثائق:

قد تتخذ التعويضات شكل منح لحملة الوثائق تلتزم بها الشركة قبل المؤمن لهم وتدفع لهم إما نقداً أو تخفض بها الأقساط المستحقة على المؤمن لهم أو تضاف على مبلغ التأمين المستحق لهم.

٢/١/٣/٢- التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد:

٢/٣/٢- المعالجة المحاسبية للتعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر:

يتم فتح حساب تعويضات إعادة تأمين صادر، وهذا الحساب ذو رصيد دائن ويظهر في قائمة الإيرادات والمصروفات لشركة تأمينات الأشخاص مطروحاً من إجمالي التعويضات المسددة للوصول إلى صافي التعويضات المسددة.

٣/٣/٢- المعالجة المحاسبية لتكاليف الإنتاج:

يقصد بتكاليف الإنتاج تلك التكاليف المباشرة التي تتحملها شركة التأمين خلال السنة المالية في سبيل الحصول على وثائق التأمين، وتشمل الأجور وما في حكمها للعاملين بإدارات الإنتاج، والعمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين، ومصاريف الكشف الطبي على عملاء تأمينات الأشخاص، ومصاريف الدعاية والنشر والإعلان، ونصيب الشركة من الدمغة النسبية المستحقة على أقساط التأمين... إلخ.

ونتناول فيما يلي المعالجة المحاسبية لتكاليف الإنتاج:

(١) أجور المنتجين والمزايا:

يقصد بأجور المنتجين والمزايا قيمة ما يتقاضاه المنتجون من مرتبات وأجور ثابتة بالإضافة إلى العمولات التي يحصلون عليها بنسبة من الأقساط التي يدفعها المؤمن لهم.

(٢) العمولات المستحقة عن عمليات التأمين وإعادة التأمين:

يقصد بالعمولات عن عمليات التأمين تلك العمولات التي تدفعها شركة التأمين للوكلاء والمنتجين الذين يقومون بإبرام وثائق التأمين مع المؤمن لهم. ويتم احتساب هذه العمولات على أساس نسبة مئوية من أقساط التأمين. بينما يقصد بعمولات إعادة التأمين تلك العمولات المتعلقة بعملية إعادة التأمين الوارد والتي تقوم الشركة الأصلية بدفعها إلى الشركة المتنازلة مقابل عمليات إعادة التأمين الوارد إليها. (عمولة مباشرة تسدد للوكلاء والمنتجين مباشرة، عمولة اعادة التأمين الوارد)

ج) تكاليف الإنتاج الأخرى:

يقصد بتكاليف الإنتاج الأخرى جميع ما تتحمله الشركة من نفقات في سبيل الحصول على وثائق التأمين مثل أتعاب الكشف الطبي على عملاء تأمينات الأشخاص ومصاريف الدعاية والنشر والإعلان... إلخ.

د) رسوم الدمغة النسبية:

٢/٣/٤- المعالجة المحاسبية للمصروفات العمومية والإدارية:

تشمل المصروفات العمومية والإدارية تلك المصروفات التي تتعلق بصفة مباشرة بفروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وكذا المصروفات التي لا تخص بشكل مباشر فرع تأميني معين من فروع تأمينات الأشخاص.

(١) المصروفات المباشرة:

يتمثل هذا البند في المصروفات التي تتعلق بصفة مباشرة بفروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال مثل: الأجور وما في حكمها للعاملين بأقسام التأمين الفنية، الإيجار، مصاريف الإنارة والمياه وتكييف الهواء، مصاريف الصيانة والإصلاح، إيجار وصيانة الآلات الحاسبة، المطبوعات والأدوات الكتابية، مصروفات سيارات الشركة، مصروفات النظافة، مصروفات الضيافة، مصروفات قضائية عامة، وأية مصروفات أخرى مباشرة تدخل تحت بند المصروفات العمومية والإدارية.

(٢) مصروفات غير مباشرة:

يتمثل هذا البند في المصروفات التي لا تخص بشكل مباشر فرع تأميني معين من فروع تأمينات الأشخاص. ويتضمن هذا البند أية مصروفات أخرى غير مباشرة وتدخل تحت بند المصروفات العمومية والإدارية.

٢/٣/٥- المخصصات المتعلقة بالاستثمار:

يتضمن هذا البند المخصصات الأخرى التي تكونها الشركة مثل مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها حيث يتم تكوين المخصص اللازم لأرصدة القروض والديون المشكوك في تحصيلها في حالة عدم التأكد من استرداد قيمة كل أو جزء من هذه الأرصدة والذي يتم حسابه على أساس قيمة الأرصدة المستحقة في تاريخ الميزانية بعد استبعاد الضمانات العالية الجودة المقابلة لهذه القروض. وتظهر أرصدة القروض والأرصدة المدينة لشركات التأمين وإعادة التأمين وكذا المدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالميزانية بالصافي بعد خصم رصيد مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها. كما يتم إعدام القروض خصماً على المخصص الذي يضاف

إليه المتحصلات من القروض والديون التي سبق إعدامها.

هذا وتتم المعالجة المحاسبية لمخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها على النحو التالي:

في حالة وجود رصيد لمخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها، فإنه يتم مقارنة المخصص المراد تكوينه برصيد مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها ويعالج الفرق بالزيادة أو النقص بترحيله إلى قائمة الإيرادات والمصروفات لفروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

٦/٣/٢- المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:

يتضمن هذا البند المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات الاستثمار ويشمل على سبيل المثال:

(١) مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية.

(٢) مخصص مدينو عمليات التأمين.

(١) مخصص مكافأة ترك الخدمة والمزايا الإضافية:

يتضمن هذا الحساب قيمة التزامات الشركة عن مكافآت ترك الخدمة والمزايا الإضافية للعاملين تطبيقاً لأحكام القوانين واللوائح في نهاية السنة المالية.

(٢) مخصص مدينو عمليات التأمين:

يتضمن هذا البند قيمة الفرق بين الجرد الفعلي ورصيد الأقساط تحت التحصيل في تاريخ الميزانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا قامت شركة التأمين بتكوين أي مخصصات تجارية أخرى – خلاف السابق الإشارة إليها– تخص فروع التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال فإنها تعالج بنفس الطريقة السابق إيضاحها.

هذا وتعتبر حسابات المخصصات السابقة حسابات مجمعة تتزايد من سنة لأخرى وتظهر في جانب الخصوم بالميزانية العمومية للشركة.

٧/٣/٣- الإهلاك:

يتضمن هذا البند أقساط إهلاك الأصول الثابتة المستخدمة داخلياً في مزاولة نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عن السنة المالية الجارية.

٨/٣/٣- المخصصات الفنية:

تتضمن التدعيم أو المرتد من المخصصات الفنية خلال العام. وذلك على أن تثبت أرصدة

المخصصات في أول المدة كمخصصات مرتدة ويكون التدعيم بقيمة المخصصات الواجب الاحتفاظ بها في تاريخ إعداد الميزانية، وتشتمل على ما يلي:

(١) الاحتياطي الحسابي آخر المدة.

(٢) مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة.

(٣) فروق تقييم المخصصات الفنية أول المدة.

(١) الاحتياطي الحسابي آخر المدة:

يتم تقدير الاحتياطي الحسابي آخر المدة بمعرفة الخبير الإكتواري لمقابلة التزامات الشركة قبل حملة الوثائق في نهاية السنة المالية وفقاً للأسس الفنية التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة. ويتمثل الاحتياطي الحسابي في الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بسداده إلى المؤمن له من ناحية، والقيمة الحالية للأقساط المستقبلة التي يلزم المؤمن له بسدادها إلى الشركة من ناحية أخرى. وخلال فترة سريان الوثيقة وسداد المؤمن له للأقساط المستحقة عليه أولاً بأول، فإن القيمة الحالية لالتزامات الشركة تتزايد بينما القيمة الحالية للأقساط تتناقص (نظراً لانخفاض عدد الأقساط الباقية)، مما يستوجب على الشركة تكوين احتياطي حسابي بالفرق بين القيمتين.

ويعبر الاحتياطي في المحاسبة عن حجز مبلغ من الربح القابل للتوزيع لمقابلة سياسة مالية تراها الشركة أو طبقاً لأحكام القوانين الخاصة بتوزيع الأرباح في الشركات أو طبقاً لمتطلبات القانون النظامي للشركة، ولذلك فإن الاحتياطي الحسابي ليس احتياطياً بالمعنى المحاسبي بل هو التزام على الشركة قبل المؤمن لهم يتم خصمه من الأقساط.

ويعتمد تكون المال الاحتياطي الحسابي على عدة عناصر منها:

(١) مبلغ تأمين الوثيقة.

(٢) سن المؤمن له عند إصدار الوثيقة.

(٣) مدة سريان الوثيقة.

(٤) نوع الوثيقة (تأمين لمدى الحياة، تأمين مؤقت، تأمين مختلط).

(٥) كيفية سداد الأقساط (مرة واحدة، دفعات متساوية).

(٦) معدل الفائدة المستخدم في حساب الاحتياطي الحسابي.

(٧) أي احتياطيات أخرى قد يرى إضافتها إلى حساب الاحتياطي الحسابي لتقويته.

هذا ويقضي قانون التأمين بأنه على كل شركة تزاول عمليات التأمين على الأشخاص أو تكوين الأموال أن تخصص في جمهورية مصر العربية أموالاً تعادل قيمتها على الأقل مقدار

الالتزام الحسابي بالكامل قبل حملة الوثائق والمستفيدين منها وذلك عن العمليات التي تبرمها الشركة وتنفذها في جمهورية مصر العربية، وبشرط ألا تقل هذه الأموال عن خمسين ألف جنيه مصري سواء بالنسبة لعمليات التأمين على الأشخاص أو بالنسبة لعمليات تكوين الأموال، ويجب أن تكون هذه الأموال منفصلة تماماً عن الأموال الخاصة بعمليات التأمين الأخرى.

وعند قيام الخبير الإكتواري بتقدير الاحتياطي الحسابي في نهاية كل سنة، فإن الأمر يقتضي ضرورة مقارنة مبلغ الاحتياطي في أول السنة المالية مع مبلغ الاحتياطي في نهاية السنة المالية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وضع الاحتياطي الحسابي في أول المدة في قائمة الإيرادات والمصروفات ثم يطرح منه الاحتياطي الحسابي في آخر المدة لبيان التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي.

(٢) مخصص المطالبات تحت التسديد آخر المدة:

سبق أن تعرضنا للمعالجة المحاسبية للتعويضات باعتبارها بنداً من بنود المصروفات الخاصة بفروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. إلا أنه تجدر الإشارة إلى وجوب تكوين مخصص للمطالبات تحت التسديد وذلك وفقاً لأحكام القانون. ويتضمن هذا البند قيمة المطالبات تحت التسديد لحملة وثائق تأمينات الأشخاص والمستفيدين حتى نهاية السنة المالية ولم يتم سدادها بعد، وكذلك المطالبات التي تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية.

ومن ثم فإن مخصص المطالبات تحت التسديد يتم تكوينه لمواجهة المطالبات التالية:

أ) حوادث تمت خلال السنة وتم إخطار الشركة بها وتمت تسويتها ولم تسدد بعد.

ب) حوادث تم الإبلاغ عنها خلال السنة المالية ولم تسوى بعد.

جـ) حوادث تمت خلال السنة المالية ولم يتم الإبلاغ عنها.

ويتم حساب هذا الرقم بالعديد من الطرق يتمثل أهمها فيما يلي:

أ) إيجاد نسبة المطالبات التي لم تبلغ بها الشركة خلال السنوات السابقة إلى التعويضات المدفوعة خلال نفس السنة وذلك لفترة زمنية تتراوح مدتها من ٣ إلى ٥ سنوات وإيجاد المتوسط.

ب) استخدام متوسط معدل الخسارة الفني والذي يحسب باستخدام المعادلة التالية:

متوسط معدل الخسارة الفني = التعويضات التحميلية ÷ الأقساط المكتسبة

التعويضات التحميلية = التعويضات المدفوعة خلال السنة + مخصص مطالبات تحت التسديد آخر السنة – مخصص مطالبات تحت التسديد أول السنة

الأقساط المكتسبة = الأقساط المدفوعة خلال السنة + الاحتياطي الحسابي أول السنة – الاحتياطي الحسابي آخر السنة.

هذا وتتم المعالجة المحاسبية لمخصص المطالبات تحت التسديد في آخر العام بنفس الطريقة السابق إيضاحها لمعالجة الاحتياطي الحسابي.

(٣) فروق تقييم المخصصات الفنية أول المدة:

يتضمن هذا البند قيمة فروق أسعار تقييم المخصصات الفنية أول المدة ويراعى إظهار فروق تقييم كل مخصص على حدة.

ويعبر مجموع الاحتياطي الحسابي ومخصص المطالبات تحت التسديد عن إجمالي المخصصات الفنية لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، والتي إذا ما أضيف إليها إجمالي المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسئوليات فإنه يتم الوصول إلى إجمالي حقوق حملة الوثائق.

معالجة فائض أو عجز نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال:

يتم معالجة فائض أو عجز نشاط تأمينات الأشخاص في نهاية الفترة بترحيله إلى قائمة الدخل على النحو التالي:

(١) في حالة فائض النشاط التأميني:

يتم ترحيل فائض النشاط التأميني إلى قائمة الدخل بالقيد التالي:

من حـ/فائض نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال		
إلى حـ/الدخل	××	××

(٢) في حالة عجز النشاط التأميني:

يتم ترحيل عجز النشاط التأميني إلى قائمة الدخل بالقيد التالي:

من حـ/الدخل		
إلى حـ/عجز نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	××	××

حالة تطبيقية على إعداد قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص:

فيما يلي عمليات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال التي تمت في إحدى شركات التأمين التابعة للقطاع الخاص وذلك خلال السنة المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠:

البيـــان	القيمة (بالألف جنيه)
الأقساط التي استحقت بموجب وثائق التأمين	٣٨٠
أقساط إعادة التأمين الصادر	١٤٠
أقساط إعادة التأمين الوارد	٦٠
عمولة إعادة التأمين الصادر	٥
العمولات المستحقة للمنتجين (نصيب شركة الإعادة منها ٥)	١٥
أجور ومزايا المنتجين (منها ١٠ مزايا)	٥٠
تكاليف إنتاج الوثائق	١٠
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة:	
بالوفاة (تعويضات إعادة التأمين الصادر ١٢٠)	١٦٠
بالوفاء (تعويضات إعادة التأمين الصادر ١٠٠)	١٢٠
بالاسترداد (تعويضات إعادة التأمين الصادر ٨٠)	١٠٠
معاشات ودفعات (تعويضات إعادة التأمين الصادر ٥٠)	٦٠
جوائز بالسحب (تعويضات إعادة التأمين الصادر ٦٠)	٨٠
منح وتخفيض أقساط (تعويضات إعادة التأمين الصادر ١٢)	٢٢
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد:	
بالوفاة	٨٠
بالوفاء	٦٠
بالاسترداد	٤٠
معاشات ودفعات	١٠
جوائز بالسحب	٢٠
منح وتخفيض أقساط	٦

فإذا علمت ما يلي:

(١) يبلغ الاحتياطي الحسابي في أول المدة ٤٤٠ ألف جنيه، وقدره الخبير الإكتوراي في آخر السنة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه.

(٢) يبلغ مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة ١٨٠ ألف جنيه، وفي آخرها ٦٥ ألف جنيه.

(٣) تبلغ الفوائد المستحقة عن الودائع الثابتة بالبنوك والتي تخص العام ٥٠ ألف جنيه.
(٤) تبلغ أرباح وعوائد الأوراق المالية المستحقة ١٥ ألف، والمحصلة ١٠ آلاف، كما أن هناك إيرادات توزيعات على بعض الأسهم المملوكة للشركة في شركة النصر قيمتها ٦ آلاف جنيه، إلا أن الجمعية العمومية لشركة النصر لم تعتمد هذه التوزيعات بعد.
(٥) تبلغ أرباح وعوائد أذون الخزانة التي تخص العام ٢٠ ألف جنيه.
(٦) تبلغ أرباح وعوائد شهادات الاستثمار التي تخص العام ٢٥ ألف جنيه لم تحصل بعد.
(٧) تبلغ فوائد وعمولات القروض التي تخص العام ١٤ ألف جنيه.
(٨) تبلغ إيجارات العقارات المملوكة للشركة والمؤجرة للغير والتي تخص العام ٦٠ ألف جنيه والمحصل خلال العام ٧٥ ألف جنيه.
(٩) تبلغ الفوائد المستحقة عن المال المحتجز لدى معيدي التأمين ٢٢ الف جنيه.
(١٠) تبلغ الفوائد المستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين ١٢ ألف جنيه.
(١١) تبلغ المصروفات المختلفة للاستثمار في الأوراق المالية ٣ آلاف جنيه.
(١٢) تبلغ مصاريف معاينة العقارات وأتعاب خبراء معاينة العقارات ألفين جنيه والمصاريف القضائية ألف جنيه.
(١٣) تبلغ مصروفات العقارات ١٠ آلاف جنيه (٤ ألاف أجور، ألف جنيه محصلي الإيجارات، ألفين جنيه مصاريف المياه والإنارة، ٣ آلاف جنيه عمولة تحصيل الإيرادات).
(١٤) تبلغ رسوم إصدار وتعديل الوثائق ٥ آلاف جنيه، ورسوم الدمغة المحصلة ألف جنيه، ورسوم الإشراف المحصلة ألفين جنيه، ورسوم الإطلاع واستخراج الشهادات ٣ آلاف جنيه.
(١٥) تبلغ جملة المصروفات العمومية والإدارية المباشرة ١٥ ألف جنيه، وغير المباشرة ١٠ آلاف جنيه.
(١٦) يقدر مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٢٠ ألف جنيه.
(١٧) تستهلك الأصول الثابتة للفرع (قيمتها ١٠٠ ألف جنيه) بمعدل ٥% سنوياً.
(١٨) يحسب مخصص مكافأة ترك الخدمة بواقع ٢٠% من أجور ومزايا المنتجين.

المطلوب:

إعداد قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠م.

الحل:

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠

البيـــان		القيمة (بالألف جنيه)		
الإيرادات:				
الأقساط المباشرة			٣٨٠	
أقساط إعادة التأمين الوارد			٦٠	
إجمالي الأقساط				٤٤٠
(-) أقساط إعادة التأمين الصادر				(١٤٠)
صافي الأقساط				٣٠٠
التغير في قيمة الاحتياطي الحسابي:				
الاحتياطي الحسابي في أول المدة			٤٤٠	
الاحتياطي الحسابي في آخر المدة			(٥٠٠)	
				(٦٠)
الأقساط المكتسبة				٢٤٠
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر				٥
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة:				
فوائد الودائع الثابتة بالبنوك			٥٠	
أرباح وفوائد أذون الخزانة			٢٠	
أرباح وعوائد الأوراق المالية		١٥		
(-) مصروفات الاستثمار في الأوراق المالية		(٣)		
صافي ارباح وعوائد الأوراق المالية			١٢	
أرباح وعوائد شهادات الاستثمار			٢٥	
فوائد وعمولات القروض		١٤		
(-) مصروفات القروض:				
مصاريف معاينة وأتعاب الخبراء	٢			
مصاريف قضائية	١			
		(٣)		
صافي فوائد وعمولات القروض			١١	
إيرادات العقارات		٦٠		

البيـــان		القيمة (بالألف جنيه)		
(-) مصروفات العقارات:				
أجور	٤			
محصلي الإيجارات	١			
مصاريف المياه والإنارة	٢			
عمولة تحصيل الإيرادات	٣			
		(١٠)		
صافي الدخل من الاستثمارات العقارية			٥٠	
العائد على المال المحتجز:				
فوائد مستحقة على المال المحتجز لدى معيدي التأمين		٢٢		
فوائد مستحقة على المال المحتجز من معيدي التأمين		(١٢)		
			١٠	
صافي الدخل من الاستثمارات				١٧٨
إيرادات أخرى مباشرة:				
رسوم إصدار وتعديل الوثائق			٥	
رسوم الدمغة			١	
رسوم الإشراف المحصلة			٢	
رسوم الاطلاع واستخراج الشهادات			٣	
				١١
إجمالي الإيرادات				**٤٣٤**
المصروفات:				
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة:				
بالوفاة		١٦٠		
بالوفاء		١٢٠		
بالاسترداد		١٠٠		
معاشات ودفعات		٦٠		
جوائز بالسحب		٨٠		
منح وتخفيض أقساط		٢٢		
			٥٤٢	

البيـــان	القيمة (بالألف جنيه)			
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد:				
بالوفاة		٨٠		
بالوفاء		٦٠		
بالاسترداد		٤٠		
معاشات ودفعات		١٠		
جوائز بالسحب		٢٠		
منح وتخفيض أقساط		٦		
	٢١٦			
إجمالي التعويضات				٧٥٨
التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر:				
بالوفاة	١٢٠			
بالوفاء	١٠٠			
بالاسترداد	٨٠			
معاشات ودفعات	٥٠			
جوائز بالسحب	٦٠			
منح وتخفيض أقساط	١٢			
				(٤٢٢)
صافي التعويضات				٣٣٦
التغير في قيمة مخصص المطالبات تحت التسديد:				
مخصص المطالبات تحت التسديد في آخر المدة	٦٥			
مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة	(١٨٠)			
				(١١٥)
التعويضات التحميلية				٢٢١
عمولات مباشرة	١٠			
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	٥			
أجور ومزايا المنتجين	٥٠			
تكاليف إنتاج الوثائق	١٠			
رسوم الدمغة	١			
رسوم الإشراف	٢			

البيـــان	القيمة (بالألف جنيه)			
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج				٧٨
مصروفات عمومية وإدارية:				
مصروفات عمومية وإدارية مباشرة				١٥
مصروفات عمومية وإدارية غير مباشرة				١٠
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة:				
مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها				٢٠
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:				
مخصص مكافأة ترك الخدمة				٨
إهلاك الأصول الثابتة				٥
إجمالي المصروفات				٣٥٧
فائض نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (مرحل لقائمة الدخل)				٧٧

ويلاحظ على المثال السابق ما يلي:

(١) تم حساب الأقساط المكتسبة كالآتي:

الأقساط المكتسبة = صافي الأقساط المحصلة خلال السنة + (الاحتياطي الحسابي في أول المدة – الاحتياطي الحسابي في آخر المدة) = [(٣٨٠ الأقساط المباشرة + ٦٠ أقساط إعادة التأمين الوارد) – ١٤٠ أقساط إعادة التأمين الصادر] + ٤٤٠ – ٥٠٠ = (٣٠٠ + ٤٤٠) – ٥٠٠ = ٢٤٠ ألف جنيه

(٢) تم حساب التعويضات التحميلية كالآتي:

التعويضات التحميلية = صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة + (مخصص المطالبات تحت التسديد في آخر المدة – مخصص المطالبات تحت التسديد في أول المدة) = [(٥٤٢ التعويضات المباشرة + ٢١٦ تعويضات إعادة التأمين الوارد) – ٤٢٢ تعويضات مستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر] + ٦٥ – ١٨٠ = (٣٣٦ + ٦٥) – ١٨٠ = ٢٢١ ألف جنيه

(٣) تم حساب مخصص مكافأة ترك الخدمة كالآتي:

مخصص مكافأة ترك الخدمة = أجور المنتجين (٥٠ – ١٠ مزايا) × ٢٠% = ٤٠ أجور المنتجين × ٢٠% = ٨ آلاف جنيه

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات

٣/١- مقدمة:

يتناول هذا الفصل المعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية، والتي تتمثل في الفروع التالية:

- حريق وحوادث متحالفة.
- تأمين أخطار النقل (بحري – بري – جوي).
- التأمين البحري لأجسام السفن.
- التأمين الجوي لأجسام الطائرات.
- التأمين الهندسي.
- تأمينات البترول.
- تأمينات حوادث متنوعة.
- تأمين السيارات الإجباري.

هذا وتقضي المعايير المحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية سالفة الذكر بإعداد قائمة لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات على النحو التالي:

شركة .....

قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الممتلكات والمسئوليات

عن السنة المالية المنتهية في ×٢٠

البيـان	العام جنيه	سنة المقارنة جنيه
الإيرادات:		
الأقساط المباشرة	×××	×××
أقساط إعادة التأمين الوارد	×××	×××
إجمالي الأقساط	×××	×××
أقساط إعادة التأمين الصادر	(×××)	(×××)
صافي الأقساط	×××	×××
التغير في قيمة مخصص الأخطار السارية:		
مخصص الأخطار السارية في أول المدة	×××	×××

البيــان	العام جنيه	سنة المقارنة جنيه
مخصص الأخطار السارية في آخر المدة	(××)	(××)
الأقساط المكتسبة	×××	×××
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر	××	××
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة	××	××
إيرادات أخرى مباشرة	××	××
إجمالي الإيرادات	×××	×××
المصروفات:		
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	×××	×××
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	××	××
إجمالي التعويضات	×××	×××
التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر	(×××)	(×××)
صافي التعويضات	×××	×××
التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:		
مخصص التعويضات تحت التسوية في آخر المدة	×××	×××
مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة	(××)	(××)
التعويضات التحميلية	×××	×××
التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية:		
مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة	×××	×××
مخصص التقلبات العكسية في أول المدة	(××)	(××)
عمولات مباشرة	××	××
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد	××	××
تكاليف الإنتاج	××	××
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج	×××	×××
مصروفات عمومية وإدارية	××	××
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة	××	××
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار	××	××
إجمالي المصروفات	×××	×××
فائض (عجز) نشاط تأمينات الممتلكات والمسئولية – مرحل لقائمة الدخل	×××	×××

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعايير الحاسبية المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين وقواعد إعداد قوائمها المالية تقضي بإعداد قائمة إيرادات ومصروفات مستقلة لكل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية كل على حده.

وباستعراض بنود الإيرادات والمصروفات الواردة بقائمة إيرادات ومصروفات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فإنه يمكن القول بصفة عامة بأن المعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات لا تختلف عن المعالجة المحاسبية السابق إيضاحها لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال. وذلك نظراً لتشابه بنود الإيرادات والمصروفات في كل منهما. إلا أن هناك بعض الاختلافات فقط في بعض المفاهيم وطريقة الحساب الخاصة ببعض العناصر وأنواع المخصصات الفنية والتي نتناولها على النحو التالي:

٢/٣- مفهوم القسط في فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

يُعرف القسط في فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات بأنه مبلغ يدفعه المؤمن له مقابل أن تقوم شركة التأمين بدفع مبلغ له مقابل الأخطار المادية التي قد تحدث لممتلكاته أو التي سيكون مسئولاً عنها. ويدفع القسط مرة واحدة بالنسبة لعقود التأمين السنوية أو في كل سنة بالنسبة للعقود التي تمتد لأكثر من سنة واحدة. ويسمى القسط في فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات بالقسط التجاري وهو يتكون من جزئين، جزء خاص بتغطية الخطر، وجزء يتضمن نصيب الوثيقة من المصروفات الإدارية ومخصصات التقلبات العكسية غير المتوقعة وأرباح الشركة.

هذا ولحساب القسط الصافي يتم تجميع بيانات عن الخسائر التي حدثت في الماضي بسبب الخطر المؤمن ضده أو المراد التأمين ضده، وتستخدم هذه البيانات في حساب معدل الخسائر المنتظر خلال السنة القادمة كالآتي:

معدل الخسائر=(مقدار الخسائر التي حدثت÷ قيمة الممتلكات التي كانت معرضة للخطر)× ١٠٠

ويحسب القسط الصافي كالآتي:

القسط الصافي = قيمة الممتلكات المطلوب التأمين عليها × معدل الخسائر

وتضاف نسبة معينة على القسط الصافي كبنود تحميل للحصول على القسط التجاري الذي يتحمل به المؤمن له.

٣/٣- طبيعة عقود تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

تتصف عقود تأمينات الممتلكات والمسئوليات بأنها من عقود التعويضات حيث تتعهد الشركة بموجبها أن تعوض المؤمن له تعويضاً كاملاً عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يتجاوز المبلغ المنصوص عليه في العقد، وعند وقوع الخطر المؤمن ضده يرسل المؤمن له إلى شركة التأمين إخطاراً كتابياً يوضح به تاريخ وأسباب وقوع الحادث وقيمة الأضرار المادية التي نتجت عنه. ويقوم أحد الخبراء الفنيين بالشركة بمعاينة الحادث وتقدير الأضرار المادية التي لحقت بموضوع التأمين، ويقدم الخبير تقريراً إلى قسم التعويضات الذي يقوم بالتأكد من أن عقد التأمين كان سارياً المفعول وقت وقوع الحادث وأن أقساطه مسددة بالكامل وأن جميع المستندات المطلوبة مستوفاة، وبناء على ذلك تتخذ إجراءات سداد التعويض.

٤/٣- المخصصات الفنية في فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات:

تتمثل المخصصات الفنية في فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات فيما يلي:

١/٤/٣- مخصص الأخطار السارية:

تنص الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ على أن مخصص الأخطار السارية يتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية وما زالت سارية بعد انتهائها وبحد أدنى النسب التالية من جملة اكتتابات الشركة عن السنة المالية المنقضية:

(١) ٤٧% عن عمليات التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات.

(٢) ٢٥% عن عمليات التأمين من أخطار النقل البحري والجوي.

(٣) ٤٠% عن باقي العمليات.

(٤) ١٠٠% من رصيد أقساط وثائق التأمين طويلة الأجل والخاص بالسنوات التالية للسنة المالية المنقضية بعد خصم نصيب تلك السنوات من عمولة الإنتاج المسددة عن سنة الإصدار.

هذا وبالنسبة لمخصص الأخطار السارية يجب أن يراعى التوزيع النسبي للإصدارات على مدى شهور السنة إذا زاد الإصدار نسبياً في الشهور الأخيرة من السنة المالية. ومعنى ذلك أنه في حالة إبرام وثائق التأمين في تاريخ معين عن سنة كاملة ولكن مدة التغطية تغطي أجزاء من سنتين ماليتين للشركة فإن ما يعتبر كإيراد في كل سنة مالية منهما هو نسبة الجزء من السنة الذي يغطيه التأمين، مع تكوين مخصص للأخطار السارية بقيمة الجزء من أقساط التأمين المصدرة خلال السنة المالية ويخص السنة المالية التالية، على أن يحسب المخصص من صافي

الأقساط بعد طرح أقساط إعادة التأمين الصادر.

ولا تختلف المعالجة المحاسبية لمخصص الأخطار السارية عن المعالجة المحاسبية للاحتياطي الحسابي في فروع تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال.

٣/٤/٢- مخصص التعويضات تحت التسوية:

يتم تكوين مخصص التعويضات تحت التسوية في فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات لمواجهة:

(١) تعويضات عن حوادث وقعت وتم تسويتها ولم تسدد حتى آخر العام.

(٢) تعويضات عن حوادث وقعت وتم الإبلاغ عنها ولم تسوى حتى آخر العام.

(٣) تعويضات عن حوادث وقعت ولم يتم الإبلاغ عنها أو تسويتها حتى آخر العام.

ويتم حساب مخصص التعويضات تحت التسوية على أساس صافي التعويضات أي التعويضات المباشرة مضافاً إليها تعويضات إعادة التأمين الوارد محلياً المستحقة ومطروحاً منها تعويضات إعادة التأمين الصادر محلياً المستحقة.

٣/٤/٣- مخصص التقلبات التعكسية:

يتم تكوين مخصص التقلبات العكسية لمقابلة الخسائر غير المتوقعة وخاصة نتيجة للخسائر التي قد تنشأ من الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب، ويتم التكوين والاستخدام وفقاً للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية للقانون، حيث تنص المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ على ما يلي:

(١) يجنب من حساب إيرادات ومصروفات كل فرع من فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات في نهاية كل سنة ما يلي:

أ) ما يعادل ٧٥% من أقساط الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب.

ب) نسبة من الأقساط تعادل الفرق بين معدلات الخسائر المقدرة التي تم على أساسها احتساب أسعار تأمينات كل فرع على حدة وبين معدلات الخسائر الفعلية المحققة في نهاية السنة وبما لا يتجاوز ٥٠% من فائض النشاط التأميني للفرع قبل احتساب هذا المخصص، وتضع الهيئة الأسس الخاصة بتحديد معدلات الخسائر المقدرة لكل فرع.

ويجوز إذا بلغت قيمة هذا المخصص ١٠٠% من مخصص التعويضات تحت التسوية للفرع أن توقف الشركة التجنيب لهذا المخصص.

(٢) يجوز استخدام هذا المخصص إذا زاد معدل الخسائر الفعلي عن العام بما قيمته ٢٠% من

معدل الخسائر المقدر وذلك بحد أقصى ٢٠% من رصيد المخصص المكون في الفرع في بداية السنة المالية.

هذا ويمكن لشركة التأمين تكوين مخصصات فنية أخرى لفروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات مثل المخصص الإضافي ومخصص فروق تقييم العملات الأجنبية بالإضافة للمخصصات الفنية السابق ذكرها ويتم معالجتها بنفس الطريقة السابق إيضاحها لمعالجة المخصصات الفنية.

حالة تطبيقية على إعداد قائمة إيرادات ومصروفات فرع الحريق:

فيما يلي العمليات التي تمت في فرع الحريق بإحدى شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠م:

البيـان	القيمة (بالألف جنيه)
جملة الوثائق المصدرة خلال العام (منها وثائق طويلة الأجل قيمتها ٢٥٠)	١١٢٥
المحصل من الأقساط المستحقة	٧٥٠
أقساط إعادة التأمين الصادر (مسددة بالكامل)	٣٥٠
أقساط إعادة التأمين الوارد (المحصل منها ٣٧٥)	٥٠٠
العمولات المستحقة للمنتجين (نصيب شركة الإعادة منها ١٠)	٢٥
عمولة إعادة تأمين صادر	٣٠
أجور ومزايا المنتجين	٧٥
تكاليف إنتاج الوثائق	٤٠
التعويضات المباشرة المستحقة عن العام (المسدد منها ٦٢٥)	٨٧٥
تعويضات إعادة التأمين الوارد (المسدد منها ٢٥٠)	٣٧٥
تعويضات إعادة التأمين الصادر (مستردة بالكامل)	٣٥٠

فإذا علمت ما يلي:

(١) بلغ مخصص الأخطار السارية في أول المدة ٣٧٥ ألف جنيه.

(٢) بلغ مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة ١٢٥ ألف جنيه، كما بلغ مخصص التقلبات العكسية ١٥٠ ألف جنيه.

(٣) تبلغ الفوائد المستحقة عن الودائع لدى البنوك ٦٥ ألف جنيه.

(٤) تبلغ أرباح وعوائد الأوراق المالية المستحقة ٢٥ ألف جنيه والمحصلة ١٥ ألف جنيه، كما تبلغ المصروفات المتعلقة بالأوراق المالية ٥ آلاف جنيه.

(٥) تبلغ فوائد وعمولات القروض المستحقة ١٥ ألف جنيه، والمحصلة ١٠ آلاف جنيه، كما تبلغ قيمة المصروفات المتعلقة بالقروض ٤ آلاف جنيه.

(٦) تبلغ قيمة إيرادات العقارات المؤجرة للغير ٥٠ ألف جنيه، كما تبلغ المصروفات المتعلقة بإيرادات العقارات ٧ آلاف جنيه.

(٧) بلغت قيمة رسوم الدمغة النسبية المحصلة ٨ آلاف جنيه، والمدفوعة ٥ آلاف جنيه.

(٨) تبلغ أرباح وعوائد شهادات الاستثمار المستحقة ١٠ آلاف جنيه والمحصلة ٧ آلاف جنيه.

(٩) بلغت جملة المصروفات العمومية والإدارية المباشرة ٢٥ ألف ج، وغير المباشرة ١٥ ألف ج

(١٠) بلغت الفوائد المستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين ٣٥ ألف جنيه، كما بلغت الفوائد المستحقة عن المال المحتجز لدى معيدي التأمين ٥٠ ألف جنيه.

(١١) يبلغ مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها ٥ آلاف جنيه.

(١٢) يبلغ مخصص التقلبات العكسية في ٢٠٠٦/٦/٣٠ ما قيمته ١٧٥ ألف جنيه.

(١٣) تستهلك الأصول الثابتة بالفرع بنسبة ٥% سنوياً وتبلغ تكلفتها ٢٠٠ ألف جنيه.

المطلوب:

إعداد قائمة إيرادات ومصروفات فرع الحريق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠م.

تمهيد الحل:

(١) حساب الأقساط:

يتم حساب قيمة الأقساط كالآتي:

١١٢٥	جملة الوثائق المصدرة خلال العام
٥٠٠	+ أقساط إعادة التأمين الوارد
١٦٢٥	جملة الأقساط
(٣٥٠)	(-) أقساط إعادة التأمين الصادر
١٢٧٥	صافي الأقساط

(٢) حساب مخصص الأخطار السارية آخر المدة:

أ) مخصص الأخطار السارية عن الأقساط طويلة الأجل = ٢٥٠ × ١٠٠% = ٢٥٠ ألف ج

ب) مخصص الأخطار السارية عن الأقساط قصيرة الأجل = (١٢٧٥ صافي الأقساط – ٢٥٠ أقساط طويلة الأجل) × ٤٠% = ٤١٠ ألف جنيه

مجموع مخصصات الأخطار السارية = ٢٥٠ + ٤١٠ = ٦٦٠ ألف جنيه

(٣) حساب مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة:

٢٥٠ تعويضات مباشرة مستحقة (٨٧٥ – ٦٢٥)

١٢٥ + تعويضات إعادة تأمين وارد مستحقة (٣٧٥ – ٢٥٠)

٣٧٥ إجمالي التعويضات المستحقة

صفر (–) تعويضات إعادة التأمين صادر مستحقة

٣٧٥ صافي العويضات المستحقة (مخصص التعويضات تحت التسوية آخر المدة)

قائمة إيرادات ومصروفات فرع الحريق
عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٩/٦/٣٠م

البيـان	القيمة (بالألف جنيه)		
الإيرادات:			
الأقساط المباشرة	١١٢٥		
أقساط إعادة التأمين الوارد	٥٠٠		
إجمالي الأقساط			١٦٢٥
أقساط إعادة التأمين الصادر			(٣٥٠)
صافي الأقساط			١٢٧٥
التغيير في قيمة مخصص الأخطار السارية:			
مخصص الأخطار السارية في أول المدة	٣٧٥		
مخصص الأخطار السارية في آخر المدة	(٦٦٠)		(٢٨٥)
الأقساط المكتسبة			٩٩٠
عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر			٣٠
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة:			
فوائد الودائع الثابتة بالبنوك	٦٥		
أرباح وعوائد الأوراق المالية		٢٥	
(–) مصروفات الاستثمار في الأوراق المالية		(٥)	
صافي أرباح وعوائد الأوراق المالية	٢٠		
أرباح وعوائد شهادات الاستثمار	١٠		
فوائد وعمولات القروض		١٥	
(–) مصروفات القروض		(٤)	
صافي فوائد وعمولات القروض	١١		
إيرادات العقارات		٥٠	

البيـان	القيمة (بالألف جنيه)		
(-) مصروفات العقارات	(٧)		
صافي الدخل من الاستثمارات العقارية		٤٣	
العائد على المال المحتجز:			
فوائد مستحقة عن المال المحتجز لدى معيدي التأمين	٥٠		
فوائد مستحقة عن المال المحتجز من معيدي التأمين	(٣٥)		
صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة		١٥	
			١٦٤
إيرادات أخري مباشرة:			
رسوم الدمغة			٨
إجمالي الإيرادات			١١٩٢
المصروفات:			
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٦٢٥		
التعويضات المسددة عن عمليات إعادة التأمين الوارد	٢٥٠		
إجمالي التعويضات		٨٧٥	
التعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر		(٣٥٠)	
صافي التعويضات			٥٢٥
التغير في قيمة مخصص التعويضات تحت التسوية:			
مخصص التعويضات تحت التسوية في آخر المدة		٣٧٥	
مخصص التعويضات تحت التسوية في أول المدة		(١٢٥)	٢٥٠
التعويضات التحميلية			٧٧٥
التغير في قيمة مخصص التقلبات العكسية:			
مخصص التقلبات العكسية في آخر المدة		١٧٥	
مخصص التقلبات العكسية في أول المدة		(١٥٠)	٢٥
عمولات مباشرة		١٥	
عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد		١٠	
أجور ومزايا المنتجين		٧٥	
تكاليف إنتاج الوثائق		٤٠	
رسوم الدمغة		٥	
جملة العمولات وتكاليف الإنتاج			١٤٥

البيـان	القيمة (بالألف جنيه)		
مصروفات عمومية وإدارية:			
مصروفات عمومية وإدارية مباشرة			٢٥
مصروفات عمومية وإدارية غير مباشرة			١٥
المخصصات المكونة للاستثمارات المخصصة:			
مخصص القروض والديون المشكوك في تحصيلها			٥
المخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:			
إهلاك الأصول الثابتة			١٠
إجمالي المصروفات			١٠٠
فائض نشاط فرع الحريق (مرحل لقائمة الدخل)			١٩٢

تطبيقات

التمرين الاول:

إستخرجت البيانات التاليه من محلات إحدى شركات التأمين فرع الحياة فى ٢٠١٧/٦/٣٠. (القيمة بالألف جنيه)

١ – بلغت قيمة الوثائق المصدرة خلال العام ٨٥٠ حصل منها ٧٠٠ كما بلغت الأقساط الإضافية المحصلة ٢٠٠، المستردة ٥٠.

٢ – بلغت الأقساط المستحقة عن عمليات إعادة تأمين وارد ٣٢٠ ، كما بلغت الأقساط المستحقة عن عمليات إعادة تأمين صادر ٣٠٠ ، وقد تم التحصيل والسداد خلال الفترة.

٣ – بلغت العمولات المستحقة للمنتجين ٢٠ نصيب شركات الاعادة فيها ٩، كما بلغت تكاليف الإنتاج الأخرى ٥٠ دفعت بالكامل .

٤ – تحسب عمولة اعادة تأمين وارد بنسبة ٥% من أقساط التأمين الواردة.

٥ – بلغت إيرادات أوراق مالية مستحقة خلال الفترة ١٠٠ ومصروفاتها المسدده ٢.

٦ – بلغت إيرادات العقارات المؤجرة للغير ٨٠، علما بأن الشركة تشغل جزءا من عقاراتها قيمته الإيجارية السنوية ٢٢. وبلغت مصروفات العقارات من صيانة وإستهلاك ونور ومياه ١٢.

٧ – بلغت التعويضات المدفوعة خلال العام مايلى:

بالوفاة	٣٠٠
بالوفاء	١٨٠
بالاسترداد	١٠٠
معاشات	٧٠
منح وتخفيض أقساط	٥٠

علما بأن التعويضات المستحقة ١٠٠٠.

٨ – بلغت تعويضات إعادة تأمين وارد ٢٠٠ سددت بالكامل وتعويضات إعادة تأمين صادر ١٥٠ حصلت بالكامل.

٩ – بلغت رسوم إصدار الوثائق المحصلة ١٢ ، ورسوم الدمغة المحصلة٨، ورسوم الإشراف المحصلة ١٥.

١٠– بلغت م. عمومية وإدارية ١٠ ورسوم الدمغة المدفوعة ٣ ، ورسوم الإشراف المدفوعة ١٢.

١١– بلغت إستهلاكات الأصول الثابتة ٢٥ ومكافأة ترك الخدمة ٥، وقيمة القروض والديون المشكوك فيها ٢٠، وقيمة الهبوط فى أسعار الأوراق المالية ٨.

١٢– يبلغ الإحتياطى الحسابى أول المدة ٧٠٠ وفى آخر المدة ٦٥٠.

١٣– يحسب مخصص مطالبات تحت التسديد بالفرق بين التعويضات المستحقة والمدفوعة حتى آخر المدة ، ويبلغ قيمة المخصص فى أول المدة ٢٠٠.

المطلوب: إعداد قائمة إيرادات ومصروفات فرع الحياة عن العام المنتهى فى ٢٠١٧/٦/٣٠.

قائمة إيرادات ومصروفات تأمين الحياة عن السنة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠.

بيان	قيمة	قيمة
الإيرادات:		
الاقساط المباشرة	١٠٠٠	
(+) أقساط إعادة تأمين وارد	٣٢٠	
اجمالى الأقساط	١٣٢٠	
(–) أقساط إعادة تأمين صادر	(٣٠٠)	
صافى الأقساط		١٠٢٠
(+) الإحتياطى الحسابى أول المدة		٧٠٠
(–) الإحتياطى الحسابى آخر المدة		(٦٥٠)
الأقساط المكتسبة		١٠٧٠
الأقساط المكتسبة		١٠٧٠
عمولات إعادة تأمين صادر		٩
صافى الدخل من الاستثمار		١٦٦
إيرادات اخرى مباشرة رسوم دمغة محصلة	٨	
رسوم إشراف محصلة	١٥	
رسوم إصدار الوثائق	١٢	
		٣٥
إجمالى الايرادات		١٢٨٠
<u>المصروفات</u>:		
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٧٠٠	
+ تعويضات إعادة تأمين وارد مسددة	٢٠٠	
إجمالى التعويضات المدفوعة	٩٠٠	
(–) تعويضات إعادة تامين صادرة محصلة	(١٥٠)	
صافى التعويضات المدفوعة		٧٥٠
+ مخصص مطالبات تحت التسديد أخر المدة		٣٠٠
– مخصص مطالبات تحت التسديد أول المدة		(٢٠٠)
التعويضات التحميلية		٨٥٠
عمولات مباشرة		٢٠
عمولات إعادة تأمين وارد		١٦
تكاليف الانتاج		٥٠

بيان	قيمة	قيمة
رسوم الدمغة المدفوعة		٣
رسوم الاشراف المدفوعة		١٢
مصروفات عمومية وإدارية		١٠
× المخصصات المكونه للاستثمارات المخصصة		
مخصص ديون وقروض مشكوك فيها	٨	
مخصص هبوط أسعار أوراق مالية	٢٠	٢٨
× مخصصات بخلاف الاستثمار		
مكافأة ترك الخدمة	٥	
إهلاك أصول ثابته	٢٥	٣٠
إجمالى المصروفات		١٠١٩
فائض نشاط تأمين (حياة)		(٢٦١)
(يرحل الى قائمة الدخل)		

التمرين الثانى:

فيما يلى العمليات التى تمت فى احدى شركات التأمين قسم تأمينات الاشخاص وتكوين الأموال والتابعة للقطاع الخاص وذلك خلال السنة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠. (الارقام بالالف جنيه)

١ – بلغت قيمة الأقساط المستحقة عن عقود التأمين التى أصدرتها الشركة ٩٠٠ حصلت منها الشركة ٦٠٠ وبلغت قيمة أقساط إعادة تأمين صادر مستحقة ومدفوعة ١٥٠ وقيمة أقساط إعادة تأمين وأرد ٥٠٠ تم تحصيلها بالكامل.

٢ – بلغت التعويضات المستحقة خلال الفترة ٥٠٠ بيانها كالاتى:-

٤٦٠ بالوفاة

١٠ بالوفاء

١٢ للفوز بالسحب

١٤ للمعاشات والدفعات

٤لتخفيض الأقساط

وقد سددت الشركة منها نقدا ٣١٦ وبلغت تعويضات إعادة تأمين وارد مسددة ١٠٠ وتعويضات إعاده تأمين صادر مسددة ١٢٠.

٣ – بلغت عمولات المنتجين ٨٠ وعمولات إعادة تأمين وارد ٧٠ وعمولة إعادة تأمين صادر ٨ ، وبلغت تكاليف انتاج أخرى ٢٤ وأجور المنتجين ٣٠ .

٤ – رسوم الدمغة المستحقة والمدفوعة ١٦ ورسوم الإشراف المستحقة والمدفوعة ٢٠ ورسوم إصدار وتعديل الوثائق ١٤.

٥ – بلغت إيرادات العقارات المؤجرة ٣٠ ومايشغله قسم تأمينات الأشخاص قيمته الايجارية ١٢ وبلغت مصروفات العقارات ٩ .

٦ – بلغت عوائد أذون الخزانة المستحقة ٦، وأرباح وعوائد أوراق مالية ١٤ جنيه ومصروفات الاستثمار فى اوراق مالية ١، كما بلغت فوائد وعمولات القروض ٢٢ ومصروفاتها ٢. كما بلغت الفوائد المستحقة عن المال المحتجز لدى معيدى التأمين ٢٥ والفوائد المستحقه عن المال المحتجز من معيدى التأمين ١٥ .

٧ – بلغ الاحتياطى الحسابى أول المدة ١٨٠ وآخر المدة ٢٠٠.

٨ – يبلغ مخصص مطالبات تحت التسديد أول المدة ٦٠.

٩ – تبلغ المصروفات العمومية والادارية ١٢٠ ، وأهلاك الأصول الثابتة ٥ ومكافأة ترك الخدمة ٨ .

١٠– يقدر مخصص القروض والديون المشكوك فى تحصيلها بنسبة معينة تبلغ ١٣ .

المطلوب:

٢ – تصوير قائمة إيرادات ومصروفات تأمينات الأشخاص عن السنة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠.

الحـــل:

١ – قائمة الإيرادات والمصروفات لقسم تأمينات الأشخاص عن السنة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠.

البيـــــــان	قيمة	قيمة
الإيرادات:		
الاقساط المباشرة	٩٠٠	
+ أقساط إعادة تأمين وارد	٥٠٠	
إجمالى الأقساط	١٤٠٠	
(–) أقساط أعادة تأمين صادر	(١٥٠)	
صافى الأقساط		١٢٥٠
+ الأحتياطى الحسابى أول المدة		١٨٠
– الاحتياطى الحسابى آخر المدة		(٢٠٠)
الأقساط المكتسبة		١٢٣٠
عمولات إعادة تأمين صادر		٨
صافى الدخل من الاستثمار		٧٠
(اجمالى إيرادات – مصروفات ١٠٩ – ٣٩)		
إيرادات أخرى مباشرة		
رسوم – اصدار وتعديل الوقائق	١٤	
رسوم الدمغة المحصلة	١٦	
رسوم الإشراف المحصلة	٢٠	٥٠
إجمالى الإيرادات		١٣٥٨
المصروفات:		
التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة	٣٢٠	
+ تعويضات إعادة تأمين وارد مسددة	١٠٠	
إجمالى التعويضات المدفوعة	٤٢٠	
(–) تعويضات إعادة تأمين صادر مسددة	(١٢٠)	
صافى التعويضات المدفوعة		٣٠٠
+ مخصص مطالبات تحت التسديد آخر المدة		١٨٠
(–) مخصص مطالبات تحت التسديد أول المدة		(٦٠)
× التعويضات التحميلية		٤٢٠
عمولات مباشرة		٨٠
عمولات إعادة تأمين وارد		٧٠
أجور المنتجين		٣٠
تكاليف انتاج اخرى		٢٤
رسوم الدمغة مستحقة		١٦

البيـــــــان	قيمة	قيمة
رسوم الإشراف مستحقة		٢٠
مصروفات عمومية وإدارية		١٢٠
× المخصصات المكونه للاستثمارات المخصصة		
مخصص القروض والديون المشكوك فى تحصيلها		١٣
× مخصصات بخلاف الاستثمار		
مخصص مكافأة ترك الخدمة		٨
اهلاك الأصول الثابتة		٥
إجمالى المصروفات		٧٩٦
فائض نشاط تأمينات الأشخاص (مرحل إلى قائمة الدخل)		٥٦٢

ملاحظات :

١ – صافى الدخل من الإستثمار تم حسابه عن طريق إجمالى إيرادات الاستثمارات العقارية والماليه مخصوما منها المصروفات .

إيرادات العقارات = مؤجرة + مايشغلة قسم تأمينات الأشخاص

٣٠ + ١٢ = ٤٢

مصروفات العقارات= مصروفات العقارات من إستهلاك وخلافه + القيمة الإيجارية للجزء الذى يشغله قسم تأمينات الأشخاص

= ٩ + ١٢ = ٢١

إيرادات وعوائد أذون خزانة = ٦

ارباح وعوائد أوراق مالية = ١٤ ومصروفاتها ١

فوائد وعمولات القروض = ٢٢ ومصروفاتها ٢

إيراد من فوائد عن المال المحتجز لدى معيدى التأمين = ٢٥

مصروفات عباره عن فوائد عن المال المحتجز من معيدى التأمين = ١٥

إجمالى الايرادات = ٤٢ + ٦ + ١٤ + ٢٢ + ٢٥ = ١٠٩

إجمالى المصروفات = ٢١ + ١ + ٢ + ١٥ = ٣٩

∴ صافى الدخل من الإستثمار = ٧٠

٢– التعويضات المسددة (٣٢٠)

تعويضات مسدده نقدا (٣١٦)

تعويضات مسددة بالخصم من حساب أقساط تحت التحصيل منح وتخفيض اقساط (٤)

المراجع

(١) أبو الفتوح فضالة، تحديد الربح في شركات التأمين على الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٦٦، ص١٢٨.

(٢) د.أحمد جاد عبد الرحمن، التأمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

(٣) د.خيرت ضيف، محاسبة المنشآت المالية، دار الجامعات المصرية، الأسكندرية، ١٩٦١.

(٤) د.رفيق محمد حسن الجزيري، د.إبراهيم أحمد الصعيدي، دراسة علمية وعملية في محاسبة المنشآت المالية: شركات التأمين - بنوك تجارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون نشر.

(٥) د.سلامة عبد الله سلامة، الخطر والتأمين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

(٦) د.عبد المنعم عوض الله، أساسيات المحاسبة المالية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

(٧) د.على أحمد شاكر، الإطار العلمي والعملي للخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

(٨) محمد شوقي بشادي، محاسبة شركات التأمين والجمعيات التعاونية، بدون ناشر، ١٩٨٦.

(٩) د.محمد صلاح الدين صدقي، منى محمد أحمد عمار، التأمين ورياضياته، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠-١٩٩١.

(١٠) د.محمد نصر الهواري، المحاسبة في شركات التأمين، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٨.

(١١) د.مصطفى عيسى خضير، دراسات في المحاسبة المتخصصة، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، الإصدار الأول، ١٤١٣-١٩٩٣.

(١٢) د.منصور حامد محمود، محاسبة المنشآت المتخصصة (الأصول العلمية والإجراءات التطبيقية)، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	**٣**
الباب الأول: المحاسبة عن نشاط صناديق الاستثمار	**٥**
الفصل الأول: طبيعة نشاط صناديق الاستثمار والنظام المحاسبي لها	٦
الفصل الثاني: التوجيه المحاسبي لنشاط صناديق الاستثمار	١٩
الفصل الثالث : القوائم والتقارير المالية لصناديق الاستثمار	٣٨
الباب الثانى: المحاسبة عن نشاط البنوك التجارية	**٤٦**
الفصل الأول : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة .	٤٧
الفصل الثانى : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الحسابات الجارية .	٥٥
الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الودائع والتوفير .	٦٧
الفصل الرابع : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم المقاصة .	٧٤
الفصل الخامس : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الكمبيالات .	٨٣
الفصل السادس : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الأوراق المالية .	١٠٤
الفصل السابع: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم خطابات الضمان	١٢٠
الفصل الثامن : المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الصرف الأجنبى	١٢٧
تطبيقات عن محاسبة البنوك التجارية	**١٣٧**
الباب الثالث: محاسبة الأقسام والفروع.	**١٥٤**
الفصل الأول: أهداف ومقومات النظام المحاسبي للمنشآت متعددة الأقسام	١٥٧
الفصل الثاني: التسويات المحاسبية لبعض الحالات الخاصة بالمنشآت متعددة الأقسام	١٦٠
الفصل الثالث: تحديد نتائج الأعمال في المنشآت متعددة الأقسام	١٦٨
الفصل الرابع: النظام المحاسبي المتبع في المنشآت ذات الفروع غير المستقلة في حالة تسعير البضاعة المرسلة للفروع بسعر التكلفة	١٧٧
الفصل الخامس: النظام المحاسبى المتبع في المنشآت ذات الفروع غير المستقلة في حالة تسعير البضاعة المرسلة للفروع بسعر البيع	١٩١
الفصل السادس: النظام المحاسبى المتبع في حالة إرسال البضاعة للفروع بسعر التكلفة المعلاة	٢٠١

الفصل السابع: محاسبة الفروع المستقلة : تسجيل العمليات المالية للفرع والمركز الرئيسي	٢٠٦
الفصل الثامن: إعداد الحسابات الختامية والميزانية للفروع والمركز الرئيسي	٢١٦
تطبيقات على محاسبة الاقسام والفروع	**٢٣٠**
الباب الرابع: المحاسبة عن شركات التأمين	**٢٥٥**
الفصل الأول: ماهية التأمين وأثرها على طبيعة المحاسبة في شركات التأمين	٢٥٦
الفصل الثانى: المعالجة المحاسبية لعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	٢٦١
الفصل الثالث : المعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات	٢٨١
تطبيقات على محاسبة عن شركات التأمين	**٢٩١**
المراجع	**٢٩٧**
المحتويات	**٢٩٨**